

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

انتحار غازي كنعان وزير داخلية سوريا
ومسئول مخابراتها السابق في لبنان
أطلق النار في فمه بمكتبه بدمشق
أصابع الاتهام أشارت إلى مسئوليته عن اغتيال الحريري
وواشنطن جمدت أرصدته
قال قبل ساعتين من انتحاره: أنا بريء وهذه آخر تصريحاتي

دمشق - من محمود عبدالوهاب:



غازي كنعان

انتحر أمس وزير الداخلية السورية اللواء غازي كنعان في مكتبه بدمشق، بإطلاق الرصاص على نفسه من مسدسه. وقال العميد وليد أباطة مدير مكتبه إن كنعان انتحر برصاصة في فمه، حيث غادر الوزارة لمدة ثلاث ساعات إلى منزله، ثم عاد ودخل مكتبه، وأطلق النار على نفسه.

وذكرت وكالة الأنباء السورية أن السلطات السورية فتحت تحقيقا بشأن ظروف هذا الانتحار.

وكانت الأيام الماضية قد شهدت تصعيدا في حملات الهجوم، والانتقاد لكنعان، وتوالت عليه الاتهامات بأنه ضالع بشكل ما في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وترددت شائعات بأنه قد يصبح كبش فداء في هذه القضية.

وكان كنعان 63 سنة من بين الشخصيات التي استجوبها القاضي الألماني ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري.

ومن المقرر أن يسلم ميليس تقريره حول هذا الاغتيال في نهاية أكتوبر الحالي إلى كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة.

وكانت السلطات الأمريكية قد جمدت في آخر يونيو الماضي أرصدة غازي كنعان مع أرصدة العميد رستم غزالة رئيس جهاز الأمن والاستطلاع السوري السابق في لبنان بحجة مشاركتها في المساعدة فيما سمته الإرهاب، وزعزعة استقرار المنطقة، ورددت مصادر أمريكية أن هذين الشخصين استفادا من صفقات أعمال وفساد في لبنان.

وقد رد كنعان ونفي هذه الاتهامات، وصرح لإذاعة صوت لبنان صباح أمس - وقبل ساعتين فقط من انتحاره - بأنه قال للمحقق ميليس كل ما عنده من

معلومات, وأكد براءته من كل الشبهات, غير أن الغريب في تصريحات كنعان أنه أكد للإذاعة أن هذا التصريح هو آخر تصريح له, في إشارة إلي أنه كان قد قرر الانتحار!

وكانت محطة نيوتن في اللبنانية قد ذكرت أن ميليس واجه كنعان خلال التحقيق معه في دمشق منذ أسبوعين بعدد كبير من الوثائق التي تؤكد حصوله علي رشاوي ضخمة وشيكات من رفيق الحريري خلال تولي كنعان مسئولية المخابرات السورية في لبنان, وأن كنعان اعترف بذلك أمام ميليس, إلا أن كنعان نفي هذه المعلومات.

ويعتبر غازي كنعان مستودعا لأسرار وتفاصيل العلاقات السورية - اللبنانية, وعلاقات الأشخاص والقوي السياسية اللبنانية خلال السنوات العشر الأخيرة.

ويذكر أن كنعان تولي رئاسة الاستخبارات السورية في لبنان لمدة 20 عاما, من 1982 إلي 2002, ثم عاد إلي سوريا, حيث عين وزيرا للداخلية في أكتوبر الماضي.

وكان كنعان طوال مدة بقائه في لبنان يوصف بأنه حاكم لبنان الحقيقي.

وقد ذكرت مصادر لبنانية أن المحقق ميليس سيوجه في تقريره اتهاماً مباشراً إلي كنعان ورستم بالتورط في قتل الحريري.

وجدير بالذكر أن كنعان هو ثاني شخصية سورية تنتحر بعد رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

تصاعد الهجوم الإعلامي بين دمشق وبيروت
قبيل أيام من تقديم التقرير النهائي
حول اغتيال الحريري
ميليس يصل لبيروت وسط إجراءات أمنية مشددة
وطوقا من السرية حول تحركاته

بيروت - من فتحي محمود:

تتصاعدت السجلات الاعلامية والهجوم المتبادل بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين, قبيل ايام قليلة من موعد تقديم رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري, ديتليف ميليس لتقريره النهائي, الذي وصل فجر أمس الي بيروت بشكل غير معلن, ووسط اجراءات أمنية مشددة, وفرضت السلطات اللبنانية طوقا من السرية حول تحركاته, في الوقت الذي عقد فيه نائب وزيرة الخارجية الامريكية ديفيد ولش سلسلة اجتماعات مع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ووزراء الخارجية فوزي صلوخ والعدل شارل رزق والمالية جهاد ازعور.

وبحث الرئيس اللبناني العماد اميل لحود امس مع رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة, موقف لبنان من تمديد مهمة القاضي الدولي ميليس, وقال السنيورة عقب الاجتماع ان موضوع التمني علي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان استمرار مفعول القرار 1595 حتي 15 ديسمبر المقبل, وهذا الأمر سي طرح في مجلس الوزراء وستستكمل استطلاع آراء اطراف عديدين.

وطلب السنيورة عدم التنبؤ بمضمون تقرير ميليس, موضحا انه لا زال امامنا تسعة ايام فلننتظر ونقرأ التقرير, ولماذا الاستعجال لا داعي لذلك, وبرأيي ان علي جميع اللبنانيين الهدوء.

وقال ان من مصلحة لبنان استمرار مفعول القرار 1595 الي 15 ديسمبر, لان هذا يتيح للبنان عندما يطلع علي التقرير ان يدرسه بعناية, وينظر في اي معلومات يريد ان يستحيلها, وبالتالي يستطيع ان يأخذ هذه المعطيات حتي يستطيع ان يأخذ القرار الذي يجب ان يتخذ.

الهجوم الاعلامي

وحول تصاعد هجوم الاعلام السوري علي شخصه, قال السنيورة انا مرتاح الي ابعد حدود الارتياح, مرتاح بالذي اعمله, ومرتاح في ضميري ومع نفسي ومع اللبنانيين, ومازلت عند موقفتي من العلاقة مع سوريا, ولم يتغير موقفتي ابدأ, واعتقد ان العلاقات الاخوية بين لبنان وسوريا يجب ان

تستمر. ولكنه اعرب عن دهشته مما نشرته الصحف السورية عن ان رئيس الوزراء السوري ناجي العطري لم يرد علي اتصالاته الهاتفية ثلاث مرات, موضحا ان الاصول الدبلوماسية لاتقضي بتسريب مثل هذه المعلومات. علي الصعيد نفسه, اعرب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط, عن دهشته من الهجوم الاعلامي السوري عليه وعلي السنيورة, مع قرب صدور تقرير ميليس.

وقال: لماذا هذا التهويل الاستباقي, وهذه الحملات العشوائية, واكد رفضه اتهام السنيورة بالتراجع عن عروبوته.

مؤتمر دعم لبنان
في الوقت نفسه, زار مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ديفيد وولش امس وزير المالية الدكتور جهاز ازعور, وعرض معه الاوضاع المالية لاقتصادية في لبنان والخطوات والاجراءات التي تزمع وزارة المال والحكومة القيام بها, تحضيراً للمؤتمر الدولي الذي سيعقد اوآخر نوفمبر المقبل في بيروت دعماً للبنان.

كما اجتمع وولش مع وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ, الذي اكد ان المحادثات اتسمت بالصراحة والايجابية في جو من الصداقة نحرص ان تستمر في سبيل العلاقات بين البلدين.

بينما اوضح وولش انه تم بحث عدد من الامور والتطورات في المنطقة, وقال انني اعمل علي عدد من الامور بما فيها الموضوع العربي - الاسرائيلي, وتطرقنا ايضا الي متابعة موضوع اجتماع الفريق الدولي الذي عقد في نيويورك, والي الجهود المبذولة من الاسرة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لدعم لبنان.

واعرب وولش عن دعم الولايات المتحدة القوي للبنان, في ظل الزعماء الجدد والحكومة الجديدة, فالشعبان اللبناني والامريكي تربطهما علاقات صداقة عميقة وثابتة, لقد واجهنا معا ظروف صعبة, وفي التأكيد ان تاريخنا الحديث كان له نصيبه من الألم والحزن لكلينا, الا اننا نتطلع الي المستقبل بثقة وقوة.

وقال ان واشنطن مقتنعة بأن هناك فرصة هائلة امام لبنان لاستعادة كرامته, ونأمل من شعبه حماية سيادته ومستقبله واطلاق برنامج جديد لإصلاح سياسي واقتصادي, مما سيجعل منه من جديد احد اقوي البلدان في منطقة الشرق الاوسط.

وعلي سعيد التحقيق الدولي, نقلت الصحف اللبنانية عن مصادر امريكية, ان ميليس لم يعثر علي ادلة صلبة وقاطعة تظهر تورطا مباشرا للقيادة السورية بالجريمة, الأمر الذي سوف يكون حائلا دون صدور قرارات عن مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات شديدة علي سوريا. وذكرت هذه

المصادر ان الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تبليغتا من الامين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان, انه شدد في اجتماعه الاخير مع ميليس في جنيف, علي تجنب توجيه اي اتهام لا يستند الي ادلة ثابتة وانه سمع منه كلاما واضحا عن ان التوصل الي نتائج كاملة يحتاج الي وقت طويل, وان ميليس لا يحمل أي ادلة تثبت تورط القيادة السورية مباشرة وانه يركز علي آلية في التعاون الأمني بين جهات أمنية لبنانية وجهات أمنية سوريا انطلاقا من ان طبيعة عملية الاغتيال تتطلب تنسيقا رفيعا وليس علي مستوي افراد. وقالت هذه المصادر, ان ميليس الذي يشك في ان لسوريا علاقة بالجريمة, ابلغ انان انه لم يكن مرتاحا في عمله في دمشق, وانه يحتاج الي آلية أخرى, ووانه سوف يساعد التحقيق اللبناني حيث يستطيع, ونفت المصادر أن يكون ميليس قد تطرق مع انان الي ملف انشاء محكمة دولية خاصة.

إنهاء عقود المحققين
وقد انتهت لجنة التحقيق الدولية خلال اليومين الماضيين, عقود العشرات من المحققين والخبراء وخصوصا من غير موظفي المنظمة الدولية, وبحسب رسالة بعث بها ميليس الي السلطات اللبنانية, فإنه وحتى تاريخ الحادي والعشرين من الشهر الحالي, سوف يكون اعضاء الفريق قد غادروا لبنان باستثناء ثمانية محققين وبعض الخبراء والمترجمين برئاسة أحد مساعدي ميليس, وهذا الفريق سوف يتابع مع فريق التحقيق اللبناني التدقيق في المحاضر والإفادات والمعلومات التي تعمل اللجنة الدولية علي تسليمها بصورة دورية ويومية الي القضاء اللبناني.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

الخارجية الأمريكية: سياسة العزل الأمريكية ضد سوريا مثمرة

نيويورك - من هدي توفيق:

أكدت الخارجية الأمريكية ان سياسة العزل التي تمارسها أمريكا ضد سوريا قد أثمرت. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آدم إيرلي, ان هذه السياسة قد حققت نجاحات أولها ان هذه السياسة نجحت في عزل سوريا دوليا عن المجتمع الدولي, وان سوريا تدفع ثمنا سياسيا لما وصفه بعدم تعاون السياسة السورية, وثالثا ان احداثا مهمة سوف تحدد الخطوات التالية وهو ما وصفه المتحدث بتقرير ميليس.

وقد أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آدم إيرلي - في تصريحات للصحفيين أمس - ان ما تريده الادارة الأمريكية من سوريا هو الالتزام بقرار مجلس الأمة رقم 1559, والتوقف عن دعم المتمردين في العراق ودعم من وصفهم بالارهابيين الفلسطينيين.

واوضح المتحدث الأمريكي, ان العزلة الدبلوماسية عن العالم والتمن السياسي الذي ستدفعه ستكون وسيلة فعالة.. كما ان هناك عددا من الاحداث ستنبئ عن الخطوات التي سيتعين اتخاذها بعد ذلك من اهمها تقرير اللجنة الدولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس.

وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية - في تصريحات - الي ان سوريا كان أمامها خيار يري العالم انه في مصلحتها إلا انها لم تختاره, مضيفا ان الولايات المتحدة ستواصل العمل مع شركائها الدوليين, لوضع سوريا في الاتجاه الصحيح والنظر في الخيارات والسبل المطلوبة لهذا.

واعترف آدم إيرلي بأن هناك ضغوطا علي سوريا لاتخاذ بعض القرارات وان فرصة تصرفها بشكل صحيح يدعمها التنسيق الدولي الذي نراه حاليا, وقال ان قدرة سوريا علي اثارة المشكلات قد تقلصت كثيرا عن ذي قبل.

كما رفض المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الرد علي تقارير اشارت الي ان الادارة الأمريكية بحثت أخيرا شن ضربات جوية ضد مواقع مزعومة لمسلحين عراقيين داخل الاراضي السورية, وان وزيرة الخارجية كونداليزا رايس رفضت هذا الاقتراح.

وقال إيرلي انه كما لم تعلق رايس في تصريحات لها أمس الأول, علي هذا الموضوع فإنه لن يعلق علي تصريحات قالها أشخاص لم يحضروا

المصدر: السفير

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

الأسد يؤكد أن <<لا أدلة مادية>> تدين دمشق في اغتيال الحريري:

أي سوري يثبت تورطه هو خائن وسيُعاقب دولياً أو سورياً



<<الأسد خلال حديثه مع أمانبور في دمشق أمس (سانا)>>

جدد الرئيس السوري بشار الأسد، أمس، نفي تورط بلاده في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مشيراً إلى أن لا <<أدلة مادية حتى الآن>> تدين دمشق، ومشدداً في الوقت نفسه على أن أي مواطن سوري يثبت تورطه في الجريمة، سيعتبر <<خائناً وسيُعاقب بشدة>> أمام محكمة سورية أو دولية، وذلك في أول إشارة سورية من نوعها إلى مثل هذه المحاكمة. جاء تأكيد الأسد خلال حديث بثته شبكة <<حسي. ان. ان>> الأميركية أمس، وأجرته كبيرة المراسلين الدوليين في الشبكة كريستيان أمانبور. وأوضحت ال<<حسي. ان. ان>> أن الحديث أجري قبل قليل من إعلان دمشق أمس عن نيا انتحار وزير الداخلية غازي كنعان. وتحدث الأسد في المقابلة، وهي الأولى له منذ ثلاث سنوات، باللغتين العربية والانكليزية.

الحريري

سئل الاسد عما اذا كانت دمشق مستعدة للعزلة والضغط التي ستفرض عليها، إذا خُص تقرير المحقق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، الى اتهام مسؤولين سوريين رفيعي المستوى بالتورط في الجريمة، فاجاب >>«أنت قلت ذلك ولكننا لا نعاني من العزلة وعلاقتنا حتى الآن جيدة جداً مع كل بلدان العالم. وأعتقد أن معظم بلدان العالم تعلم أن سوريا غير متورطة في تلك الجريمة لسببين: السبب الأول هذا ضد مبادئنا والسبب الثاني أن هذا ضد مصالحنا»>>.

اضاف >>«ومن ناحية أخرى رفيق الحريري كان دائماً داعماً للدور السوري في لبنان، ولم يكن يوماً ضد هذا الدور. وهكذا ليس هناك منطوق في تورط سوريا أو وضع اسم سوريا في هذه الجريمة»>>. وتابع >>«نحن حتى الآن واثقون جداً وقد استقبلنا لجنة التحقيق قبل أسبوعين وكنا متعاونين جداً. ونحن أكثر ثقة بعد المقابلات التي أجرتها اللجنة في سوريا والتي أوضحت أن سوريا بريئة تماماً. ليس لسوريا أي علاقة بهذه الجريمة»>>.

سئل الاسد >>«إذا ثبت أن سوريا متورطة وإذا وردت أسماء أي مسؤولين سوريين كمشتبه بهم، هل ستسلمونهم لمحكمة دولية؟»>>، فاجاب >>«بالنسبة لهذه القضية إذا كان فعلاً هناك شخص سوري متورط فيها، فهو يعتبر في القانون السوري خائناً ويعاقب بأشد العقوبات، وهذه خيانة ومن الطبيعي أن نحاكمه أو أن يحاكم في مكان آخر. هذا موضوع آخر لكنني أتحدث عن ثقتنا بأن سوريا غير متورطة وفي الوقت نفسه حتى الآن لا يوجد أي دليل مادي على تورط سوريا بأي اتجاه، ونحن مطمئنون لهذا الشيء، لا يوجد أي دليل مادي»>>.

وعما اذا كان مستعداً لتسليم أي مواطنين سوريين متورطين في الجريمة، ليمثلوا امام محكمة دولية»>>، قال الاسد >>«إذا كانوا متورطين، فيجب أن يعاقبوا دولياً أو سورياً. حتى لو لم يعاقبوا دولياً فسيعاقبون في سوريا»>>.

سئل الرئيس السوري >>«هل يمكن أن تكونوا قد أمرتم بعملية اغتيال»>> الحريري، فاجاب >>«هذا ضد مبادئنا وضد مبادئ شخصياً. وأنا لا يمكن أن أقوم بعمل كهذا في حياتي. ماذا نحقق؟ أعتقد أن ما حدث استهدف سوريا، استهدف سمعتنا وعلاقتنا باللبنانيين وعلاقتنا بالعديد من بلدان العالم. فلن نقوم بذلك لأن هذا ضد مبادئنا وضد مصالحنا وضد مبادئ شخصياً ولن أقوم بعمل كهذا. هذا مستحيل»>>.

وعما إذا كان يمكن لجريمة كهذه أن ترتكب من قبل مسؤولين سوريين من دون علمه، قال الأسد <<لا أعتقد ذلك، لكن إذا حدث ذلك فهو خيانة>> موضحاً أنه سمع بعملية الاغتيال للمرة الأولى <<من الأخبار. كنت في مكنتي>>.

وسئل الرئيس السوري عما نسب إليه من <<تهديدات>> للحريري بعد رفضه التمديد للرئيس اميل لحود في ايلول 2004، فاجاب <<هذا افتراض آخر غير قانوني. أولاً ليس من طبعي أن أهدد

أحدًا. أنا شخص هادئ وصريح، لكنني لا يمكن أن أهدد أحدًا>>. اضاف <<ثانياً كما قلت، فالتهديد يتعلق بالتمديد ويقولون إن السوريين هددوه ثم قتلوه. لماذا نقتله إذا كان قد فعل ما أرادت سوريا، هو لم يفعل أي شيء ضد سوريا. إذا كنا قد أردنا التمديد فقد ساعد سوريا في التمديد فلماذا نؤذيه أو نقتله. هذا ليس منطقياً. على أي حال أنا لم أفعل ذلك، ولا يمكن أن أفعل ذلك>>.

ورداً على سؤال عما إذا كان لدى النائب سعد الحريري، المقيم في باريس، ولغيره من معارضي سوريا من اللبنانيين، ما يخشونه منها، قال الأسد <<لا، قطعاً. لا ليس لدينا هذا التاريخ في الاغتيالات في سوريا ولذا يجب ألا يقلقوا بهذا الشأن. لكن السؤال ما هي المعلومات التي لديهم ومن نقل إليهم هذه المعلومات بأنهم مهددون. هذا ما حدث لرئيس الوزراء الحريري قبل أيام من اغتياله قرأنا ذلك في الصحف أن أكثر من مسؤول غربي حذره بأن هناك خطة لقتلك. أي خطة يجب أن نعرف، قد يكون أحدهم قد مرر المعلومات نفسها في هذه الحالة لهذا الشخص>>.

وعن تصوره <<إذا حدث الأسوأ بالنسبة الى سوريا>> واتهمها تقرير ميليس بالتورط في الجريمة، قال الأسد <<هذا يعتمد على الدليل. إذا كان هناك أي دليل فسنقدم أي إجراء، هذا مؤكد. أما إذا كان الأمر لعبة سياسية وليس هناك دليل، إذا كانوا يبحثون عن سبب لعزل سوريا، فما الذي سيحققونه بعزل سوريا، لا شيء>>.

اضاف <<ما الذي يمكن أن يفعلوه بشأن العديد من القضايا في الشرق الأوسط حيث لسوريا دور جوهري في حلها. نحن لنا دور جوهري. لا يمكنهم عزل سوريا، إن عزل سوريا يؤدي إلى عزلهم عن الكثير من القضايا في الشرق الأوسط ولذلك فنحن لسنا قلقين بهذا الشأن، نحن قلقون من لعبة سياسية أو من التأثير السياسي على التقرير. إذا نحن واثقون من أنه إذا كان التقرير مهنيًا

وموضوعياً، فهو سيقول إن سوريا غير متورطة، وإلا فنحن نعتقد بأنه ستكون هناك ضغوط سياسية على التقرير لإعطاء نتيجة مغايرة لاتهام سوريا من دون أي دليل. هذا ما يقلقني». <> تغيير النظام

وعن محاولات تغيير النظام في سوريا عبر اجتماعات ولقاءات تعقدتها الإدارة الأميركية مع معارضين سوريين، والحديث عن عزل دمشق دبلوماسياً وربما إحداث انقلاب أو انهيار النظام، قال الأسد <> «أشعر بثقة كبيرة لسبب واحد لأنني صنعت في سوريا وليس في الولايات المتحدة، ولذلك فأنا لست قلقاً. هذا قرار سوري ويجب أن يتخذه الشعب السوري وليس أي أحد آخر في هذا العالم. ولذلك فنحن لا نناقش هذا الموضوع في سوريا وأنا لا أقدم أي رأي على رأي الشعب السوري في ما يتعلق بهذه القضية» <>.

سئل الأسد <> «ماذا سيحدث في رأيكم إذا وجد بديل لكم؟ ومن هو هذا البديل؟» <>، فأجاب <> «يمكن أن يكون أي سوري، أي سوري وطني. ولدينا الكثير من هؤلاء. أنا لست الشخص الوحيد الذي

من حقه أن يكون رئيساً. لدينا الكثير من السوريين ولذلك ليس لدي أي مشكلة في ذلك. لكن لن يُسمح لأي سوري أن يصبح رئيساً لسوريا إذا كان مصنوعاً في أي مكان خارج حدود سوريا. هذا مبدأ سوري» <>.

ورداً على سؤال عن دعوة وزيرة الخارجية الأميركية كونداليسا رايس الى تغيير سلوك النظام السوري إذا لم يتحقق تغيير النظام نفسه، قال الأسد <> «لم يقولوا في أي اتجاه يجب أن نغير سلوكنا، أن نفعل ماذا. إنهم يتحدثون فقط عن موضوع الحدود وهذا غير صحيح. هل يمكنك تلخيص سلوك بلد من خلال قضية حدودية وهي قضية ليست ذات شأن وهي ليست المشكلة الحقيقية. المشكلة الحقيقية ماذا عن عملية السلام في منطقتنا؟ هذه هي المشكلة. نحن مهتمون بتحقيق السلام لكنهم غير مهتمين. هذه الإدارة غير مهتمة بتحقيق السلام. نحن مهتمون بعراق أكثر استقراراً بينما هم يتحدثون فقط عن الاستقرار غير أن الأخطاء التي يرتكبونها يومياً تعطي نتائج عكسية. هذا هو الاختلاف بين سوريا والولايات المتحدة. إذاً هل ندعم مزيداً من الأخطاء أم لا؟ هذا هو السؤال. يجب أن يكونوا أكثر تحديداً» <>.

ونفى الأسد ما يتردد عن أنه لا يمسك بزمام السلطة في دمشق. وقال، رداً على سؤال عن <> «بعض الأشخاص الذين يشكون بسلطتك وسيطرتك على مفاصل حكمك» <>، <> «يتهمونني في

الوقت نفسه بانني دكتاتور. عليهم ان يحسموا خيارهم. لا يمكن ان اكون دكتاتورا ولا اسيطر (على السلطة). فان كنت دكتاتورا فانك تسيطر تماما، وإن لم تكن مسيطرا فلا يمكن أن تكون دكتاتورا. أنا لست الأول (غير مسيطر) ولست الثاني (دكتاتورا)». اضاف <<انني استمد سلطتي من الدستور السوري... لكن يجب اقامة حوار مع اوسع شريحة ممكنة من الشعب لاتخاذ القرار. هكذا أعمل>>.

كذلك رفض الأسد وصفه بانه <<رئيس طارئ لسوريا جاء إلى السلطة بسبب مقتل شقيقه>> باسل في حادث سيارة في التسعينيات. وقال متوجها الى امانبور <<لا أستطيع قبول سؤالك. لقد اختارني الشعب السوري>> مؤكدا أن أي سوري يمكن أن يكون <<بديلا لرئاسة سوريا وهناك الكثيرون>>.

وعن مسيرة الاصلاحات في بلاده، قال الاسد انه ملتزم تماما باجراء اصلاحات لكنه اشار الى <<عوائق>> داخلية وخارجية عديدة مثل عدم الاستقرار في المنطقة وتطورات العراق والحاجة الى مساعدات اقتصادية وتقنية وسياسية. وقال <<نحن نسير بخطى ثابتة ومتواصلة، لكن ربما ليس بسرعة كبيرة. امامنا مشوار طويل كي نقطعه ولكننا انجزنا الكثير خلال السنوات الخمس الماضية>>.

العراق

وعما اذا كان مستعدا لوقف تسلل المسلحين الى العراق، قال الرئيس السوري <<ليس هذا صحيحا بالمرّة، هناك اوجه عديدة لهذه المشكلة. الاول هو انه لا يوجد دولة بإمكانها السيطرة بشكل كامل على حدودها. هناك الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، والكثير من المسؤولين الاميركيين اخبروني انه لا يمكنهم السيطرة على الحدود مع المكسيك، ولكنهم يقولون لنا انه يجب عليكم السيطرة على حدودكم مع العراق>>.

اضاف <<الامر مستحيل. ابلغت السيد (وزير الخارجية الاميركي السابق كولن) باول بعد انتهاء الحرب انه من المستحيل السيطرة على الحدود وطلبنا الحصول على بعض الدعم التقني، ونحن بحاجة للكثير من الخطوات للسيطرة على الحدود>>. وتابع <<ليس تماما، ولكننا اتخذنا خطوات عديدة، ونريد دعوة أي وفد دولي او اميركي للمجيء ورؤية حدودنا والخطوات التي اتخذناها والنظر الى الجانب الآخر... كي يرى لاشيء، لا احد، كلهم عراقيون>>.

سئل الاسد لماذا لا يستطيع ان يوقف المتسللين، فاجاب <>من المستحيل لاي دولة ان توقفهم، ولكن العديد من المسؤولين يقولون ان هناك ما بين 1000 و3000 متمرّد، او ارهابي كما يسمونهم>>. اضاف <>الفوضى في العراق هي السبب لا الحدود، علينا ان نكون صريحين جدا في ذلك، المشكلة سياسية ولا تتعلق بالحدود مع سوريا، وعندما يكون هناك فوضى فإن التربة خصبة للارهابيين وهنا تكمن المشكلة>>.

وتابع <>بغض النظر عما تريده الولايات المتحدة، اني مهتم كما سوريا بان يكون هناك عراق مستقر، وعندما يكون لديك متمرّدون او ارهابيون او أي شيء كهذا، فستحدث المزيد من الفوضى وعندما يكون هناك المزيد من الفوضى، سيكون لديك عراق مفتت، وهذا ما سوف يؤثر على سوريا بشكل مباشر. لغاية الآن رأينا هو انه يتوجب علينا مساعدة العراقيين على القضاء على الارهاب ولكن يجب ان نفرق بين المتمرّدين، والشعب (أي) العراقيين الذين يقاتلون القوات الاميركية والبريطانية، وهذا امر مختلف>> موضحا <>اني اتحدث عن الاشخاص الذين يقتلون العراقيين، واولئك الذين نسميهم الارهابيين ونحن ضدهم تماما>>.

وعن الاسباب التي حدثت بسوريا الى وقف التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة، قال الاسد <>لا يمكن وجود تعاون امني عندما تؤدي المضاعفات السياسية الى نتيجة عكسية تماما>>، مشيرا الى <>هجمات اخرى من الادارة الاميركية>> على دمشق. اضاف <>من جانب آخر، هناك تحليل ضعيف ونقص معرفة بالمنطقة من جانب الوكالات الاميركية في الكثير من الحالات. وهذا التعاون الامني كان له أثر سلبي على المصالح السورية. لقد فقدنا الثقة، لم يعد هناك ثقة بين الامن السوري والوكالات الاميركية، ولذا توقف التعاون بين الجانبين، وكانت هناك محاولات لاعادة التعاون مؤخرا>>.

واشار الرئيس السوري الى وساطات قامت بها بعض الدول العربية والاوروبية لاعادة هذا التعاون، موضحا <<قلنا انه ليس لدينا أي اعتراض طالما انها تمر عبر طرف ثالث. والآن تلك الاطراف العربية وغير العربية ذهبت لتسأل الجانب الاميركي ماذا يريد من سوريا. حتى الآن لا جواب>>.

وعن شروطه لمساعدة الولايات المتحدة في العراق، قال الاسد <<ليس لدينا اي مشكلة، وقلنا ذلك علنا. يتكلمون عن استقرار العراق، ولدينا مصلحة في استقراره، ولدينا مصلحة مباشرة في عراق موحد... ولدينا مصلحة في دعم المسيرة السياسية لان ذلك يساعد على الاستقرار، اذا، ليس هناك اي اختلافات. لا نعرف ماذا يريدون، ولا يعرفون ماذا يريدون>>.

وردا على سؤال عما اذا كانت واشنطن قد قصفت <<ملاذات آمنة>> للمسلحين داخل سوريا، اجاب الاسد <<كلا>>. وفي حال اقدمت الولايات المتحدة على ذلك فماذا سيكون الرد السوري؟ <<سنتعامل مع كل حالة في وقتها، ولا نستطيع الدخول في مسألة افتراضية الآن. لا وجود لملاذ آمن او مخيمات (داخل سوريا) كي تقصف>>.

سئل الاسد حول دعم والده الرئيس الراحل حافظ الاسد للرئيس جورج بوش الاب في حربه لتحرير الكويت من الغزو العراقي، ورفضه هو دعم غزو العراق، فأجاب أن <<الرئيس حافظ الأسد لم يؤيد الرئيس بوش الأب بل أيد تحرير الكويت، وأنا هنا لا أؤيد الرئيس بوش الابن أو أعارضه، وإنما أعارض الحرب لاحتلال العراق>>. وقال <<لا نعرف ماذا تريد أميركا، وكنا دائما على استعداد لمساعدتها في العراق>> معتبرا <<أن المشكلة مع سوريا مشكلة سياسية وليست مشكلة حدود مع العراق>>.

واعرب الاسد عن خشيته من اندلاع حرب اهلية في العراق. وقال <<عندما تكون هناك فوضى، فإن التربة ستكون خصبة (لحرب اهلية)... لا يمكن تحقيق الاستقرار ومنع الحرب الاهلية من دون مسيرة سياسية... نؤيد العراق بطريقة تختلف عن تلك التي يراها الاميركيون>>. (<<سانا>>، اف ب، اب، رويترز، يو بي آي)

المصدر: اللواء

التاريخ: ١١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

رحيل غازي كنعان المأساوي يلقي بظلاله على مرحلة ما بعد تقرير ميليس
بيان رسمي عن انتحاره بمسدسه... وصدمة وذهول في لبنان وسوريا
الأسد يتعهد بتقديم كل متهم إلى العدالة خطة ميدانية لإحتواء نتائج التحقيق الدولي



السنيرة مجتمعاً مع وولش بحضور فيلتمان (تصوير: جمال الشمعة)



وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان

الرحيل المأساوي لوزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان، الذي كان الرجل القوي في لبنان، على مدى الحقبة الطويلة السابقة، طرح مجموعة كبيرة من التساؤلات، بقيت الإجابة عليها معقدة، بانتظار ما سوف تكشفه التحقيقات والتطورات التي يبدو أنها ستتلاحق بقوة منذ الآن، وحتى صدور تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، المرتقب في 12 الشهر الحالي. ولعل أبرز هذه التساؤلات، هي ما هي علاقة انتحار اللواء كنعان بالتقرير الذي بثته محطة تلفزيون "نيوتّي.في" عن شهادة منسوبة إليه في التحقيقات التي أجراها ميليس مؤخراً في دمشق؟ وماذا يعني توقيت تسريب هذه الشهادة والانتحار قبل أيام معدودات من تقرير ميليس؟ وما هي الرسالة التي حاول غازي كنعان إيصالها إلى الرأي العام اللبناني، وبالتالي الرأي العام الدولي، من خلال الاتصال الذي أجراه قبيل ساعات قليلة من إعلان نبأ وفاته، بإذاعة "صوت لبنان" للإدلاء بتصريحه إلى الزميلة روز الزامل "وردة" والذي بدا أنه معدّ سلفاً؟

ولماذا قال في خاتمة كلامه، أنه قد يكون آخر تصريح بدلي به؟! وهل ثمة مجال للتشكيك بصوت كنعان، على النحو الذي طرحه العماد ميشال عون؟

وما علاقة كل ما جرى في دمشق، أمس، بالتداعيات التي أعقبت اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري؟

الثابت أنه بعد أقل من ساعتين على اتصال اللواء كنعان بإذاعة "صوت لبنان" لتأكيد عدم تورطه في التهم التي وجهت إليه في شأن الملف باغتيال الرئيس الحريري، أعلنت الحكومة السورية انتحار اللواء كنعان، وبثت وكالة الأنباء السورية (سانا) في بيان مقتضب، "نعي مجلس الوزراء بوفاة اللواء كنعان الذي توفي في مكتبه قبل ظهر اليوم (أمس) منتحراً"، وأضافت أن السلطات المختصة تقوم بإجراء التحقيقات اللازمة في الحادث. غير أن أيّاً من الوكالة الرسمية والحكومة لم توضح ظروف الانتحار الذي وقع في مبنى وزارة الداخلية السورية في وسط دمشق.

لكن وكالة "فرانس برس" نقلت عن مدير مكتب كنعان العميد وليد أباطه قوله "إن الوزير انتحر برصاصة في فمه".

وأوضح "أن اللواء كنعان غادر الوزارة لمدة ثلاث ساعات إلى منزله ثم عاد ودخل مكتبه، وبعد عدة دقائق سمع صوت طلق ناري وكانت الطلقة من مسدس في فمه".

يُذكر أن كنعان (36 سنة) كان من الشخصيات السورية التي استجوبها القاضي الألماني ديتليف ميليس شخصياً في دمشق الشهر الماضي حول اغتيال الرئيس الحريري بالإضافة إلى العميد رستم غزالي، وهو كان تولى رئاسة الاستخبارات السورية في لبنان نحو 02 سنة من العام 1982 إلى العام 2002 قبل عودته إلى سوريا، حيث عُيّن وزيراً للداخلية في تشرين الأول من العام 4002.

وكان كنعان اتصل هاتفياً بإذاعة "صوت لبنان" لنفي خبر أوردته محطة تلفزيون "نيوتّي.في" ليل أمس الأول، عن الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق الدولية، وقال: "هذا آخر تصريح ممكن أن أعطيه".

واتهم تقرير المحطة التلفزيونية كنعان بأنه قال أمام المحققين الدوليين بأنه كان يتسلم شيكات من الرئيس الحريري ويوزعها على لبنانيين وسوريين وأنه محتفظ بنسخ عنها.

وذكرت المحطة أن كنعان ذكر بالتحديد أنه قبض من الحريري عشرة ملايين دولار من أجل فرض القانون الانتخابي للعام 2000 الذي حقق الحريري بموجبه فوزاً كبيراً.

وأوضح كنعان في رده على التقرير المذكور بأنه "عار عن الصحة مدسوس جملة وتفصيلاً"، لافتاً إلى أن هذه الأكاذيب وهذا التجني يقصد منه الإساءة إليه وإلى الرئيس الحريري.

وتساءل عن دوافع المحطة المذكورة: "هل هي احقاد تذكروها على الحريري ام ان هناك من اطعمهم السم فكانوا ضحيته"؟

واكد: "علاقتنا مع الاخوة في لبنان جميعاً كانت تتسم بالمحبة والاحترام المتبادل، وخدمنا مصلحة لبنان بشرف وامانة وشعب لبنان الحكم في ذلك".

واضاف "اعطينا واخذنا من كل الشرفاء في لبنان، وهم الغالبية، عملاً وجهداً مشتركاً مما أثمر وحدة لبنان، في وقت كانت فيه هذه الوحدة

والتحريير (من احتلال اسرائيل) مستحيلًا بدون سوريا".
اشارة الى ان السلطات السورية لم تعلن حتى مساء امس عن اي اجراءات خاصة بالجنازة، باستثناء قول اباطة ان كنعان سيدفن اليوم في بلدته بحمرة القريبة من اللاذقية، وواصل التلفزيون والاذاعة السوريان بث برامجهما المعتادة بعد اعلان نبأ انتحار الوزير، لكن الشارع السوري استقبل انتحار كنعان بذهول كبير.

ولم يصدر عن السلطات اللبنانية اي تعليق على انتحار كنعان، لكن النبأ ترك صدمة في الاوساط السياسية وذهولاً اقترنا بتريث واضح في الادلاء بأي موقف، وشكك العماد ميشال عون بالوفاة نفسها، معتبراً ان ما اذيع لا يكفي، ويجب ان تصدر بيانات رسمية وتقارير طبية عن الحادث، فيما اكتفى الدكتور سمير جعجع بالقول: "في هذا الظرف لا يسعني الا ان اقول: يا رب ارحم".

ويعقد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط مؤتمراً صحافياً في المختارة يتناول فيه التطورات وانتحار كنعان.
اما واشنطن، فقد قالت على لسان المتحدث بلسان وزراء الخارجية الاميركية ادم ايرلي: "لا نستطيع الا ان نصدق الرواية السورية". فيما وصف مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط ديفيد ولش، في بيروت، انتحار كنعان بأنه "حدث كبير". ولفت الى ان كنعان كان يلعب دوراً محورياً خلال سنوات طويلة في عصر الوصاية والاحتلال السوري للبنان، دوره ودور رسميين سوريين آخرين كان يزداد خلال هذه السنوات.

وقال ولش للصحافيين اثر اجتماعه برئيس الحكومة فؤاد السنيورة "نستمر في دعوة الحكومة السورية للتعاون في التحقيق الدولي في اغتيال رفيق الحريري حتى تظهر الحقيقة ويطوى هذا الفصل الحزين من تاريخ لبنان".

واضاف رداً على سؤال: "لا معلومات لدي سوى تلك التي بثها الاعلام والذي عليه ان يوجه اسئلته الى الحكومة السورية ليحصل على معلومات اوسع".

ولش

وكان ولش الذي غادر بيروت فجر اليوم عائداً الى واشنطن عن طريق فرانكفورت، قد اجري امس محادثات شملت الرئيس السنيورة ووزراء الخارجية والمال والعدلية، تناولت التطورات المحلية والاقليمية والقرارين 1559 و1595 ومراجعة لاجتماع نيويورك تمهيداً لانعقاد

مؤتمر الدول المانحة في بيروت قبل نهاية العام الحالي. وجدد ولس التأكيد على دعم بلاده القوي للبنان في ظل الزعامة الجديدة، والحكومة الجديدة، مشيراً الى ان هناك فرصة هائلة امام لبنان لاستعادة كرامته. وأمل في حماية سيادته ومستقبله واطلاق برنامج جديد لاصلاح سياسي واقتصادي. مما سيجعل منه مرة جديدة احد اقوى البلدان في منطقة الشرق الاوسط، ومنازة الامل للشعوب في كل انحاء العالم.

وقال: ان الولايات المتحدة تقف بحزم الى جانب الشعب اللبناني وحكومته لمعرفة الحقيقة، خصوصاً في ما يتعلق بموضوع اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واذنا نؤمن ان الحقيقة يجب ان تكشف والمرتكبين يجب ان يقدموا الى العدالة.

وأشار الى انه لا يعرف ما يتضمنه تقرير ميليس، ونحن في حال ترقب

لنتائج هذا التحقيق، كما انتم هنا في لبنان تترقبون هذه النتائج، وسنطلع مثلكم من مجلس الامن الدولي على مجرى ونتائج التحقيقات. ونجدد دعم النظام القضائي في لبنان من قبل المجموعة الدولية لمتابعة ما سيصدر عن الامم المتحدة في ما يتعلق بهذه الجريمة والجرائم الاخرى التي ارتكبت. لكننا لا نستبق التقرير النهائي الذي سيصدر لاحقاً من خلال اقتراحات قبل ان نسمع قرار الاجهزة القضائية في لبنان في هذا الشأن".

واوضح سبب عدم زيارته الرئيس لحدود بالقول: اتيت لمتابعة اجتماعات المجموعة الدولية لدعم لبنان التي عقدت في نيويورك، وهذا يتضمن التعاطي مع الجهة التنفيذية في هذا البلد، هي رئيس الحكومة وفريقه وهذا ما فعلته.

ميليس

في هذا الوقت، تعهد الرئيس السوري بشار الاسد، تقديم كل متهم في جريمة اغتيال الحريري الى العدالة، بعد اقل من ساعات على عودة ميليس الى بيروت فجر أمس، أتياً من فيينا، لتقديم تقريره الى السلطات اللبنانية، والى الامم المتحدة في 21 الشهر الحالي، تمهيداً لمناقشته في مجلس الامن يوم 25 الحالي.

وذكرت معلومات ان الحكومة تعد خطة امنية لتأمين حضور أمني كثيف ميدانياً لمواكبة تقرير ميليس واحتواء اي تداعيات ذات صلة بالتقرير. ومن المقرر أن يناقش مجلس الوزراء في جلسته اليوم، حسب ما أعلن الرئيس السنيورة بعد اجتماعه صباحاً بالرئيس اميل لحود، "أتمنى على الامين العام للامم المتحدة استمرار مفعول القرار 1595 لغاية 15 كانون الاول المقبل".

بالرغم من ان السنيورة لم يستطع ان يأخذ موافقة الرئيس لحدود على هذا التمني، وهو كان يفضل أن يأتي تمديد مهمة اللجنة الدولية من ميليس نفسه، لكن مصادر مطلعة لاحظت، ان انتحار كنعان من شأنه ان يرخي بظلاله بقوة اليوم على مجلس الوزراء في اتجاه صدور طلب رسمي من الحكومة اللبنانية، لكي تتمكن الامم المتحدة من مواكبة تداعيات التقرير، فضلاً عن الإجراءات القانونية التي يفترض أن تتخذ في هذا السياق.

ورفض السنيورة الادعاء بأن التقرير فارغ أو انه خال من اي ادلة ثابتة، وقال: "ما زالت امامنا تسعة ايام فلننتظر ونقرأ التقرير لماذا الاستعجال؟ داعياً اللبنانيين الى الهدوء".

وشدد على انه من المصلحة ان يستمر مفعول القرار 1595 حتى نهاية 15 كانون الاول. لان هذا الامر يتيح للبنان عندما يطلع على التقرير ان يدرسه بعناية وينظر في اي معلومات يريد ان يستجلبها.

ونفى السنيورة احتمال ان يحدث التقرير شرخاً داخلياً، وقال ان الموضوع ليس مطروحاً بهذا الشكل على الاطلاق. وأضاف ان اللبنانيين الذين ساروا في 14 آذار يريدون جميعاً معرفة من خطط ومن نفذ ومن كان وراء عملية اغتيال الرئيس الحريري.

ونفى ان يكون يعلم اي شيء عن التقرير.

المصدر: اللواء

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

واشنطن تترك لدمشق توضيح مسألة انتحار كنعان
بوش يحذر سوريا: عليها احترام الديمقراطية اللبنانية



الرئيس بوش يتحدث للصحافيين خلال اجتماعه بالرئيس البولندي الكسندر
كفاشنفسكي (أف.ب)

وجه الرئيس الأميركي جورج بوش تحذيراً جديداً أمس إلى سوريا من
أجل ضبط حدودها مع العراق والتعاون بشكل تام مع التحقيق الدولي في
اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وقال بوش في تصريحات صحافية في ختام لقاء في البيت الأبيض مع
الرئيس البولندي المنتهية ولايته الكسندر كفاشنفسكي "نتنظر من سوريا
أن تبذل كل ما في وسعها لوضع حد لانتقال مذفني عمليات انتحارية
وقتل عبر أراضيها إلى العراق".

وتابع "نريد أن تكون سوريا جارة جيدة للعراق"، طالبا من دمشق أيضا
الامتناع عن تأجيج التوتر بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

كما دعا الرئيس الأميركي سوريا إلى التعاون مع التحقيق الدولي
الجارى في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

وقال بوش "لا أريد استباق نتائج التحقيق لكن من المهم جدا أن تفهم
سوريا أن العالم الحر يحترم الديمقراطية اللبنانية ويتوقع من سوريا أن
تحترمها هي أيضا".

وأضاف "ولذا نطلب منها سحب قواتها ومخابراتها (من لبنان) ولكن
العالم يريد أيضا من سوريا أن تحترم الديمقراطية في لبنان".

وأوضح "في الوقت نفسه، نواصل العمل مع اصدقائنا وحلفائنا لتوجيه
رسالة واضحة إلى حكومة (الرئيس بشار) الأسد ديال ما ننتظر منها
كبلد يرغب أن يكون مقبولا من قبل الاسرة الدولية".

من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية آدم إيرلي: إننا
لا نعرف ما حدث لوزير الداخلية السوري غازي كنعان وعلى الحكومة
السورية أن تتكلم حول هذا الموضوع وما هو واضح أن كنعان لعب
دورا رئيسيا في الهيمنة السورية في لبنان على مر السنوات وأن أعماله
وأعمال العديد من السوريين خضعت لتدقيق ووضعت في المجهر
مؤخرا وسنرى ما الذي سيظهر في تقرير ميليس بهذا الموضوع،
والولايات المتحدة تعتبر أن سوريا عليها وضع حد لتدخلها في لبنان وأن
تتعاون مع لجنة التحقيق التي يترأسها ميليس وعند ذلك سنعرف ما

جرى لرفيق الحريري ومن هو وراء عملية الاغتيال ومن المسؤول عن هذا الاغتيال ويجب أن يحاسب المسؤولون عن ذلك.

وحول الرواية السورية من أن الوزير كنعان انتحر أضاف إيرلي: نحن لانشكك يجب أن نصدقهم إذا كان هذا ما يقولونه لا بد أن هذا ما حصل ولم نحصل على عرض واضح شفاف للأمور فهذا أمر لا يحصل دائماً في سوريا وبغياب أي براهين أخرى لا بد لنا أن نقول هذا ما حصل ولكن في حينه وكما ذكرت ان الشفافية وقول الحقائق كما هي أمور ليس نظام دمشق معروف به.

أضاف إيرلي: إن عمل الانتحار ليس بالعمل الطبيعي العادي وأظن أن هناك أسئلة كثيرة لمعرفة لماذا حصل ذلك وحكومة الولايات المتحدة ليست في مكان من حيث يطرح عليها السؤال والمكان هو في سوريا وشركاء كنعان الذي يعرفونه ويعلمون بالظروف أفضل مما نعلمه نحن هنا.

ورفض إيرلي ما تردد عن صفقة تبرم بين سوريا والولايات المتحدة الأميركية وأن الوزير كنعان هو أحد ضحاياها وقال: إن هذا الكلام جنون وهو منافٍ للعقل وأي شخص يقول مثل هذا الكلام لا يعرف الكثير عن الولايات المتحدة أو حتى عن سوريا وكل ما في الموضوع هو أن الولايات المتحدة كانت واضحة جداً نحن لا نعقد صفقات ولسنا في صدد أي صفقات ونحن لا نتخذ خيارات، أما الخيار أمام سوريا فهو واضح تماماً وصارم جداً، التعاون مع ميليس أو عدم التعاون معه، الخروج من لبنان ووضع حد لدعم "الارهاب" وعدم الدعم "للارهاب" ليس من حلول وسطى ليس من منطقة رمادية، لن نسمح لعناصر سورية بالتواجد في لبنان، وخارج لبنان لن نترك سوريا تتعامل مع مجموعات إرهابية وتتعامل مع مجموعات أخرى وليست مسألة عقد صفقة بين الولايات المتحدة وسوريا المسألة هي أن سوريا عليها أن تتخذ خيارات أساسية وهي قرارات لم تأخذها بعد والواقع هو أن تقوم بهذه الخيارات ليست من صفقه، فالصفقة هي ان الولايات المتحدة وفرنسا والامم المتحدة وجيران سوريا هم مستمررون في ممارسة الضغط وسيستمررون بعزل سوريا وسيجعلون سوريا تدفع ثمن سياستها التي كانت مسؤولة عن عدم الاستقرار في لبنان وكانت مسؤولة عن وفاة ابرياء من رجال ونساء واطفال في العراق وهي مسؤولة عن اشخاص يمنعون الفلسطينيين من اعلان دولة مستقلة".

وكشف إيرلي عن عدم معرفة ما سيقره ميليس فالولايات المتحدة لم تر هذا التقرير والسيد ميليس لم يناقش التقرير مع احد وكان منشغلاً بجمع الأدلة والبراهين وهو سيقدم تحليله ويرفع استنتاجاته للامين العام للامم المتحدة الذي سيقدمه الى مجلس الامن ولا اعرف محتوى التقرير وبالتالي من المستحيل ان اقول بوجود علاقة بين ما قد يكتبه ميليس وما فعله كنعان اليوم".

وتطرق إيرلي في حديثه الى ان الولايات المتحدة تريد علاقة جيدة مع سوريا كون سوريا دولة مهمة ولديها تاريخ غني وعريق لديها دور اساسي تلعبه في المنطقة وهي لديها القدرات بشكل ايجابي بتنمية شعبها وتنمية جيرانها، وان العلاقات الجيدة مع سوريا امر ممكن ولكن هذه الامكانيات تقوضها قرارات النظام السوري وهي قرارات تتناقض مع اتجاهات امنيات الدول المحيطة بسوريا وهي قرارات تدعم الارهاب

والتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية وتدعم اقامة علاقات مع دول هي خارج الاسرة الدولية مثل ايران، هناك امكانية لإقامة علاقة بين اميركا وسوريا حين تتخذ سوريا خيارات فيها مصالحها واذا قامت العلاقة على اساس الكذب وكل ما نريده من سوريا حتى الآن لم نر اي نتائج وطالما ان هناك مسلحين بالعراق يقتلون اطفالاً ويخطفون جنوداً كرهائن ويمنعون الجيش الاميركي من تأدية مهامه هناك العديد من الانتحاريين وانشطة تدعمها سوريا وطالما ان الاستخبارات السورية تعمل في لبنان وتساعد على احباط مسار الديمقراطية وسيادة لبنان ستبقى لدينا مشكلة مع سوريا ليس معنا فحسب بل ستكون لديها مشاكل مع الدول الاخرى فنحن لا نرى مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية تهتم بالدفاع عن سوريا ولبنان لا يفعل ذلك وفرنسا لا تفعل ذلك لقد حان الوقت لكي ينظر النظام السوري الى نفسه بالمرآة ويقول نحن الى اين نأخذ هذا البلد وكيف نستطيع ان نحول المسار".

ونفى إيرلي ان يكون هدف الولايات المتحدة تغيير النظام السوري وقال: ما يهم الولايات المتحدة هو قرارات هذا النظام وفي اي اتجاه يأخذ هذا النظام سوريا وحتى الآن مع بشار الاسد برأينا ما زالت سوريا تقوم بالخيارات الخاطئة وليس بالنسبة للمنطقة فقط وانما لسوريا نفسها، كما اشار احد التقارير منذ ايام هناك عراقيون موجودون في سوريا يتسجلون للتصويت على الدستور العراقي والسؤال التي تطرحه الولايات المتحدة التالي هذا النظام في سوريا يجب ان يتخذ قرارات تدفع سوريا باتجاه مختلف وهذا ما نريد رؤيته وبصراحة هذا ما تريده الدبلوماسية الاميركية.

ومن جهته، كان مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاميركية فضل عدم الكشف عن هويته اكثر صراحة حيال وفاة غازي كنعان وقال "نحن لا نعرف فعلا ما اذا كان الامر عملية انتحار". و اضاف "على الحكومة السورية ان تثبت ذلك".

واوضح المصدر "نعتقد انه كان لهذا الرجل بالتأكيد ماض وهذا الماضي كان غارقا في المكائد والهيمنة في لبنان".

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٣ اكتوبر ٢٠٠٥

انتحار وزير الداخلية السوري.. برصاصة في فمه كنعان أدلى بحديث قبل انتحاره ونفى ارتكاب أي تجاوزات في لبنان الحكومة السورية تستبعد وجود صلة بين الحادث والتحقيق في اغتيال الحريري

دمشق نيويورك ثناء يوسف ووكالات الانباء، أعلنت الحكومة السورية انتحار وزير الداخلية غازي كنعان، موضحة أنه انتحر في مكتبه ظهر أمس. ونعت الحكومة كنعان المسنول السابق عن المخابرات السورية في لبنان وأكدت ان السلطات بدأت التحقيقات، لكنها لم تعط أي تفاصيل إضافية. وقال وزير الاعلام السوري مهدي دخل الله 'حتي الآن نحن لا نعرف أسباب 'الحادث' لكن محققينا سوف يطلعوننا بسرعة وأضاف 'مهما حدث لن يؤثر علي الاستقرار والتماسك الداخلي في سوريا.. نحن إحدي أكثر الدول استقرارا في المنطقة'. ورفض الوزير التطرق الي علاقة محتملة بين انتحار كنعان وقرب اعلان نتائج التحقيقات في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، خاصة أن الوزير مثل امام لجنة التحقيق الدولية خلال زيارتها لسوريا قبل ثلاثة أسابيع. وأكد وزير الاعلام ان لجنة التحقيق لم تجد دليلا واحدا يدين سوريا في القضية. ولم تعلن سوريا الحداد وواصلت الإذاعة والتلفزيون السوريان البرامج المعتادة.. من جانبه، قال العميد وليد اباطة مدير مكتب كنعان إن وزير الداخلية انتحر برصاصة في الفم، وقال ان 'اللواء كنعان غادر الوزارة لمدة ثلاث ساعة إلي منزله ثم عاد ودخل مكتبه وبعد عدة دقائق سمع صوت طلق ناري وكانت الطلقة من مسدس في فمه. وأوضح أن كنعان سيدفن اليوم الخميس في بلدته بحمرة القريبة من اللاذقية غرب دمشق. وقالت مصادر طبية ان كنعان نقل من مكتبه في وزارة الداخلية في ساحة الشهداء بحي المرجة في دمشق إلي مستشفى الشامي الخاص القريب قبل الظهر. وقبل ثلاث ساعات من الخبر تحدث كنعان لمحطة اذاعة لبنانية ونفى تقارير في وسائل الاعلام اللبنانية عن انه اظهر لمحققي الامم المتحدة شيكات دفعها له الحريري. وقال كنعان في ختام حديث هاتفه مع اذاعة صوت لبنان 'هذا آخر تصريح ممكن اعطيه' وقال 'اما تحديدا بما خص الشهادة المقدمة من وزير الداخلية السوري امام اللجنة فقد كانت الاضاعة علي حقبة خدمنا فيها لبنان حيث تحدثت فيها بكل ما طلب مني وبموضوعية' وأضاف 'للاسف دأبت بعض وسائل الاعلام المغرضة علي ضخ أكاذيب بغية تضليل الرأي العام' ونفى كنعان ارتكاب أي تجاوزات خلال رئاسته للمخابرات في لبنان قائلا 'احب ان اوضح بأن علاقتنا مع الاخوة في لبنان جميعا كانت المحبة والاحترام المتبادل.. لقد خدمنا مصلحة لبنان بشرف وأمانة'.
وقبل الاعلان عن نيا الانتحار، نفى الرئيس السوري بشار الأسد ان تكون

لسوريا أي علاقة باغتيال الحريري، وقال في تصريحات لقناة 'سي ان ان' الأمريكية أنه لو ثبت تورط مواطنين سوريين في الحادث فسوف يعتبرون خونة وسيعاقبون بشدة امام القضاء السوري أو محكمة دولية.. وفي واشنطن وجه الرئيس جورج بوش تحذيرا جديدا لسوريا وقال في تصريحات في ختام لقاء بالبيت الأبيض مع الرئيس البولندي المنتهية ولايته الكسندر كفاشنفسكي انه يدعو دمشق للتعاون بشكل كامل مع التحقيق الدولي الذي يجري في جريمة اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق وضبط حدودها مع العراق.. كما دعا مساعد وزير الخارجية ديفيد ولش دمشق إلى التعاون في التحقيق وذكر ان غازي كنعان كان يلعب دورا محوريا خلال سنوات طويلة من التواجد السوري في لبنان.

وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت التعليق بصورة مباشرة علي انتحار كنعان.. وقال ادم ايرلي المتحدث باسم وزارة الخارجية ان بلاده تتابع ما يجري وتراقب تداعيات اختفاء الوزير من علي المسرح السياسي باعتباره من الشخصيات المركزية في استمرار التواجد السوري بلبنان وكرر مطالبة سوريا بوقف ما أسماه التدخل في شئون لبنان الداخلية ورفض الربط بين حادث الانتحار والتحقيق الدولي في اغتيال الحريري.. وكنعان "63 عاما" لواء ينتمي الي حزب البعث الحاكم وكان يترأس جهاز الأمن والاستطلاع في لبنان منذ عام 1982 الي عام 2002. وعين وزيرا للداخلية في عام 2004. وكان قد عين رئيسا لدائرة الامن السياسي في سوريا عام 2002.

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

☑ مصرع وزير الداخلية السوري في ظروف غامضة
السلطات السورية تؤكد انتحار كنعان داخل مكتبه
مصادر عربية: التوقيت يفتح الباب للشك بدور سوريا في اغتيال الحريري



غازي كنعان

⊙ لقي غازي كنعان وزير الداخلية السوري مصرعه امس في ظروف غامضة. أكدت السلطات السورية ان كنعان اقدم على الانتحار داخل مكتبه دون الكشف عن المزيد من التفاصيل. وأكدت وكالة الانباء السورية ان السلطات السورية فتحت تحقيقا موسعا حول اسباب وملابسات انتحار كنعان والذي ورد اسمه في التحقيقات الجارية حول جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. وكشفت إذاعة صوت لبنان - ان وزير الداخلية السوري ابلغها قبل ساعات من اغتياله بأن هذا آخر تصريح يمكن ان يعطيه. وأوضح القائمون على الاذاعة ان كنعان اتصل بالاذاعة لينفي خبرا حول الشهادة التي ادلي بها

للجنة التحقيق الدولية حول اغتيال الحريري والذي اذاعته محطة تليفزيونية لبنانية خاصة. وأكدت الاذاعة ان كنعان طلب من مقدمة البرنامج إعطاء نفيه لثلاث محطات تليفزيونية لبنانية واختتم حديثه بالقول ان هذا آخر تصريح ممكن ان أعطيه. وكان كنعان يتولي منصب رئيس المخابرات السورية في لبنان خلال الفترة من عام 1982 إلى عام 2002 قبل عودته إلى سوريا حيث عين وزيرا للداخلية في أكتوبر 2004

وكانت الولايات المتحدة قد جمدت ارصدة كنعان مع رستم غزالة رئيس جهاز الامن والاستطلاع السوري السابق في لبنان بزعم دعم ومساندة الارهاب وزعزعة استقرار المنطقة.

وأكدت مصادر عربية في القاهرة ان انتحار وزير الداخلية السوري غازي كنعان يفتح الباب علي مصراعيه للشكوك حول تورط سوريا في جريمة اغتيال الحريري. وأشار المصدر إلى ان لجنة «ميليس» قد حققت مع الوزير و4 آخرين حول دور اجهزة المخابرات السورية في لبنان، والدور السوري بصفة عامة في لبنان. وأشارت المصادر إلى ان توقيت انتحار وزير الداخلية السوري يضع اكثر من علامة استفهام حول موجة الاغتيالات التي شهدتها لبنان مؤخرا.

المصدر: الخليج

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

الأسد ينفي أي دور باغتيال الحريري وبوش ينتظر تقرير ميليس

مفاجأة دمشق: "انتحار" غازي كنعان

دمشق، بيروت، واشنطن "الخليج":

أعلنت دمشق أمس انتحار وزير الداخلية غازي كنعان في مكتبه بدمشق بإطلاقه رصاصة في فمه. وأعلنت الحكومة السورية تشكيل لجنة للتحقيق في حادث الانتحار. وقال العميد وليد اباطة مدير مكتب غازي كنعان إن الأخير "غادر الوزارة لمدة ثلث ساعة إلى منزله ثم عاد ودخل مكتبه وبعد عدة دقائق سمع صوت طلق ناري وكانت الطلقة من مسدس في فمه".

"الانتحار" المفاجئ، الذي كان له وقع الصاعقة في لبنان وسوريا يزيد حرجة موقف سوريا التي تتعرض لضغوط قاسية في هذه المرحلة.

وكان كنعان اتصل هاتفيا بإذاعة "صوت لبنان" في بيروت صباح أمس لينفي خبراً أوردته مساء أمس الأولى محطة تلفزيونية لبنانية خاصة عن الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق الدولية، في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وقال في ختامه "هذا آخر تصريح ممكن أن أعطيه".

وبأثر حادث الانتحار مع تصاعد السجال اللبناني السوري حول تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري المقرر صدوره الأسبوع المقبل. وألقى المحقق الدولي ديتليف ميليس، أمس، بعد عودته إلى بيروت، اجتماعاً مع وزير العدل اللبناني شارل رزق، لمتابعة قضية انتحار كنعان، وطلب تزويده بالتصريح الأخير لكنعان والتقرير الذي زفاه. وفي هذا الإطار، نفى الرئيس السوري بشار الأسد، في حديث لشبكة "سي.ان.ان"، أي علاقة لبلاده باغتيال الحريري، لكنه أكد أن أي مواطن سوري يثبت تورطه في هذا الحادث سيعتبر "خائناً" يجب "معاقبته بشدة". وقال "من المستحيل أن أكون أعطيت مثل هذا الأمر" (الاعتقال).

وامتنع الرئيس الأمريكي جورج بوش عن التعليق على انتحار وزير الداخلية السوري، لكنه أكد على "القلق الأمريكي من أن سوريا ما زالت منخرطة بدرجة كبيرة في لبنان". وكرر بوش أيضاً تحذيرات أمريكية إلى سوريا من أنها يجب أن تفعل المزيد لوقف عبور المقاتلين الأجانب حدودها إلى العراق. ورداً على سؤال حول وفاة كنعان وتأثيرها في التحقيق باغتيال الحريري، قال بوش للصحافيين "لا أريد أن أصدر حكماً مسبقاً على التقرير الذي سيصدر. تقرير ميليس". وأكد بوش على تحذيرات وجهها الشهر الماضي لسوريا السفير الأمريكي لدى العراق زالماي خليل زاد الذي قال إن "الصبر على سوريا ينفد" لفشلها في وقف عبور المقاتلين الأجانب حدودها إلى العراق.

وقال بوش "نتوقع أن تفعل سوريا كل ما في طاقتها لوقف انتقال المهاجمين الانتحاريين والقتلة إلى العراق"، وأضاف "نتوقع أن تكون سوريا جارا جيدا للعراق. نتوقع ألا تحرض سوريا القتل في الأراضي الفلسطينية".

وفي تعليق أمريكي على انتحار كنعان، قال مسؤول في الخارجية الأمريكية لـ "الخليج" إن واشنطن تقدم عزاءها لعائلة كنعان، لكن الأهم بالنسبة لها التأكد من تنفيذ الحكومة السورية ما يتعلق بتقرير ميليس وقرارات الأمم المتحدة. ورداً على سؤال حول إمكان ألا يكون الحادث انتحاراً، قال "دائماً ما تكون هناك إشاعات بمثل هذا المضمون، وذلك متوقع في بلد حرية التعبير فيه محدودة".

وكشف المسؤول الأمريكي عن وجود مساع سورية للتواصل مع واشنطن، نافياً في الوقت نفسه أن تكون الولايات المتحدة تجري مباحثات مباشرة مع سوريا في الوقت الحالي.

المصدر: الوطن الامريكية

التاريخ: 13 اكتوبر 2005

هل كان آصف شوكت , صهر الأسد , وراء تصفية كنعان؟ وهل هو الحاكم الفعلي لسوريا؟

خارج السرب / خارج السرب

بواسطة: admin في الخميس, 13 أكتوبر, 2005 - 14:00 02:00

دمشق- لندن- الوطن - هزأت المصادر المقربة وشديدة الخصوصية من خبر وكالة الأنباء السورية (سانا) الذي نعى وزير الداخلية غازي كنعان وقال انه مات منتحراً في مكتبه برصاصة أطلقها داخل فمه. وقالت هذه المصادر ان كنعان تمت تصفيته من قبل أدوات النظام الحاكم الذي انتهت إلى معلوماته قضية تعاونه مع رئيس لجنة التحقيق

دمشق- لندن- الوطن - هزأت المصادر المقربة وشديدة الخصوصية من خبر وكالة الأنباء السورية (سانا) الذي نعى وزير الداخلية غازي كنعان وقال انه مات منتحراً في مكتبه برصاصة أطلقها داخل فمه. وقالت هذه المصادر ان كنعان تمت تصفيته من قبل أدوات النظام الحاكم الذي انتهت إلى معلوماته قضية تعاونه مع رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس, وتناغمه معه, واستعداده إلى كشف كنز المعلومات الذي لديه والمتعلق بجريمة اغتيال الحريري, إلا أن المعلومات الأخطر التي وصلت إلى النظام كانت تلك التي تفيد بترتيبات غامضة كان يتخذها كنعان, وتتعلق بالقيام بانقلاب عسكري يحمله إلى السلطة.

ومما زاد في شكوك النظام السوري وخوفه من كنعان معرفته بعلاقته الطيبة السابقة مع رئيس وزراء لبنان المغدور رفيق الحريري, واتصالاته بعبد الحليم خدام وحكمت الشهابي الموجودين في العاصمة الفرنسية باريس.

وكشفت المصادر أيضاً أن كنعان, وأثناء مثوله أمام القاضي ميليس, استمع منه إلى شريط مسجل عليه آخر لقاء ضم الأسد والحريري, وكان هو حاضراً لهذا الاجتماع الذي هدد فيه رئيس النظام السوري الحريري إذا لم يقبل بقراره التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود في ولاية ثانية. وقد استمع كنعان إلى الشريط, إلا انه نفى تهديد الأسد للحريري, وقال لميليس انه, أي الأسد, يحب الحريري, وكان يمازحه ولا يهدده. ورغم هذا التفسير الذي أعطاه لتغطية رئيسه, إلا أنه أبدى استعداده للتعاون مع لجنة ميليس, وأنه جاهز للمثول أمام أي محكمة دولية ستنظر في القضية, وجاهز أيضاً للسفر إلى الخارج إذا كان هذا السفر يساعد على الإدلاء بكل ما لديه من معلومات.

كما كشفت المصادر عن ان الوضع الضاغط على أركان النظام السوري قد دفعهم إلى عقد اجتماع قبل ثلاثة أيام ضم الرئيس الأسد وأخاه ماهر, وصهره آصف شوكت, ووالدته السيدة أنيسة. وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على تسليم النجوم الأربعة ذوي الصلة باغتيال الحريري وهم غازي كنعان, ورستم غزالي, ومحمد خلوف, وجامع جامع.

وقد علم كنعان بالنتائج التي توصل إليها المجتمعون, وهي أنه لابد من كبش فداء لحماية النظام, وان كبش الفداء تقرر أن يكون وزير الداخلية والضباط الأمنيين الثلاثة الذين لابد من تسليمهم. وهنا عرف كنعان أن نهايته اقتربت وأنه لابد من حدوث أمر ما سيئ سيتعرض له قريباً, خصوصاً بعد أن عرف أيضاً أن غزالي وخلوف وجامع قد وضعوا في الإقامة الجبرية وجرى التحفظ عليهم, وقطعت عنهم الخطوط الهاتفية, ومنعت عنهم الاستقبالات من كل نوع.

وتضيف المصادر ان النظام السوري قرر في الاجتماع التلخص من كنعان لأنه يعرف أن القيادة متورطة في جريمة اغتيال الحريري, وجهاز لتزويد ميليس بالمعلومات ذات الصلة بحادث الاغتيال.

وتعود المصادر بالذاكرة الى آخر اجتماع للحريري مع الأسد, والذي تلقى فيه التهديد إذا لم يوافق على التمديد للحدود «لأن لحدود هو أنا وأنا هو لحدود» لتقول بأن غازي كنعان كان شاهداً على ما دار فيه, وسمع من الأسد يقول للحريري «إذا كنت فرحاناً بلبنان الذي عمرته فإني سأهدمه فوق رأسك في عشر دقائق, فيجب عليك أن تفهم وتسمع ما أقوله» وقد تدخل كنعان في هذا الحوار الحاد وقال للأسد: «الحريري رجل طيب, وتجاوب معك» فقال له الأسد: «مفهوم.. فهذا صاحبك وأنت مستفيد منه» وقد رمت المصادر شديدة الخصوصية من هذا التذكير الى القول ان غازي كنعان وضع في دائرة الاستهداف, بعد اغتيال الحريري, ولعلم الاسد بالعلاقات الجيدة التي تربطه به, وخوفه من ان تمتد هذه العلاقة الى ولده سعد الحريري الذي يستقبل خدام والشهابي في باريس كل يوم تقريباً.

وتتوقع المصادر ان يكون صهر الأسد, آصف شوكت وراء تصفية كنعان, خصوصاً وأنه يمسك الآن بزمام الامور في سورية بتأييد من والدة الأسد السيدة أنيسة, التي تتهم ولدها هذه الايام بالضعف, وبأنه يقول ولا يفعل, بينما يدافع الاسد عن نفسه, ويقول ان عائلته هي التي ورطته وأوصلته الى هذه الحالة الخائفة التي هو فيها.

وافادت المصادر ان حالة من الاستياء العام تسود الآن أوساط العشيرة التي ينتمي اليها غازي كنعان. ومعروف ان العلويين في سورية يتوزعون على اربع عشائر هي الكلبية, الخياطين, والحدادين, والنمليكيين وكنعان ينتمي الى عشيرة الكلبين التي تشاركها الاستياء عشيرة الحدادين التي ينتمي اليها صلاح جديد, عدو الاسد الاب اللدود والذي قضى موتاً في أحد سجونهم.

وبعد مقتل كنعان, نقلت المصادر من دمشق ان رجال المخابرات ينطلقون الآن للقبض على رهيف الأتاسي شريك كنعان ومدير اعماله واملاكه, والذي يسكن في البناية نفسها التي يسكنها وزير الداخلية المغدور في منطقة غرب المالكي بجانب مسجد سعد بن معاذ. ورهيف الأتاسي هذا لديه وكالات عامة من كنعان, والقبض عليه هو بهدف التحقيق معه للكشف عن كل املاك وودائع كنعان. كما نجا من قبضة رجال المخابرات ابن أحد اصحاب المصارف اللبنانية, المتحدر من اصل سوري, ومن مدينة اللاذقية بالذات, مسقط رأس كنعان, لانه معروف بانه هو من هرب اموال المغدور, ويعرف كل أرقام حساباته.

وعلى صعيد آخر , قالت المصادر ان رئيس النظام السوري يشكو كثيرا, من مواقف احدى الدول العربية, التي يعتبر انها تخلت عنه, خصوصا بعد ان بلغه منها بأنها نصحته كثيراً, ولم يستجب لنصائحها, وان هذه الدولة العربية لديها احساس بانه لا يحكم, وان هناك اشباحاً غيره هي التي تدير البلد.

وعندما زار الرئيس المصري حسني مبارك السعودية اخيرا كان الوضع السوري مطروحا في محادثاته مع خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز, وقد تلقى الرئيس المصري وجهة نظر العاهل السعودي التي تقول بانه لم يعد هناك مجال للديبلوماسية الكاذبة, فالشعوب العربية اصحت واعية وتريد من حكامها صدق الطرح وصدق القرار.

وفي الآونة الاخيرة حاول الاسد الاتصال بالرئيس الفرنسي جاك شيراك ولم يلق تجاوباً, كما حاول الاتصال بدولة عربية فلقى المعاملة نفسها, وقد نصح المحيطون بالاسد, بان يذهب هذه الايام الى العمرة , فجاءه الجواب بان لجوءه لهذه الطريقة لن يفيد, اذ سيعامل كرجل عادي لا مجال للاحديث السياسية معه.

المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

ميليس يعود فجأة إلى لبنان



صورة أرشيفية أخذت في 5 يونيو 1997 يظهر فيها من اليسار إلى اليمين غازي كنعان وعبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق والرئيس اللبناني السابق إلياس هراوي ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع وإلى جانبه الراحل رفيق الحريري ووزير الخارجية اللبناني السابق فارس بوزير

بيروت: علي الموسوي
عاد رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، القاضي الألماني ديتليف ميليس، إلى بيروت، فجر أول من أمس، في شكل غير معلن، قادماً من فيينا. والتقى النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، وفداً من لجنة التحقيق الدولية، بحضور المحقق العدلي في قضية

اغتيال الرئيس الحريري القاضي إلياس عيد، والمنسق بين وزارة العدل واللجنة القاضي رالف رياشي، والمحامية العامة التمييزية القاضي جوسلين تابت، وجرى خلال اللقاء تبادل المعلومات والوثائق التي لم يكشف النقاب عن مضمونها.

وتستعد الحكومة السورية بهدوء للتعامل مع النتائج التي يمكن أن يخلص

إليها تقرير لجنة التحقيق الدولية في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، إذ شرعت الأجهزة المختلفة للدولة في تقوية سلطتها وتجهيز حملة علاقات عامة لمواجهة أي احتمالات واستكشاف سبل مواجهة أي عقوبات محتملة قد تستتبع الإعلان نتائج التحقيق.

ولكن يبقى السؤال إلى متى يمكن للرئيس السوري بشار الأسد الصمود في حال أشار التقرير إلى أن حكومته لعبت دورا في مقتل الحريري.

وقال المعارض السوري ياسين حاج صالح "النظام السوري لا يرغب في أن يكون مصيره كمنظيره العراقي. وأهم نقاط قوة الحكومة تتمثل في ضعف النموذج الحالي في العراق".

ودفعت تفاعلات قضية اغتيال الحريري سوريا للانسحاب من لبنان بعد أن ظلت موجودة فيه لمدة 3 عقود.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥

كبار المسنولين شاركوا في الجنازة

النائب العام يكشف تفاصيل انتحار الرجل القوي في سوريا
الشرع يحمل وسائل الإعلام مسنولية وفاة كنعان.. وبوش يرفض
التعليق



مشيعون من اقارب غازي كنعان
وزير الداخلية السوري الذي انتحر
يحملون جثمانه لمواراته الثري

دمشق وكالات الأنباء:

اعلن المحامي العام الأول في سوريا
محمد مروان اللوجي أمس ان نتائج
التحقيق في حادث وفاة وزير الداخلية
غازي كنعان 63 سنة اكدت ان الحادث
يعد انتحارا وانه تم بمسدس خاص
باللواء كنعان عن طريق اطلاق النار في
الفم. وأوضح ان التحقيقات بينت ان
اللواء كنعان وصل الي مكتبه صباح امس
الاول ومارس عمله كالمعتاد ثم غادره
مستقلا سيارته التي قادها بنفسه باتجاه
منزله ومكث فيه فترة قصيرة عاد بعدها
الي مكتبه في مبني وزارة الداخلية.
وأضاف انه بعد خمس دقائق سمع أحد

موظفي مكتبه صوت طلق ناري.. ودخل مدير مكتبه ليجد اللواء كنعان ملقي
علي الارض خلف مكتبه وشاهد المسدس الخاص به وهو من نوع سميث
ويسون في يده اليمنى واصبعه علي الزناد وكان لايزال علي قيد الحياة ويتنفس
بسرعة. وقال المحامي العام الأول انه تم نقل اللواء كنعان علي الفور الي
المستشفى الشامي في دمشق حيث فارق الحياة بعد عدة محاولات لانعاشه في
غرفة العناية المركزة. واتهم فاروق الشرع وزير الخارجية السوري وسائل
الاعلام وحملها مسنولية انتحار كنعان بعد تسريبها نتائج التحقيقات في مقتل
رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. وقد شارك عدد من كبار
المسنولين السوريين في تشييع جثمان غازي كنعان من مستشفى الشامي
بدمشق ومن بينهم رئيس الوزراء محمد ناجي عطري والوزراء ورئيس هيئة
اركان الجيش والقوات المسلحة وعدد من ممثلي احزاب الجبهة الوطنية
التقدمية ورؤساء المنظمات الشعبية والمهنية وكبار ضباط قواي الامن الداخلي
واصدقاء وذوي اللواء كنعان.

ووضع علي سيارة الاسعاف التي حملت الجثمان اكليلان من الزهور احدهما
باسم الرئاسة السورية والآخر باسم مجلس الوزراء وانطلق موكب الجنازة
متجها الي قرية بحمرة في محافظة اللاذقية مسقط رأسه حيث ووري الثري.

حادث مؤسف

ووصف وزير الاعلام السوري الدكتور مهدي دخل الله انتحار وزير الداخلية غازي كنعان بأنه حادث مؤسف مشيرا الي دوره في لبنان وفي الحكومة السورية.

واعرب في مقابلة مع صحيفة الانباء الكويتية عن انزعاجه من اتهامات مغرضة لسوريا حول ما وقع في لبنان مؤكدا ان دمشق 'لا تستخدم اساليب الاغتيال مع اعدائها فكيف مع اصدقائها'. وذكرت وكالة رويترز ان السوريين اعربوا عن مخاوفهم من ان يؤدي انتحار وزير الداخلية الي اثاره حالة ممن الشك والمزيد من الضغوط الدولية المعادية لسوريا بشأن دورها في لبنان. وقال البعض ان انتحاره بعد ثلاثة اسابيع من استجوابه علي يد فريق التحقيق الدولي بشأن مقتل رفيق الحريري نجم جزنيا عن حملة في وسائل الاعلام اللبنانية.

وقال اخرون ان الرجل القوي الذي كان اكبر مسنول سوري في لبنان علي مدي عقدين حتي عام 2002 شعر بالخيانة الشخصية بسبب الاحداث التي اثارها اغتيال الحريري والتي انتهت الوجود السوري في لبنان. وقال مواطن سوري انه يخشي ان يستغل اعداء سوريا ذلك ليبرهنوا علي انها محاولة للتغطية علي امر ما وليس عملا يانسأ من رجل عسكري لم يستطع ان يبتلع الالهانة والخيانة. وأوضح آخر ان الانسحاب من لبنان واغتيال الحريري وتحقيق الامم المتحدة زادت الضغوط عليه واثقلت كثيرا علي حالته الذهنية. وقالت صحيفة 'البيرق' اللبنانية انه لا يتوقع ان يكون لانتحار غازي كنعان انعكاسات علي الوضع في لبنان وحتى علي التحقيق الدولي مشيرة الي انه يرتبط بشنون سورية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر لم تحددتها ان كنعان انتحر فعلا مشيرة الي ان بعض الذين كانوا يزورون كنعان في الآونة الأخيرة نقلوا عنه استياءه من طريقة التعامل مع قضايا المرحلة التي تواجهها سوريا في الداخل والخارج.

موقف بوش

وامتنع الرئيس الامريكي جورج بوش عن التعليق علي انتحار وزير الداخلية السوري.

وردا علي سؤال حول وفاة كنعان ومغزاها بالنسبة للتحقيق الدولي بشأن اغتيال الحريري قال بوش للصحفيين انه لا يريد اصدار حكم مسبق علي التقرير الذي سيصدر بشأن التحقيق. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان مسألة تحديد ملابسات وفاة كنعان متروكة للمسئولين السوريين، واضاف انه لا يعرف ما خلص اليه تقرير ديتليف ميليس ولهذا لن يربط صراحة بين وفاة كنعان وتقرير ميليس باستثناء الإشارة الي ان كنعان كان شخية محورية في

احتلال سوريا للبنان لسنوات كثيرة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مسئول كبير في وزارة الخارجية الامريكية رفض ذكر اسمه قوله: 'اننا لا نعرف فعلا ما اذا كان الامر عملية انتحار' مشددا علي ان علي الحكومة السورية إثبات ذلك. واضاف ان غازي كنعان بالتأكيد كان له ماض غارق في المكائد والهيمنة في لبنان.

وكان وزير الداخلية السوري قد خضع قبل ثلاثة اسابيع لاستجواب اللجنة الدولية برئاسة الالمانى 'ديتليف ميليس' حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. ومن المقرر ان تقدم اللجنة تقريرا في هذا الشأن الي مجلس الامن الدولي في 21 اكتوبر الحالى.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥

الشرع يتهم {التسريبات} بالإسهام في قتل كنعان

جنبلاط: وزير الداخلية السوري تعرض لخيانة من أقرب معاونيه

دمشق - بيروت: «الشرق الأوسط» نيويورك: غيدا فخري اتهم وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أمس «بعض وسائل الاعلام» وما تسرب من لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري «عن اشياء لم تحصل» بالمساهمة «في قتل» وزير الداخلية السوري غازي كنعان، الذي قضى أول من أمس منتحرا، فيما أكد أحد أبرز اقطاب الغالبية النيابية المعارضة لسورية، النائب وليد جنبلاط، أن غازي كنعان «تعرض لخيانة أقرب معاونيه» في اشارة الى اللواء رستم غزالة الذي خلف كنعان على رأس جهاز الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان.

وقال الشرع للصحافيين خلال تشييع جثمان كنعان إلى مثنوا الأخير في مسقط رأسه بلدة بحمرة في محافظة اللاذقية للصحافيين: «إن رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري، ديتليف ميليس، وعدنا سابقا بأنه سيني في كل ما لم يحصل في لقاءاته مع المسؤولين السوريين، ولذلك نحن في انتظار ما سيرد به ميليس على الادعاءات التي أوردتها إحدى القنوات اللبنانية عشية وفاة الوزير كنعان». وأوضح الشرع أنه لا يوجد ما كان يشكو منه اللواء كنعان من النظام السوري، وإنما كان فقط يشكو من «تجني بعض وسائل الاعلام، وظهر ذلك واضحا في اليوم الذي سبق عملية الانتحار».

وقد أعلن عن انتهاء التحقيق في حادثة وفاة الوزير كنعان بعد أن تم إجراء الخبرات الفنية والخبرة الطبية الشرعية الثلاثية على الجثة والبصمات، حيث تبين أن الحادث هو نتيجة عملية انتحار وقع بمسدس خاص باللواء كنعان من نوع «سميث اند ويسون» بكرة عيار 38 ملم. وافادت مصادر وزارة الداخلية انه حين سمع حاجبه الخاص صوت طلق ناري خفيف، حضر مدير مكتبه ووجد اللواء كنعان ملقى على الارض مستلقيا على ظهره خلف مكتبه وشاهد المسدس الخاص به بيده اليمنى واصبعه على الزناد ويده على صدره وكان لا يزال على قيد الحياة ويتنفس بسرعة وجسمه يختلج، وعلى الفور تم نقله الى مستشفى الشامي بدمشق وأدخل إلى غرفة العناية المشددة حيث فارق الحياة بعد عدة محاولات لإنعاشه استغرقت أكثر من

نصف ساعة بقليل. من جهة اخرى تقدم لبنان أمس بطلب رسمي لتمديد مهمة المحقق الدولي في قضية اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري حتى منتصف ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

المصدر: الراية

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

انتحر بيده أم بيد عمرو -

إذا كان وزير الداخلية السوري غازي كنعان قد وضع حداً لحياته بطلقة من مسدسه في فمه فإنه قد فتح الباب واسعاً أمام التكهنات والاستنتاجات التي تحاول فك لغز الانتحار من خلال التصريح الأخير أو النعي الذي قدمه لإذاعة صوت لبنان مربوطاً بمقتل الحريري ودور كنعان الأمني في لبنان علي مدي عشرين عاماً ليصبح السؤال هل انتحر كنعان بيده أم أجبره الآخرون علي الانتحار-!

بداية لا بد من الإشارة الي ان ثقافة الانتحار غير موجودة في تاريخنا السياسي لأن الدين الاسلامي يحرم الانتحار ويجعل صاحبه كافراً يتردي في النار بالوسيلة التي انتحر بها لذلك لم نجد اي سياسي في عالمنا العربي والإسلامي قد انتحر إما لهذا السبب وهو الإيمان ببشاعة هذه الجريمة عند الله أو ان هؤلاء المسؤولين الذين يرتكبون أعظم الجرائم في حق شعوبهم لا يأنهون للنظام القضائي - حتي إذا تم تقديمهم للمحاكمة - لأن الأحكام غالباً ما تأتي مخففة نظراً للخدمة التي قدموها للوطن!.

لكن علي الرغم من ذلك قد يكون كنعان استثناء من هذه القاعدة وانه كان رجلاً مرهف الحس الوطني ولم يعد يطبق اتهامه بأنه كان يوزع أموالاً علي اللبنانيين والسوريين وأنه لم يتحمل ما تقوله وسائل الإعلام فقرر ان يرتاح من هذا الأمر وهذا الاحتمال يظل قائماً لكنه ليس له حظوظ وافرة امام الاحتمال الآخر الذي يكاد يجمع عليه المراقبون بأن الرجل انتحر بالفعل لكن ليس بيده.

وهذا يعني ان فرضية الاغتيال الذي جاء في صورة انتحار هي الأقوي ما لم يثبت العكس خاصة اذا ما تم ربط الحادث بتقرير ميليس والتحقيق الذي جري مع كنعان قبل عدة ايام في قضية اغتيال الحريري والتهوي لتوجيه أصابع الاتهام لسوريا خاصة وانه أصبح هناك الكثير من الشواهد والأدلة التي تعزز هذا الاتجاه.

ان تصريح الوداع الذي أدلى به كنعان لإذاعة صوت لبنان يحمل في طياته العديد من الدلالات ف لأول مرة يلج مسؤول عربي في طلب وسيلة اعلامية لكي يدلي لها بتصريح ويطلب من المذبة تسليمه لأحد الأشخاص وهو هنا الشيخ بيار الزاهر ويتمني ان تعطيه المذبة للمستقبل وNBN ولكل وسائل الإعلام لأنو يعتقد أن هذا آخر تصريح ممكن أعطيه .

وأولي هذه الدلالات انه سيقدم بعد هذا التصريح علي فعلة تهز أركان الدولة ولو كان سبب الانتحار شخصياً لاختار الانتحار في هدوء وفي أحد غرف المنزل لكن أن ينتحر في مكان العمل ويرسل بخطاب نعيه إلي العالم فهذا يكشف عن أبعاد سياسية بعيدة المدى.

ولو كان الأمر يقتصر علي مجرد تضايقه من حملة وسائل الإعلام ضده لما أقدم علي هذه الفعلة لأنه في عالمنا العربي غالباً ما يسجن الصحفي ويبرأ المسؤول

ولم نسمع بحادثة واحدة من هذا النوع علماً بأن كنعان ليس أول ولا آخر مسؤول يمكن أن تهاجمه وسائل الإعلام.

لماذا أقدم كنعان علي الانتحار بعد عدة ايام فقط من استجوابه من قبل لجنة التحقيق الدولية وقبل ان يصدر التقرير النهائي بعشرة ايام ألا يدعو ذلك للاعتقاد بأنه قتل متعمد للتخلص من حامل الأسرار ورفع لبصمات الجاني من مكان الجريمة.

قد يكون من السذاجة التسليم بأن ما جري هو عملية انتحار أقدم عليها الجاني بمحض ارادته وقد يكون الأمر كذلك لكن كانت هناك يد خفية هي التي ضغطت علي زناد المسدس هذه اليد هي الورطة الكبرى في قتل الحريري والتي أضعفت الموقف السوري وأجبرته علي الاتسحاب من لبنان في غضون عدة أيام.

هذه الورطة كانت البداية لانفراط عقد المتآمرين علي قتل الحريري بدأت باعتقال أربعة من قادة الأجهزة الأمنية في لبنان وانتحار كنعان وهي العقيد محمد صافي وربما تتواصل السلسلة خاصة بعد الإعلان الرسمي لنتائج التحقيق والتي قد تكشف عن مفاجآت جديدة وأسماء جدد.

ما زالت سوريا تقول انها ليست متورطة وليست هناك ادلة مادية حتي الآن علي التورط السوري لكن المجتمع الدولي لن يأخذ بمجرد التصريحات خاصة ان هذه القضية ستضم الي ملف مقتل الحريري وربما يكشف أهل الجاني كنعان بعض الأسرار في المستقبل خاصة وأن ابنه عقيد بالجيش وربما لا يرضي ان تنتهي حياة والده بهذا الشكل الذي يقدم عليه المجرمون واليائسون من الحياة قليلي الإيمان بالله.

حتي واقعة الانتحار ذاتها ستكون محل شك بالكيفية التي تم الإعلان عنها حسب وكالة سانا السورية الرسمية وجد منتحراً في مكتبه ففي ظل الشكوك المحيطة بالقضية ليس غريباً ان يسأل أحد عما اذا كان هناك شخص ما قام بقتل كنعان في مكتبه خاصة وان تقرير الطب الشرعي سيصدر من مؤسسة حكومية سورية.

ان مقتل كنعان او انتحاره هو أحد النذر الكبرى لتقرير ميليس الذي ربما يضع الكثير في قفص الاتهام وربما يضع سوريا ولبنان علي سطح صفيح ساخن في شتوية قادمة ربما لا ينعم احد فيها بالبيات الشتوي والسكينة.

قد يكون موت كنعان مثله مثل كل ما له علاقة بالنظام السوري الذي يشهد محاولات أمريكية واسعة لعزله ووضعه في دائرة الاتهام التي ازدادت ترسيخاً بموت كنعان وأجدني اري أمريكا وهي تضحك وتخفي وجهها فرحاً بالحصول علي دلائل جديدة لاتهام النظام في سوريا وحشره في خانة اليك .

اللافت للنظر ان الاعلام السوري تعامل مع القضية وكأن كنعان وزير الداخلية في

إحدى دول القارة الأفريقية فقد تم نقل خبر موت كنعان الذي وجد منتحراً في مكتبه وأن لجنة ستقوم بالتحقيق في الحادث، ولم يكلف الاعلام السوري نفسه للحديث عن فرضية الانتحار حتي من باب إقناع الآخرين ودفعاً للشبهات حول سوريا فكان الموت في سوريا والجنازة في العالم العربي.

ان النظرة العميقة للأمور تقتضي عدم الفصل بين الحادثة وخدمة الرجل في لبنان عشرين عاماً كان فيها حاكم لبنان الفعلي ولعب خلالها دوراً رئيسياً في تشكيل وجه لبنان السياسي منذ عام 1982 وحتى 2002 لكنه سرعان ما عاد الي السطح بموت الحريري غدرًا.

كما أن الاعلان عن الانتحار في هذه المرحلة التي تمر بها سوريا اذ تتعرض لضغوط امريكية شديدة لتغيير سلوكها حيال العراق ولبنان يؤكد ان رحيل كنعان كان مقصوداً لكي يأخذ معه الأسرار والملفات الأمنية.

هذه التساؤلات والتكهنات السابقة تظل مرتبطة بما ستكشف عنه التحقيقات التي أجراها ميليس وما ستعلن عنه سوريا من ملاحظات حول انتحار كنعان وأركان الرواية السورية ستظل محل شك وعدم تصديق من قبل المجتمع الدولي الذي فتح الملف اللبناني بكل تفاصيله.

وقد يري البعض أن كثيرا من هذه التكهنات يتعارض مع ما أكد عليه الرئيس السوري بشار الأسد في حديثه مع شبكة السي.إن.إن من أن الاغتيال ليس من مبادئ سوريا و ضد مصالحها ولكن الرد هو متي كانت السياسة دائما ملتزمة بمبادئ و متي كانت السياسة دائما من أجل المصلحة- وهل من الضرورة كل ما يفعله أي نظام يصب دائما في مصلحته-

وسواء كان موت كنعان انتحاراً أم نحرًا فإن المسألة تتجاوز قضية كنعان الذي ربما كان مجرد كبش فداء الي سوريا ذاتها بعد أن أصبحت في مرمى البندقية الأمريكية وانه لم يعد يجدي غياب رمز أو أكثر من الرموز السورية لانقاذ نظام بأكمله وصل الي مرحلة الاستحقاقات التي ينبغي ان يدفعها، ولا أعتقد أننا سنجد رداً حاسماً علي سؤال نُحر أم انتحار- علي الأقل في القريب العاجل وكغيرها من القضايا الشائكة سيظل الجدل مستمراً وسيظل كل فريق علي وجهة نظره وسيحكم الله بين العباد يوم القيامة.

حسام عبدالحميد

إعلامي مصري

المصدر: الحياة

التاريخ: 10 أكتوبر 2005

قرار مبدئي باستمرار عمل لجنة التحقيق في اغتيال الحريري: تقرير رود لارسن الى أنان حول الـ1559 يعطي الأولوية لملف السلاح الفلسطيني

نيويورك - راغده درغام الحياة - 05/10/15

أكدت مصادر في الأمم المتحدة ان «القرار اتخذ مبدئياً، باستمرار عمل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق الشهيد رفيق الحريري الذي يتأسسها ديتليف ميليس حتى منتصف كانون الاول، في انتظار تسلم الطلب الرسمي في رسالة من الحكومة اللبنانية». وتوقعت الاوساط الدبلوماسية ان يبعث القائم بأعمال البعثة اللبنانية لدى الامم المتحدة، ابراهيم عساف، رسالة طلب استمرار اللجنة بمهامها حال تسلمه التعليمات بمهامها.

وأوضحت المصادر ان الطلب يقتصر على تمديد اعمال اللجنة بموجب القرار رقم 1595 ولا علاقة له بموعد تقديم ميليس تقريره الى الامين العام المتوقع في 21 الشهر الجاري والى مجلس الامن المتوقع نحو 25 هذا الشهر.

ويتسلم الامين العام للامم المتحدة كوفي انان تقريراً آخر يتبع لقرار بلدي نان منتصف الاسبوع المقبل حين يقدم اليه مبعوثه الخاص لمراقبة تنفيذ القرار رقم 1559 تيري رود لارسن تقريره نصف السنوي يوم الثلاثاء او الاربعاء لي ان يبحث مجلس الامن في التقرير آخر الشهر بعد انتهائه من الاستماع الى تقرير ميليس.

وينطوي تقرير رود لارسن على ثلاث مجموعات من النقاط هي: انسحاب القوات الاجنبية من لبنان والذي انتهى عملياً، مسألة الاستقلال والسيادة اللبنانية التي ستدرج فيها انجازات حكومة فؤاد السنيورة وما تبقى امامها من تحديات... ومسألة الميليشيات التي ستركز الى حد كبير على الميليشيات الفلسطينية.

وسيتضمن تقرير رود لارسن تفاصيل انجازات الحكومة اللبنانية من الانتخابات الى اصلاح الى الامن الى الاجراءات في الجنوب وملء الفراغ تدريجاً الى جانب التقدم في بناء المؤسسات وفي فصل الصلاحيات ليشجع على المضي في هذا الاتجاه. كما سيتناول التقرير مسألة التطبيع مع سورية من ناحية علاقة هذا بالسيادة اللبنانية الحقيقية والاعتراف بها باجراءات ملموسة. وقد يكرر ما جاء في التقرير السابق لجنة تطبيع الحدود بين البلدين وترسيمها الى جانب الاعتراف والتبادل الدبلوماسي وسيطرح قانون الانتخابات في التقرير بصفته محطة مهمة في استقرار السيادة اللبنانية مع الاشارة الى مساعدة الامم المتحدة في هذا المجال الى جانب المساعدة التي مدتها الى لبنان في العملية الانتخابية.

الموضوع الذي سيستحوذ على صلب التقرير هو موضوع الميليشيات انما بصورة مختلفة عن الماضي حينما كانت ميليشيات «حزب الله» هي الابرز عند الحديث عن تجريد الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية من السلاح. فالآن حدث تحول لافت

ومفاجئ نحو الميليشيات الفلسطينية في لبنان وستكون هذه الميليشيات بالذات المسألة الأساسية في التقرير. وسيشير التقرير الى اجتماع الفصائل الفلسطينية في دمشق مع الرئيس بشار الاسد مطلع الشهر الماضي حيث أجري حديث عن ضرورة استمرار النضال بلا خطوط حمراء على الاطلاق.

وفيما من المتوقع ان يعبر التقرير عن القلق من التطورات الفلسطينية على الساحة اللبنانية، من المتوقع ايضاً ان يشير الى اهمية الاجماع اللبناني على ضرورة عدم وجود سلاح فلسطيني خارج المخيمات، وعلى موقف السلطة الفلسطينية من الميليشيات الفلسطينية في لبنان، والى «شجاعة» الحكومة اللبنانية، بحسب تعبير المصادر، في اصرارها على حق «الملكية» القاطعة للسيادة على الاراضي اللبنانية وفي اقامة الحوار مع الاطراف الفلسطينية بالموازاة مع تعزيز دور الجيش والشرطة اللبنانية في لبنان.

اما موضوع ميليشيات «حزب الله» فمن المتوقع ان يتناوله التقرير وان بصورة وصف الواقع مما يبرز الموقف القائل ان مصادر القلق الرئيسي في لبنان هذه الايام هو العنصر الفلسطيني وليس عنصر «حزب الله».

ميليس يغادر وتقريره موضوع نقاش

غادر رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري القاضي الالماني ديتليف ميليس بيروت امس، متوجهاً الى فيينا التي سينتقل منها الى نيويورك. ورافقت مغادرة ميليس جملة تصريحات تناولت التقرير المرتقب بعد ايام.

واعتبر وزير الاشغال العامة محمد الصفدي ان «في انتظار جلاء الحقيقة، فإن لبنان معرض لهزات جراء زلزال 14 شباط (فبراير) الماضي».

ورفض رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد ان «يصبح المحقق الدولي (ميليس) محلاً سياسياً، فليس ابرع من اللبنانيين في تحطيل الوقائع»، مطالباً بـ «تقرير قضائي يستند الى وقائع وأدلة وبراهين».

ودعا رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الى «كشف حقيقة من ارتكب كل الجرائم الأثمة بدءاً من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري».

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

دبلوماسيون ومخابرات غربية:
اختفاء غازي كنعان مصلحة مزدوجة لدمشق!

رسالة لندن: عادل درويش

أثار التقرير الرسمي عن انتحار وزير الداخلية السوري، غازي كنعان، والذي يعتبر من بقية الحرس القديم، تساؤلات وتحليلات في الأوساط البريطانية، والتي عادة ما لا تتبع نظرية المؤامرة السائدة في الأذهان الشرق أوسطية، خاصة علامات الاستفهام التي رفعها توقيت الحادث، الذي يناسب دمشق تماما مع رفض الدوائر الخوض في مدي تقبلها للرواية الرسمية حول انتحار الرجل الذي كان الحاكم الفعلي للبنان كمسنول عن المخابرات العسكرية السورية في لبنان في الفترة من 1982 حتى 2002. وتساءل دبلوماسي خدم في سوريا، عما إذا كان أحد قد وضع المسدس علي مكتب كنعان خاصة وأنه لا يعلم بوجود مايدفع الرجل، الذي قابله من قبل عدة مرات، الي الانتحار.

وتعتبر مصادر دبلوماسية ومخابراتية غربية هنا ان موت كنعان، سواء كان انتحارا أو غير ذلك له علاقة مباشرة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في فبراير من هذا العام، خاصة وأنه حتي بعد تركه لقيادة المخابرات السورية في لبنان، ظل يتحكم في سياستها حتي انسحاب الجيش السوري منها تحت ضغوط لبنانية شعبية ودولية. ويتوقع نشر تقرير التحقيق في اغتيال الحريري من المفوضية الدولية المكونة من مائة من المحققين وخبراء تكنولوجيا المفرقات والأدلة الشرعية، بقيادة القاضي الألماني ميليس يوم 25 أكتوبر وتشير مصادر دبلوماسية الي ان التقرير سيحمل اطرافا سورية جزءا كبيرا من المسؤولية.

وتقول المصادر التي ترفض تأكيد أو نفي ما اذا كانت قد اطلعت علي اجزاء من التقرير، ان كنعان كان سيتحمل المسؤولية، بسبب منصبه القيادي داخل النظام السوري، ومسئوليته المطلقة حتي وقت قريب في التحكم في شئون لبنان. واللغة الدبلوماسية البريطانية تستخدم تعبير نظام عند فتور العلاقة أو تدهورها أو اعتبار لندن النظام ديكتاتوريا لا تفضل استمراره، بينما يصبح التعبير حكومة للحكومات المنتخبة شرعيا والبلدان الحليفة. والنظرة التي يحملها البريطانيون للواء كنعان انه كان والي لبنان القوي لحساب دمشق حيث أصبحت سيطرته عليه مطلقة منذ عام 1990. والدوائر البريطانية مقتنعة بلجونه للعنف والابتزاز والرشاوي والصفقات المالية لتوجيه الأطراف اللبنانية المختلفة ضد بعضها البعض، وأنه امر شخصيا بخطف وسجن وتعذيب واغتيال معارضي المصالح السورية في لبنان، أو

الذين رفضوا التعامل بأساليبه ومنهم الشيخ حسن خالد، المفتي اللبناني عام 1989.

وكان فريق المحققين قد استمع إلي أقوال وشهادات سبعة من كبار المسؤولين السوريين الذين عملوا في لبنان، وبعض اعضاء الدائرة الداخلية لحزب البعث الحاكم وأقارب الرئيس الأسد، ومنهم اللواء كنعان، والذي تؤكد مصادر دبلوماسية أوروبية هنا انه كان قد دخل في تعاملات نفعية مع الحريري، حيث اتفق معه علي معارضة تمديد فترة رئاسة الجمهورية التي ارادتها دمشق واغضب المجتمع الدولي، وفرنسا التي ظلت، حتي خريف 2004 تعارض السياسة الأمريكية.

والاعتقاد السائد انه في حالة تحميل كنعان المسؤولية، كان سيفرض علي دمشق تسليمه للتحقيق، وربما كان سيغير اقواله بشكل لا ترغبه دمشق، او يتحدث عن مزيد من الأمور التي ترغب دمشق في إبقائها سرا، وبالتالي فإن اختفائه يذفن معه أسراراً كثيرة حول العلاقة السورية اللبنانية.

وقالت مصادر أوروبية هنا أنها تعلم بإنكار كنعان امام لجنة التحقيق، ان تكون لسوريا يد في اغتيال الحريري بقوله انه كان صديقاً للحريري الذي كان مصدر دخل للنظام السوري، وانه شخصياً تلقى منه شيكا بعشرة ملايين دولار؛ وان كانت مصادر اخري هنا تقول ان الامر كان ابتزازاً اكثر منه صداقة حقيقية.

وقد مثل امام اللجنة رجل المخابرات القوي رستم غزالي، الذي خلف كنعان في منصبه الاستخباراتي في لبنان حتي خروج القوات السورية منه. وبعكس كنعان، تقول مصادر دبلوماسية اوروبية ان رستم اصطدم بالحريري عدة مرات وكان يعتبره مهدداً للمصالح السورية وكانت مصادر اوروبية سربت معلومات حول اعتداء غزالي علي الحريري وكسر ذراعه، قبل اغتياله بعدة أشهر، بينما قال الأخير أنه تزحلق في البانيو.

وكانت دمشق قد رفضت مثول شخصيات اخري امام المحققين، منهم الرئيس بشار الأسد واللواء آصف شوكت زوج شقيقة الرئيس الوحيدة بشرى الأسد، وهي شخصية قوية طموحة، تسميها الاستخبارات الغربية بملكة سوريا وأحياناً الليدي ماكبت لأنها الحاكم الفعلي لسوريا والمدير لما يدور حسب المصادر الدبلوماسية.

ورفضت مصادر دبلوماسية واستخباراتية أوروبية أمس التعليق بالإيجاب أو النفي علي معلومات سربتها مصادر معارضة سورية بأن كنعان أسر الي دبلوماسي أوروبي قبل أيام أنه قلق علي سلامته، لكنها أشارت الي علمها بطلب المحققين مقابلة مسؤولين آخرين، وأنها طلبت من الأمم المتحدة الضغط علي سوريا للتعاون في هذا الشأن.

وكان كنعان قد قال لمحطة إذاعة لبنانية قبل إعلان وفاته بساعات إنها آخر مقابلة سيجريها، لكن مصادر دبلوماسية هنا رفضت تفسير الصحفيين بأنه

كان يخطط لقتل نفسه, وإنما قصد أنه كان يريد ان ينهي الكلام في موضوع لجنة التحقيق.

وتري المصادر أن إزاحة كنعان أصابت عصفورين بحجر, فمن ناحية يمكن التضحية به ككبش فداء اذا ما صدر التقرير مشيراً بأصابع الاتهام الي سوريا, أو علي الأقل الي جهات سورية, حيث تستدل المصادر علي استنتاجها هذا بتصريحات الرئيس السوري بشار الأسد لصحفيين أمريكيين - آخرها مع السي إن. إن في لقاء قبل موت كنعان وبث الأربعاء ردا علي اقتراحهم بأن جهات معينة داخل الاستخبارات السورية, تصرفت دون علمه

في اغتيال الحريري, فوصف ذلك بأنها خيانة وطنية عظمى سيحاكم مرتكبها في سوريا أو يسلم الي الامم المتحدة لمحاكمته, مع ضمان سكوته الي الابد وعدم توريط شخصيات اخري. اما العصفور الآخر فهو ازالة مصدر تهديد لتفرد الاسد بالسلطة بعد ان ازاح الحرس القديم الذي التف حول ابيه باستثناء اثنين, اخطرهما كان كنعان, الرجل القوي, خاصة وان مسنولين امريكيين قالوا ما معناه انه يجب التعامل مع الكبار فقد حان وقت تولي الراشدين القيادة.

وتشير المصادر نفسها الي اشارات متناقضة صدرت عن واشنطن, ربما ادت الي توتر داخل الدوائر الحاكمة في دمشق فعندما جمدت واشنطن ارصدة غازي كنعان في يونيو من هذا العام, اعتبرت سوريا ذلك جزءا من تصعيد الضغوط الامريكية عليها, خاصة بعد اتهام امريكا لدمشق بدعم اعضاء حزب البعث السابق في العراق وتمويل العمليات العسكرية المسلحة ضد بغداد لكن صدرت عن واشنطن اشارات اخري اثار قلق الرئيس الاسد حيث اتهمت واشنطن اللواء كنعان بدعم الارهاب وأشارت الي تقارير حول تسليم حزب الله في لبنان صواريخ نقلت في قافلة عسكرية كان كنعان في احدي عرباتها.

وتشير مصادر دبلوماسية هنا الي ان تيارا في الخارجية الامريكية في واشنطن كان يريد فتح حوار مع كنعان, خاصة ان ابنه رجل الاعمال, يعرب كنعان, يقيم في واشنطن وله استثمارات واسعة وعلاقات قوية بالمسنولين الأمريكيين.

واعتبر هذا التيار اللواء كنعان رجلا قويا يمكن الاعتماد عليه لقيادة سوريا في المرحلة القادمة, ليتم التغيير الذي يريه المحافظون الجدد, دون تكرار خطأ العراق, بابقاء النظام واجهزته متمسكة مع التأكيد علي التزام كنعان بالخط الأمريكي بالاصلاح وتحرير الاقتصاد واجراء انتخابات حقيقية. وتري هذه المصادر ان غياب كنعان عن المشهد السياسي, يعطل الخطط الامريكية حتي قبل ان تقبل في الخارجية كسياسة يمكن تنفيذها في المستقبل القريب, وفي الوقت نفسه يطلق يد بشار الأسد دون تحد حقيقي.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

ميليس يتوجه إلى فيينا تمهيدا لتقديم تقريره النهائي
سوريا تطالب لجنة التحقيق الدولية بكشف وقائع جلسة الاستماع إلى
كنعان
إسرائيل تغتتم الحادث لتجديد اتهامها لدمشق باغتيال الحريري

بيروت - من فتحي محمود - دمشق - وكالات الأنباء:



السنيرة - ميليس

اغتمت اسرائيل حادث انتحار وزير الداخلية
السوري غازي كنعان لتجديد اتهامها دمشق
بالتورط في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني
الأسبق رفيق الحريري, في الوقت الذي طالبت
فيه سوريا رسميا رئيس لجنة التحقيق الدولية في
اغتيال الحريري بتوضيح ماجري في جلسة
الاستماع الي كنعان في حين غادر ديتليف ميليس رئيس اللجنة الدولية
بيروت الي فيينا تمهيدا لتقديم تقريره النهائي وسط أنباء عن تلقي أعضاء
الفريق لتهديدات أمنية في بيروت.

فقد جدد وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم اتهاماته للنظام السوري
بأنه ضالع في اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري.

وقال - في تصريحات صحفية أمس إن هناك خشية كبيرة من أن يكون غازي
كنعان قد استخدم كضحية للتغطية علي ما أسماه ضلوع السلطات السورية
في هذه الجريمة. وزعم شالوم ان السوريين يشعرون بأن الحبل يضيق حول
عنقهم قبل نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية, مشيرا الي ان لسوريا علي
ما يبدو علاقة بعملية الاغتيال وهي تسعى لطمسها.

ومن جانبه قال رئيس لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق
الاسنان في سوريا أكرم ناعمة أن وفاة كنعان قد تكون ايدانا ببداية التغيير
في الدائرة الداخلية القوية للرئيس السوري بشار الأسد.

في السياق ذاته ذكرت صحيفة السفير اللبنانية أن وزارة الخارجية السورية
بعثت بخطاب رسمي الي رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس طالبت به
فيه بالرد وتوضيح ماجري في جلسة الاستماع الي كنعان وذلك لأن سوريا
تعتقد ان نشر معلومات مفبركة ومغلوطة عن التحقيق قد تسببت في قرار
كنعان بالانتحار.

وذكرت مصادر مطلعة أن سوريا تلقت وعدا من ميليس بخطوة من هذا

القبيل, وأنها في انتظار صدور بيان عن لجنة التحقيق في هذا الصدد خاصة بعد ماتسلمت لجنة التحقيق نسختين واحدة عن تقرير بثته محطة نيو. تي. في الثلاثاء الماضي وأخري عن بيان اللواء كنعان الذي قرأه بنفسه عبر إذاعة صوت لبنان قبيل انتحاره بساعتين.

وذكرت المصادر ان دمشق التي تنتظر خطوة ميليس في غضون الساعات المقبلة تدرس في الوقت نفسه احتمال نشر سوريا رسميا نحوي جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة التحقيق الدولية مع كنعان في دمشق قبل اسابيع.

وفي هذه الأثناء غادر بيروت فجر أمس رئيس لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الشهيد رفيق الحريري ديتليف ميليس, متوجها الي فيينا, التي سينتقل منها الي نيويورك لتقديم تقريره النهائي الي الأمين العام للأمم المتحدة, وشددت السلطات اللبنانية الاجراءات الأمنية حول مقر اللجنة بشرق بيروت, بعد توافر معلومات عن تهديدات تلقاها فريق التحقيق الدولي ما حدا بميليس توجيه تحذير لفريقه بعدم مغادرة مقر اللجنة.

وسيقدم ميليس تقريره الي كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة ربما قبل الموعد الذي حدده ميليس من قبل في 21 الحالي, الذي سيقوم بدوره بتقديمه الي مجلس الأمن, وسيبحث أنان علي ضونه طلب الحكومة اللبنانية بتمديد مهمة ميليس حتي 15 ديسمبر المقبل.

وذكرت مصادر سياسية لبنانية أن القاضي ميليس سيشرح في تقريره تفاصيل حول جريمة اغتيال الحريري وكيفية تنفيذها مع بعض الوقائع والاثباتات, أما في الشق المتعلق بوجود علاقة للمنفذين من خارج الحدود اللبنانية, وبالتالي فيما يتعلق بسوريا فان ميليس سيذكر ان مهمته في دمشق لم تكن كاملة وبالتالي لم يستطع القيام بكل ما هو متوجب للتأكد من هذه النقطة بالضبط نتيجة عدم وجود التعاون الكافي. وكان لبنان قد طلب رسميا من الأمم المتحدة تمديد مهمة لجنة ميليس الي 15 ديسمبر المقبل.

وقال وزير الاعلام اللبناني غازي العريض ان القضاء اللبناني في حاجة ماسة الي مساعدة اللجنة الدولية في قضايا معينة.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

"حزب الله" يرفض أن يصبح ميليس محلاً سياسياً

و"التقدمي" يذكر بـ "ويلات مغامرات التمرد العسكري"

تهور سوري جديد: سعد الحريري قتل والده!

عون: لن نسمح لمن سرق الحكومة بسرقة رئاسة الجمهورية

حرب: لا لتولي صاحب عقل عسكري الرئاسة الأولى

المستقبل - السبت 15 تشرين الأول 2005 - العدد 2070 - الصفحة الأولى -
صفحة 1

غداة اتهام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الإعلام اللبناني بموت وزير الداخلية غازي كنعان، صعدت دمشق أمس الحملة عبر كاتب افتتاحية صحيفة "الثورة" الرسمية خاصة ضد إعلام "المستقبل" صحيفة وشاشة بالهجوم، متجاوزة كل الحملات السابقة، مستعدة لغة التخوين والتهديد. فلم تكف بوضع صحيفة "المستقبل" على قدم المساواة مع الإعلام الإسرائيلي، بل ذهبت إلى حد اتهام من سمتهم "الورثة" باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري مستبحة دماء الراحل الكبير، وزارعة مزيداً من الأحقاد، ممارسة الاستفزاز استباقاً للحقيقة التي غادر رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس بيروت أمس من أجل كتابتها.

وقالت الافتتاحية الرسمية، لسان حال النظام في سوريا، في تهور

سوري جديد إنه "ما دامت سياسة التشكيك قد تكرست في الصحيفة الناطقة باسم ورثة الرئيس رفيق الحريري، وأصبحت في خط واحد مع التوجهات الإعلامية الإسرائيلية فلنا أن نكشف النقاب باليقين وليس بالتشكيك عن احتمالات كانت مستبعدة بالنوايا الطيبة".

بـ"اليقين" المزعوم إذاً وجواباً عن سؤال "من المستفيد من قتل الحريري"، تحدثت الافتتاحية عن "الربط بين من استفاد من ورثة الحريري واللوبي المنتفع سياسياً ومالياً وبين من استفاد إقليمياً وفي المقدمة إسرائيل"، وسألت "لماذا لم تسأل ماكينة الحريري التي تقاسم منافعها الطامحون في مال الحريري من

الأبناء ومن الحاشية عن مصلحة إسرائيل في الاغتيال ما دام الحريري الراحل خصماً لإسرائيل".
و"استنتجت" الافتتاحية الرسمية "ان طرفين تجاهلتهما التحقيق اللبناني والتحقيق الدولي: إسرائيل باعتبارها المستفيد الأول، وورثة الحريري أنفسهم من الأبناء أم من الحاشية أم من المستفيدين من غيابه وهم الأقربون والأولى ببناء أنفسهم ومستقبلهم المالي والسياسي فوق جثة الحريري وعلى مساحة دمه".
وخلصت إلى أن "صفحات وشاشات الماكينة حفلت بالمديح والايحاءات والغزل إن لم يكن التحالف والتخطيط المشترك مع إسرائيل ما دام الهدف واحد (..)".

على أي حال، وفيما تعكس هذه الحملة التي لا تحدّها حدود أخلاقية أو سياسية أو أدبية حال الارتباك السوري المتفاقمة بعد استتجار غازي كنعان الذي أكد أن ملف ميليس ليس فارغاً، وفيما هي تتبئ بالتوتر السياسي الشديد إذ تحاول وضع الضحية في موقع القاتل.. كانت أمس مواقف في لبنان في انتظار تقرير ميليس الذي لم يعد يحتاج إلا إلى ستة أيام.. فقط لا غير.

"حزب الله"

موقف لافت أطلقه "حزب الله" أمس على لسان رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد الذي قال إنه "منذ الآن يجب أن يفهم الجميع أننا لن نقبل بأن يصبح المحقق الدولي محلاً سياسياً فليس أبرع من اللبنانيين في تحليل الوقائع". وأضاف "تريد تقريراً قضائياً يستند إلى وقائع وأدلة وبراهين لا أن تؤخذ البلاد إلى حيث تريد قوى الاستكبار"، مشدداً على أن "ذلك ما لن نسمح به على الإطلاق".

ورأى رعد أن "من الأولويات حفظ لبنان وحمايته من الاستهداف الخارجي ومن مصادرة قراره السياسي ونزع هويته". وأكد أن "السلاح حق لأهلنا وشعبنا"، لافتاً إلى أن "الحق لا ينتزع ولا يُصادر بل يُستشهد دونه (..)".

عون

في غضون ذلك، وفي هجوم لافت على الغالبية، وإذ قدر أن "تقرير ميليس لن يكون أسود ولا أبيض بل رمادياً"، قال رئيس كتلة "الإصلاح والتغيير" النائب العماد ميشال عون إن "من سرقوا الأكرية وسرقوا المراكز وسرقوا الحكومة لن يتمكنوا من سرقة رئاسة الجمهورية".

وأضاف في مقابلة مع "الأسبوع العربي" تنشر اليوم أن "هؤلاء يكونون عندئذ في صدد تعمّد مشكلة معينة للوصول إلى غايات غير غايات الاستقرار". واعتبر أن الذين طالبوا باستقالة رئيس الجمهورية أو إقالته "يريدون المتاجرة لابتزاز رئيس الجمهورية بالتعيينات وفي تأليف الحكومة".

وأشار إلى "انهم إذا كانوا يفتقدون للنّقة فليسلموا الحكم"، وإذ انتقد ما سماه "الهروب" إلى الخارج، قال

"ربما تعطيهم باريس حرية حركة سياسية أكثر فلا يراقبهم الناس، من أجل المؤامرات والمزيد من الألاعيب والاجتماعات (..)".

حرب

وبينما كانت الأسئلة كثيرة عن توقيت هذا الهجوم العوني بـ"العيار الثقيل"، رأى النائب بطرس حرب أنه ستكون لتقرير ميليس تداعيات على ملف رئاسة الجمهورية". وقال "إذا وردت إشارة إلى ضلوع

الرئيس إميل لحود في الجريمة أو معرفته بها قبل حصولها فهذا الأمر سيضع رئيس الجمهورية في موقع مستحيل لا سيما إذا تمّ الادعاء عليه"، لكنه أضاف "أما إذا اكتفى التقرير بالادعاء على الضباط الأربعة فهذا يضع لحود في حال من الحرج الكبير وسيكون صعباً عليه ممارسة دوره وصلاحياته".

وقال حرب في مقابلة مع "الرأي العام" الكويتية: "إذا أردنا تعميم مبدأ أن كل طائفة تفرز رئيسها وتفرضه على الطوائف الأخرى نكون قد كرّسنا فيدرالية الطوائف". ورداً على سؤال أجاب "أنا شخصياً ضدّ أن يتولى صاحب عقل عسكري مستمدّ من تجربة عسكرية ولو كانت سابقة الرئاسة الأولى (..)".

"التقدمي"

على أن اللافت أيضاً كان البيان الذي أصدره "الحزب التقدمي الاشتراكي" أمس في ذكرى أحداث 13 تشرين الأول 1990 التي أدت إلى خروج العماد عون من بعداء، فاعتبر الحزب أن "محطة 13 تشرين الأول كانت خطوة أساسية على طريق استعادة الدولة المغتصبة ومقدمة لولوج مرحلة سياسية جديدة يؤكد فيها اللبنانيون وحدتهم الوطنية (..)"، داعياً إلى البقاء "بعيداً من مغامرات التمرد العسكري الذي لم يجرّ إلا الويلات (..)".

المصدر: القدس

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

تل اييب: النظام السوري قتل غازي كنعان.. ومتورط مباشرة في قتل الحريري

الناصره - القدس العربي

- من زهير اندراوس:

يواصل المسؤولون الاسرائيليون استغلال قضية انتحار وزير الداخلية السوري، غازي كنعان، لتسويق تصريحاتهم ومزاعمهم السياسية بهدف اتهام سورية بالتورط في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، لتأكيد نظريتها التي تعمل علي ترويجها عالميا بان النظام الحاكم في دمشق هو نظام ارهابي ويواصل دعم التنظيمات الارهابية الفلسطينية ومنظمة حزب الله اللبنانية. وهاجم وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم الجمعة الرئيس السوري بشار الاسد، وقال لصحيفة هآرتس الاسرائيلية ان القيادة السورية بدأت تشعر بان الحبل يشتد حول رقبتها، وملف لجنة التحقيق الرسمية التابعة للام المتحدة برئاسة القاضي ديتليف ميليس، سيكشف تورط رموز في النظام الحاكم بصورة مباشرة في عملية اغتيال رفيق الحريري، علي حد قوله.

ومضي الوزير الاسرائيلي قائلا ان سورية هي دولة داعمة للارهاب، ولها علاقة مباشرة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق. ووجه شالوم تهديدا مباشرا لسورية حيث قال انه في حالة مواصلة نظام بشار الاسد تقديم الدعم للتنظيمات الارهابية الفلسطينية وايواء قادتها في العاصمة دمشق، فان المجتمع الدولي سيرد علي ذلك بقساوة ولن يسمح لها بمواصلة هذا النهج، علي حد قوله. يشار الي ان الوزير شالوم شكك في الرواية السورية الرسمية بان اللواء غازي كنعان، وزير الداخلية السوري قد انتحر، وزعم ان المرحوم لم يكن كبش فداء للرئيس السوري بشار الاسد. في سياق ذي صلة خرجت الصحف الاسرائيلية العبرية عن طرها امس، ونشرت العديد من المقالات حول وفاة غازي كنعان، حيث اجمعت علي ان الرواية السورية بانه اقدم علي الانتحار غير صحيحة بالمره، ولفنت الي انه اعدم. فعلي سبيل الذكر لا الحصر قال البروفسور ايال زيسر، من جامعة تل اييب والمصنف اسرائيليا بانه اختصاصي في الشؤون السورية، في سياق حديث لموقع صحيفة يديعوت احرونوت علي الشبكة العالمية، بانه حتي الان لا يمكن التأكد من ان اللواء كنعان اقدم علي الانتحار او تم اعدامه من قبل النظام الحاكم. واضاف علي ما يبدو فان القيادة السورية قررت ان تقدم اللواء كنعان كبش فداء استعدادا لنشر تقرير القاضي ميليس حول ظروف اغتيال الحريري، لان القيادة السورية في حالة من الهستيريا، وهي تخشي ان يشير التقرير بأصابع الاتهام الي العديد من القادة السوريين.

وتابع زيسر قائلا انه بعد التخلص من كنعان سيقوم السوريون باتهامه بانه كان المسؤول المباشر عن عملية الاغتيال ليبرروا انفسهم، علي حد زعمه. وتابع قائلا ان العديد من الاقارب قد نشرت حول نتائج التحقيق التي توصل اليها ميليس، ولكن مع ذلك فان الادارة الامريكية قررت منذ فترة

التخلص من النظام الحاكم في دمشق، والسؤال الذي سيبقي مفتوحاً: هل نتائج التحقيق ستدفع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة المزيد من الضغوطات على سورية بهدف قلب نظام الحكم فيها؟ ويرأي البروفسور زيسر فإنه مهما تكن نتائج التحقيق، فإن واشنطن قررت التخلص من الرئيس الأسد والزمرة الحاكمة في دمشق.

من ناحيتها قالت صحيفة معاريف الاسرائيلية الجمعة ان الرئيس الاسد ربح مرتين من وفاة اللواء كنعان: فالخير ابن الطائفة العلوية كان يشكل خطراً على الاسد ويسعى إلى تقوية مكانته في القيادة السورية، والتخلص منه خلص الاسد من غريم ومنافس، من ناحية أخرى فإن رحيله عن العالم سيمنح لسورية الفرصة الذهبية لاتهامه بالتورط في مقتل الحريري، على حد قول الصحيفة الاسرائيلية.

المصدر: القدس

التاريخ: ١٥ اكتوبر ٢٠٠٥

شيراك يدعو مجلس الأمن الي استخلاص نتائج تقرير ميليس

باريس - ا ف ب: دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك الجمعة مجلس الامن الي استخلاص كل نتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري المتوقع اعلانه في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. ونقل المتحدث باسم قصر الاليزيه جيروم بونافون هذا الكلام عن شيراك خلال لقاء الاخير وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس والذي تركز بشكل اساسي علي الملف اللبناني. ونقل المتحدث عن شيراك قوله ايضا ان هدف المجتمع الدولي في لبنان هو اقرار الاستقرار والديمقراطية بشكل كامل من جهة، والتأكد من جهة ثانية ان منفي ومديري اغتيال رفيق الحريري سيلقون العقاب الذي يستحقون .

وشدد شيراك ايضا حسب ما نقل عنه بونافون علي ضرورة ان يستخلص مجلس الامن كل نتائج تقرير القاضي الالماني ديتليف ميليس في اطار قرار مجلس الامن رقم 1595 حول تداعيات اغتيال رفيق الحريري والتقرير المتوقع من الموفد الخاص للامم المتحدة تيري رود لارسن حول تطبيق القرار 1559 الصادر عن مجلس الامن .

وكانت لجنة التحقيق الدولية تشكلت بناء علي القرار 1595 برئاسة ميليس الذي سيقدم تقريره قبل الخامس والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الجاري الي مجلس الامن، في الوقت الذي توجه فيه اصابع الاتهام الي الاستخبارات السورية.

المصدر: روزاليوسف

التاريخ: ١٥ اكتوبر-وبر ٢٠٠٥

لماذا يدفع كل العرب ثمن أخطاء بعض العرب

بعد أيام، وتحديدًا في 25 أكتوبر، يصدر تقرير «ديتليف ميليس».. رئيس الفريق المكلف من الأمم المتحدة بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري. لا أحد يعرف ما الذي يمكن أن يقوله التقرير، ولا ما هي الحقائق المروعة التي قد يكشفها، وأيا كانت نوعية التسريبات التي تنتشر هنا وهناك حول ما يحتويه التقرير.. فإن في صفحاته قبلة دفينة.. لا ينبغي أبدا أن نسمح لها بأن تتفجر في وجه المنطقة.. مسببة كارثة جديدة. كفانا فاجعة العراق.. ليس في استطاعة أحد أن يحتمل فاجعة أخرى في دولة هنا أو هناك.. لاسيما أنه لا توجد قضية مبدئية يمكن أن يدافع عنها أي فريق.. بل جريمة اغتيال آثمة.. من الضروري أن يتحمل المسئولون عنها، أيا كانوا، مسئولياتهم.. دون أن يورطوا أمة كاملة في تبعات أفعال لم تردها الأمة.. أو أي من دولها. لم يطلع أحد على التقرير، ومن ثم فإنني لا أجتري وأقول أنني أعرف مضمونه، ولا حتى شذرات منه، لكن الصحف هنا وهناك تكتب ما يبدو أن له بعض أساس من حقيقة.. ولا نظن أنه يمكن في عالم اليوم إخفاء تفاصيل أية مؤامرات

من أى نوع.. صغرت أم كبرت.. ليس فقط لأن هناك شهودا يتطوعون للإدلاء بما لديهم كى يحموا رقابهم.. ولكن لأن التكنولوجيا الحديثة جعلت كل الاتصالات مكشوفة.. وكل المعلومات متاحة.. وكل التفاصيل موثقة. ولنفترض أن هناك مسئولاً أو أكثر فى دولة ما قد تخطى حدود دوره.. وتجاوز القانون.. ما الذى يجعل دولته تتحمل وزر أفعاله.. ولنفترض أن شخصاً ما صار قيد الاتهام.. ما الذى يمكن أن يجعل منطقة بالكامل تدفع ثمن رعونته! ومن ثم، فإن على العقلاء فى العالم العربى أن يهيئوا المناخ حتى لا تحدث فرقة مدوية.. وبحيث يتحمل كل شخص مسئولياته دون صياح أو صخب.. وبحيث يأخذ القانون مجراه.. وبدون أن يحاول طرف ما أن يصطدم بالقواعد الواضحة للنظام الدولى الجديد. العالم اختلف، وتغير، ولم تعد الدنيا هى تلك التى كان عليها الوضع فى الخمسينيات والستينيات. لكن البعض - أفراداً ولا نقول دولاً - لم يزل يتخيل أنه يمكن أن يتعامل مع مفردات العصر الحالى بأدوات زمن مضى وتبدل. كان من الممكن فى ظل مناخ الحرب الباردة أن تعبث دولة ما، وأن توظف فريقاً من المنظمات السرية، وأن تستضيف مطلوبين للمحاكمات الدولية، وأن تأمرهم بعمليات من أنواع مختلفة، وأن تكون هناك دولة ما فى المقابل تمارس عبثاً مناقضا، عبر

منظمات سرية مختلفة وأفراد عصابات آخرين. لقد كان هذا خطأ، لكن مساحات النظام الدولي القديم كانت تتيح القيام به، وحين لم يعد هناك في العالم سوى قوة واحدة عظمى.. وانتهى التنافس القطبي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي..

تغيرت المعايير وتبدلت القواعد.. وصار للعبة قانون جديد لا يمكن أن يسمح بأفعال تمر دون عقاب. مساحة المناورة في نظام انتهى لم يعد لها وجود، ومن لم يستطع استيعاب هذه الحقائق، تدوسه آلية القوة الضخمة.. خاصة حين لا يجد أحدا يمكن أن يسانده في مواقف غير قانونية وأدت إليها دوافع ذاتية، وتمت في إطار حسابات ضيقة بلا أفق وبلا إدراك للعقبات والعواقب والنتائج الوخيمة. ليس على الأمة أن تدفع ثمن عدم انتباه البعض لمتغيرات العصر. ولا تنقصنا فاجعة جديدة.. فالعراق انهار.. ووحدته محل شك.. وأراضيه متفجرة.. وطوائفه تتصارع.. وأقاليمه محتلة.. والأمن القومي للأمة العربية عانى بسبب ما جرى في بلاد الرا فدين من صدمة مروعة.. والشعوب العربية لم تتخط بعد أبعاد الكارثة التي أدت إليها حماقات متوالية قام بها نظام صدام حسين.. الذي صرخ ومارس الصخب وصدع كل الرعوس بمواقف هلامية.. ثم تبين أنه كيان هش.. سقط في لحظات.. وفر من دفعوه إلى هذه الكارثة القومية! نستطيع أن نجادل بالطبع ونقول إن أمريكا لم تكن لديها أدلة

قوية على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.. أو أنه كما زعمت كان على علاقة بتنظيمات الإرهاب.. وأنها كانت ستحارب وتقتحم العراق في كل الأحوال.. لكن صدام حسين ونظامه الأرعن أعطاهما ألف فرصة ومبرر لكي تمضي في اتجاه السيناريو الذي أرادت تطبيقه.. فما بالنا - إذن - إذا جاء تقرير «ميليس» وحمل اتهامات محددة وموثقة تجاه عدد من الأشخاص والمسؤولين هنا وهناك. إننا لا ندعو إلى الرضوخ، والاستسلام، فمن حق الجميع، ومن

حق كل الدول أن تحافظ على كرامتها وسيادتها ومكانتها في النظام العالمي.. ولكن وفق قواعد هذا النظام.. وأن تحفظ حقها بالقانون وأن تدافع عن نفسها تجاه أي اتهام.. وأن ترضخ أيضا للقانون.. وفي عالم القانون يكون الرد على الأدلة بالأدلة.. وليس باللجوء لأساليب إثارية مفتعلة.. أو تقمص حالة الاستشهاد.. خصوصا إذا كان من يخترق القانون بضعة أشخاص.. وليست الأمة.. أو حتى عدة دول.. أو دولة واحدة. الجميع الآن يدرك أنه بعد فاجعة العراق صارت هناك حقائق جديدة وواضحة وضوح الشمس. فأولا: صار التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة فوق كل تصور كان يمكن تخيله قبل حرب العراق. وثانيا: لم يعد هذا التواجد مقصورا على عدة قواعد في الخليج.. وإنما في قلب العراق.. وفي قواعد في تركيا.. فضلا عن

الأساطيل المتحركة فى البحر المتوسط. وثالثا: لم تعد هناك توافقات كاملة يمكن حشدها بين كل الدول العربية.. إذ إن لكل دولة حساباتها المصلحية الخاصة. ورابعا: صارت أمور كثيرة من دقائق وتفاصيل المنطقة خاضعة لجداول أعمال مجلس الأمن. وخامسا: لم يعد من الممكن تخيل أن تناقضات ما قبل حرب العراق بين أوروبا والولايات المتحدة قد يكون لها تأثير فى حسابات ما بعد حرب العراق. وأضف إلى ذلك وفوقه التغيير الدراماتيكي الذى حدث فى لبنان.. وفى فلسطين. العالم تغير.. والمنطقة تغيرت.. والقواعد اختلفت.. وليس على الجميع أن يدفع ثمن أخطاء بضعة أشخاص لم يدركوا حقيقة أن كل هذا قد حدث.

عبد الله كمال

المصدر: شبكة بي بي سي

التاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

"التايمز": واشنطن تعرض صفقة على سوريا

ذكرت صحيفة "التايمز" البريطانية ان الولايات المتحدة عرضت على سوريا صفقة لانقاذها من عقوبات دولية محتملة في مقابل سلسلة من التنازلات الاقليمية.

وقالت الصحيفة ان العرض جاء قبل نحو اسبوع من التقرير الذي سيرفعه ديتليف ميليس المحقق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، الى مجلس الامن.

واضافت الصحيفة ان من المتوقع ان يشير ميليس في تقريره باصابع الاتهام الى مسؤولين في الاستخبارات السورية.

ونقلت عن مسؤولين امريكيين وعرب بارزين قولهم ان قائمة الشروط الامريكية تتضمن ما يلي:

- ان تتعاون سوريا بشكل كامل مع التحقيق في اغتيال الحريري وان تسلم اي مشتبه بهم الى محكمة دولية.

- ان توقف سوريا كل اشكال التدخل في الشؤون اللبنانية.

- ان تتخلى دمشق عن تمويل وتدريب المقاتلين العراقيين على اراضيها، والذين تقول واشنطن انهم يتمتعون بحرية الحركة.

- ان توقف سوريا كل اشكال الدعم للحركات الاسلامية المسلحة مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي.

وفي المقابل، فان سوريا يمكن ان تحصل في حال قبولها ذلك، على علاقات حسنة مع الولايات المتحدة وان تتلقى مساعدات واستثمارات اجنبية وان تضمن استمرار النظام الحاكم فيها.

ووصفت "التايمز" هذا العرض بأنه يستند الى ما اسماه "صفقة القذافي" في اشارة الى الصفقة التي ابرمها الزعيم الليبي معمر القذافي مع واشنطن قبل عامين وشملت استعادة الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع ليبيا مقابل تسليم كل برامجها للأسلحة غير التقليدية.

وقالت الصحيفة ان الامريكيين مقتنعون بأنه في حال قبلت سوريا مثل هذه الصفقة فإن ذلك سيغير المناخ السياسي في الشرق الاوسط بشكل كبير لانه سيؤدي الى "تحرير لبنان وبوجه ضربة قاصمة الى الحركات المسلحة في العراق ويفتح المجال امام حصول تقدم في العلاقات بين اسرائيل وفلسطين".

ونقلت الصحيفة عن مصدر قريب من السلطات السورية تأكيده نقل العرض قبل عشرة ايام بواسطة طرف ثالث قائلا ان سوريا ابدت اشارات تفيد برغبتها في التعاون.

لكن الصحيفة نقلت عن مسؤولين بريطانيين تشكيكهم في امكانية ان يقبل الرئيس السوري بشار الاسد مثل هذه الصفقة لانها تنطوي على حد كبير من التنازلات.

المصدر: الحياة

التاريخ : ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥

دمشق تنفي أي «صفقة» مع الولايات المتحدة على الطريقة الليبية... رايس بعد لقاء شيراك: على سورية التطبيق الكامل لـ 1559 وتقرير رود - لارسن يركز على السلاح الفلسطيني

دمشق ، باريس، نيويورك، بيروت - ابراهيم حميدي الحياة - //05/10/15

أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بعد لقائها الرئيس الفرنسي جاك شيراك ان الأسرة الدولية تنتظر من سورية ان تطبق قرار مجلس الأ من الدولي الرقم 1559 تطبيقاً كاملاً وألا تقوم بأعمال لزعة الاستقرار في لبنان. وقالت رايس إنها تناولت في محادثاتها مع شيراك «التأكد من التعاون الكامل من جانب سورية مع لجنة التحقيق الدولية» في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وفيما نفت مصادر رفيعة في دمشق وجود صفقة بين الولايات المتحدة وسورية على الطريقة الليبية، اشارت الى أن الاخيرة رفضت اشارات اميركية في هذا الصدد. وتحدثت المصادر عن استعداد سوري لمعاودة التعاون الامني مع واشنطن، بوساطة مصرية، لكن الولايات المتحدة لم تستجب هذه الرغبة.

ولم يؤكد الناطق باسم الرئاسة الفرنسية جيروم بونافون أو ينفي ما اذا كان البحث تناول بين رايس وشيراك في حضور وزير الخارجية الفرنسي فيليب دو ست - بلازي انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان، وقال: «هذه القضية عنصر من عناصر الوضع».

في المقابل، علمت «الحياة» من نيويورك ان قراراً مبدئياً اتخذ بالتمديد لمهمة لجنة التحقيق الدولية التي غادر رئيسها القاضي الألماني ديتليف ميليس بيروت أمس الى فيينا، تمهيداً لتسليم تقريره الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أ نان في 21 الجاري. لكن المصادر أكدت ان آنان سيتسلم منتصف الاسبوع المقبل تقريراً آخر يعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 1559 من مبعوثه الخاص تيري رود - لارسن سيركز على موضوع السلاح الفلسطيني في لبنان باعتباره بات في واجهة الاحداث، بعد اجتماع الفصائل الفلسطينية الشهر الماضي مع الرئيس السوري بشار الأسد.

وعلم في باريس أن رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة سيزور العاصمة الفرنسية حيث يلتقي الثلاثاء المقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ك ما يجري محادثات مع وزير الخارجية الفرنسي فيليب دو ست - بلازي.

وفي بيروت انصب الاهتمام على التهيؤ لتداعيات تقرير ميليس عن التحقيقات في اغتيال الحريري وسط مخاوف من تصعيد سياسي وأحداث أمنية. وقالت مصادر سياسية ان رئيس «تيار المستقبل» النائب سعد الحريري يهيئ لسلسلة اتصالات سياسية مع جميع الفرقاء من دون استثناء بعد صدور التقرير للتشاور حول أسلوب التعاون معه. وقالت مصادر رسمية ان تدابير أمن ستتخذ الاسبوع المقبل تحسباً في عدد من المواقع وأمام عدد من المؤسسات الأجنبية.

وفي دمشق، قال السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى في اتصالاته في اجرته «الحياة» ان «الامور ليست مغلقة مئة في المئة» بين بلاده والولايات

المتحدة، إذ يجري «انخراط» بينه وبين كتلة مهمة في الكونغرس الأميركي. وأشارت مصادر سورية رفيعة إلى أن دمشق «اقترحت استئناف التعاون الأمني في الاتجاهين في إطار سياسي وجو من الثقة، بعد وقف الحملات الإعلامية ضد سورية»، قبل أن تشير إلى أن «الحملات التصعيدية والمطالب الأميركية لا تزال قائمة».

إلى ذلك، أبلغ مصدر غربي «الحياة» أن «مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى، قال لعدد من الصحفيين أمس في لندن، إن واشنطن بعثت برسالة إلى دمشق تتضمن إشارات للاستعداد لعقد صفقة مشابهة للصفقة الليبية (التي تخلى العقيد مع مر القذافي بموجبها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل)، بحيث تقوم سورية بخ طوات كبيرة تتضمن وقف التمرد في العراق ودعم العملية السياسية، وطرد قادة المنظمات الفلسطينية من دمشق، وتلعب دوراً إيجابياً في لبنان وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، في مقابل استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة وتطبيع العلاقات» بين البلدين، علماً أن إدارة الرئيس جورج بوش سحبت السفارة مارغريت سكوبي بعد يومين على اغتيال الحريري.

لكن مصادر سورية رفيعة المستوى نفت لـ «الحياة» وجود «أي صفقة» مع واشنطن، وقالت إن «الحديث عن صفقات يستهدف التشويش على الموقف السوري ولإيحاء باننا مستعدون لعقد صفقات تتناقض مع مبادئنا». وقالت: «لو أردنا عقد صفقة كهذه، لكانت حصلت قبل سنوات. والكلام عن صفقة عار عن الصحة». كما إن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية آدم إيرلي نفى قبل يومين «أي صفقة» مع سورية.

لكن المصادر السورية أكدت معلومات عن أن مدير الاستخبارات المصرية اللواء عمر سليمان الذي كان زار دمشق علناً قبل الانسحاب من لبنان، قام أخيراً بـ «زيارة غير» علنية لسورية، علماً أن الرئيس بشار الأسد زار القاهرة قبل نحو أسبوعين، وبعد انتهاء القاضي الألماني ميليس من الاستماع إلى شهادات سبعة من المسؤولين السوريين. وأشارت المصادر إلى أن «تبادلاً للزيارات والتعاون» حصل بين مسؤولين سوريين ومصريين. وقالت المصادر السورية «إن دمشق سلمت القاهرة تقارير مفصلة عن شهادات المسؤولين مع ميليس وعن خلفية الشاهد محمد زهير الصديق، لتأكيد التعاون السوري مع التحقيق الدولي وعدم وجود أي دليل ضد سورية» في اغتيال الحريري.

وقالت المصادر إن مصر لعبت «دوراً لا ستئناف التعاون والتبادل الأمني مع واشنطن»، لكن الولايات المتحدة «لم تستجب هذه الرغبة» إلى الآن، علماً أن دمشق تقترح أن يكون «التعاون في الاتجاهين وفي إطار جو ثقة سياسية مع وقف الحملات الإعلامية». وأعربت عن الاعتقاد بأن «طرق الباب» السوري من أميركا، استند إلى أسباب عدة بينها «عدم توصل ميليس إلى دليل قاطع ضد سورية وبالتالي لن تحصل واشنطن على العصا الغليظة التي تريد بها الضغط على دمشق، واستمرار المشكلة الأميركية في العراق، واكتشاف الحاجة إلى تعاون سورية». وقالت المصادر: «إن دمشق ليست قلقة» من التقرير المرتقب لميليس في شأن اغتيال الحريري.

المصدر: الثورة السورية

التاريخ: ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥

حين تبدأ المقارنة ..!

قضايا الثورة

الأحد 2005/10/16م

علي قاسم

بين الإعلان عن نتائج تقرير ميليس, وبين استباقها خيط فاصل يتهاوى أحيانا, ويغلظ في أغلب الأحيان,

حتى باتت دعوات عدم الاستباق موضحة يتلبسها البعض للخروج من حرج المواقف التي كانت قد أطلقت, والتي لم تكف حينها باستباق النتائج, بل أطلقت الأحكام, وحددت الجاني, وفي أحيان كثيرة نفذت العقوبة.

وحين تدعو راييس إلى عدم استباق النتائج بعد أن كانت قد حددتها في مرات سابقة, لا بد أن تحمل هذه الدعوة الكثير من الدلالات والاحتمالات في وقت برزت الكثير من المعطيات التي تؤشر بشكل مباشر إلى أن التسرع الذي حكم مواقف الكثيرين كان خاطئا في اتجاهاته, وفي بنائه.

والسؤال المطروح لماذا هذا التبدل الذي لم يقتصر على راييس وحدها, ولا على الفرنسيين فقط, ولماذا لم يكن الأمر كذلك منذ البداية؟! وما المعطيات التي استجدت حتى بتنا نسمع المطالبة بالتروي في الأحكام بعد كل ذلك الصخب!؟

المعلومات المتداولة تقول إن ثمة شقين اثنين يحكمان ذلك التحول.. الأول ناتج عن سقوط رواية الصديق أو (الشاهد الملك), والآخر يتعلق بجملة المواقف الواضحة التي أعلنتها سورية, وكانت لها مصداقيتها المطلقة على أرض الواقع, بحكم المطابقة الفعلية لها مع المنطق والأحداث, والبعض يضيف إليه

شقا آخر يتصل به, ويتعلق بالصوت السوري الذي بدا الأكثر وضوحا, في العناوين كما في التفاصيل .

ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك , بل هو يتعلق في جانب مهم منه بأن الأغراض التي استخدمها البعض في صراخه الاتهامي ضد سورية قد فقدت محتواها, وأن صيغة الاستهداف التي صبغت المرحلة الماضية قد أفلست سياسيا وإعلاميا, وأخذت مراجعة المواقف تأخذ طابع الانهزام المسبق, ولا سيما بعد سقوط الكثير من التلفيقات والأكاذيب والافتراءات .

وهناك من يصر على أن المسألة أبعد من ذلك, وتتعلق بأن التوظيف السياسي الذي كانت تتم عليه المراهنة فقد الكثير من أدواته بعد أن استشف الرأي العام العالمي الاحتمالات الكامنة وراء ذلك التوظيف, ما أضعف مساحة فاعليته المستقبلية, حتى أن الأدوات التي كانت معدة للاستخدام في حال اللجوء إليه .

وحتى موعد صدور التقرير النهائي سنسمع الكثير من الأصوات المغايرة لتلك المبحوحة, والتي غالت كثيرا في اتهامها, وفي تجنيها, وفي افتراءها, والغريب أن ترتفع تلك الأصوات ذاتها مستغربة أن تدافع سورية عن ذاتها وعن حقوقها, وعن براءتها التي طالما كانت موضع تناول البعض بغير حق, وموضع افتراء من البعض الآخر, ولا سيما حين يكون ذلك الدفاع مقترنا بالأدلة الدامغة, وبالحجة المقنعة التي طالما امتلكتها سورية بوضوح .

ربما تساءل البعض عن تأخر الرد أو عن الصمت في بعض الأحيان , ولكنه تأخر, إن كان كذلك, محسوب في زمانه, وصمت معروف في حيثياته, والأهم موقت في وظائفه, وتلك التي غابت عن ذهن الكثيرين, ولم يسعفهم ذكاؤهم في قراءته, ولا ادعاءاتهم في اكتشافه .

وفق هذا المعطى وخلال الأيام الفاصلة ثمة الكثير من التفاصيل التي سنتكشف, وحينها ستكون هناك مقارنة لا بد منها قبل أولئك أم لم يقبلوا, وفي هذه المقارنة لا بد للأوراق أن تتقابل, والمواقف أن تتوازي أو تتقاطع وعليها ستتوقف الكثير من المعطيات القادمة.

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥

عباس يلتقي السنيورة في باريس لتأكيد منع استخدام الفلسطينيين في زعزعة استقرار لبنان... سورية تطلع ميليس على تحقيقها في انتحار كنعان وملف اغتيال الحريري على وشك الاكتمال

باريس، موسكو، بيروت - رنده تقي الدين الحياة - 05/10/16

يعيش لبنان والدول المعنية هاجس ما بعد تقرير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري سواء في الاتصالات السياسية الداخلية أو الخارجية، خصوصاً ان رئيسها القاضي الألماني ديتليف ميليس سيقدم تقريره الجمعة المقبل الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، فيما تتابع اللجنة تحقيقاتها واستماعها الى المزيد من الشهود متسلحة بتمديد عملها حتى الخامس عشر من كانون الأول (ديسمبر) المقبل، والذي تأمل بان يسمح لها بالاستماع الى مسؤولين سوريين لم تلتقهم خلال زيارتها دمشق في 21 الشهر الماضي، والتي جاءت نتائجها أقل من توقعات اللجنة.

ويتخذ لبنان اليوم تدابير أمنية احترازية هي «إجراءات الحد الأقصى» تحسباً لأي حوادث، وتشمل اقامة طوق أمني حول بيروت الادارية وداخل العاصمة، تشرف عليها غرفة عمليات مشتركة بين الجيش وقوى الأمن الداخلي.

وفيما ينتظر ميليس تجاوباً سورياً مع طلبه الرسمي الى البعثة السورية في الأمم المتحدة تشريح جثة وزير الداخلية السوري المنتحر اللواء الركن غازي كنعان، قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» في دمشق ان سورية بعثت الى ميليس ملفاً يتضد من نتائج التحقيق السوري في عملية الانتحار، نافية تلقي أي طلب رسمي يتضمن تشريح الجثة. وكان ثلاثة من المسؤولين والخبراء السوريين، قدوا مؤتمراً صحافياً يوم الخميس لشرح خلفيات انتحار كنعان، عبر اطلاق رصاصة من مسدسه الشخصي في فمه صباح 12 الجاري، ذلك لانه «كان متألماً من الحملات الاعلامية والتسريبات التي استهدفتة».

وتتسارع الاتصالات الخارجية حول مرحلة ما بعد التقرير، إذ ينتظر ان يزور رئيس الحكومة فؤاد السنيورة باريس غداً، بعد زيارته دولة قطر اليوم، للقاء المسؤولين الفرنسيين والرئيس الفلسطيني محمود عباس والمبعوث الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 1559 تيري رود - لارسن.

في هذا الوقت علمت «الحياة» ان لجنة التحقيق الدولية انجزت الاستماع الى شهادة وزير الدفاع الياس المر، الباقي في سويسرا للعلاج من آثار محاولة الاغتيال التي تعرض لها في شهر تموز (يوليو) الماضي، على خلفية تصريحات له بأنه تعرض لتهديدات من رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية سابقاً العميد رستم غزالة.

كما علمت «الحياة» ان اللجنة التي تواصل استجوابها عدداً من الشهود منذ

اسبوعين بعيداً من الاضواء وستواصل ذلك الاسبوع المقبل، استمعت الاسبوع الماضي الى موظف كبير، حول ظروف اتخاذ قرار نقل سيارات موكب الحريري بعد ساعات على تفجيرها، كما استمعت الى شخصيات في موضوع الاموال التي رفعت عنها السرية المصرفية. وواصلت اللجنة التحقيقات في ملف الاتصالات الخلوية التي سبقت تنفيذ الاغتيال، الموقوف فيها اربعة اشخاص معنيين ببيع وشراء 8 بطاقات خلوي مدفوعة سلفاً، وشخص خامس هو موظف في احدى شركتي الخ لوي في لبنان.

وأكدت مصادر على صلة بالتحقيق ان المعطيات التي توصلت اليها اللجنة الدولية بالتعاون مع المحققين اللبنانيين، سمحت باحراز تقدم باتجاه كشف اجزاء من خيوط الجريمة. وأوضحت المصادر ان قاضي التحقيق العدلي في الجريمة الياس عيد أشار الى وكيل الضابطين الموقوفين العميد ريمون عازار ومصطفى حمدان، المحامي ناجي بستاني على مذكرته القانونية التي كان رفعها متسانلاً عن أسباب استمرار توقيفهما، بأنه سيتريث في الاجابة عن هذه المذكرة «نظراً الى ان الملف في طريقه الى الاكتمال».

وفي موسكو تطرقت المحادثات المطولة بين وزيرة الخارجية الاميركية كو ندوليزا رايس ونظيرها الروسي سيرغي لافروف الى ملفات اقليمية ودولية عدة، وأعربت رايس عن أمل الطرفين بإمكان تحقيق تقدم ملموس في الشرق الاوسط، في ما أكد الوزير الروسي ان موسكو وواشنطن اتفقتا على التعاون داخل مجلس الأمن خلال مناقشة التقارير المتعلقة بالوضع في سورية ولبنان.

وفي باريس، كشفت مصادر مطلعة ان لقاء الرئيس الفلسطيني مع السنيورة المقرر الثلاثاء في باريس رتبته رود - لارسن. وقالت المصادر ان الاخير بذل جهوداً خلال الاسبوع الماضي من اجل دفع الجانبين الفلسطيني واللبناني الى تطبيع علاقاتهما وحل مشاكلهما وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وتابعت المصادر ان لقاء ايضاً سيتم بين عباس والنائب سعد الحريري في باريس وان الدبلوماسية الاميركية والفرنسية ترحبان بهذه الجهود كما ان كلا من عباس والسنيورة أبديا رغبة في العمل على تطبيع العلاقات بين لبنان والفلسطينيين.

الى ذلك، كشفت المصادر ان عباس «أبدى رغبته في المساعدة بقوة على منع استخدام الفلسطينيين من الجانب السوري لزراعة استقرار لبنان علماً ان الأسرة الدولية مدركة جداً انه لا يسيطر على كل الاعمال التي تقوم بها بعض الفصائل

الفلسطينية في مخيمات لبنان». وأوضحت المصادر ان لقاءه السنيورة «حدث سياسي مهم كي يظهر أبو مازن ان المستقبل للفلسطينيين جيد وان يظهر انه ينبغي على جميع الفلسطينيين ان يجتمعوا تحت مظلته وان تكون له علاقات مسالمة وجيدة مع لبنان من دون ان يكون للفلسطينيين دولة في دولة». ورأت المصادر ان «المشكلات لن تحل بيوم واحد ومحمود عباس لا يملك العصا السحرية ولكنه رمز سياسي مهم، والفلسطينيون المقربون من سورية سيفكرون مرتين قبل استخدامهم في ظل العزلة التي تقع فيها سورية حالياً».

وذكرت مصادر في فرنسا ان راييس تناولت اللقاء الفلسطيني - اللبناني مع المسؤولين الروس خلال زيارتها لموسكو. وكشفت مصادر دبلوماسية اوروبية ان الروس يعتبرون حلفهم مع سورية أساسياً وأنهم غير عازمين على عزلها.

ويلتقي السنيورة رئيس الحكومة الفرنسية دومينيك دوفيلبان الثلاثاء ويرافقه في الزيارة وزير الخارجية فوزي صلوخ، علماً ان العاصمة الفرنسية تستقبل حشداً من المسؤولين اللبنانيين من كل الأطراف هذه الايام. فوزير العدل شارل رزق موجود في زيارة خاصة قصيرة في العاصمة الفرنسية، وكذلك النائب بطرس حرب والوزير مروان حمادة اضافة الى النائبين الموجودين في العاصمة الفرنسية لأسباب أمنية وسياسية، سعد الحريري وجبران تويني.

ويلتقي السنيورة في اليوم الأول لزيارته باريس، غداً الاثنين رود - لارسن ثم وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي، ثم يعقد اجتماعات مع الحريري.

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥

بويز: انتحار كنعان مرتبط بعلاقته مع القيادة السورية

بيروت الحياة - 05/10/16

اعتبر الوزير السابق فارس بويز ان لا علاقة لانتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان بتقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري القاضي ديتليف ميليس او بقضية الاعلام اللبناني. ووصف ما حصل بأنه عملية انتحار فعلية، مشيراً الى ان أسباب الانتحار سياسية تتعلق بعلاقته بالقيادة السورية.

ورفض بويز الدخول في التكهنات حول مضمون تقرير ميليس، معتبراً ان المحقق الدولي قاض شريف لن يتأثر بأي اعتبار.

وتوقع ان يصدر التقرير في اتجاه الضباط الأمنيين الأربعة من كمية من الاثباتات، فيما قد يتم ارجاء الشق الثاني في انتظار بلورة مزيد من الاوضاع الدولية، وتالياً من المتوقع ان يصل التحقيق الى المسؤوليات اللبنانية التي لا تشكل مشكلة تصادم لبنانية - اقليمية مما يسمح ببدء المحاكمة.

كلام بويز جاء في حديث الى برنامج «صالون السبت» من اذاعة «صوت لبنان» لفت فيه الى ان «تقرير ميليس سيكون مؤشراً، وانه اذا كانت العلاقات الاميركية - السورية تشير الى صدام كبير يصل الى حد زعزعة النظام في سورية سيكون مسعى ميليس الوصول الى اعلى الدرجات في تحقيقه». ورأى ان «من الصعب جداً الوصول في الوقت الراهن الى صفقة دولية نظراً الى طبيعة العلاقات الاميركية - السورية السائدة». وقال: «ما هو مطروح ان ضغوطات من دون حدود قد تصل الى تهديد النظام السوري، وقد تنتهي بنوع من التسوية من فوق الطاولة اذا تجاوزت سورية مع لائحة المطالب الأميركية».

وأشار الى ان «اذا لم تتضمن نتائج التقرير ادانة أي أجنبي فيمكن الاكتفاء بمحكمة لبنانية. اما اذا ثبت وجود مسؤولية خارجية ما في عملية الاغتيال فسيفرض ذلك مطالبة الدولة اللبنانية وميليس بمحاكمة دولية للتمكن من جلب وتوقيف ومعاقبة المسؤولين».

وامتدح بويز «الحكمة التي يتميز بها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في التعاطي مع مختلف الملفات المطروحة لأنه يتمتع بصفات رجل دولة».

المصدر: الاوار

التاريخ: ١٦ اكتوبر ٢٠٠٥

رفيق خوري : حركة حول التقرير: اطمئنان وقلق

اللعبة مع مجلس الامن ليس نزهة. لا في ملف القرار 1559 المفتوح عبر مهمة تيري رود - لارسن الذي سيكون تقريره المنتظر عصا اضافية تستخدمها العواصم الكبرى المصرية على تطبيق القرار. ولا في ملف القرار 1595 الذي لن يغلقه تقرير ديتليف ميليس بمقدار ما يفتح على صراعات مرشحة للتوسع والمزيد من السخونة بعد معرفة الحقيقة في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. واطغر انواع اللعبة هو ما يحاوله اكثر من طرف بعد قبول القرارات الدولية، بدل رفضها رسميا والاستعداد للمخاطرة على امل ان يتراجع الواقع الدولي امام الوقائع المحلية والاقليمية. فكيف اذا كان امامنا قرار لم نرفضه ولم نطبقه، وآخر طلبناه وقبلناه ومشينا في تطبيقه؟ وكيف اذا كان ما نراه هو، من جهة، خلاف على الهدف من الحوار مع مجلس الامن والحوار الداخلي، ومن جهة اخرى شن (حرب وقائية) على تقرير ميليس؟ ابسط ما في المشهد اللبناني هو الحيرة بين التهويل والتهوين عشية صدور التقرير. التهويل بالتفجير الامني والتصعيد السياسي والانتقال من جمع الاوراق الباردة الى لعبها حارة. والتهوين الى حد الايحاء ان من يدفع الثمن ليس لبنان بل من يزرع الفوضى، وان القضاء هو الذي سيحاكم القدر بحيث يلعب التقرير دور القابلة القانونية لولادة (لبنان الجديد). لكن الواضح ان التحديات اكبر من الاستعداد اللبناني، سواء كانت ورقة التهويل اكبر من اللاعبين بها واطغر عليهم من سواهم، او كانت ورقة التهوين محمية بقوى كبيرة لها حسابات ومصالح حيوية في لبنان والشرق الاوسط. حتى الحركة العربية والدولية الناشطة لحماية لبنان من المضاعفات، فان رسالة الاطمئنان التي تبعث بها تحمل وجها اخر هو القلق. اذ لو كان الوضع سهلا، لما احتاج صدور تقرير دولي في جريمة ارهابية ادانها الجميع الى كل هذه الحركة.

ذلك ان وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس التي تقول في العلق انها لا تعرف ماذا في تقرير ميليس تتحرك كأنها تعرف الكثير وتسعى لاحتواء ردود الفعل. فهي تزور باريس وموسكو ولندن لتنسيق المواقف بعد صدور التقرير. وهي تصر مع نظيرها الفرنسي على (التطبيق الكامل للقرارين 1559 و1595) بعد سماع الرئيس شيراك يطلب من مجلس الامن (استخلاص كل النتائج) من تقرير ميليس وتقرير لارسن. ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي يقول ايضا في العلق انه لا يعرف ما يحمله التقرير، يستعد للذهاب الى باريس من اجل التنسيق بين الموقف اللبناني والموقف الدولي. اما مصر، فانها تحاور واشنطن وباريس وتعمل مع العواصم العربية من اجل ما سماه الوزير ابو الغيط (افراغ الازمات من شحنة التوتر والصدام) حفاظا على (الاستقرار في لبنان وسوريا) ومنعا لظهور (بؤرة توتر) جديدة في منطقة مملوءة ببؤر التوتر من العراق الى فلسطين. واما في لبنان، فان كثيرين يقولون انهم يعرفون ماذا في التقرير. بعضهم يتحدث عن (زلزال الحقيقة) وبعضهم الاخر يشن حملة تشكيك بالمحقق الدولي، فضلا عن يقول ان الملف (فارغ). من باب التشنيع قيل عن صحافي كبير في بلد عربي (ان كتابه اكثر من قرانه). والظاهر ان تقرير ميليس الذي لم تكتمل كتابته بعد ولم يقرأه احد، له عدد كبير من (الكتاب) المتبرعين بالكتابة من خارج التقرير. لكن قطع الشك باليقين صار مسألة ايام.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥

إجراءات أمنية وسياسية مشددة في لبنان
لمواجهة تداعيات نتائج تقرير ميليس
لحود يطالب القيادات السياسية بالهدوء..
والسنيورة يلتقي مع الحريري في باريس

بيروت - من فتحي محمود



قبل اسبوع واحد فقط من موعد تقديم المحقق الدولي
ديتليف ميليس لتقريره حول جريمة اغتيال رفيق
الحريري, تسارعت الإجراءات الامنية والسياسية في
لبنان لمواجهة تداعيات نتائج التقرير, حيث اجري
الرئيس اميل لحود اتصالات مكثفة بعيدا عن الاضواء
مع القيادات السياسية والطائفية لمنع أي ردود فعل متشنجة عن التقرير,
وطلب منهم التعامل مع الموضوع بهدوء, كما ابلغت بعثة لبنان الدائمة لدى
الامم المتحدة الامين العام كوفي آنان طلبا رسميا بالتمديد لمهمة لجنة
التحقيق الدولية, بينما يقوم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة, بزيارة الي
باريس بعد غد الثلاثاء يلتقي خلالها كبار المسنولين الفرنسيين والرئيس
الفلسطيني محمود عباس والمبعوث الدولي لمتابعة تنفيذ القرار 1559 تيري
رود لارسن ورئيس كتلة المستقبل النيابية سعد الحريري,

وعقد قائد الجيش اللبناني اجتماعا لكبار الضباط لبحث إجراءات ضبط الامن
لمواجهة تداعيات تقرير ميليس, فيما نفت وكيل الامين العام للامم المتحدة
الامين التنفيذي لـ اسكوا السيدة مرفت تلاوي ما تردد عن اغلاق مكاتب الامم
المتحدة في بيروت, كتدبير احترازي لتقرير ميليس, وذكرت تلاوي ان
الاجراءات الامنية المتخذة حول بيت الامم المتحدة مرتبطة ارتباطا مباشرا
بالمعايير الوقائية التي تعتمدها الامم المتحدة دوليا في جميع مقراتها ولا
علاقة لها بالمستجدات الامنية في لبنان, في الوقت الذي استمرت فيه
الحملات الاعلامية المتبادلة بين دمشق وبيروت.

وقد اوضح السنيورة ان ميليس سيقدم تقريره يوم السبت المقبل, ولديه من
الوقت نحو 45 يوما اخر طبقا للقرار 1559, ونحن نريد له البقاء كي نقرأ
التقرير ونستطلع ما في داخله ونتفهم ماذا سنفعل وما البدائل ونعرف ماذا
يمكن ان نأخذ من قرارات ونحن لاندرى شيئا ما في هذا التقرير بعد, وندعو
هذه اللجنة كي تبقي موجودة الي ان نستطيع ان نقرأ التقرير وينتهي الامر
في 15 ديسمبر.

وذكرت مصادر لبنانية ان التمديد لميليس لا علاقة له بما سيكون عليه مضمون التقرير, بل انه مستقل عنه والغرض منه ابقاء المظلة الدولية كي تساعد التحقيقات القضائية اللبنانية, خصوصا انه في ضوء التقرير النهائي ستعين طبيعة المحكمة التي ستتولي محاكمة الذين سيتهمون بارتكاب

الجريمة وتسهيل حصولها او التخطيط لها, وما اذا كانت هذه المحكمة ستكون لبنانية محضة أو دولية خاصة-مطعمة بقاض لبناني او أكثر.. وهذا الاحتمال يؤيده ميليس وابلغ رأيه الي عدد من المسؤولين ولاسيما منهم فؤاد السنيورة ووزير العدل شارل رزق.

واشارت الي ان ميليس سيقدم لائحة اتهامية الي الجهاز الامني اللبناني السوري المشترك, وسوف يعرب عن عدم رضاء عن التحقيقات التي اجراها في سوريا وسوف يكرر الاشارة الي صعوبة اظهار بعض الشهود وبعض الادلة امام القضاء اللبناني ويوصي بانشاء محكمة دولية خاصة لمتابعة القضية.

من ناحية اخري يقوم رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة, بزيارة الي باريس بعد غد الثلاثاء, يلتقي خلالها كبار المسؤولين الفرنسيين والرئيس الفلسطيني محمود عباس والمبعوث الدولي لمتابعة تنفيذ القرار 1559 تيري رود لارسن ورئيس كتلة المستقبل النيابية سعد الحريري, عشية صدور تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري ديتليف ميليس.

ومن المتوقع ان يكون تقرير ميليس والتكهنات بشأنه محور لقاءات السنيورة مع شيراك ولارسن والحريري.. أما اللقاء مع عباس فسيتناول مسألة ضبط السلاح الفلسطيني في لبنان بحيث يقتصر وجوده داخل المخيمات وليس خارجها.

وعلي الصعيد الامني, أكد وزير الداخلية حسن السبع تنفيذ مجموعة من الاجراءات الامنية المشددة, بهدوء وبعيدا من الضجيج الاعلامي, وتكاد تبلغ حد حال الطوارئ غير المعلنة, وهذا واضح من خلال الدوريات التي تقوم بها القوي الامنية والجيش ايضا علي مدار الساعة لمواجهة اي تداعيات.. وقال ان وزارة الداخلية وكل الاجهزة الامنية التابعة لها تضع اقصي ما لديها من امكانات في الخطوات التي تتخذها بالتعاون دائما مع الجيش, ونحن نقوم بكل ما يمكن ان نقوم به بكل وضوح وشفافية, وفي النهاية سيكون المواطن هو المنتصر علي كل اعمال الارهاب والقتل التي استهدفته واستهدفت الوطن.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥

عشرة آلاف جندي ينتشرون في مختلف المناطق اللبنانية تحسبا لتداعيات تقرير ميليس

بيروت - من فتحي محمود

عشية الزيارة التي يقوم بها مساء اليوم فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني الي باريس للقاء عدد من كبار المسؤولين الفرنسيين لبحث مرحلة ما بعد صدور تقرير المحقق الدولي دتليف ميليس, توقعت مصادر الرئيس إميل لحود أن تشتد الحملة في الأيام المقبلة, قبل صدور التقرير علي موقع رئاسة الجمهورية, وأن تتركز علي المسئولية المعنوية لرئيس الجمهورية, بصرف النظر عن مضمون التقرير, بينما كشفت مصادر أمنية أنه تم نشر نحو عشرة آلاف جندي في مختلف المناطق اللبنانية, في إطار أضخم استنفار أمني تشهده البلاد منذ فترة طويلة, تحسبا لوقوع أي أعمال إرهابية استغلال لصدور تقرير ميليس, ورغم ذلك استهدف مجهولون منزل أحد مسنولي حزب الله, في بلدة ياطر بجنوب لبنان, بعبوات ناسفة لمرتين متتاليتين خلال 24 ساعة, دون أن يؤدي ذلك الي وقوع إصابات.

وكان السنيورة قد قام بزيارة سريعة أمس إلي قطر, وينتقل مساء اليوم إلي باريس للقاء عدد من كبار المسؤولين الفرنسيين, وقالت مصادر لبنانية ان قرار زيارة السنيورة العاصمة الفرنسية جاء بناء علي رغبة مشتركة من اجل متابعة المواضيع التي بحثتها وزيرة الخارجية الأمريكية رايس في باريس, وبحث مرحلة ما بعد تقرير ميليس.

وأوضحت هذه المصادر أن الزيارة غير رسمية وتستمر 24 ساعة, وإن تخللها لقاء مع رئيس الوزراء الفرنسي جاك دوفيلبان ووزير الخارجية دوست بلازي, فإنها غير رسمية ولذلك لن تشمل الرئيس شيراك, وسيلتقي السنيورة هناك أيضا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يزور العاصمة الفرنسية.

حملة ضد لحود

في الوقت نفسه توقعت مصادر مقربة من الرئيس إميل لحود, أن تشتد الحملة في الأيام المقبلة, قبل صدور تقرير القاضي ميليس علي موقع رئاسة الجمهورية وأن تتركز علي المسئولية المعنوية لرئيس الجمهورية, بصرف النظر عن مضمون التقرير.

ورأت مصادر سياسية أن الأجواء السياسية الضاغطة التي تحاول جهات سياسية تعميمها هدفها ادخال البلاد في حالة من اللا استقرار السياسي الذي ينعكس سلبا علي الوضعين الداخلي والخارجي.
الاقتصادي والاجتماعي ويحدث واقعا يمكن استغلاله ضد مصلحة لبنان بصرف النظر عما سيتضمنه تقرير القاضي ميليس من نتائج.

ولاحظت أن التركيز علي موقع رئاسة الجمهورية بالحديث عن تغيير ما مرتقب بعد صدور التقرير يندرج في اطار الحملات المتتالية التي سبقت استشهاد الحريري وتصاعدت وتيرتها بعد الجريمة النكراء, علي ان القائمين بها يسعون إلى الافادة من المتابعة الدولية للتطورات في لبنان في محاولة للايحاء بأن ثمة رغبة دولية في حدوث مثل هذا التغيير.

إجراءات أمنية

وعلي المستوي الامني اتخذت وزاراتا الداخلية والدفاع اجراءات الحد الأقصى, ضمانا لأمن المواطنين ومنع أي اخلال قد يتسبب به متضررون من تقرير ميليس, وكشفت مصادر أمنية ان نحو عشرة آلاف جندي يتوزعون مناصفة بين الجيش وقوي الامن الداخلي, يتولون ليليا القيام بدوريات في مختلف المناطق, وقالت ان خمسة الاف عنصر من قوي الامن يتوزعون علي ست مجموعات يقود كل منها ضابط برتبة عقيد, يقومون بين الثامنة مساء والسادسة صباحا بدوريات ويقيمون حواجز لضبط المخالفين والمطلوبين يساندهم عدد مماثل من قوي الجيش.
وأشارت انباء صحفية إلي ان السفير الامريكي في بيروت جيفري فيلتمان وجه نصيحة إلي الحكومة اللبنانية بضرورة اتخاذ اجراءات امنية استثنائية لمواكبة صدور هذا التقرير تحسبا لاي اجواء قد ترافق صدور هذا التقرير, ولكي تكون بمثابة تحذير للجميع في اطار ضبط الفعل ورد الفعل.

إغلاق السفارات

وقررت عدد من السفارات الاوروبية الغربية اغلاق ابوابها بدءا من مساء يوم الخميس المقبل وحتى صباح يوم الثلاثاء, كذلك فان تحذيرات وجهت إلي هولاء الدبلوماسيين بعدم التجوال خارج نطاق مهامهم الرسمية, علي ان يرافقهم رجال حماية متخصصون.

ورغم هذه الاجراءات نجح مجهولون في استهداف منزل مازن محمد سويدان احد مسنولي حزب الله في بلدة ياطر بجنوب لبنان لمرتين متتاليتين خلال 24 ساعة, عندما انفجرت قنبلة يدوية في محيطه واخري عبارة عن

واضاف أن مجلس الأمن «قادر على القيام بالكثير لردع بعض التصرفات، ومن ذلك القرار 1595 الذي أتاح إطلاق تحقيق دولي لا مثيل له في تاريخ المنطقة، وتحريك القضاء اللبناني واعتقاله كبار المسؤولين الأمنيين، ومن جهة أخرى فإن الانسحاب السوري أصبح أمراً واقعاً، وكذلك العودة الى الديمقراطية رغم أنها لا تزال هشة وبحاجة الى تعزيز».

لكنه أشار الى «ما تبقى» من بنود القرار 1559، أي «الانسحاب الكامل لشبكات الاستخبارات وانجاح نزع السلاح وتمكين لبنان من بسط سيادته وعلاقة مميزة مع سورية ثم العمل على الإصلاح الاقتصادي». واعتبر أن تولي مجلس الأمن للملف اللبناني أدى الى «تغيير أساسي، وفرنسا عازمة على مواصلة العمل على خط المجلس».

وعما إذا كان «الحؤول دون زعزعة استقرار لبنان» يعني «عقوبات لسورية»، رأى المصدر أنه «من الأفضل عدم استباق الاستنتاجات التي سيتوصل اليها مجلس الأمن». وأشار الى قول الرئيس جاك شيراك «إن فرنسا تتدنى أن تفهم سورية طبيعة الضغط الذي تمارسه عليها الأسرة الدولية، وأن تغتنم الفرصة للقيام بالاصلاحات المرتقبة منها على الصعيدين الداخلي والدولي». وقال إن فرنسا «لا تعمل بأسلوب التهديد، وما قام به مجلس الأمن بالنسبة الى لبنان ضخم، لكن يبقى الكثير مما ينبغي القيام به، وفرنسا مستمرة في سياسة الضغط لإدراج تنفيذ القرارات طالما أنه يؤدي الى نتائج، وإذا توقفت هذه النتائج، يكون لكل حادث حديث».

وأكد المصدر أن فرنسا «لا تعرف شيئاً عن تقرير ميليس»، وأن الأخير «لم يلد تق شيراك أبداً».

المصدر: السفير

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥

على الطريق

جريمة اغتيال الحريري:

الخوف على <<الحقيقة>> من <<الصفقة>> ..

طلال سلمان

يعيش اللبنانيون <<حالة طوارئ نفسية>> ثقيلة الوطأة، تحت ضغط مواعيد متلاحقة يفترضون أنها ستقودهم إلى معرفة الحقيقة كاملة حول جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه قبل ثمانية أشهر في قلب بيروت التي أعاد بناءها لتكون عاصمة الشرق العربي.

فيوم الجمعة المقبل، 21 ت 1، سيقدّم المحقق الألماني ديتليف ميليس نسخة من تحقيق لجنته الدولية إلى القضاء، ومن ثم السلطة في لبنان..

ويوم الإثنين المقبل، 24 ت 1، سيقدّم ميليس تقريره الكامل إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، مرفقاً بالتحقيق واستخلاصاته من وقائعه الكثيرة والمهولة.

ويوم الثلاثاء، في 25 ت 1، سيلتئم مجلس الأمن في جلسة خاصة لمناقشة ما سوف يتلقاه من خلاصات واستنتاجات يقررها كوفي أنان، تمهيداً لمباشرة النقاش في الخطوة أو الخطوات التالية، ومن بينها ما سيوصي به ميليس، على الأرجح، من ضرورة رفع أمر الجريمة إلى محكمة دولية، وهي توصية ستلح عليها السلطة في لبنان، بالتأكيد، مقررّة استحالة محاكمة المخططين والمحرضين والمنفذين في بيروت أمام القضاء اللبناني.

ولسوف يلهث اللبنانيون في انتظار هذه المواعيد مفترضين أنهم في ختامها سيتنفسون الصعداء بعد الوصول إلى الحد الفاصل بين الحق والباطل، بين الشك واليقين، واستطراداً بين الجريمة والعقاب..

لكن مجريات الأمور قد تسير في اتجاه مغاير لرغبات اللبنانيين وتطلعاتهم، إذ يتضاءل <<الدور اللبناني>> في تقرير لجنة التحقيق الدولية في الجريمة، ومن ثم في الآثار السياسية

التي ستترتب عليه والتي تشكل استثمارات هائلة للقوى القادرة على توظيفها، وهي قوى غير لبنانية بطبيعة الحال.

فالساسة الدولية لا تعترف بالعواطف ولا تتوقف عندها إلا إذا كانت تفيدها كاستثمار مجز في الوصول إلى أغراضها..

ومع أن اللبنانيين جميعاً، وعلى اختلاف مواقعهم ومواقفهم من الرئيس الشهيد هم المعنيون، أساساً، بمعرفة الحقيقة، فإن <<التصرف>> بالنتائج السياسية لجريمة الاغتيال التي أودت بحياة الرئيس الأخطر في تاريخهم السياسي الحديث قد باتت خارج أيديهم يتحكم بإعلانها كاملة أو مجتزأة أو كتمان الكثير من وقائعها الطرف أو الأطراف الدولية الأقدر على استثمارها وتوظيفها في خدمة مصالحها التي تتجاوز لبنان أو عواطف اللبنانيين وتمنياتهم.

إن التحقيق ونتائجه المحتملة قد بات الآن، وبشهادات موثقة ومعمنة عالمياً، وهي صادرة عن أعلى مواقع المسؤولية في الإدارة الأميركية، وفي دول أخرى أبرزها بريطانيا وفرنسا، قد صار بنداً في جدول طويل للمطالب الأميركية من القيادة السورية تتناول <<سلوكها>> في <<جوارها>> أي العراق وفلسطين ولبنان ومن ثم طبيعة نظامها وممارساته في <<الداخل السوري>>.

لقد باتت المساومة الأميركية مع القيادة السورية موضوعاً مفتوحاً للنقاش العلني، تجري به السنة وزراء الخارجية في واشنطن وباريس ولندن وموسكو، وكذلك في القاهرة والرياض، بل وحتى في تل أبيب، وفي عمان، كما تكتب حوله التقارير الصحافية ذات المصادر الموثوقة والقريبة من مراكز القرار في أخطر عواصم الكون..

بل إن البعض يدرج المقابلة المفاجئة التي أجرتها شبكة <<حسي. ان. ان>> بعد طول انقطاع، بل ومقاطعة، مع الرئيس السوري بشار الأسد، في هذا السياق، مع إشارات واضحة إلى أن الأسئلة موضوعة بالقصد، ومصاغة بدقة، لسماع أجوبة محددة توسع باب المفاوضات وتقربها من النتائج المستهدفة.

ولعل اللبنانيين (وقبلهم السوريون) قد فوجئوا ببعض المواقف التي أعلنتها الرئيس السوري وأخطرها موافقته على إنشاء محكمة دولية لمحاكمة من تثبت إدانته من المسؤولين في دمشق عن جريمة اغتيال الحريري، الذين صنفهم في هذه الحالة <<خونة>> وخارجين عن طاعته... وهو بهذا قد سبق الحكومة اللبنانية التي ما تزال تناقش احتمال اللجوء إلى طلب المحكمة الدولية في ظل التوازن الدقيق الذي يحكم تكوينها.

وفي معلومات بعض القيادات السياسية أن مهلة الشهرين الإضافيين التي أعطيت لديتليف ميليس، برغم أنه لم يطلبها، هي <<الفرصة الأخيرة>> التي منحتها الإدارة الأميركية للقيادة السورية كي تعدل سلوكها إزاء الوضع في العراق (ومقاومة الاحتلال الأميركي فيه) وإزاء الوضع في فلسطين (ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومشاريعه لتفتيت القضية تمهيداً لشطبها)، ومن ثم إزاء مستقبل لبنان الذي خرج من الفلك السوري ولن يعود إليه، فضلاً عن ضرورة تخليه عن نمط حكمه لسوريا والأخذ بالديموقراطية التي تبشر بها واشنطن وتسعى لتحقيقها (التجربة الأفغانية أو العراقية نموذجاً)..

يتصل بذلك ما أعلنته الصحف الإسرائيلية من أن الإدارة الأميركية قد طلبت من الحكومة الإسرائيلية رسمياً الامتناع عن مقاربة جريمة اغتيال الرئيس الحريري، حتى لا تحدث تصرفاتها ردود فعل من شأنها أن تؤثر على المساومة السياسية الكبرى الجارية الآن.. وليس سراً أن <<الدول>> والإدارة الأميركية على رأسها التي ترى في اغتيال الرئيس الحريري استثماراً مجزياً تريد توظيف قرار مجلس الأمن الرقم 1595 المتصل بالجريمة، في سياق الضغط لتنفيذ القرار الدولي الرقم 1559 وبالتحديد البندين الثاني والثالث منه المتصلين بنزع سلاح المقاومة (حزب الله) وبالوجود الفلسطيني في لبنان الموصوم بأنه مجرد ميليشيات..

وبرغم ادعاء المسؤولين في واشنطن وباريس ولندن بأنهم لا يعرفون ما يتضمنه تقرير ميليس إلا أن الجميع يتصرف وكأن لحظة إعادة صياغة المشرق العربي (لبنان، سوريا، العراق وفلسطين) قد حانت، بعدما غدت القيادة السورية محاصرة في قفص الاتهام مشغولة بالدفاع عن نفسها، ولديها فرصة محدودة لتلبية الشروط والإلا... وهي الفرصة التي وصفها وزير الخارجية المصري بأنها <<ضرورية لإفراغ الأزمات من شحنة التوتر والصدام، حفاظاً

على الاستقرار في لبنان وسوريا>>.

يمكن إدراج التهديدات الأميركية العلنية لسوريا، والتي اتخذت شكل تقارير صحافية تتحدث عن التخطيط لعمليات خاصة داخل سوريا، في سياق البازار المفتوح لتعديل موقف القيادة السورية وسياساتها في الداخل وفي جوارها كشرط لاستمرارها أو لاعتمادها على طريقة <<صفقة القذافي>> الشهيرة.

يمكن أيضاً إدراج حركة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن في سياق الإعداد للصفقة، خصوصاً أنه يقدم نفسه بوصفه الأعراف بشؤون هذه المنطقة وأوضاع حكامها، عبر تجربته الإسرائيلية.

□ □ □

ما يعني اللبنانيين من هذا كله إضافة إلى <<الحقيقة حول جريمة اغتيال الرئيس الحريري>>، ما يتصل بمستقبلهم في بلادهم، وموقع هذه البلاد في منطقتها، وعلاقتها بمحيطها العربي أساساً.

وإذا كان اللبنانيون قد قبلوا مضطرين بتدويل التحقيق في هذه الجريمة البشعة لعدم ثقتهم بسلطتهم وبالقضاء الذي كان يخضع لهيمنتها (المخضعة للوصاية السورية)، فإنهم لن يرحبوا بتدويل مستقبلهم، بحيث تتحكم بتشكيله الإدارة الأميركية الواضحة موافقها من المنطقة وقضايا شعوبها (نموذج العراق) ... ولن يكون من دواعي الاطمئنان إلى <<الاستقلال الجديد>> أن تكون فرنسا هي الضامنة من تحت العباءة الأميركية.

إن اللبنانيين يريدون <<الحقيقة>> لمعاقبة المخططين والمحرضين والمنفذين لجريمة اغتيال الحريري، وليس لكي يخرجوا من جلودهم، ولكي يذهبوا بأقدامهم إلى <<انتداب>> جديد، وقد فرض عليهم قبوله بوصفه أفضل بما لا يقاس من <<الوصاية السورية>>..

لقد وافق اللبنانيون على تدويل التحقيق في الجريمة لأسباب موضوعية تتصل بعدم ثقتهم بسلطتهم، لكن هذا لا يعني بالضرورة الموافقة على الاستثمار الدولي لهذه الجريمة في أغراض تعني الإدارة الأميركية (أو الفرنسية) وتتقدم لديها على <<الحقيقة>>، فالمصالح تتقدم دائماً وفي كل مكان وزمان على الحقائق... بل إن الحقائق يمكن، في أحيان كثيرة،

مسخها أو تشويهها أو اجتزاؤها لخدمة مصالح محددة.

والأقوى هو الأقدر على توظيف الحقائق في مصالحه.

وبالطبع فإن هذه الاستنتاجات لا تهدف إلى تبرئة أي طرف متهم الآن أو سيثهم لاحقاً فيدان ويتم الاقتصاص منه على جريمته، وإنما تهدف إلى ضرورة التمييز بين أهداف اللبنانيين من اطمئنانهم إلى معرفة <<الحقيقة>> حول الجريمة التي أودت بزعيمهم الكبير وبين الأهداف التي يريدونها الآخرون تحقيقاً لمصالحهم، ولو على حساب اللبنانيين، فضلاً عن دماء الرئيس الشهيد.

إن <<الحقيقة>> قد تذهب ضحية الصفقة.

والصفقة طرفان لا طرف واحد.

وعلىنا أن نستريب بالطرف الأقوى أكثر من استرابتنا بالطرف الأضعف حتى لو كنا ندينه مسبقاً وقبل إذاعة تقرير ميليس الذي سيتضمن وقائع وشهادات قد تنير الطريق إلى الحقيقة لكنها لن تكون الحقيقة كاملة غير منقوصة.

وإذا كان علينا أن نحمي دماء الحريري ورفاقه من أن تذهب هدرًا، فيبقى المجرمون بمنأى عن العقاب، فإن علينا أيضاً أن نحمي لبنان كله (وضمنه شهيدنا العظيم) من أن يتحول إلى مجرد بند في صفقة دولية قد لا تكون لنا القدرة على منعها، بالمطلق، لكننا نظل قادرين على منع ارتدادها على لبنان بضرر عظيم جديد، في حاضره ومستقبله.

إن واجبنا الآن أن نحمي رفيق الحريري بحماية لبنان الذي أراده وعمل له رفيق الحريري، لبنان الديمقراطية والعروبة والاستقلال.

وإذا كانت الوصاية السورية قد عطلت أو منعت قيام مثل هذا اللبنا، فإن الانتداب الدولي لا يقود إليه أبداً.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥

محطة أخيرة

ساطع نور الدين

شارفت على الانتهاء مرحلة ترقب الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولم يبق سوى ايام على الاعلان عن نصف ما توصلت اليه لجنة التحقيق الدولية، برئاسة القاضي ديتليف ميليس، والاحتفاظ بالنصف الباقي حتى يحين موعد المحاكمة التي لا يزال يصعب التكهن بانها ستكون لبنانية او دولية او مختلطة...

ما ستعلنه اللجنة، سيكون حاسما لتثبيت جزء من الحكم الذي صدر منذ اللحظة الاولى لحصول الجريمة، على الجهات اللبنانية التي شاركت في التنفيذ او التضليل او حتى التحريض... لكنه سيرتك لمجلس الامن الدولي التصرف في المعطيات المتوافرة، وهي قليلة حتى الان، عن التورط السوري ومستواه، مع اشارة الى انتحار وزير الداخلية السورية غازي كنعان، الذي قوض كما يبدو اسس النظرية القائلة ان المنفذين هم حلفاء دمشق اللبنانيون الذين اجتهدوا بانفسهم وقرروا التخلص لوحدهم من الرئيس الحريري!

لن تضم نشرة أخبار محطة <خيو تي في> الى التقرير النهائي لميليس، لأن اللجنة الدولية، وبقرار اميركي وفرنسي مشترك، لم تصل الى هذا الحد في التحقيق، بل اكتفت بالاعتماد على الشهادات والقرائن اللبنانية العديدة من اجل ان تحافظ على الشبهة المسبقة بدمشق وتقف عند هذا الحد: الاستماع الى عدد من الشهود السوريين، بما يستوفي الشكل، ويفتح الباب امام تكثيف الضغوط على الرئيس بشار الاسد لكي يتولى بنفسه محاكمة او معاقبة او ربما تصفية المتورطين بتهمة الخيانة العظمى التي حددها شخصيا.

الرد الدولي، الاميركي والفرنسي، على انتحار كنعان قبل ايام من صدور التقرير الدولي، جزم في ان هذه الخطوة غير مقبولة وغير كافية لاجراء سوريا من قفص الاتهام، واكد ان لديه <توقعات كثيرة> من الرئيس الاسد حسب تعبير الرئيس الاميركي جورج بوش، وحسب ابحاثات فرنسية مشابهة.. وهي تشمل لائحة من نحو 29 مسؤولا امنيا سوريا، سبق ان رفعت الى دمشق قبل اشهر من اغتيال الرئيس الحريري، وهي تضم الحلقة المصغرة للحكم

السوري والمعنية مباشرة بالشأن اللبناني والعراقي والفلسطيني.
قد لا تكون الايام القليلة المقبلة، كافية للاستجابة السورية لهذا الشرط الدولي القديم والذي يزداد الحاحا يوما بعد يوم ويترافق مع تهديدات باستخدام القوة العسكرية وبالبحث العلني في تغيير النظام.. لكنها ستشكل مؤشرا مهما الى مدى استعداد الرئيس الاسد وقدرته على تغيير سلوك نظامه والتخلي عن هؤلاء المطلوبين من قبل المجتمع الدولي، من دون مقابل.
حتى الان كانت دمشق الواثقة من ان واشنطن وباريس لا تريدان تغيير النظام، ولا تزال تحاول ان تعقد اتفاقا وتحصل على ثمن لقاء تغيير سلوكها، لكن الطرف الاخر كان ولا يزال يصر على ان الاتفاق يمكن ان يحصل بعد الاستجابة للمطالب الدولية: انها لحظة الحقيقة، او نصفها على الاقل..

المصدر: النهار

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥

الاهتمام بالانتحار الغامض لكنعان تحوّل عن دوره إلى الداخل السوري

التحرك الدولي يربط مصير سوريا بتقرير ميليس

كتب نقولا ناصيف:

قبل خمسة ايام من الموعد المقرر لصدوره في 21 تشرين الاول الجاري، يتحرك الاستنفار الداخلي لمواجهة النتائج التي سيسفر عنها التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري على وقع الاستنفار الدبلوماسي الخارجي عبر الدينامية الاميركية الاخيرة في اتجاه عواصم ثلاث معنية بأي دور محتمل لمجلس الامن في ضوء هذا التقرير، وهي باريس وموسكو ولندن. وكما ان روما من فوق هي غيرها من تحت، فان حبس الانفاس حمل اكثر من طرف لبناني اتخذ مواقف مسبقة من تقرير القاضي ديتليف ميليس وتكهن في ما قد يسفر عنه، على التزام موقف المتحفظ والمترقب، وقد اضحى الجميع امام ساعة الحقيقة حيال السؤال الآتي: هل تورطت سوريا في اغتيال الرئيس السابق للحكومة اللبنانية؟

وان احدا، سواء في فريق اركان السلطة او في فريق القوى المناوئة لها والحليفة لدمشق، لم يعد في وسعه في الايام الفاصلة التعامل مع التقرير النهائي على انه ترف سياسي يحاول توظيفه في نزاعات لبنانية صغيرة وضيقة. في ابسط الاحوال ثمة خلاصة رابعة سيلقي بها تقرير ميليس في وجه اللبنانيين جميعا: اتهمه سوريا بالضلوع في اغتيال الحريري يفتح هذه المرة ابواب جهنم عليها هي من الخارج الى الداخل، وعدم اتهمه اياها يفتح ربما ابواب جهنم على اللبنانيين انفسهم بعض على بعض ويدفع بالوضع الداخلي الى مزيد من الانقسام.

وهو سبب الصمت والانتظار اللذين يطبقان على معظم المسؤولين والقوى السياسية. وخلافا لكل ما قيل في العقود الثلاثة المنصرمة على الاقل، فان لبنان هو الذي يهدد اليوم سيادة سوريا في ضوء التطورات التي نشأت من اغتيال الحريري. ولذلك فان ما يوازي اهمية اكتشاف قتلة الرئيس الراحل هو معرفة اي مصير ينتظر العلاقات اللبنانية - السورية في المرحلة التالية لاكتشاف الحقيقة اولا، واي سوريا في مرحلة ما بعد التقرير ثانيا؟

ومع ان تقرير القاضي الالمانى غير معني بتوجيه اتهام مباشر باغتيال الحريري الى الجهة الفاعلة، فان التكهّنات بما قد يصدر عنه، وفي ضوء التحركات الدبلوماسية الدولية الاخيرة، ربطت مصير سوريا ومستقبل نظامها بما سيورده عنها التقرير. وهو امر جزم سلفا بان التقرير سيؤدي الى تغيير ما في سوريا

من غير ان يؤدي ذلك بالضرورة الى تعريض نظام الرئيس بشار الاسد لأي خطر كبير. واكثر من اي وقت مضى اضحى اي حدث داخلي في سوريا يجتذب الاهتمام الدولي الذي سرعان ما يحاصره بالمعلومات والنكهنات والشائعات من جهة، ويحمل المجتمع الدولي على التدخل مباشرة في هذا الحدث على نحو لم يألفه النظام السوري من قبل. وتاليا لم تعد سوريا الدولة ذات الاسوار العالية والتي تعرف كل ما يدور من حولها وتؤثر فيه، من غير ان يسبر احد اسرارها. ولعل المسألة الاكثر تعبيراً عن هذا التحول في الايام الاخيرة هي انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان في 12 تشرين الاول:

- فالرجل بانتحاره قدم الى القيادة السورية مفاجأة مريكة في توقيتها السياسي ضاعفت من الشكوك الدولية فيها بمعزل عن الدوافع الشخصية والسياسية التي حملته على اتخاذ قراره بالخروج فجأة من الحياة السياسية السورية. ومع ان كنعان حرص في التصريح الذي ادلى به قبل وقت قصير من انتحاره على تأكيد ولاءه للرئيس السوري، فان انتحاره اثار علامة استفهام حيال موقعه داخل النظام كأحد خمسة يمسون في ظل الاسد باستقرار النظام والحزب والجيش.

- والرجل من حيث لا يدري فتح باب النكهن بان انتحاره كان اغتيالاً تبريراً لطلب قد يأتي على ذكره التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية وهو تشريح جنّة كنعان للتأكد من سبب الوفاة، اشارة الى انهيار كامل لثقة المجتمع الدولي بسوريا وتعامله معها على انها غير متعاونة في تحقيق الاستقرار بينها وبين جيرانها في المنطقة.

وتاليا بات الاهتمام بالانتحار الغامض لوزير الداخلية السوري يتجاوز دوره في قضية الحريري - ولم يكن معنياً بها مباشرة - الى مسألة باتت تتعلق بالداخل السوري. فالحاكم الفعلي للبنان لاكثر من 20 عاماً وصاحب اليد الطولى في قمع عصيان الاكراد في القامشلي عام 2003 ظل الوحيد دون سائر رفاقه من "الحرس القديم" يحتفظ بموقع مقرر في السلطة وموثوقاً به.

- والرجل ادخل الى التحقيق في اغتيال الرئيس السابق للحكومة اللبنانية عاملاً اضافياً غير محسوب هو ربط التطورات الداخلية السورية باغتيال الحريري. اذ بات على لجنة التحقيق الدولية وحدها ان تحسم السجال الجديد مع سوريا: هل كان انتحار كنعان لاسباب سورية ام لبنانية؟

ربما بسبب عوامل كهذه وسواها تبدو دمشق معنية بتقرير لجنة التحقيق الدولية ايا يكن ما سيقوله فيها في اغتيال الحريري. وفي واقع الامر فان ما سيقوله عنها في هذا الامر لا يتعدى كونه اول الغيث.

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥



أخصام دمشق بشككون في الرواية السورية الرسمية

الدويّ الأقوى بعد اغتيال الحريري

غازي كنعان الانتحار الغامض

انتحار من خارج المألوف السياسي، بتوقيته ووقعه ونتائجه وملابساته. هذا هو الانطباع الأول بعد غياب غازي كنعان وزير الداخلية السورية. يزيد الأمر غرابة أنه يأتي عشية أطول أسبوع يعيشه لبنان في تاريخه المعاصر، وفي ذروة الاحتكاكات السورية الأميركية حول مستقبل لبنان والعراق وفلسطين.

لماذا انتحر غازي كنعان؟

ما هي الأسرار التي دفنها معه؟

وما هي تداعيات غيابه المفاجئ في المساحة الممتدة بين بيروت ودمشق، وبين دمشق وعواصم القرار العربي والعالمية، في اللحظة الحرجة التي تعيشها المنطقة؟

الخبر كان مفاجأة من الحجم الكبير، بكل ما تعنيه المفاجأة من صدمة عاطفية وسياسية معاً: غازي كنعان أحد أعمدة النظام السوري، والرجل القوي بل الأقوى في لبنان على مدى عشرين سنة كاملة، وضع حداً لحياته برصاصة في فمه أطلقها من مسدسه الشخصي.

والخبر الذي نقلته وكالة «سانا» في 21 كلمة، اضيف اليه النعي الصادر عن مجلس الوزراء السوري في 18 كلمة، ليصبح عدد الكلمات 39، اختصر في بضع ثوان سيرة رجل ملأ حياة لبنان طوال عقدين من الزمن، وشغل أكثر من موقع حساس في بنية النظام السوري منذ العام 1965 حتى لحظة وفاته، وكان طبيعياً في ظل هذا الاقتراب وهو من المألوف في الاعلام السوري ان تدخل وسائل الاعلام اللبنانية والعربية، الارضية والفضائية، في سياق محموم لكشف ملابسات هذا الانتحار، في ما يشبه الشهقة والذهول، في لحظة بالغة الدقة والحساسية تتكثف فيها الضغوط والمناورات السياسية، في لبنان وسوريا معاً، من اجل إحداث انعطافات حادة في التوجهات السورية، قبل أيام معدودة من صدور تقرير ديتليف ميليس، وسط اجتهادات يومية تقول بأن الولايات المتحدة سوف تستند الى مضمون هذا التقرير من اجل فرض عقوبات جديدة على سوريا بقرار ملزم من الكونغرس.

عمد لشرح جملة من شواهد رواية الانتحار يمكن التأكد منها، بوضوح كامل، من خلال مجموعة تصريحات وشهادات سياسية وإعلامية في معرض التعليق على الحادث، نتوقف منها عند تصريح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الذي اتهم «بعض» وسائل الاعلام العربية

بـ«المساهمة في قتل» وزير الداخلية السوري، قبل ان يؤكد «ان النظام السوري قسوي، وان كنعان لم يكن يشكوك من هذا النظام». التعليق الآخر كان للكاتبه كوليت خوري التي كشفت ان اللواء كنعان «ابلقها مران عدة انه ينوي الانتحار»، في حضور عدد من المسؤولين السوريين بينهم وزير الاعلام الاسبق محمد سلمان وقائد الجيش الشعبي السابق اللواء محمد ابراهيم العلي، وقد نقلت عن لسانه قوله «ان الانتحار عمل شجاع عندما يتعلق الامر بالكرامة»، رداً على قولها بان «الانتحار يقوم به الجبناء». ومعروف ان وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كان قد تحدث عن هذه «الشجاعة» اذ قال «اذا كان كنعان قد انتحر دفاعاً عن كرامته فإنني اعتبر ذلك عملاً شجاعاً قام به رجل شجاع». الى هذين التصريح والشهادة يمكن اضافة المعلومة التي اوردها الزميل شارل ايوب

صاحب صحيفة «الديار»، وكررها في كل مداخلاته التلفزيونية بعد الحادث، ومفادها ان كنعان كان يجلس على كرسيه يومياً بعد الساعة الرابعة، بين الاشجار التي زرعتها في مقبرته، وانه اوصى بنقل رفاته والديه الى المكان الذي اعده كي يكون مقراً له بعد وفاته. وهذه المعلومة تتقاطع كما يظهر مع معلومات كوليت خوري التي تؤكد ان الرجل كان يرتب قضية انتحاره بهدوء، بعد القرار الاميركي بمصادرة امواله واموال رستم غزالي، وبعد التحقيق الذي خضع له على يد المحققين الدوليين، وكان يعرف تماماً ان التصريح الذي ادلى به الى «صوت لبنان» هو «تصريحه الاخير»، لانه كان قد قرر ان يضيّع حياً لحياته.

لكن كل هذه التأكيدات والتحقيقات والشهادات والوقائع، لم تضع حداً لمهرجان الاجتهادات والافتراضات والاحتمالات السياسية والاعلامية، التي تطوع لها اكثر من فريق واحد، في لبنان وسوريا، وخارج لبنان وسوريا، في محاولة لمواصلة الضغط على دمشق وابعاد تفسيرات سياسية داخلية للانتحار وذهب البعض الى درجة التشكيك بالرواية السورية الرسمية.

رواية التنافس في اطلاق الاجتهادات بدأ بالتذكير بأن غازي كنعان هو ثالث مسؤول سوري ينتحر، في الاعلان الرسمي، منذ العام 1968، وقبله انتحر عبد الكريم الجندي المدير السابق للاستخبارات العامة، في مطلع اذار 1969، كما انتحر محمود الزعبي رئيس الوزراء السوري السابق في ايار 1969، من العام 2000. وذروة التشكيك جاءت من فريق يشكل احد اجنحة المعارضة السورية في الخارج وهذا طبيعي جداً اذ أكد «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سوريا» ان معلومات توافرت له تؤكد ان كنعان اجبر تحت التهديد بالسلاح على اعطاء تصريحه «الاخير» لـ«صوت لبنان». وفي بيان وزعه بعد الانتحار قال المجلس «ان المعلومات الخاصة المتوافرة لنا تفيد ان كنعان ارغم على قراءة بيانه المكتوب». وخلص البيان الى مطالبة «المحقق الدولي ديتليف ميليس وجميع الهيئات الدولية المعنية والفاعلة باجراء تحقيق دولي مستقل في ظروف انتحار غازي كنعان، باعتباره شاهداً اساسياً، وربما مشتبهاً فيه، في قضية اغتيال رفيق الحريري، ولديه ما يكفي من المعلومات لمعرفة الفاعل الحقيقي».

بيان «المجلس الوطني» هذا، لم يلق اهتماماً كبيراً في الاوساط الاعلامية لأن هويته السياسية معروفة، وهي هوية مناهضة للنظام السوري، والتشكيكات التي اطلقتها بعض وسائل الاعلام اللبنانية بعد الحادث، ربطت بين غياب غازي كنعان والحملة الاعلامية التي روجت لها دمشق خلال الاسبوعين الاخيرين ومفادها ان تقرير ميليس سوف يكون فارغاً، وفي احسن الحالات مسيساً، لتخلص الى ان الوفاة «استنحاراً او قتلاً» تعني خلاف ذلك تماماً، لان «دمشق تعلم علم اليقين ان التقرير لن يكون فارغاً».

في السياق نفسه يمكن التوقف عند تصريحات عدد من زعماء «الاخوان المسلمين» حول «صراع اجنحة داخل النظام السوري» بلغ ذروته مع اقتراب الاعلان عن نتائج التحقيق في اغتيال الحريري، والحديث عن «اتصالات بين الادارة الاميركية واللواء كنعان لترتيب تغييرات داخل سوريا تلبي المصالح او المطالب الاميركية». وفي جملة الاجتهادات ايضاً كلام يقول ان «كنعان كان يمكن ان يكون اول المطلوبين السوريين في جريمة اغتيال الحريري، وهذا يعني احتمال تسليمه الى محكمة دولية، الامر

الذي يسمح له بالادلاء بمعلومات كثيرة يملكها حول الحقبة السورية في لبنان، والدعم السوري للمقاومة العراقية، ولهذا تم التخلص منه في اجراء وقائي». ومن الواضح ان هذه الاجتهادات لا تستند الى وقائع ملموسة في تقرير لجنة التحقيق الدولي الذي لم يصدر بعد، والذي يؤكد كبار المسؤولين اللبنانيين والغربيين ان شيئاً لم يتسرب منه حتى الآن، بسبب حرص ميليس على تقديمه في موعده 21€ الحالي وحرص المعنيين في مجلس الامن الدولي على ترجمته الى اللغات الست المعتمدة في الأمم المتحدة قبل البدء بتسريب مضمونه، وبالتالي مناقشته في جلسة خاصة يعقدها المجلس.

هـ دوء حزبي
وبصرف النظر عن هذه الروايات والقراءات السياسية التي تستند اليها، فإن سوريا شيعت بهدوء وحزن وزير داخليتها في مسقط رأسه بلدة بجمرا في محافظة اللاذقية، في جنازة وصفت بأنها عادية ومحدودة، ومشى نحو الف شخص من الاقارب والرسميين وأهل البلدة وراء النعش الملفوف بالعلم السوري، فيما تدلت الرايات السود من المباني، وامام القبر كان من الصعب تجاهل العلاقة التي ربطت بين غازي كنعان ولبنان واللبنانيين الذين تعاونوا معه ومع دوره في لبنان، والذين شاركوا في التشييع عابثاً ان بين الاوسمة التي دفنت معه، اوسمة منحها اياه الجيش اللبناني والرئيس اللبناني ايضاً، وبندفية قديمة تلقاها هدية من «حزب الله»، ومفتاحاً مذهباً قدمه اليه رفيق الحريري بمناسبة مغادرته لبنان في العام 2002. وغداة التشييع تنبه الخبراء والمراقبون السوريون الى الحملة المتواصلة القائلة بأن كنعان «نحر ولم ينتحر»، وتوقفوا عندها في معرض تأكيد ان ما حصل «حادث وليس حدثاً»، ولو انه حادث هام في مجمل تطورات الأزمة التي تمر بها المنطقة منذ صدور القرار 1559. في هذا السياق رأى جورج جبور عضو مجلس الشعب ومستشار الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد، «ان لبنان وسوريا يلفهما الحزن على ابناء انتقلوا الى رحمة الله ضمن ظروف قاسية». وقال انه بالنسبة الى انتحار اللواء كنعان «فمن المرجح بل من الواضح ان ما اقدم عليه انما اتي نتيجة لما بثته فضائية لبنانية، حيث شعر اللواء من خلاله بأن سمعته تتعرض لحملة تشويه شخصية فاختر حفاظاً على كرامته ان يتوارى عن الانظار ليسبكت اللفظ». واذاف جبور انه «في كل الاحوال لقد

مضى اللواء وسره معه وقد يكون بعض المقربين اليه وانا لست منهم اكثر معرفة مني بالدوافع التي قادته الى ما اقدم عليه». وأوضح البرلمان السوري انه بالطبع تنور التكهنات حول توقيت الانتحار وتربط بينه وبين تقرير ميليس لكنني افضل ان احكم على الامر بظاهرة ومن خلال كلام اللواء نفسه عن نفسه. وتابع «ان ظاهر الموضوع هو ما بثته الفضائية اللبنانية بشأن صلاته المالية وفي رسالته الوداعية كان واضحاً جداً اذ اشار الى تلك الفضائية». واعتبر جبور ان الامر واضح والتكهنات لا ينبغي لها ان تأخذنا بعيداً عن الواقع ولعل انتحاره يذكرنا بمروءة الرجال حيث يتم الهجوم عليهم في امور يعتبرونها مقدسة لديهم كالكرامة الشخصية. واستعاد جبور انه قبل خمسين عاماً وجه احد النواب العراقيين تهمة العمالة الى رئيس الوزراء العراقي آنذاك وفي اليوم التالي وجد رئيس الوزراء منتحراً في فرسه. وحول امكانية قتل كنعان، شدد جبور على ان الطلقة النارية كانت في الرأس من داخل الفم وهذا وضع يصعب على قاتل ان يقوم به، ثم ان تقرير المحامي العام واضح جداً ولا يدع مجالاً للتساؤل، ولا ريب ان الاحاديث عن عملية قتل مصدرها جهات لا تحب سوريا، ولا تحب الحكم، ولا ترى ان اهانة الكرامة الشخصية امر يدعو الى القيام باعمال غير عادية. في موازاة ذلك رأى باحثون آخرون ومراقبون شوقيون وغربيون ان غازي كنعان الذي انتحر كان قد بدأ يشكل «عبءاً» على النظام السوري. بهذا المعنى يقول جوزف بوت €الباحث في معهد الدراسات السياسية في باريس ان كنعان تحول الى «شاهد مزعج» داخل النظام «بسبب اتصالاته مع دول غربية، وكان يشكل بديلاً يتمتع

بالصدقية». ويضيف ان موت كنعان يشكل «عنصراً سلبياً الى حد ما بالنسبة الى رئيس لجنة التحقيق الدولية الذي يعجز عن حماية شهوده, وبهذا الانتحار سيكون ديتليف ميليس محرراً اذا قرر العودة الى دمشق لاستجواب شهوده من جديد». الا ان خبيراً آخر في الشؤون السورية هو نديم شحادة يعارض وجهة النظر هذه ويرى ان وضع النظام السوري لا يزال جيداً نسبياً اذا اخذنا بالاعتبار كل الضغوط التي يتعرض لها والصعوبات الاقتصادية التي يزرع تحتها». ويقول شحادة مدير قسم الشرق الاوسط في معهد «شاهام هاوس» البريطاني في لندن ان «مثل هذا النظام يبدو دائماً قوياً بما فيه الكفاية» وبالتالي لا شيء يدل على نهاية قريبة له «لأن المعارضة الداخلية ضعيفة ولا توجد اجواء تمرد في سوريا». في السياق اياه قال دبلوماسي غربي «رغم الصعوبات التي يواجهها لاصلاح نفسه, يبدو ان النظام صامد وهو مستمر رغم عقوبات الولايات المتحدة التي تتهمه بفسح المجال امام تسليح مقاتلين الى العراق, ورغم ابتعاد الأوروبيين عنه وعتب العرب لا سيما السعوديين عليه».

وباختصار يمكن القول ان غازي كنعان الذي يردد البعض انه «ليس من الرجال الذين ينتحرون», قد انتحر في ظروف باتت معروفة, ولو ان ذلك يصعب تصديقه من قبل الكثيرين, والحقيقة التي يتلاقى عليها الجميع هي انه رحل حاملاً معه اسراراً كثيرة تتصل بالسنوات الاربعين الاخيرة في لبنان وسوريا معاً, كما في تركيا والعراق وفلسطين, لأن سوريا كانت حاضرة بقوة في محيطها الاقليمي. وهناك من يميل الى الاعتقاد بان كنعان الذي خرج وحده من مكتبه وعاد اليه بعد نصف ساعة, انجز خلال النصف ساعة الاخيرة من حياته, مهمة بالغة الاهمية, قد تكون اكثر المهمات خطورة في حياته, هي تسليم وثائقه الشخصية وأوراقه الخاصة الى «جهة ما» لم يكشف احد عن هويتها بعد وفاته.

وإذا كانت الرصاصة التي اطلقها داخل فمه, وتموضعت في سقف الحنك, قد فجرت دماغه وبعثرت ذاكرته, فإن شيئاً لا يدل حتى الآن ان اوراقه ومذكراته وذكرياته قد بعثرت, والعتور على هذه الاوراق سيكون بكل تأكيد عملاً مذهلاً, لانها شهادة قيمة جدا لتاريخ الرجل ودوره, ومرجعية لا غنى عنها لكتابة تاريخ المنطقة, خلال العقود الاربعة الاخيرة.

جاد بعلبكي

تغيير نظام بشار الأسد مسألة وقت ولكن قد تحدث فوضى

صحيفة "هيرالد تريبيون" الدولية ٢٠٠٥/١٠/٥
بقلم: هولكر بيرتس ترجمة: أحمد الدقن

يفهمون العالم من حولهم، فالأسد ببساطة ليس مؤهلاً للوظيفة التي ورثها، وهو الأمر الذي يدركه عدد متزايد من السوريين بمن فيهم الكثيرون ممن هم في مناصب أمنية وعسكرية رفيعة.

لذلك، يخشى الكثيرون من السوريين حدوث سيناريو مختلف تماماً وهو أنه: إذا زاد النظام الحاكم السوري من عزلته وكذلك إفتقاده للشرعية الداخلية من خلال عدم الإقدام على عمل شيء، فيمكن أن تتفكك الدولة السورية بشكل تدريجي. فالسوريون - أيا كانت طائفتهم أو طبقتهم - ليسوا على استعداد لأن يقبلوا بنظام حكم يقود بلادهم إلى أن تكون تحت حصار عالمي، على غرار ما حدث لـ"بيلاروس".

فإذا أخذنا في الإعتبار إفتقاد المجال السياسي الذي من شأنه أن يسمح بظهور بدائل سياسية، فقد تتخذ المعارضة ضد النظام الحاكم أشكالاً بغيضة. وبالفعل، في غضون الأسابيع والشهور الأخيرة، تطورت خلافات محلية واضطرابات سياسية

إذا أخذنا في الاعتبار عدم وجود حركة مدنية منظمة وقوية يمكن أن تقود ثورة على غرار النموذج الأوكراني أو الجورجي، فإن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة.

أولاً: يمكن أن يبدأ الأسد في التحرك لتغيير النظام من القمة. وقد يلقي بالمسئولية في الأخطاء التي وقعت خلال السنوات الخمس الماضية على زملائه في السلطة ويحيلهم إلى التقاعد ويطلق سراح السجناء السياسيين ويعلن عن إجراء انتخابات برلمانية حقيقية في غضون عام تقريبا على أن تعقبها انتخابات رئاسية تنافسية. وفي الوقت نفسه قد يقرر الأسد أن الأمر الأهم من منظور المصلحة الوطنية السورية أن يمنع حدوث حرب أهلية في العراق منه عن إشباع رغباته في رؤية الأمريكيين يفشلون.

وسيستلزم حدوث هذا السيناريو وجود قيادة قوية. ولذلك وللأسف، من غير المحتمل حدوث هذا السيناريو، فلا يبدو أن الأسد ومعظم زملائه في السلطة

يخرج من عزلته الدولية، ويتغلب على إفتقاده للشرعية الداخلية.

فالولايات المتحدة تتهم سوريا بتقديم دعم نشط للمتمردين في العراق. كما أن دمشق أزججت فرنسا الدولة الصديقة الرئيسية لها في أوروبا، واستنفدت صبر دول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي كانت تعمل منذ وقت طويل على الاحتفاظ معها بحوار بناء حول المسائل الداخلية والإقليمية على السواء وبالإضافة إلى ذلك، أفسدت سوريا علاقاتها مع السعودية أهم حليف عربي لها بسبب قمعها لمعارضيه في لبنان.

والأمر الأكثر أهمية هو أن نظام حكم الأسد قد إفتقد الثقة والتأييد من جانب الكثيرين من المواطنين والنخب في سوريا. وأدى سوء إدارة هذا النظام لشئون لبنان إلى إنسحاب مخز وجعل سوريا أمام تحقيق دولي ينتهك على نحو كبير سيادتها. لقد أساء الأسد فهم التطورات الدولية والإقليمية الكبرى، وبالتالي عزل سوريا دولياً وأخفق في تحقيق أي إصلاح سياسي. ومن ثم، كيف سيحدث في النهاية التغيير في سوريا؟



لقد وصل النظام الحاكم لبشار الأسد إلى مرحلته النهائية، حتى لو تمكن من أن يتشبث بالسلطة لشهور أو سنتين. فهذا هو الواقع تقريبا، بصرف النظر عما سيقوله «ديتليف ميليس» - محقق الأمم المتحدة المكلف بالتحقيق في ملبسات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري - في تقريره بشأن الدور المزعوم لسوريا في تلك الجريمة كما أن توجيه اتهام لمسؤولين سوريين كبار يمكن أن يدفع بالأمسور - بالطبع - إلى الأسوأ وينفس القدر إلى الأفضل. لكنه حتى إذا لم يجد ميليس دليلاً على تورط سوريا مباشرة، فإن هذا النظام الحاكم سيجد أنه من المستحيل عليه تقريبا أن

صغيرة إلى اضطرابات عرقية- طائفية. وأصبحت الدولة على نحو واضح تفقد سلطتها وبالأخذ فى الاعتبار مخاطر التفكك، يرى عدد متزايد من السوريين إمكانية وقوع سيناريو ثالث على نحو حتمى تقريبا وهو الذى يتمثل فى إنقلاب عسكري، وسيقود استيلاء كهذا على السلطة شخص ما من كبار الرتب العسكرية والذى سيكون أيضا عضوا فى الطائفة العلوية التى ينتمى إليها الأسد.

وفى الشرق الأوسط اليوم، قد تكون الانقلابات هى الاحتمال الوحيد إذا جاءت مع تعهد موثوق فيه بإحداث تغيير ديمقراطى. وأى ضابط عسكري ممن سيسيزج الأسد وحاشيته سيتعين عليه بالتالى أن يسمح بتكوين قوى سياسية وإجراء انتخابات حقيقية فى الوقت المناسب. وسيحفظ برنامج كهذا بتأييد حتمى من الطبقة البرجوازية فى دمشق وحلب، وكذلك من الموظفين العموميين والمفكرين وحتى الكثير من أعضاء حزب البعث. لكن استيلاء شخص ما- على نموذج مشرف حاكم باكستان- على السلطة فى سوريا لن يكون مخرجا من العزلة الدولية

المفروضة على سوريا، بل إنه قد يكون الحل الأقل بسوءاً لأزمة سوريا.

إن لأوروبا والولايات المتحدة مصلحة قوية فى أن يحدث تغيير فى دمشق وفى أن يكون هذا التغيير بدون فوضى أو انهيار الدولة وعلاوة على هذا، ينبغى أن يأتى التغيير من الداخل. فالتوهم بأن السوريين سيرحبون بتغيير النظام الحاكم من الخارج يقلل من تقدير شأن الحركة الوطنية السورية على الأقل مثلما حدث بالنسبة للحركة الوطنية العراقية قبل حرب العراق.

وإذا قرر الأسد تغيير حركة الأحداث وأن يتعاون مع المجتمع الدولى وأن يشرع فى تنفيذ إصلاح سياسى حقيقى، فيتعين أن تكون الولايات المتحدة وأوروبا على استعداد لأن تقدم العون له. ولكن إذا تم اتهام مسؤولين سوريين كبار فى تقرير ميليس، وإذا رفض الأسد التعاون، فإنه يجب على الغرب أن يفرض عزلة على نظامه الحاكم- على ألا تتم معاقبة الشعب السورى- كذلك على الدول الغربية أن تشير إلى استعدادها للعمل مع خلفاء هذا النظام الحاكم فى سوريا.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

ترك العبء الثقيل لابنه، فلم يرغب في أن يرى علم إسرائيل ينتقل من الجولان الى سفارة لها في دمشق.

في لعبة الأمم، لعب حافظ الأسد على حافة الهاوية: مواجهة علنية وإعلامية صاخبة مع أميركا. مهاودة في غرف الدبلوماسية. مهارة في استغلال الحرب الباردة. محالفة روسيا من دون محاربة أميركا. اكتشاف إيران ضد صدام من دون إزعاج لمصر والسعودية. دخول لبنان كشرطي واستخدامه «كارتا» لصالح سورية في اللعبة، ولاستنزاف إسرائيل، من دون تحريك جبهة الجولان. في البيت، تفرّد مطلق بالسلطة والسياسة، اعتماد الفئة في الجيش، وإشراك الطوائف في الوزارة. حرب بلا هوادة على الإخوان السوريين، ومظلة وارفة الظلال فوق «إخوانهم» الفلسطينيين (حماس).

حافظ الأسد مزيج من تناقضات المصادفة والظروف والأيدولوجيا لخدمة لاعب مؤثر ونافذ. قومي في الفكر. فنوي في المصلحة. حافظ للأمن والاستقرار في البيت، ومحافظ على السلام في لبنان والمنطقة. ملتزم بهدنة الجولان. وفي للشركاء والمتعاونين والحلفاء. اغراء

سورية .. من لاعب إلى أداة في اللعبة

تحبه أو لا تحبه، فقد حول حافظ الأسد سورية إلى لاعب اقليمي له بعد دولي، بعدما كانت مجرد أداة في لعبة الأمم، لعبة الصراع على الفوز بقلب فتاة استهوت الجميع. في الصراع بين الانجليز والأميركيين، بين الأميركيين والسوفييت، بين المصريين والهاشميين والسعوديين، فاز عبد الناصر بعقد الزواج. كان زواج المتعة قصيرا. وكان الطلاق كارثيا.

خرجت سورية من «بيت الجيران» ودخلت «بيت أبيها». ثلاثون سنة في طوق الوصاية الأبوية. حافظ الأب على شرف البنت، لكن بلا تنفس، بلا كبرياء. لا حرية. لا وحدة. انما اشتراكية كوسا محشي تلتهمها النخبة الحاكمة وشركاؤها من أهل التجارة. وظل الشعب كالأيتام على مائدة اللئام.

سخروا من ذكائه. كانوا يسكتونه عندما يسترسل في أحاديثه التحليلية الطويلة. أثبت أنه أكثر واقعية. وضع شركاءه المتشددون في اللجنة العسكرية والحزب في الحبس. ماتوا في سجنه، لكنه تحمل هو عبء هزيمتهم الكارثية في الحرب. ثم

ولأميركا في ملاحقة نظام بشار. استصدرت أميركا مع فرنسا أمرا من مجلس الأمن بالخروج من لبنان. سحبت أميركا بعد 24 ساعة من اغتيال الحريري سفيرتها مارغريت سكوبي من دمشق. تعطلت لغة الكلام. غدت أميركا على الحدود «جارة الوادي» التي لا تدري ما طيب العناق على الهوى، إلا اذا ترفق ساعدها وطوى سورية، على رأي شوقي.

نفذ بشار قرار الخروج من لبنان. كان الانسحاب هرولة مهينة لتاريخ سوري في الحفاظ على الأمن والسلام في لبنان. وكان هناك تعاون مخبراتي مع أميركا في محاربة «الإرهاب» لكن كل ذلك لم يكن كافيا طالما ان التسلل إلى العراق مستمر، الى درجة تسريب معلومات «ضاغطة» على أعصاب نظام بشار إلى «نيويورك تايمس»، حول احتمال القيام بـ «عمليات قذرة» داخل سورية، وحول تداول أفكار في البيت الأبيض عن تغيير في سورية يزيح بشار.

هل امتدت يد أميركا السرية الى داخل النظام لتحريك بعضه ضد بعضه؟ هل ذهب اللواء غازي كنعان ضحية الاشتباه به في «الخيانة»؟

وملاحقة للشركاء والمتعاونين والحلفاء. تصفية بلا رحمة لكل من يصبح بديلا. شبكة طرق تسهل حركة الشرطة والجيوش. سجون أوسع من فنادق السياحة لاستقبال النزلاء.

بعد رحيل الأب، اختلت بتغير الظروف هذه المعادلات المتناقضة التي لم تجد منطقتها إلا في أحاديث الأب الطويلة مع كبار الزوار لفلسفة الدور. الابن ورث تركة ثقيلة لم يكن له دور في مراكمتها، ولم يكن راغبا أصلا في وراثتها. لكن إذا كان الأب أحسن من نظامه، فالابن أفضل من أخيه «الشهيد» الذي كان يملك بسالة جيله في الإقبال على الحياة، وضراوة الأب المتكشف.

في استفراد أميركا بالعالم بعد غيبوبة روسيا، خسرت سورية دور اللاعب الذي يعتمد على هامش المناورة بين الأقطاب. أميركا التي أدمتها «نصرها» في العراق، وجرحها في صميم قلبها الرأسمالي، تشير بإصبع الاتهام الى الشاهد السوري الفضولي الشامت. كلما ازداد الوجد الأميركي في العراق، ازداد الضغط على سورية.

مقتل الحريري وفر «قميص عثمان»

واللبناني، رغب بشار في التخفيف من وطأة الذراع السورية الثقيلة في لبنان. كان سحب غازي كنعان من هناك بمثابة خسارة للنظام، غير أن الراحة النفسية التي شعر بها اللبنانيون تبذدت سريعا بإحلال «أمراء» للمخابرات أقل طهرا منه، وأقل كفاءة.

في عجزه عن إصلاح نظامه، يبقى بشار للغرب لغزا. يتمتع الرجل في الداخل بقدر من الشعبية والرضا، للتصور بأنه يقف في وجه مخطط أميركا واسرائيل لتجريد العرب من أي سلاح سياسي أو عسكري في مواجهة التفوق الاسرائيلي. لكن الابن غير الأب. فهو أسير مراكز القوى المتناحرة داخل نظامه. لا شك أن كنعان كان أحد كبار المتناحرين، وفي مقدمتهم اللواء آصف شوكت صهر النظام. على أية حال، فالانتحار أو النحر ليس بغريب عن المؤسسة المخابراتية السورية. قبيل وصول الأسد الى السلطة في عام 1970، انتحر أو نُحر عبد الكريم الجندي رجل الأجهزة المخيف في عصر صلاح جديد. سواء نُحر أو انتحر، فغياب كنعان دليل

أقول هنا إن غازي كنعان من «آل البيت». هو من الفئة الاجتماعية الحاكمة. ابنته زوجة لأحد أنجال جميل الأسد الذي رحل قبل سنوات من رحيل شقيقه حافظ. غازي خريج كلية الآداب بجامعة دمشق. لم يكن هاويا للجندية. خدمته العسكرية في الستينات أبقته في الجيش للحاجة إليه كابن للحزب والطائفة. خدم في سلاح المدفعية. صمته وانطوائيته وانضباطه الصارم كلها رشحته للانتقال إلى المؤسسة المخابراتية. كان كنعان أنموذجا للضابط المخابراتي والسياسي المحترف، الى درجة أنه أصبح وكيل حافظ الأسد وموضع ثقته المطلقة في إدارة لبنان من عاصمته المخابراتية في «مجدل عنجر».

تعرض غازي كنعان لمحاولتي اغتيال فاشلتين في لبنان الثمانينات. كان الرجل دمثا بقدر ما كان صارما، بقدر ما أتقن فن «الحرثقة» السياسية، وتفوق بها على محترفيها اللبنانيين. في التمهيد لابنه قبل الرحيل، أقصى حافظ «ديناصورات» النظام العسكرية والمخابراتية، لكنه أبقى على غازي في لبنان. في الضغط الدولي

على مدى توتر أعصاب نظام خسر دوره
كلاعب في المنطقة. توطيد علاقته مع
ايران وحزب الله أكثر مما كانت في زمن
الأب، يثير قلق العرب. فترت العلاقة بعد
الحريري مع السعودية ومصر، لكن
البلدين يخشيان على سورية من الاختراق
الإيراني للنظام، وبسبب حركات التشيع
المحمومة في الحوزات، بقدر ما يخشيان
من مغامرة بوشية طائشة تجعل من
سورية عراقاً آخر.

من قال إن السوريين غير العراقيين؟!
الأسلحة متوفرة في أيدي جميع الفئات. إذا
انهار الجيش كما حدث في العراق،
فسوف تنتقل أسلحته الى أيدي ميليشيات
طائفية تحمي نفسها وتقتل مع غيرها بها.
النفوس مشبعة بالرغبة في الانتقام من
أخطاء وكوارث ومجازر وتصفيات في
كارثية ماضٍ ستاليني ما لبث ربيع، بعد
الرحيل، أن اختنق بدخان الألغاز
والملابسات. فقد انتقل النظام من الهجوم
إلى الدفاع، ومن الدفاع إلى خوض معركة
البقاء.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

بيلاروسيا تدعم سوريا في مواجهة الضغوط والتحديات

أعلنت بيلاروسيا أمس، دعمها للمواقف التي اتخذتها سوريا في مواجهة التحديات والضغوط التي تتعرض لها حالياً.

وبحث الرئيس السوري بشار الأسد في قصر الشعب أمس مع النائب في الجمعية الوطنية في بيلاروسيا تاتيانا غولوبيغا، علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين على المستويات كافة، خصوصاً على المستوى الحزبي.

وعرض الأسد وغولوبيغا، التي تشغل منصب السكرتير الأول للحزب الشيوعي، بحضور الأمين العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر وسفير بيلاروسيا لدى دمشق فلاديمير لاباتا زاكورسكي، الأوضاع الإقليمية والدولية والضغوط التي تتعرض لها سوريا، حيث أكدت غولوبيغا <>مساندتها للمواقف التي اتخذتها سوريا في مواجهة التحديات التي تتعرض لها حالياً<>.

وشدد الطرفان على <>أهمية تطوير العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين، خصوصاً أنهما يتشاركان في مبادئهما الثابتة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين<>.

(سانا)

المصدر: النهار

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

هل تكفي الإجراءات الأمنية لمواجهة نتائج تقرير ميليس؟ اتصالات لتحصين الداخل وتحقيق تعاون سوري صادق

هل تكفي الاجراءات الامنية والاقتصادية والمالية الاحترازية المتخذة حتى الآن لمواجهة التداعيات المحتملة لنتائج تقرير ميليس واحتوائها ام تبقى في حاجة الى خطوات سياسية تعزز الجبهة الداخلية وتحصنها وتوحد الموقف من نتائج التقرير وهي الخطوات الاقوى والانجع؟

الواقع، ان اللبنانيين وقادتهم منقسمون حيال تقرير ميليس ايا تكن نتائجه :

فئة منهم قد ترفض نتائج التقرير اذا سمّت المتهمين بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه وتعتبرها مسيئة، وقد تتصدى لهذه النتائج بشتى الوسائل بحيث انها قد تبلغ حد القيام باعمال تخريب للاخلال بالامن وارباك السلطة واضعافها ونشر الفوضى التي قد تفرض استقالة الحكومة، فيصبح من الصعب، ان لم يكن من المستحيل ملاحقة واعتقال من يتهمهم تقرير ميليس بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه او التورط فيها، وقد لا تكفي الاجراءات الامنية الاستثنائية المتخذة للحؤول دون القيام بهذه الاعمال في غياب الوفاق السياسي وفي ظل انقسام داخلي حاد، او ربما يلجأ الفريق المتضرر من تقرير ميليس الى التظاهر احتجاجا على نتائجه ورفض ما تضمنه من اتهامات والمطالبة بانتظار حكم المحكمة في هذه الجريمة سواء كانت لبنانية او دولية او مختلطة، بحيث يستمر الوضع الراهن الى ان يصدر هذا الحكم، ومع استمراره تظل البلاد تواجه حالة جمود وشلل في كل المجالات وهو ما لا تستطيع تحمل عواقبه فيما الوضع الاقتصادي هش والوضع المالي ضعيف.

وترى الفئة الاخرى ان نتائج تقرير ميليس سوف تدفعها الى تحديد المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية باعتبار انه مسؤول ولو معنويا عن اعمال فريقه الامني المتهم بالتخطيط او التدبير او التنفيذ لارتكاب جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه، وفي حال التوصل الى فرض هذه الاستقالة ينتقل لبنان من مرحلة

الى مرحلة وتقوم عندئذ السلطة البديلة بفريق عملها الواحد والمتجانس، القادر على مواجهة التحديات والاستحقاقات المستقبلية في كل المجالات بموقف رسمي واحد، وليس كما هي الحال الآن بوجود سلطتين سلبيتين متناحرتين لا تنتجان قرارات، وينتهي مع قيام هذه السلطة البديلة بما تبقى من حكم النظام الامني اللبناني - السوري.

أما إذا جاء مضمون تقرير ميليس غامضا ولا يسمي من يتهمهم بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه تاركا الحكم للقضاء في هذه الجريمة على ضوء نتائج تحقيقات اللجنة الدولية، فإن الفئة التي تكون قد تعرضت للاتهامات من قبل فئة أخرى مستبقة التقرير، فإنها قد تترد عليها بالهجمات السياسية وبقامة دعاوى تحصيل شرف نتيجة القذح والذم، وهو ما يزيد الشرخ والانقسام بين اللبنانيين ويحول دون النهوض بالبلاد اقتصاديا وانمائيا، وقد يعطل إمكان الحصول على مساعدات وقروض لتحسين الأوضاع المالية والتوصل الى اطفاء الدين العام.

وقد تنتهي المواجهة بين اللبنانيين المنقسمين على بعضهم نتيجة تقرير ميليس بانتصار فئة على فئة وانتقام فئة من فئة، وهو ما لا يقود الحكم في البلاد الى شاطئ الامان، لان التركيبة اللبنانية الدقيقة تفرض حكم الوفاق والتوافق، وحكم العدالة الذي يولد الاعتدال. لذلك، ترى اوساط سياسية مستقلة ان لا سبيل الى مواجهة تداعيات تقرير ميليس ايا تكن نتائجه الا بأحد امرين:

أولا: اتفاق اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم ومذاهبهم على القول بنتائج تقرير ميليس سواء سمي المتهمين بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه وما يترتب على ذلك من اجراءات وتدابير، وسواء لم يسم احدا واكتفى بسرد الوقائع واقوال الشهود تاركا للقضاء ان يصدر حكمه فيها. وعندها ينبغي ان يتفق الجميع على انتظار حكم القضاء في الجريمة، وامرار المدة الباقية من ولاية الرئيس لحد ولو بحد ادنى من التفاهم والتعاون بين السلطات، حفاظا على مصالح البلاد والعباد، وتجنباً لتعريض الأوضاع الاقتصادية والمالية لأية مخاطر.

ثانياً: ان تتعاون سوريا تعاوناً صادقاً واميناً مع نتائج تقرير ميليس مهما تكن، وان تدعم السلطة اللبنانية في مواجهة تداعياتها من اجل المحافظة على الاستقرار العام في البلاد، فلا تدع الفئة المتحالفة معها تقوم بأي عمل سلبي ضد هذه النتائج وان يتم تسليم من يطلب التقرير تسليمهم واعتقالهم لبنانيين وسوريين تمهيدا لاحالتهم على القضاء وانتظار صدور الحكم عليهم ويترك للقضاء ان يحكم في ضوء التحقيقات التي اجرتها اللجنة الدولية وإلا تولى مجلس الامن الدولي متابعة نتائج هذه التحقيقات واتخاذ ما يلزم من قرارات.

وتجري لبلوغ هذه الغاية اتصالات عربية ودولية بهدف ضمان ألا تؤثر نتائج تقرير ميليس على الأوضاع في لبنان وسوريا وذلك بتعامل كل الاطراف المعنيين من كلا البلدين تعاملًا عاقلًا وحكيماً مع هذه النتائج والمساعدة على معرفة الحقيقة واعلانها في جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه، من دون العمل على اخفائها خوفاً منها، لان اخفاء الحقيقة قد يكون اشد خطراً على الجميع من كشفها.

أضف، ان هذه الاتصالات ترمي الى احتواء تداعيات تقرير ميليس، وتجنب اي ازمة او توتر او تصادم بين اي فئة، واقتناع نظام الحكم في سوريا بأن يغير سلوكه لتجنب مواجهة خطر تغييره وهو ما ترفضه دول عربية واوروبية. لكن هذه الدول تطالب سوريا في الوقت نفسه بمنع حصول هذا التغيير، بالتعاون بشكل ايجابي مع نتائج تقرير ميليس، وعدم تسييسها بهدف الحؤول دون معرفة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه، لان ليس سوى هذا التعاون ما ينقذ الوضع في سوريا ويؤمن الاستقرار العام في لبنان، ويفتح الباب لحوار هادئ وجدي ومجد لتنفيذ ما تبقى من القرار 1559 وما يقضي به القرار 1614 من اجل توفير امن ثابت ودائم في الجنوب اللبناني، خصوصاً ان الوضع في لبنان اوشك ان يكون من كل نواحيه، ولم يعد يقتصر الاهتمام على الحدود مع اسرائيل، بل يشمل الوضع الداخلي اللبناني من جوانبه الامنية والسياسية والاقتصادية، وان لسوريا مصلحة في ان تفهم وتتفهم ذلك وان تظهر للجميع انها لا تخاف معرفة الحقيقة، وتقلع عن السير في الاتجاه المعاكس.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

تحقيق ميليس ليس حاسماً كما تأمل واشنطن <فايننشال تايمز>: واشنطن تدرس الضغط على دمشق... ومنحها فرصة

ذكرت صحيفة <فايننشال تايمز> البريطانية أمس أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش تبحث في كيفية زيادة الضغط على دمشق، غير أنها ما زالت تريد إعطاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد فرصة إحياء العلاقات مع واشنطن، إذا ما استجاب لمطالب الولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن المسؤولين الأميركيين ينتظرون نتيجة تحقيق الأمم المتحدة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، المتوقع نهاية الأسبوع الحالي، لمعرفة حجم الدعم الذي بإمكانهم أن يحظوا به من قبل الحلفاء للقيام بعمل ما في مجلس الأمن الدولي. لكنهم، في الوقت ذاته، يدرسون احتمال فرض عقوبات من جانب واحد على سوريا. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أميركي بارز قوله إن الإدارة الأميركية وجهت رسالة إلى الرئيس الأسد تبلغه فيها أن بإمكانه تفادي خطوات أميركية إضافية يمكن أن تزعزع نظامه، عبر تبرئة سوريا من أي دور في اغتيال الحريري، مقابل إنهاء التدخل السوري في العراق والأراضي الفلسطينية ولبنان.

ووصف المسؤول الأميركي هذا الأمر بأنه مثل <خيار ليبيا>، في إشارة إلى قرار طرابلس العام الماضي بالتخلي طوعاً عن أسلحة دمار شامل والتبرؤ من الإرهاب، في مقابل استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة. إلا أن المسؤول شكك في قدرة الأسد على اتخاذ مثل هذا <القرار الجوهري> والتسليم بموجبه، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لم تتلق، حتى الآن، أي إشارة من دمشق على أن النظام مستعد لتغيير سلوكه.

وأشارت الصحيفة إلى أن المقاربة الحالية تبقى الضغط لكن مع وعد بإيجاد مخرج يمكن أن يحرك انشقاقاً داخلياً في سوريا، وأن المسؤولين في واشنطن يبحثون عن بديل محتمل لنظام الأسد. وقال المسؤول <حرى فرصة هنا لتغيير حاسم> في سوريا.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول اميركي آخر قوله إن هناك احتمالاً آخر يدرسه البنتاغون (وزارة الدفاع الاميركية)، هو هجمات <<مختارة>> ضد بعثيين سوريين يعتقد أنهم يقدمون دعماً مباشراً للعصيان في العراق. وشدد على انه لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن.

وكانت وزيرة الخارجية الاميركية كوندليسا رايس قالت لقناة <<أن بي سي>> أمس الأول إن واشنطن قد توجه اتهاماتها إلى سوريا <<بأشكال مختلفة>>، مشددة على أن الولايات المتحدة تركز على <<تغيير السلوك>> السوري.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين مقربين من تحقيق المحقق الدولي ديتليف ميليس قولهم إن النتائج قد لا تكون حاسمة كما تأمل واشنطن، وقد يتطلب الأمر إجراء تحقيق إضافي شامل حول الدور السوري.

وأوضحت الصحيفة أن الولايات المتحدة مقيدة بالشهية الأوروبية المحدودة في مجلس الأمن، ومقاومة روسيا، لفرض عقوبات على سوريا.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين أوروبيين قولهم إن الضغوط يمكن أن تقود إلى انهيار النظام في دمشق، وإن الفوضى قد تكون البديل الوحيد، وحتى باريس المستاءة من مقتل الحريري والتي قادت المجتمع الدولي هذا العام لإجبار دمشق على سحب قواتها من لبنان، يظهر أنها تفضل التعامل بحذر أكثر مع دمشق.

ويقول دبلوماسيون أوروبيون إن هناك إشارات قليلة على أن دمشق استقرت على سياسة معينة في التعامل مع الضغوط الغربية أو التحقيق باغتيال الحريري. إلا أن الإشارات حيال الاضطراب السياسي بدأت تظهر منذ الأسبوع الماضي في دمشق، عندما تم العثور على غازي كنعان، وزير الداخلية السوري والمسؤول السوري الرسمي الأعلى في لبنان، ميتاً، والذي قالت السلطات السورية عنه انه انتحار.

(<<السفير>>، يو بي أي)

المصدر: القبس

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

هذا ما قاله الحريري قبيل اغتياله:
لن نكون أداة في يد الأسد

بيروت - القبس:

نقلت صحيفة «المستقبل» التي تعود ملكيتها الى آل الحريري كلاما بالغ الاهمية عن رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري قبل اغتياله بمدة وجيزة، ومما جاء فيه ان الحريري قال في احدى جلساته الخاصة:

«مشكلتنا ليست مع اميل لحود، انظروا كيف كش» (اي كيف تقلص حجمه)، حين أنته الاوامر لمصلحة عمر كرامي (لتشكيل الحكومة التي حدثت في عهدا عملية الاغتيال). ومشكلتنا ليست مع رستم غزالي الذي كما رددت القيادة السورية هو يمثل ما نريده في لبنان وينفذه حرفيا، مشكلتنا هي، في حقيقة الامر، مع بشار الاسد بالذات».

اضافت الصحيفة وكرجمة لاقتناع الحريري بمشكلة اللبنانية، قرر عدم السير بخطة وضعتها سوريا آنذاك لمقايضة القرار 1559 برأس (رئيس الجمهورية) اميل لحود، انطلاقا من معادلة ارتسمت بذهن الرئيس الشهيد: لن نكون اداة بيد بشار الاسد، ساعة يأمر بالتمديد، وساعة يأمر بإطاحة الممدد له. يريد تغيير لحود ليفرض علينا، لست سنوات من يمكن ان يكون اسوأ من لحود. ما يهمنا هو تغيير النهج وليس تغيير الاقنعة».

سجال حاد مع غزالي

اضافت: «في ظل هذه الاقتناعات الراسخة، حضر الرئيس الحريري اجتماعه في يناير مع «البدوي» رستم غزالي. لم يستقبله كمسؤول عن المخابرات السورية في لبنان، بل كممثل شخصي للرئيس بشار الاسد، مسألة واحدة تمحورت حولها كلمات الرئيس الحريري: اذا كنتم تتعاملون معي كصديق لسوريا، فلا حاجة لكم الى ان تتدخلوا بالأسماء التي سأرشحها على لوائح، اما اذا كنتم تنظرون الي كخصم فلا يمكنكم والحالة هذه ان تطلبوا المساعدة السياسية من خصمكم».

قرار بمقاطعة الحريري

وحسب «المستقبل» التي نشرت للمرة الاولى هذا الكلام البالغ الحساسية للحريري، فإن «دمشق» قررت يومها وقف كل المساعي التي كان يقوم بها البعض، وابلغت من يعينهم الامر انها لن تتفاهم مع الحريري الذي يريد ان يفرض على سوريا حقه بمشاركتها في القرار، وحسبت: هذا لن يحصل ابدا»، وفي اتهام مباشر لدمشق بالوقوف وراء عملية الاغتيال، قالت الصحيفة «كل هذه التطورات حصلت بين 8 و2 يناير. وفي 14 يناير - وهذا ليس تحليلا سياسيا لمن يتشوق لمعرفة الوقائع - تحركت الخطوط الخليوية التي امنها مع اجهزتها راند فخر الدين الذي تربطه صداقة مباشرة وغير مباشرة برستم غزالي، في مطاردة موكب الرئيس الشهيد. هذه الخطوط التي قالت مديرية المخابرات في الجيش (حين كانت بأمره العميد الموقوف ريمون عازار)، انها في عهدة اصوليين اسلاميين هم رفاق احمد ابو عدس، ليتضح بعد التحقيق، وفي ضوء التغييرات على مستوى قادة الاجهزة الامنية، ان كل الخطوط تعود ملكيتها الى اصوليين سوريين هم رفاق رستم غزالي!».

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

لبنان: لائحة من 20 مشتبتها في اغتيال الحريري

أنان: سانتظر تقرير ميليس قبل البت في طلب بيروت بتمديد مهمته

نيويورك: غيدا فخري بيروت: يوسف دياب باريس: ميشال أبونجم دمشق: رزوق الغاوي

بدأ العد العكسي أمس لصدور تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، القاضي الألماني ديتليف ميليس يوم الجمعة المقبل، وكذلك تقرير الممثل الخاص للأمين العام المكلف متابعة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559 تيري رود لارسن عن القرار غداً أو قبل نهاية الاسبوع. وفيما أعلنت دمشق أمس أنها سلمت ميليس معلومات عن نتائج التحقيق في انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان، باشر رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة محادثاته في باريس التي وصل إليها أمس بقاء لارسن ثم وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي. وفي غضون ذلك، قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، انه سينتظر حتى يتسلم تقرير ميليس، قبل أن يصدر توصياته في ما يتعلق بالطلب الرسمي الذي تلقاه الخميس الماضي من الحكومة اللبنانية بشأن تمديد مهمة المحقق الألماني. من جهة أخرى، لفتت مصادر مطلعة في بيروت الى ان ميليس أطلع المراجع السياسية والقضائية في لبنان على لائحة من المشتبه فيهم تضم حوالي عشرين شخصية من أمنيين وسياسيين سابقين ومدنيين بينهم ضباط سوريون، وعلم ان ميليس أوصى باستجواب وتوقيف هؤلاء الأشخاص باعتبارهم ممن شاركوا في التخطيط للجريمة.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

أنان يتريث في التمديد لميليس ويرفض تسييس التحقيق ...

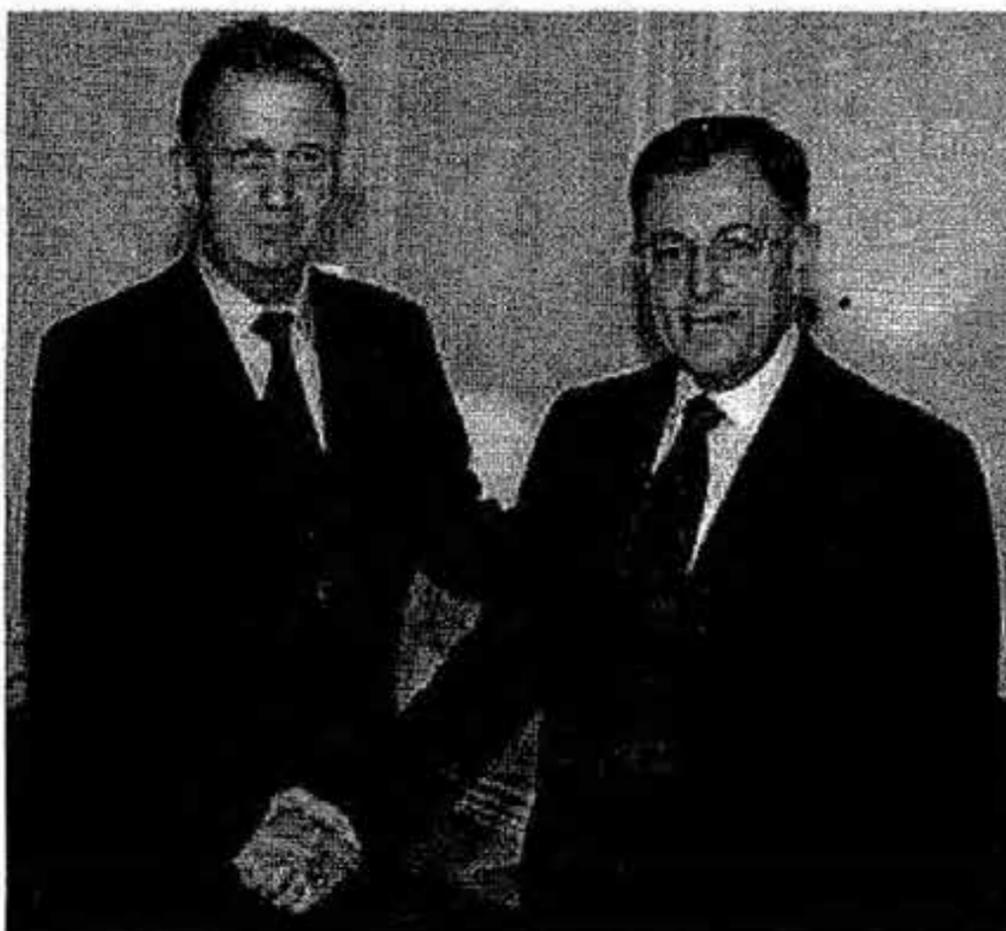
ولبنان يسعى لاسترداد الصديق

لارسن: <ذرائع المقاومة انتهت ... وناقش نزع سلاح

المخيمات>>

فرنسا تؤكد دعمها للسنيرة واستعدادها للمساعدة في إعادة

<<هيكله الأجهزة>>



السنيرة ولارسن في باريس أمس (دالاتي ونهرا

بدأت مرحلة حبس الانفاس، في انتظار ما سيحمله التقرير الذي سيقدمه المحقق الدولي في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، القاضي الألماني ديتليف ميليس، الى الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والقضاء اللبناني يوم الجمعة المقبل. وفي الوقت نفسه، بدأت مشاورات غير رسمية في عدد من العواصم الدولية المعنية بالملف اللبناني، حول كيفية

التعامل مع التقرير والخطوات التي ستليه، وبدا ان ثمة حماسة دولية لاعادة وضع القرار 1559 على الطاولة.

في هذا الاطار، لفت الانتباه الكلام الذي اطلقه الموفد الدولي تيري رود لارسن من باريس، امس، قبيل اجتماعه برئيس الحكومة فؤاد السنيورة حيث اكد <<ان مبررات المقاومة انتهت في لبنان>> وان الاتفاق اللبناني مع المنظمات الفلسطينية على منع الوجود المسلح خارج المخيمات <<ستليه آلية جديدة لاستكمال ازالة السلاح من داخل المخيمات نفسها>>، معتبرا ان الاولوية الآن هي للكشف عن حقيقة اغتيال الرئيس الحريري.

وفي موازاة ذلك، تبين ان التمديد لعمل لجنة التحقيق الدولية، حتى الخامس عشر من كانون الاول المقبل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية ليس محسوما حسب الامين العام للامم المتحدة الذي قال، امس، انه سيتريث في اتخاذ قرار التمديد في انتظار قراءة تقرير ميليس.

وفي الوقت نفسه، تواصلت الاجتماعات في بيروت بين القضاء اللبناني ولجنة التحقيق الدولية من اجل تبادل المعلومات والوثائق، فيما واصل المحقق العدلي القاضي الياس عيد استجواب عدد من الموقوفين في قضية اغتيال الحريري من غير القادة الامنيين، بعدما كان قد اصدر مذكرة توقيف بحق المواطن السوري محمد زهير سعيد الصديق الذي اوقف في باريس امس الاول بناء على مذكرة توقيف دولية وجرى استجوابه، امس، امام احد القضاة الفرنسيين تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنه بعد صدور تقرير ميليس في وقت لاحق.

على الصعيد السياسي، بدا ان ثمة خطوات سياسية قررتها قوى في الاكثرية النيابية، اولها مواكبة التحقيق الدولي في نيويورك، وثانيها شن حملة سياسية واعلامية ضد رئيس الجمهورية اميل لحود اعتبارا من اليوم، وثالثها قيام نواب من <<تيار المستقبل>> بجولة على عدد من السفارات، في طليعتها السفارة الاميركية في بيروت، من اجل تسليم رسالة تطالب بانشاء محكمة دولية في جريمة اغتيال الحريري، فضلا عن استمرار مشاورات فرقاء <<الاكثرية>> حول المرحلة المقبلة سياسيا ودستوريا وهو الأمر الذي كان أمس محور اللقاء الذي جمع في باريس رئيس كتلة تيار المستقبل سعد الحريري بقائد <<القوات اللبنانية>> الدكتور سمير جعجع الذي اجتمع ايضا برئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

أجواء باريس

وقد لخص مراسل <<السفير>> في باريس الزميل سامي كليب اجواء العاصمة الفرنسية امس في التقرير الآتي:

اجرى الرئيس السنيورة محادثات مع وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي الذي جدد التأكيد على وجوب استكمال تطبيق القرار 1559 مع تشديده على رغبة واستعداد فرنسا للوقوف الى جانب لبنان بغية الكشف عن حقيقة اغتيال الحريري والخطوات الواجب اتخاذها بعد نشر تقرير ميليس.

وإذ اكتفى بلازي بتصريح موجز بعد اللقاء أكد فيه وجوب انتظار التقرير فإن الموقف الفرنسي الرسمي سيصدر اليوم بعد لقاء السنيورة برئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان الذي يعتبر أكثر السياسيين الفرنسيين قربا من الرئيس جاك شيراك في الوقت الراهن وخليفته المحتمل في قصر الاليزيه.

وكان لقاء السنيورة مع بلازي قد ارجئ لحوالي الساعة تقريبا وترددت معلومات انه كان سيلغى، ولكن تبين ان سبب التأخير تقني بحت، بينما ألغى الوزير الفرنسي اجتماعه الذي كان من المفترض أن يعقده اليوم مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك بسبب اضطراره للمشاركة في اللقاءات الوزارية الدورية في بروكسيل.

وفي المعلومات التي رشحت عن لقاء السنيورة مع بلازي، أن رئيس الحكومة قدم للمسؤول الفرنسي عرضا سريعا للتطورات الأخيرة وللخطوات <<الكبيرة والحاسمة>> التي قطعها تقرير ديتليف ميليس إضافة إلى التقدم الهام في طريق استكمال تطبيق القرار 1559 حيث حصلت اختراقات كبيرة في العلاقة مع السلطة الفلسطينية بشأن السلاح الفلسطيني. وأشار السنيورة في تصريح للصحافيين الى انه عرض اهمية دعم فرنسا لطلب لبنان استمرار مفاعيل القرار 1595 حتى 15 كانون الاول.

وقالت مصادر مطلعة إن بلازي ابلى السنيورة دعم فرنسا الكامل لحكومته ووقوفها إلى جانب لبنان في هذه المرحلة الحساسة، كما كان حريصا على الاستماع إلى السنيورة وان فرنسا تقدر عمل الحكومة اللبنانية والخطوات التي قطعتها وهي تعمل على عدد من الاولويات بغية مساعدة لبنان في المراحل الهامة المقبلة التي ستلي نشر تقرير ميليس خصوصا لجهة

محاكمة المخططين والمنفذين، واستكمال تطبيق القرار الدولي وتحسين الظروف الاقتصادية للبنان.

ونقل مصدر دبلوماسي فرنسي عن دوست بلازي تشديده على أهمية كشف هوية منفذي الاغتيال والمحرضين عليه، كما اشار الى استعداد فرنسا لمساعدة لبنان على المستوى الثنائي وعلى مستوى الاتحاد الاوروبي لتعزيز دولة القانون والمساعدة في اعادة هيكله الاجهزة القضائية والامنية.

وكان السنيورة قد التقى فور وصوله الى فرنسا أمس المبعوث الدولي الخاص تييري رود لارسن المكلف بالاشراف على تطبيق القرار 1559 وذلك قبل اجتماعه مع بلازي، على ان يجتمع اليوم برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ومن غير المنتظر ان تسفر زيارة السنيورة عن <<اختراقات>> سياسية ذلك ان العناوين السياسية تتم متابعتها مباشرة بين الرئيس جاك شيراك والنائب سعد الحريري حيث الاتصالات واللقاءات بين الجانبين شبه دورية، ولكن باريس <<تريد اعطاء زيارة رئيس الحكومة دعما معنويا في هذه المرحلة الدقيقة والهامة والصعبة التي يمر بها لبنان>> وفق توصيف مصدر فرنسي.

لارسن:

لا مبرر لاستمرار المقاومة

ولكن الموقف اللافت للانتباه جاء من لارسن الذي قال في لقاءات صحافية في باريس أمس، قبيل اجتماعه بالسنيورة <<ان القرار 1559 واضح بحيث ينص صراحة على نزع سلاح كل الميليشيات، وانا جئت بتكليف من الامين العام للامم المتحدة كوفي انان للقاء رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهناك تطورات مشجعة ذلك ان السنيورة قد التقى المنظمات الفلسطينية المقربة من سوريا وتلك الخاضعة لمنظمة التحرير وقد حصل اتفاق يقضي بالآلا تحمل الميليشيات الفلسطينية سلاحا خارج المخيمات وهناك محادثات حاليا لوضع آلية لنزع سلاح هذه المخيمات>>.

وفي رده على اسئلة اذاعة فرنسا الدولية حول المهلة القصوى المعطاة للحكومة اللبنانية لتطبيق القرار 1559، اجاب: <<انا في باريس لجمع المعلومات الكفيلة بالسماح للامين العام

للامم المتحدة بتقديم تقريره قريبا حول هذا الأمر وبعده سنواصل جهودنا لتطبيق القرار كاملا>>.

وقيل له ان الحكومة اللبنانية تقول ان <<حزب الله>> مقاوم فهل من جديد على الصعيد الاسرائيلي اللبناني لايجاد حل لمسألة المقاومة، فقال لارسن <<إن مجلس الامن الدولي قال عام 2000 ان اسرائيل انسحبت كليا من لبنان ولم يعد هناك بالتالي أي مبرر للمقاومة، فمجلس الامن هو الهيئة الدولية العليا التي قالت ان اسرائيل انسحبت كليا من الاراضي اللبنانية ولذلك لم يعد هناك من ذرائع تبرر بقاء ميليشيات المقاومة لانه لم يعد هناك شيء لمقاومته>>.

واستبعد المسؤول الدولي اي تطورات تفاوضية بين سوريا واسرائيل في الوقت الراهن معتبرا ان الاولوية تتمحور حاليا حول القرار 1559 وحول علاقات سوريا بلبنان، كما يجب التوصل الى توضيحات حول اغتيال الحريري و20 شخصا آخرين، ذلك انه يجب معرفة كيف حصلت المأساة ومن هو المسؤول، وطالما أن ذلك لم يحصل فهناك أمل ضئيل باستئناف المفاوضات>>.

وقالت مصادر مقربة من الامم المتحدة في باريس ان السنيورة حرص في باريس أمس على التذكير بما كان وعد به في نيويورك ومفاده ان لبنان <<حريص على تطبيق القرار 1559 وانه يواصل خطواته بهذا الاتجاه بحيث ان الاتفاق بشأن مستقبل السلاح الفلسطيني يفتح الطريق أمام أمرين، اولهما اقتناع الاسرة الدولية بان الحكومة الجديدة في لبنان عازمة على الالتزام بالشرعية الدولية وبالتجاوب مع مطالب هذه الاسرة، والثاني الايحاء بان التفاوض والحوار هما الطريق الاسلام لتسوية الملفات الحساسة وبينها ملف <<حزب الله>>. وتقول مصادر فلسطينية مسؤولة ان اللقاء الذي جرى في الاليزيه بين الرئيس شيراك

ومحمود عباس تطرق الى قضية السلاح الفلسطيني، ذلك ان الرئيس الفرنسي وعلى دأب عادته كلما التقى مسؤولا عربيا او دوليا له علاقة بلبنان يشدد على وجوب <<مساهمة الجميع في مساعدة لبنان على النهوض واستعادة عافيته ذلك ان استقراره سيساهم في استقرار المنطقة بمجملها>>. وتمنى على عباس مواصلة العلاقة الوثيقة مع الرئيس السنيورة لنزع فتيل السلاح الفلسطيني من على الاراضي اللبنانية والعمل على تشجيع مناخ السلام.

وتضيف المصادر الفلسطينية ان عباس حريص على التشديد أمام كل من يسأله عن السلاح الفلسطيني في لبنان على القول بان <<هذا السلاح لم يعد له ما يبرره وان ثمة اتفاقات حالية ومقبلة مع السلطة اللبنانية بغية ايجاد مخرج أمنية وسياسية واجتماعية للملف الفلسطيني في لبنان وحصر المسؤوليات الامنية بالسلطة اللبنانية>>.

وتنقل المصادر عن عباس قوله <<اننا حتى في الداخل الفلسطيني نحاول ان نحصر السلاح بالسلطات الفلسطينية الشرعية، فكيف يمكننا الا نفكر بالشيء نفسه للبنان ونحن على الطريق الصحيح، والسنيرة جدير بثقتنا الكاملة في هذا السياق>>.

وتشير المصادر نفسها الى أن <<السنيرة يتعاطى مع التقرير الدولي المنتظر بشأن اغتيال الحريري بكثير من الواقعية، حيث كرر أكثر من مرة حرصه على أن نتائج التقرير مهما كانت وجهتها فينبغي ان تساهم في حماية لبنان من جهة واعادة صياغة العلاقات اللبنانية السورية على أسس ثابتة من جهة ثانية>>.

قضية الصديق

وكانت مصادر قضائية لبنانية قد اكدت ان القضاء اللبناني يعكف على تحضير طلب الى فرنسا من اجل تسليمه المواطن السوري الصديق الموقوف في فرنسا، <<لتدخله>> في جريمة اغتيال الحريري ومحاولته تضليل التحقيق الدولي.

وكان الانتربول والشرطة الفرنسيان قد اوقفا الصديق، امس الاول، في منطقة ايفلين غربي باريس في انتظار قرار واضح بشأنه بعد صدور تقرير ميليس حيث مثل امس امام قاض فرنسي.

وقالت مصادر فرنسية مسؤولة ل<<السفير>> انه رغم عدم وجود اتفاقيات للتعاون القضائي بين لبنان وفرنسا إلا ان التعاون بين البلدين على المستويين الامني والقضائي ممتاز ما يسمح بالتنسيق بين الاجهزة القضائية.

واضافت المصادر ان لبنان وفرنسا غالبا ما يتجاوبان سريعا مع بعضهما البعض في المجالات القضائية والامنية <<وبالتالي فإن وضع الصديق يخضع لتطورات تقرير ميليس وما يحتاج اليه من مساعدة من فرنسا او غيرها>>. وقال القاضي الفرنسي هنري جينين ل<<خرويترز>> انه <<يتعين تسوية القضية بسرعة نسبيا>>.

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد رفضت التعليق على هذه القضية، وذلك لانها تعتبر ان

المسألة ليست من ضمن صلاحياتها وإنما تدخل في نطاق العدالة الفرنسية والجهاز القضائي وكذلك في نطاق وزارة الداخلية التي كانت معلوماتها شبه معدومة أمس حول ما قاله الشاهد السوري المزعوم.

وأشارت أوساط أخرى إلى أن الاستماع إلى شهادة المواطن السوري من شأنها أن تطل آخرين خصوصاً لجهة معرفة سبب واهداف زجه في قضية اغتيال الحريري بعدما تبين أن في الأمر علامات استفهام كثيرة حول بعض الشخصيات اللبنانية التي تعاطت مع قضيته على أساس أنها المفتاح الأبرز في ملف الاغتيال.

سوريا مرتاحة

لتوقيف الصديق

ونقل مراسل <<السفير>> في دمشق زياد حيدر عن مصادر سورية مطلعة ارتياحاً لتوقيف المجدد الفار الصديق، وقالت المصادر ل<<السفير>> إن دمشق تنظر إلى هذه العملية باعتبارها <<أمراً إيجابياً>> بعدما تبين أن الرجل حاول تضليل التحقيق، وأشارت إلى أن التوقيف استند إلى ملفين قضائيين وأمنيين عن الصديق، قدمهما الجانب السوري إلى كل من لجنة التحقيق الدولية حين باشرت استماعها للشهود السوريين في دمشق وإلى السلطات الفرنسية قبل ذلك.

وإذ فضلت المصادر عدم الحديث عن <<الجهة التي يمكن أن تكون قد استخدمت الصديق في مهمة التضليل>>، أشارت إلى أن الرجل طلب اللجوء السياسي في فرنسا، بعدما وصل إليها قادماً من ماربيا في إسبانيا، التي جاء إليها من السعودية.

وكان آخر اتصال أجراه الصديق مع أسرته في دمشق في الثلاثين من شهر آب الماضي، حينما نقل عنه أخوه قوله إن <<قبة السماء فتحت له>> في إشارة إلى حصوله على الكثير من المال.

على صعيد آخر، توقعت المصادر السورية المطلعة ألا يطرأ أي تطور على العلاقات السورية الأميركية قبل ظهور نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الحريري بشكل نهائي والمتوقعة في منتصف شهر كانون الأول المقبل، أي موعد انتهاء عمل لجنة التحقيق الدولية حسب قرار مجلس الأمن الدولي.

أنان: التمديد غير محسوم

بدوره، صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه لن يتخذ قراراً حول تمديد التحقيق الدولي إلا بعد تلقيه التقرير الخاص بالقضية يوم الجمعة المقبل. وقال أنان للصحافيين <لقد تحدثت إلى ميليس ولكنني سأنتظر تقريره الكامل كي أتمكن من تكوين رأي حول ما إذا كان سيتم تمديد المهمة أم لا، وإذا ما مددنا التفويض فما الذي سيستتبع ذلك تحديداً وما الذي يحتاجون إلى فعله>>.

وتابع أنان <أمل ألا يتعرض التقرير الذي هو تقرير فني أساساً للتسييس>>، مضيفاً <أنا عازم على أن أجعله فنياً قدر الإمكان، وعدم السماح بتسييس العملية>>. و أعلن أنان أنه لم تجر <أي مناقشة جدية>> حول احتمال توسيع مهمة ميليس ليتمكن من التحقيق في ملابسات انتحار وزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان. وقال <لقد قرأت الكثير من الأمور في الصحف إلا أنني لا أستطيع القول إن أي مناقشة جدية حصلت بهذا الشأن>>.

وقال مندوب بريطانيا في مجلس الأمن أمير جونز باري إن أي قرار بشأن تقرير ميليس سيأخذ بعد تسليم مجلس الأمن نسخة منه، أي في الخامس والعشرين من الجاري.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨ أكتوبر ٢٠٠٥

فرنسا تعتقل الشاهد الرئيسي في جريمة اغتيال الحريري
سوريا تنفي طلب ميليس تشريح جثة غازي كنعان

بيروت - من فتحي محمود:

في الوقت الذي بدأ فيه رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، يرافقه وزير الخارجية فوزي صلوخ مباحثاته في باريس أمس، اعتقلت السلطات الفرنسية ضابط المخابرات السورية السابق زهير محمد سعيد الصديق، بصفته مشتبهاً فيه بالاشتراك في التخطيط والتنفيذ لجريمة اغتيال رفيق الحريري، بعد ان كان الشاهد الرئيسي في تحقيقات اللجنة الدولية عقب فراره من سوريا.

وقام القضاء الفرنسي وبعد ورود طلب من القضاء اللبناني، باستجواب الصديق واصر بحقه مذكرة اعتقال وادخله احد السجون المعتمدة رسمياً، في خطوة وصفها محللون بأنها قد تكون احترازية بهدف حمايته.

وكان الصديق قد أفاد في آخر استجواب اجراه معه فريق من لجنة التحقيق الدولية انه كان في مسرح الجريمة قبيل الانفجار وبعده، محددًا نقطة وجوده في احد الفنادق المحيطة بساحة سان جون. وقالت مصادر مطلعة ان المحقق الدولي ميليس سيصدر توصية الي القضاء اللبناني باعتقال عدد من الضباط والمدنيين الذين تعتقد لجنة التحقيق ان لديهم صلة بجريمة الاغتيال، وانه سوف يتم طلب رفع السرية المصرفية ن حسابات عدد آخر من العسكريين والامنيين والشخصيات المدنية والسياسية، وانه يوجد بين هؤلاء اسم سيدة قيل انها علي علاقة بمسنول سوري رفيع. في الوقت نفسه، نفى مصدر سوري مسنول ما اوردته تقارير صحفية اخيرا عن طلب قدمه رئيس اللجنة الدولية في اغتيال الرئيس الحريري القاضي ديتليف ميليس، يتعلق بالسماح له بالتحقيق في حادث انتحار وزير الداخلية السورية اللواء غازي كنعان بما في ذلك اعادة تشريح الجثة. وقال المصدر ان هذا الكلام غير صحيح علي الاطلاق، واضاف لم يصلنا شيء بخصوص هذا الموضوع، مؤكدا ان جزءا من الاتفاق الذي عقد بين ميليس والمستشار القانوني في وزارة الخارجية رياض الداودي يقول انه اذا حصلت تسريبات في الصحافة حول عمل اللجنة فيجب ان يتم توضيحها ونحن ننتظر توضيحات من اللجنة عن كثير من التسريبات.

من ناحية أخرى, كشفت اوساط دبلوماسية عن ان لبنان سيكون ابرز المواضيع التي سيعالجها مجلس الأمن الدولي في غضون أسبوعين المقبلين, وسط انتظار محلي عربي ودولي لما سوف يتضمنه التقرير النهائي لرئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي الألماني ديتليف ميليس, وقالت هذه الاوساط ان جدول اعمال مجلس الامن الدولي حدد للمسألة اللبنانية ثلاثة مواعيد وهي كالاتي: أولا - يوم الاربعاء المقبل, يطلع مجلس

الأمن من دون مناقشة علي تقرير مبعوث الامين العام للامم المتحدة تيري رود لارسن حول ما جري تنفيذه من القرار 1559.

المصدر: المستقبل

التاريخ: ١٨-١٠-٢٠٠٥

بلازي للسنيرة: الـ 1595 سبأخذ مءاه الى الآءر

ءءء ىرفض الرئس المعين ويربده قوباً وموزوناً وعاقلاً
كنة "المسقبل" تزور سفارات ءول مجلس الأمن
المسقبل - الئلاء 18 ئشرين الأول 2005 - العءء 2073 - الصفة الأولى -
صفءة 1

مع ءءول البلاء "أسبوع
الئقرر" ومع ئزبء وئبرة
المواقف ءولبة ء ال
اسءءاق ئقرر رءس
لءنة الءءقق ءولبة



ءبئلفف مبلس، كائئ الزبارة الئب بءأها رئس مجلس الوزراء فؤاء

السنيرة الى بارلس امس عنواناً رئسبياً من عناوبن الءركة الءارءبة ءبء "سبسلئر" الئقرر على
ءءول اعماله فى العاصمة الفرنسبة.

والئقى الرئس السنيرة امس المبعوء ءولب المكلف مئابعة ئئففء القرار 1559 ئبرب روءلارسن الءب
اكء بعء اللقاء انه سبققم ئقررله فى الموءء المءءء ءءاً. كءلك الئقى رئس الءكومة وزببر الءارءبة
الفرنسبى فىلبب ءوسئ بلازبى وءربى عرض للئطورات "فى ضوء قرب صءور ئقرر الءءقق ءولب"،
كما ءاء فى ببان المكئب الاعلامب للسنيرة.

وبعء اللقاء شءء بلازبى على "ضربرة أن بآءء القرار 1595 مءاه الى الآءر"، وأضاف ان "ءذا القرار
له أولوبة كبرى لءبنا ونحن نئئظر ئقرر الءءقق مبلس وأن ئآءء العءالة مءراها بءق المءرببب".
وقال بلازبى "ئءن فى ءءمة لبنا لمساءءئله فى كل القضايا المئعلقة بالءانب القضاىب لهءه المسألة"،

مؤكداً ان "هذه المسألة ليست سياسية لكنها قضائية وهي تحقيق في جريمة ويجب أن تطبق بكل استقلالية (..)".

ورأى ان "لبنان بلد يتمتع بالسيادة ويجب ألا يكون هناك تدخل وألا يكون هناك تأثير سوري على لبنان وهذا هو المهم لدينا اليوم (..)".

من جهته أعلن رئيس الحكومة ان البحث مع بلازي تطرق إلى "الدعم الذي تقدمه فرنسا لطلب لبنان استمرار مفاعيل القرار 1595 حتى 15 كانون الأول المقبل كي تتاح للبنان فرصة التمحيص وتقليب الأمور من كافة الوجوه لاتخاذ القرار".

كما أشار إلى "الدعم التقني الذي تقدمه فرنسا للمؤسسات الأمنية اللبنانية تعزيزاً لاستقرار لبنان وسيادته"، وأكد على "أهمية الحوار الجدّي بين اللبنانيين بشأن القرار 1559"، وأوضح انه عرض لوزير الخارجية الفرنسي "ما يدور على صعيد الحوار مع الأشقاء الفلسطينيين (..)".

والتقى السنيورة رئيس "تيار المستقبل" النائب سعد الحريري، وهو يلتقي اليوم رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دوفيلبان، كما يتوقع اجتماعه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس.

أنان

في هذه الاثناء، أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان انه "سبنتظر قراءة التقرير قبل أن يقرر ما إذا كان سيمدد انتداب فريق التحقيق الدولي".

أضاف انه ينتظر الحصول على التقرير الجمعة المقبل، وقال "أعلم ان تعقيباً سياسياً موسعاً ونقاشاً كثيراً تناول التقرير لكنني من موقعي مصمم على أن يكون التقرير فنياً قدر المستطاع وعلى عدم السماح بتسييس المسألة". وإذ رأى ان "توسيع التحقيق ليشمل انتحار وزير الداخلية السوري غازي كنعان لم يحظ بنقاش جاد"، أعلن أنان انه "كي أكون قادراً على الحكم ما إذا كان يجب تمديد انتداب المحققين أو لا، لا بد من قراءة التقرير. فإذا مددنا فماذا سيشمل الإنتداب وما سيكون على المحققين أن يفعلوا".

وقال السفير البريطاني في الأمم المتحدة امير جونز باري ان "مجلس الأمن سيحتفظ بكلمته حتى يتلقى التقرير". وأضاف "بعد ذلك نعلن ردّ فعلنا على التقرير والنصيحة التي يتضمنها"، لافتاً إلى ان "لا إشارة واضحة حتى الآن حول مضمون التقرير".

وفي وقت نقلت وكالة "رويترز" عن دبلوماسيين وسياسيين لبنانيين قولهم ان "ميليس سيسمي مسؤولين سوريين وليس معروفاً ما إذا كان الرئيس السوري بشار الأسد من بينهم"، نقلت عن الخبير البريطاني في الشؤون السورية باتريك سيل ان "وفاة غازي كنعان تؤثر إلى توترات حادة في القمة وإلى صراع على السلطة"، لكنه اعتبر ان "آفاق بقاء النظام أكبر مما يفكر كثيرون (..)".

الصدّيق

فغداة توقيف زهير الصدّيق في باريس بطلب من النائب العام التمييزي في لبنان القاضي سعيد ميرزا، كشفت جهات قضائية فرنسية ان الصدّيق اعتقل بموجب مذكرة توقيف دولية في مدينة شاتو قرب العاصمة الفرنسية وانه موقوف في انتظار تسليمه (إلى لبنان)، ومثل امس أمام قاضٍ فرنسي حقق معه. وفيما رفضت وزارة الخارجية الفرنسية التعليق على توقيف الصدّيق، وقال المتحدث باسمها انها "مسألة قضائية ولسنا معتادين التعليق على هذا النوع من المسائل"، قال القاضي الفرنسي هنري جينين ان "أمام بيروت 30 يوماً لتقديم الوثائق الضرورية لتطلب التسليم"، واعتبر انه "يتعين تسوية هذه القضية بسرعة نسبياً".

القضاء اللبناني

وفي هذا الاطار نقلت "وكالة الصحافة الفرنسية" عن مصادر قضائية لبنانية ان "القضاء يعكف على تحضير طلب لتسلم السوري زهير محمد سعيد الصدّيق بناء على طلب لبنان لتدخله في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري".

وقالت ان النائب العام التمييزي ميرزا ادعى على الصدّيق الاسبوع الماضي بتهمة "التدخل" في الجريمة، وبعد ذلك اصدر قاضي التحقيق العدلي الياس عيد مذكرة توقيف غيابية بحق الصدّيق وطلب تنفيذها دولياً فأوقفه الانتربول الفرنسي.

وفي المجال القضائي ايضاً، عقد امس اجتماعان بين ميرزا ووفد من لجنة التحقيق الدولية، استمر كل منهما ساعات عدة، في حضور المنسق بين وزارة العدل واللجنة القاضي رالف رياشي والمحامية العامة التمييزية جوسلين ثابت في الاجتماع الاول وانضم عيد الى الاجتماع الثاني، حيث جرى تبادل المعلومات والوثائق.

واستجوب عيد امس موقوفين في القضية على خلفية الخطوط الخلوية هما رائد فخر ا لدين وأيمن طريبه، واستمع الى شاهدين.

جعج

سياسياً، اطلق قائد "القوات اللبنانية" سمير جعج امس مواقف تتصل بالمرحلة المقبلة. فإذ أكد على "تصحيح الخلل الذي حصل في السنوات الخمس عشرة السابقة"، وشدد على ان "الدولة في لبنان لا تقوم الا اذا كانت متوازنة"، اعتبر انه "يفترض ألا يكون رئيس الجمهورية معيناً لأن رئيس الجمهورية عندما يكون معيناً لا يعود رئيساً للجمهورية". وقال ان "الرئيس يفترض ألا يكون معيناً لا من قوة قريبة ولا من قوة بعيدة، لا من قوة داخلية ولا من قوة خارجية".

ورأى ان "رئيس الجمهورية لا بد ان يكون ذا شخصية، حرّ التفكير والارادة، لديه قبول شعبي، وموزوناً وعاقلاً". واعتبر ان "رئيس جمهورية ضعيفاً لا يفيد احداً ولا يخدم احداً خلافاً لما يفكر فيه البعض". و اضاف ان الرئيس هو "الشخص الذي يملئ المركز بصلاحياته الدستورية كما هي محددة في اتفاق الطائف".

واوضح جعج ان المطلوب "إعادة التوازن الى المؤسسات الدستورية الشرعية في لبنان لأن لا قيامة للبنان بدون مؤسساته الدستورية"، لافتاً الى ان "يتم طرح رئاسة الجمهورية في هذا الاطار بالذات".(..)

من ناحيتها، دعت كتلة "نواب تيار القوات اللبنانية" الى "التركيز على الوحدة الوطنية"، واعتبرت ان "التمسك بالوحدة الوطنية هو عملية مستمرة لصيانة هذه الوحدة (..) بعيداً عن اي فوقية ومزايدة واستعادة لحسابات ماضٍ ولى الى غير رجعة".

وابدت "اسفها للتراشق الاعلامي بين القوى السياسية"، واكدت ان "المعالجة تكون باعتماد مرجعية الطائف (..)".

كتلة "نواب المستقبل"

في غضون ذلك، وتنفيذاً للقرار الذي اتخذته في اجتماعها الأخير بالتحرك لدعم الحقيقة وتطبيق العدالة، يزور وفدان من كتلة "نواب المستقبل" اليوم السفارتين الأميركية والجزائرية للمطالبة بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وذلك في اطار تحرك للكتلة باتجاه كل سفارات الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي.

يضم الوفد إلى السفارة الأميركية النواب وليد عيدو وباسم الشاب وهادي حبيش، وإلى السفارة الجزائرية النواب عيدو ونقولا فتوش ومحمد قباني.

"تشرين"

على صعيد آخر، استأنفت دمشق هجومها عبر صحيفة "تشرين" الرسمية، وتحدثت عن "التحالف بين المال والسياسة والإعلام وما ينتج عنه من إساءات وأضاليل وتشويه للحقائق". واعتبرت ان "هذا التحالف يتقاطع مع المخططات الاستراتيجية الأميركية والصهيونية". وقالت ان "الهدف من الضغوط هو إما دفع سوريا إلى الاستسلام والتقهقر ونفض اليد من تاريخها وإما اتخاذ قرارات ومواقف انفعالية مستعجلة لا تصب في مصلحتها أو زرع بذور القلق في نفوس شعبها (..)".

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥

السنيرة يؤكد في الدوحة:

بيروت ودمشق بدأتا بحث ترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي

الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

كشف رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة - في تصريحات لقناة الجزيرة الفضائية القطرية أمس - ان لبنان وسوريا بدأتا البحث في مسألتي ترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي, وقال: هناك مناطق لم يتم ترسيمها, وهذا امر ضروري ومهم للبلدين.

ونقلت القناة عن السنيورة قوله, نحن نخطو الآن خطوات البداية في موضوع حل مشكلات الحدود وترسيمها.

وأشار الي ان جهدا كان قد بدأ بذله في منتصف الستينيات وتوقف عام 1975, ونحن نعيد الآن بحث هذا الأمر. ومن ناحية أخرى, أعلن السنيورة ان حكومته بانتظار التقرير الذي سيقدمه ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية المكلفة بالتحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري, الذي سيقدم الجمعة المقبل, نافيا علمه بمضمون التقرير وقال ان كل ما يقال بشأنه مجرد توقعات وتمنيات ويجب الانتظار حتي صدوره. جاء ذلك خلال لقائه بالجالية اللبنانية بقط الليلة قبل الماضية علي هامش زيارته القصيرة للدوحة التي استغرقت عدة ساعات, اجري خلالها مباحثات مع الشهيد حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر والشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء.

وشدد السنيورة في اللقاء, علي اهمية تعزيز العلاقات السورية - اللبنانية
موضحا انه مهما يحدث فإنه يجب الا تسوء العلاقات بين البلدين, مؤكدا
وجود مصلحة لبنانية وقومية وكذلك سرية في استمرار هذه العلاقات علي
نحو ممتاز, واستنادا الي الندية والاحترام المتبادل, لافتا الي ان سوريا
ولبنان بلدان شقيقان يجمعهما تاريخ وجغرافيا ومصالح مشتركة وكذلك
المستقبل.

وحول انتحار وزير الداخلية السورية غازي كنعان قال باقتضاب, انه لا
يستطيع الجزم بأن يكون لوفاته علاقة بالفترة التي قضاتها في لبنان أو حتي
في سوريا.

واكد السنيورة في اللقاء, ان اسرائيل مازالت مستمرة في تنفيذ اعتداءاتها
علي لبنان التي وصفها بالتدميرية, مطالبا بضمانات دولية لوقفها مستبعدة
قيام الدولة العبرية بهجوم احتلالي للبنان, لانها جربته في السابق وذاقت
الهزيمة.

وحول المؤتمر الدولي للدول الداعمة للبنان ماليا واقتصاديا, اشار السنيورة
الي انه لم يتم بعد تحديد مواعده وان كان من المنتظر ان يعقد نهاية العام
الحالي, وقال ان المشاورات مستمرة مع الدول الراغبة في المشاركة فيه
لتحديد مواعده بدقة وحجم الدعم الذي ستقدمه للبنان.

المصدر: القدس

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

محللون: التحقيق في مقتل الحريري قد يضر زعماء سورية ولبنان

بيروت - رويترز: التحقيق الذي تجريه الامم المتحدة والمقرر أن يقدم تقريره هذا الاسبوع عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري قد يكون بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة في دمشق وبيروت.

وربما يجاهد رئيسا البلدين من أجل البقاء سياسيا اذا القي التقرير اللوم كما يتوقع الكثيرون علي مسؤولين سوريين ومسؤولين لبنانيين مؤيدين لسورية في قتله مما قد يؤدي الي اجراء صارم من جانب مجلس الامن الدولي ضد دمشق. وقالت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية المجلس يجب ان يكون مستعدا لاتخاذ اجراء بشكل يترك الامور تمضي في اعنتها . ومن المقرر أن يقدم ديتليف ميليس كبير محققي الامم المتحدة يوم الجمعة المقبل تقريره لكوفي عنان أمين عام الامم المتحدة عن اغتيال الحريري وعشرين آخرين يوم 14 شباط في انفجار قنبلة ضخمة مخبأة في شاحنة في بيروت. ويقول دبلوماسيون ومصادر سياسية لبنانية ان ميليس سيذكر بالاسم بعض المسؤولين السوريين لكن لم يتضح بعد ما اذا كان التقرير سيضم اسماء أعضاء في الدائرة المقربة من الرئيس بشار الاسد. واعتقل اربعة قادة امنيين سابقين مؤيدين لسورية ومقربين من الرئيس اللبناني اميل لحود في لبنان في اتهامات بالتآمر علي قتل الحريري. ورفض لحود تقديم استقالته. وظهرت بالفعل دلائل علي اضطرابات عنيفة في دمشق حيث توفي وزير الداخلية غازي كنعان الذي كان ضمن عدة مسؤولين سوريين استجوبهم محققو الامم المتحدة في مكتبه الاسبوع الماضي فيما قال مسؤولون انه انتحار. وقال باتريك سيل الخبير البريطاني في الشؤون السورية لرويترز وفاة غازي كنعان تظهر أن هناك توترات حادة في المستويات العليا من السلطة وربما يكون صراعا داخليا علي السلطة .

لكنه قال ان ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون قبضة الاسد علي السلطة قد ضعفت. وقال سيل تجدر الإشارة الي ان النظام مازال يسيطر علي الجيش واجهزة الامن والمعارضة السورية ضعيفة للغاية وأمريكا منغمسة في العراق . وتابع اعتقد ان فرص بقاء النظام أفضل مما يعتقد الكثيرون . ويقول دبلوماسيون عرب انه جرت مناقشة اتفاق محتمل بين سورية والولايات المتحدة في محادثات شملت مصر والسعودية لكن المناقشات لم تؤت ثمارها بعد. ويضيف الدبلوماسيون ان واشنطن ربما تطلب تعاوننا سوريا كاملا مع ميليس وحملة علي المقاتلين الذين يعبرون الحدود للعراق وانهاء لدعم سورية لنشطاء فلسطينيين ولبنانيين مقابل تعهد بعدم السعي لاسقاط حكومة الاسد او اعتبار بلده دولة منبوذة. وقال الاسد الاسبوع الماضي ان أي سوري يثبت تورطه في قتل الحريري سيعتبر خاننا مما فتح الباب أمام تسليم محتمل لاي مشتبه فيه للعدالة الدولية. وقال ساطع نور الدين كاتب العمود بصحيفة السفير التي تصدر في بيروت انه يبدو ان العالم لا يريد تغيير النظام في سورية الآن. وأضاف ان هناك بالطبع قائمة مطالب لكن ليس هناك نية لتغيير النظام.

ويقول العديد من المحللين ان الفوضى في العراق المجاور وغياب بديل مقبول لزعماء حزب البعث السوريين يحد من أي رغبة لدى الولايات المتحدة في تغيير قد يأتي بضباط الجيش او جماعات اسلامية للحكم.

وقال سيل ان واشنطن تريد التعامل مع دمشق وليس استبدال الاسد وان ذلك يتطلب مفاوضات صعبة. وأضاف الولايات المتحدة ستضع شروطا في محاولة للي ذراع النظام... شروطا لا يقبلها السوريون لان تطبيقها يعني تغيير طبيعة النظام . وقال نور الدين ان ما توصل اليه ميليس قد يجعل من المستحيل علي لحد المؤيد الشديد لسورية البقاء في الحكم. وتابع انه لن تحدث هزة كبيرة في لبنان بل في عنصر واحد فقط هو الرئاسة

وأضاف أن شرعية لحد مشكوك فيها منذ أن فرضت سورية مد فترة ولايته العام الماضي. ومضي يقول ان لحد هو اخر وأسوأ رمز للمرحلة السورية في لبنان وأشار الي أن الباقيين من الساسة المؤيدين لسورية يتمتعون بشعبية علي عكس لحد الذي يقف وحده. وطلبت الحكومة اللبنانية التي يهيمن عليها وزراء مناهضون لسورية من عنان مد مهمة ميليس حتي 15 كانون الثاني لمساعدة ممثلي الادعاء اللبنانيين في توجيه اتهامات ضد المشتبه فيهم. وقالت مصادر سياسية ان ميليس من المرجح أن يشكو من ان التعاون السوري غير كاف مع التحقيق وقد يطلب استجواب المزيد من المسؤولين السوريين علي الارجح في الخارج. ويقول محللون ودبلوماسيون انهم يتوقعون ان تستمر سلسلة تفجيرات وعمليات قتل في لبنان حيث مازال النفوذ السوري قويا وحيث سيتجاهل المؤيدون لسورية أي نتائج يتوصل اليها التحقيق تشير الي دمشق باعتبار ان لها دوافع سياسية.

المصدر: القدس

التاريخ: ١٩ اكتوبر ٢٠٠٥

استجوبه كمتهم .. وسيكشف عن دوره بالتفصيل

ميليس يسمي أصف شوكت كأحد المتورطين باغتيال الحريري
برلين - واشنطن - رويترز - اف ب: قال تقرير الماني امس الثلاثاء ان محققا تابعا للامم المتحدة
اشار الي صهر الرئيس السوري بشار الاسد باعتباره مشتبهها به في واقعة اغتيال رئيس الوزراء
اللبناني الاسبق رفيق الحريري. وأشارت مجلة شتيرن في مقتطفات من تقرير تنشره اليوم الي
رئيس المخابرات العسكرية السورية أصف شوكت باعتباره مشتبهها به في التحقيق الذي يقوده كبير
محققي الامم المتحدة الالماني ديتليف ميليس. وينظر علي نطاق واسع الي شوكت وهو صهر
الاسد باعتباره ثاني اقوي رجل في سورية بعد الاسد.

ودون ان تذكر مصدر معلوماتها قالت مجلة شتيرن ان ميليس استجوب شوكت ليس كشاهد ولكن
كشخص مشتبه به . ومن المقرر ان يرفع ميليس يوم الجمعة القادم الي كوفي عنان الامين العام
للأمم المتحدة تقريره بشأن مقتل الحريري و20 اخرين في انفجار شاحنة ملغومة في بيروت يوم
14 شباط (فبراير) الماضي. ويقول دبلوماسيون ومصادر سياسية لبنانية انهم يتوقعون ان يذكر
ميليس في تقريره اسماء بعض المسؤولين السوريين. لكن قيامه بتوجيه اصبع الي شخص ضمن
الدائرة المقربة من الاسد سيكون قنبلة سياسية. وعين الاسد شوكت رئيسا للمخابرات العسكرية في
شباط (فبراير) الماضي. واعلن مسؤولون سوريون نبا التعيين بعد اربعة ايام من اغتيال الحريري.
والقاء اللوم علي مسؤولين سوريين في واقعة القتل سيزيد علي الارجح الضغوط الامريكية علي
دمشق وقد يدفع مجلس الامن الي اتخاذ اجراء. وقالت مجلة شتيرن انه من بين عشرة دبلوماسيين
كبار ومسؤولي مخابرات سوريين استجوبهم ميليس اعتبر خمسة مشتبهها بهم في الاغتيال. ومن
بينهم رستم غزالي رئيس الاستخبارات السورية السابق في لبنان. واعتقل لبنان اربعة ضباط
لبنانيين كبار مؤيديين لسورية منذ آب (اغسطس) بناء علي توصيات ميليس ووجه اليهم تهم القتل
ومحاولة القتل وتنفيذ عمل ارهابي.

المصدر: الاهرام

التاريخ: 19 اكتوبر 2005

تصاعدت تحركات السياسيين اللبنانيين
قبل ساعات من صدور تقرير ميليس

بيروت - من فتحي محمود

تصاعدت التحركات السياسية للقادة اللبنانيين, قبيل ساعات من صدور تقرير ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رفيق الحريري بعد غد, واختتم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة زيارته الي باريس أمس باجتماع مع نظيره الفرنسي دومينيك دوفيلبان, سبقه اجتماع آخر مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس, تناول آخر التطورات المتعلقة بالملف الفلسطيني في لبنان, بينما بدأ وفد من اعضاء كتلة تيار المستقبل النيابية في زيارة سفارات الدول الاعضاء بمجلس الأمن, لاقتناعهم بالموافقة علي تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريري. وأكد السنيورة - في ختام زيارته لباريس - تصميمه علي ايجاد حل لموضوع ترسيم الحدود اللبنانية - السورية, موضحا ان لبنان وسوريا بلدان عربيان شقيقان جاران يجمعهما تاريخ طويل وحاضر وجغرافيا ومصالح مشتركة ومستقبل واحد, ونحن حريصون علي هذه العلاقة الجيدة بين البلدين, ونسعي مهما كانت المصاعب الي تعزيز هذه العلاقات,

وحول الحوار مع حزب الله بشأن سلاح المقاومة, قال ان هذا الحوار قد بدأ, ولكن في شكل غير رسمي, وسندعم الخروج بمبادرات من قبل معنيين في هذا الشأن, لكي نطمئن الي نجاح التوصل الي عملية اعتماد آلية محددة, وفي الصيغة اللبنانية اعتقد اننا قادرون ان شاء الله من خلال الحوار والهدوء وطول البال وبالمتابعة لهذا الشأن, ينبغي ان يكون لدينا الاصرار علي التوصل الي ايجاد آلية والاطار اللازم الذي يمكننا من اجراء هذا الحوار بهدف تحقيق التوصل الي النتيجة المرجوة. وأشار الي ان البحث مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس تناول عددا من الموضوعات التي لها علاقات بالمسائل الاساسية الحياتية والمعيشية لدي الفلسطينيين, ومن خلال التعاون بين منظمة اونروا والدول المانحة,

في الوقت نفسه, استنكرت عائلات الاسري والمفقودين في السجون الاسرائيلية, التصريحات الاعلامية التي ادلي بها المبعوث الدولي الخاص تيري رود لارسن, تبريره عدم جدوي استمرار المقاومة بناء علي قرار مجلس الامن الدولي في العام 2000, والذي اكد انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية وفقا للقرار 425 حسب اجتهاده الشخصي. وقالت العائلات

ان لارسن هو اكثر الشخصيات في الامم المتحدة الذي يعرف تمام المعرفة ان اسرائيل لاتزال تحتفظ بالاسري اللبنانيين في سجونها كرهائن للمقايضة, وتتكلم عن مصير عشرات المفقودين الذي تم نقلهم من لبنان الي اسرائيل خلال فترة الاجتياح الاسرائيلي للبنان, الأمر الذي يخالف القرارين 425 و 426 اللذين ينصان علي انهاء كل اسباب النزاع بين لبنان واسرائيل

ويلزمان الامم المتحدة الاشراف علي التطبيق الكامل لهذا الأمر. من ناحية أخرى, باشرت النيابة العامة في لبنان اعداد ملف استرداد المتهم السوري محمد زهير الصديق, الذي اعتقل الاحد الماضي في شاتو في منطقة الايفلين غرب باريس حيث يعيش, بناء علي مذكرة اعتقال دولية صدرت في حقه عن قاضي التحقيق العدلي الياس عيد في جريمة اغتيال الحريري بتهمة التدخل في اغتيال الحريري ورفاقه, ولكن من المستبعد ان يتم استرداده, علي ما اكدت مصادر معنية في بيروت وباريس معا.

وقد اعتقل الصديق بصفة متهم ومتدخل في الجريمة وليس بصفة شاهد ضلل التحقيق كما تردد, وافادت مصادر قانونية ان اعتقاله استند الي المادة القانونية نفسها التي تم الاستناد اليها في اعتقال قادة الاجهزة الامنيين السابقين الاربعة في بيروت, واكدت انه لن يتم تسليمه الي السلطات اللبنانية لانه معتقل بموجب تهمة يمكن ان يحاكم علي اساسها وتقضي عقوبتها القسوي بالاعدام, وهي عقوبة غير منطقية في فرنسا, مما يحول دون تسليمه الي لبنان.وقالت المصادر ان اتجاهات تقرير ميليس تتركز الي توجيه الاتهام الي مسئولين في سوريا, واقتراح تأليف محكمة دولية خاصة تستكمل التحقيقات بحيث يعمل القضاء اللبناني والاجهزة اللبنانية علي استكمال التحقيقات بالتنسيق مع الجهات الدولية, والتوصية باستمرار توقيف الضباط الاربعة لان اتهامهم بالضلوع في الاغتيال لا يقتصر علي رواية الصديق, بل بالتخطيط للاغتيال.

المصدر: الكفاح العربي
التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

الكفاح العربي

٤ من الأخير - بقلم: سامر الحسيني

في فمه رصاصة

لو مات غازي كنعان قبل عام ٢٠٠٤ أي قبل استشهاد رفيق الحريري والخروج السوري، لكان مجلس الوزراء الذي تجاهل نياً انتخابه، عقد جلسة استثنائية في بجمرا حيث دفن، وقرر تنكيس الأعلام. وكان معظم السياسيين الذين تخرجوا من مدرسة عنجر نوياً ووزراء، أعلنوا الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام حزناً على فقدان معلمهم الأول وملهمهم في اقتحام المراكز والمناصب العليا. وكانت طريق بيروت دمشق الآن مزدحمة بأرتال من سيارات المسؤولين اللبنانيين، الزاحفين إلى سوريا للمشاركة في التشييع، قبل عروجهم على عنجر في طريق العودة.

إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث. لقد حمل غازي كنعان الملف اللبناني طوال عشرين عاماً، ولم يفارقه... إلى أن فارق الحياة. فلقب معالي الوزير لم يغير لقبه اللبناني «أبو عرب»، ومكتبه الجديد في وزارة الداخلية لم يمح عنوانه القديم في عنجر.

انتحر في أكثر اللحظات السورية صعوبة. في فترة لم تكف فيها الولايات المتحدة عن ممارسة الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية. انتحر بعد أسابيع من استماع لجنة ميليس إليه، وقبل أيام من اكتمال التحقيق الدولي، وبعد ساعات من التشهير به في تسريبة إعلامية واضحة المعالم والأهداف، وبعد دقائق من سماع صوته على «صوت لبنان».

مات وفي فمه رصاصة، أطلقها لتصيب معظم اللبنانيين والسوريين بصدمة لا تزالها التفسيرات الرسمية ولا الشكوك المبيتة ضد سوريا.

قد يكون قراره صائباً أو خاطئاً، وإن كان في الحالتين يخالف الشخصية الحديدية التي عرف بها غازي كنعان في أشد المراحل اللبنانية وأكثرها خطورة. فهو انتحر ودفن معه الغاز حقة طويلة من تاريخ العلاقات اللبنانية السورية. وفي فمه الملآن بالأسرار والخفايا، وضع رصاصة صامتة، اخترقت كل العقول لما تحمله من مفاجآت تعجز عن تبريرها.

يوم 12 تشرين الأول السوري لا يشبه 14 شباط اللبناني، لا بل هو يوم آخر في روزنامة الأحداث الدراماتيكية التي رافقت اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فخرج غازي كنعان قبل أربعة أعوام من الانسحاب السوري من لبنان، وتبدل ملفاته اللبنانية بأخرى تركية في الأمن السياسي، ومن ثم إحالته على التقاعد قبل انخراطه في العمل المدني في منصب لا تتعدى صلاحياته المسائل الداخلية، كل هذه التبدلات لم تمنع أن تكون نهاية «أبو عرب» لبنانية بامتياز.

أي لبناني لا يعرفه؟... وأي سياسي لم يتقرب إليه أو يقترب منه؟ ومع هذا لم يشك من الذين تنكروا له وأنكروه. ولم يغضب ولم يعتب على الذين لم يتبعوا أنفسهم بزيارة أو سؤال.

الآن رجل الرجل الصلب والصعب، من دون أن يودع أحداً، ومن دون أن يودع سرّ الرحيل عند أحد، كما كل الأسرار التي يملكها.

لقد فقدت سوريا عقلاً أمنياً كبيراً، وفقد لبنان مفتاح أسرار مرحلتي الحرب والسلام. من دونه نعرف ما حصل. ومن دونه لن نعرف أبداً لماذا حصل هذا... ولماذا لم يحصل ذلك.

لقد ترك لنا غازي كنعان الكثير من الأسئلة، وأخذ معه الكثير من الأجوبة. وآخر الأسئلة التي تركها: لماذا هذه النهاية؟

سامر الحسيني

المصدر: الاتحاد

التاريخ: 19 أكتوبر 2005

ميليس يشير إلى دور صهر الأسد في اغتيال الحريري :

بيروت - الاتحاد - وكالات الأنباء: تسارعت الأحداث والتكهنات مع بدء العد التنازلي لموعد تقديم تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والذي من المقرر ان يقدمه القاضي الالماني الدولي ديتليف ميليس بعد غد الجمعة. ففي تسريبات صحفية نشرت مجلة "شتيرن" الالمانية مقتطفات من التقرير أشارت إلى دور صهر الرئيس السوري بشار الاسد ورئيس الاستخبارات العسكرية آصف شوكت في جريمة الاغتيال. وقالت المجلة إن ميليس استجوب شوكت "الرجل الثاني في سوريا" كمشتبه به وليس كشاهد.

وعقدت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس مساء أمس مباحثات غير مقررة سلفا مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لبحث المسألة السورية. وأشار المتحدث باسم الخارجية الأميركية شون ماكورماك إلى أن رايس وعنان تبادلوا المعلومات، وشدد إن على المجتمع الدولي إلقاء نظرة على التقارير التي ستقدم لعنان، في إشارة لتقرير ميليس، واتخاذ قرار حول أية إجراءات إضافية يجب اتخاذها إذا لزم الأمر.

وفي بيروت، تصاعدت قضية الشاهد السوري زهير محمد الصديق، الذي ملأ الدنيا في وقت سابق بشهادات حول جريمة اغتيال الحريري ثم اكتشف زيفها، حيث وجه القضاء اللبناني اتهاما له بالمشاركة في اغتيال الحريري، وطالب فرنسا التي اعتقلته في وقت سابق بتسليمه.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

دوي <<انتحار كنعان>>:

أسئلة التدايعيات الخافطة

أحمد جابر

حدثُ غياب وزير الداخلية السوري، اللواء غازي كنعان، يطوي مرحلة أسرار طويلة، ويقفل على خزانها، لكنه يفتح من طرف آخر، الأبواب على القراءة السياسية للحدث، بعيدا عن <<واقعه>> الأمني، الذي قد تجتهد في مضماره <<المخيلة>> العربية، التواقفة أبدا الى افتراض المشاهد وإعادة تركيبها. سياسيا، قد يشير انتحار اللواء كنعان الى صراع أجنحة ضمن التشكيلة السياسية السورية الحاكمة، ذلك ان غياب الرئيس السوري الأسبق، حافظ الأسد، أفسح في المجال امام بروز هكذا قراءة، مثلما أتاح للكثيرين تناقلها. سياسيا ايضا، لا يمكن القفز فوق إقدام <<الوزير>> على الانتحار، الى تجاهل الربط بين الواقعة المأساوية وملف التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. مقتضيات المتابعة الموضوعية، تلزم المتابع بإجراء تمرين سياسي، يتمثل في وضع <<الحادث>> ضمن بنود السياق السياسي العام الذي يشغل الأوساط السورية واللبنانية، والذي يكاد يُختزل، بعنوان وحيد: <<الحقيقة>>... وهذه، مطلب صعب المنال وعالي الكلفة، أيا كانت حيثيات إعلان نتائجها.

ومع مسألتي <<صراع الأجنحة، وملف اغتيال الحريري>>، يمكن أن يتسع التحليل السياسي ليدمج البندين معا، فيحيل الأمر على خلاصة قوامها: تباين وجهات النظر، ضمن الفريق الحاكم السوري، حول أكثر من ملف، تتداخل فيه العوامل المحلية والاقليمية، وحول أكثر من قضية تتصل بدور سوريا في محيطها، وبسياساتها العراقية والفلسطينية واللبنانية، وبرؤية <<سوريا>> لأوضاعها في الداخل ايضا... الخ. لكن مهما تعددت أسانيد التحليل السياسي، وبغض النظر عن ملامسة بعضها للصواب الاجمالي او ابتعادها عنه... فإن انتحار اللواء كنعان، يتيح القول ان ثمة ضعفا قد تسلل الى القبضة الحاكمة السورية، وان ثمة ثغرات

حقيقية، بدأت تعبر عن نفسها، وفي الأمرين <<اهتزاز>> ما لصورة النظام، وإيحاء ما، ببعض عوامل ضعفه. في هذا المضمار، ليس سهلا ان يقال مثلا، ان القدرة على التسوية بين أركان النظام قد تعذرت، لذلك طفت الخلافات على السطح، وبات الحديث عنها أمرا عاديا، في أوساط الجمهور. كذلك ليس هينا، استعراض مدى الفراغ الذي تركه غياب الرئيس حافظ الأسد، وطرح السؤال بالتالي حول <<هوية الممسك>> او <<الممسكين>> بالقرار في سوريا... او بطبيعة الدوائر التي يتوزع عليها هذا <<القرار>>... عدم استسهال الامر في هذا الميدان، عائد الى دور <<تماسك النظام>> في صنع هيئته، وإلى قدرته على جعل هذه <<الهيبة>> قدرا سائدا، في اوساط التشكيلة الاجتماعية السورية، ومخيما عليها. على هذا الصعيد <<السلطوي>> من غير المقدر ان يمر غياب اللواء كنعان، من دون إثارة <<اسئلة ارتجاجية>>. في موازاة <<الاستنباط>> السياسي الأنف، من المفيد القاء ضوء سريع على المداخلة <<الدفاعية>> التي أدلى بها <<وزير الداخلية>> قبيل وقت قصير من إقدامه على وضع حد لحياته، <<حبيده لا بيد عمرو>>. يمكن لمستمع <<عابر>> ان يستنتج ان <<اللهجة>> الوثيقة التي تحدث بها اللواء كنعان، لا توحي بأنه كان في أجواء <<جنازته>>. إلا ان التدقيق في وضع <<الرجل>>، يتيح معاينة <<نبرته>> العالية من زاوية اخرى. ليس صعبا القول في هذا المجال، ان <<الوزير الراحل>> لم يكن بصدد تلاوة وصيته الاخيرة، بل إنه كان في موقف إعلان لائحته الاتهامية، ضد الذين <<حرضوه>> او أجبروه، او دفعوه، او أوصوا اليه بضرورة استعمال <<سلاح الانتحار>> الهجومى، الذي بادر الى استعماله. لقد كرر غازي كنعان تلاوة فعل إيمانه <<بوطنه وبنظامه>>، ولم يبدر عنه ما يشير الى مراجعة <<ندم>> حيال دوره في لبنان، ولم يلق اللوم او المسؤولية على أحد من محبذيه، او من مناوئيه في السياسة. وفي التحليل، على العكس من كل ذلك، قدم اللواء كنعان من خلال مداخلته، إصراره على التمسك بصحة المسلك الذي سلكه خلال حياته المهنية، وعليه، صار عمره، افتداء <<لعقيدة>> آمن بها، ومضبطة اتهام لكل مشكك بصدق <<خواباه>> ولكل مرتاب بحقيقة استعداده للتضحية، في سبيل ما اعتبره دائما الأهم: <<مصلحة سوريا>>... يشبه غازي كنعان في هذا الموقف كثيرين سبقوه، في مطارح اخرى من العالم. لقد سجل هؤلاء على طريقته، فهمهم لمغزى <<نقاء عقيدتهم>>، وحملوا، على طريقته ايضا،

الآخرين وزر دمهم المسفوح... وتركوا، لمن يشاء، ان يطوف <<بقمصانهم>> على الملأ!!
 في استكمال صورة <<المشهد السوري>>، يرد <<الشطر اللبناني>>، ذلك الذي حملته المادة
 <<الأرشيفية>> التي أعادت التذكير، بتعرجات المهمة السياسية الامنية، التي تولاهها اللواء
 غازي كنعان، في لبنان. لقد ظهر من خلال شريط الصور المستعادة، ان <<الوزير الراحل>>
 كان صاحب الدار السياسية، فيما كان السياسيون اللبنانيون، على اختلاف مواقعهم، أقرب الى
 <<الزوار>>. إلا ان ما يعني المهتم في هذا المجال، ليس صفة <<الاقامة المواطنة>>
 السياسية، لهذا السياسي اللبناني او ذلك، بل ما يستوقف، هو مدى المصادقية المتضمنة في
 مقولات <<الطبقة السياسية اللبنانية>>، المتداولة حالياً، حول السيادة، ومثالب النظام الأمني،
 ومنع الهيمنة السورية لأولئك السياسيين من المبادرة في اتجاه سياسي آخر!!.. الخ. تقول
 الصور، الموحية والناطقة، بأن كل الناطقين اليوم (إلا قليلاً)، قد استعاروا أسنتهم من النظام
 الأمني المشكوك منه، وأنهم بنوا <<سلطانهم>> المادي والكلامي، في ظلال سيوفه، ما يكاد
 يقرب المرء من القول، ان جل <<الطبقة>> بل كثرتها الساحقة، كانت من عجيب ذلك
 <<النظام>> وخبزه، وبالتالي فهي التي ردت الجميل له، فنظرت لمحاسنه، وبشّرت بفضائله
 على اللبنانيين. اذا كان ثمة من رأي في هذا المعرض، فهو ان الخلاف مع النظام الأمني
 <<اللبناني السوري>> وإثارته من قبل <<طبقة السياسيين>> اللبنانيين، إياها، يصيران خلافاً
 ضمن <<أهل البيت>> الواحد، ومدار هذا الخلاف، يصير الحصة والخطوة، والقرب من مركز
 <<صناعة القرار>> محلياً، او الاقصاء عنه. وبالتالي، فإن النتيجة المرجحة لهذا تقدير
 لواقع <<أهل الاستقلال والسيادة والديموقراطية>> ليست أقل من نعت ادعاء هؤلاء بالتهافت،
 ونسبة <<غياب المصادقية>> الى ما ينسبونه الى أنفسهم من مواقف <<وطنية عامة>>
 والانصراف، بناء على كل ذلك، الى التفتيش عن القضايا التي تلامس فعلاً مصالح اللبنانيين،
 وتُخاطب العلاقة المستقبلية مع السوريين، وتؤسس لوطنية عروبية مغايرة للنسخ المتداولة...
 التفتيش عن هذه <<الهموم المصيرية>> في مكان آخر، بعيداً عن خطب <<ما قبل
 الانتحار>>، وبعيداً، خصوصاً، عن سيل التصريحات، ودفق الصور المعبرة ما بعد هذه
 الخطب.

(□) كاتب لبناني

المصدر: النهار

التاريخ: 19 أكتوبر 2005

"أيًا تكن انعكاسات التقرير الدولي فاحتواؤها ممكن"
هل يوجّه ميليس الاتهام إلى "جناة" أم إلى "جهات"؟

كتب سمير منصور:

"المهم في التقرير المنتظر لكبير المحققين الدوليين ديفيد ميليس ان يوجه اصابع الاتهام الى جناة لا الى جهات".

بهذه العبارة يستهل مرجع سياسي لبناني كل حديث له عن النتائج المرتقبة لعمل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه. وفي رأيه ان اتهام "جناة" فيه تحديد للمخططين والمنفذين، واما اتهام "جهات" ففيه تعميم وهذا غير جائز في اي مجال فكيف اذا كان الامر يتعلق بتحقيق قضائي دولي؟

ويرى المرجع السياسي ان في المخاوف السائدة لدى كثيرين من نتائج التقرير النهائي للتحقيق الكثير من المبالغة وانه ايًا تكن هذه النتائج فاحتواء اي مفاعيل او انعكاسات قد تنجم عنها امر ليس بمستحيل بل انه اكثر من ممكن. واستناداً الى تجارب كثيرة لمحاولات افتعال فتنة ولا سيما في الأشهر الاخيرة وثمة "ماكينات" عملت في هذا الاتجاه ووقع في شركها كثيرون في اكثر من مجال، فإنها لن تجد ارضية صالحة وقد باءت بالفشل "فجوة" الناس في مكان آخر وقد اكتشفوا بالتجربة عقم هذه المحاولات وخبث اهدافها ومراميها ولم يعد سهلاً في لبنان ايجاد وقود لأي مشروع مشكلة يعرف اللبنانيون على انتماءاتهم انها ستكون على حساب امنهم وارواحهم وممتلكاتهم ومستقبل اولادهم". ولا يتجاهل المرجع اياه "بعض المخاوف" ولكنه يعود الى التأكيد ان "الارضية لم تعد موجودة". ثم يضع الانعكاسات المحتملة للتقرير الدولي وهي في نظره ثلاثة:

الاول - ان يوجه التقرير اصابع الاتهام الى "جهات ما" وان ينعتها بالتطرف او بالاصولية أو ما شابه، وان يقتصر الاتهام على العموميات. "قالاصوليات موجودة في كل مكان من العالمين العربي والغربي ولا هوية محددة لها، وبالتالي لا خوف من مشاريع فتن".

الثاني - ان يتضمن اتهاماً لسوريا عبر اجهزة لها عملت في لبنان لاكثر من ربع قرن. من الطبيعي في مثل هذه الحال ان يكون في لبنان من يقبل مثل هذه التهمة او يصدقها، وكذلك من يرفضها. "قد يؤدي مثل هذا الاتهام اذا الى انقسام في الرأي ولكنه بالتأكيد لن يؤدي الى فتنة". وقد استبق الرئيس السوري بشار الاسد التقرير اذ عدّ تورط اي سوري في الجريمة - الزلزال خيانة عظمى، وخيراً فعل، كما استبق طلب

لبنان إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين وابدئ استعداداه لتسليم اي متورط الى تلك المحكمة"، وهنا يذكر المرجع السياسي المشار اليه بأهمية توجيه الاتهام الى "جناة" لا الى "جهات" اياً يكن هؤلاء وتجنب التعميم، لافتاً الى ان "توقيف الرؤساء السابقين للاجهزة الامنية في لبنان لا يعني بأي شكل اتهام الشعب اللبناني". ويرى ان "من المبالغة الاعتقاد ان اي اتهام في اتجاه سوريا سيؤدي الى الانفتاح على الهيمنة الاميركية والخضوع لمشيئتها بدءاً بتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل. فالموقف اللبناني موحد من هذه القضية والبطيريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير كان سابقاً في تأكيده وهو ان لبنان آخر دولة عربية توقع صلحاً مع اسرائيل، وان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة اعلن تكراراً هذا الموقف، ناهيك بأن الكل في لبنان من أقصى اليمين الى أقصى اليسار مجمع على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا على أسس متينة من التوازن والاحترام المتبادل".

الثالث - ان تؤدي اذانة الموقوفين من الرؤساء السابقين للأجهزة الامنية "الى اتهام رئيس الجمهورية بتحمل مسؤولية ما في رعاية هؤلاء". في مثل هذه الحال سيزداد وضعه حرجاً وسيصبح مصير ولايته الممددة على المحك اكثر من اي وقت مضى وستتصاعد الحملة السياسية المطالبة باسقاطه او باستقالته. وسيعود الاستحقاق الرئاسي الى الواجهة وتفتح معركة الرئاسة على مصراعها.

استحقاقات اخرى...

هل ان المرجع السياسي المذكور يبالغ في تفاؤله وفي تسهيل الامور وتجاوز الانعكاسات المحتملة للتقرير الدولي؟ يقول انه يراهن على الوعي لدى الاكثرية الساحقة في لبنان ومن كل الفئات والاتجاهات السياسية. ويلفت الى انه اذا تحدث عن احتمالات في مضمون التقرير تتعلق بلبنان وسوريا فإنه يعود الى التذكير بأنه من القائلين تكراراً ان تجاهل مصالح اسرائيل ولبعض الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الاميركية في اغتيال الحريري امر غير جائز ويجب الا يسقطه احد من حساباته رابطاً بين الجريمة - الزلزال والضغط الاميركية - الاسرائيلية المستمرة على لبنان وسوريا، ومذكراً باستحقاقات اخرى تنتظر لبنان ولها انعكاسات محتملة مشابهة لتلك التي قد يحملها التقرير الدولي واولها القرار 1559 ، ملاحظاً "المزيد من هذه الضغوط من جهة وانقساماً داخلياً حوله من جهة اخرى" وفي الوقت نفسه المزيد من التقارب في وجهات النظر حول النظرة الى القرار ولا سيما بين الامين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله ورئيس "كتلة الاصلاح والتغيير" النائب ميشال عون وقد ناقش معهما الموضوع كلاً على حدة الرئيس سليم الحص

الذي يكرر ان "امضى سلاح في مواجهة كل اخطار المرحلة هو الوحدة الوطنية". ومن الاخطار المستمرة التي تتطلب اجراءات وقائية، مسلسل الانفجارات والقتل "الهادف سياسياً" الى تحريض الشعب اللبناني بعضه على بعض واحداث انقسام يتحول امراً واقعاً عبر تركيز المسلسل الاجرامي على المناطق المسيحية او ذات الغالبية المسيحية. ولم يتمكن منفذوه والمخططون له من نيل اهدافهم "واثبت الشعب اللبناني ان لديه من الوعي ما يجعلنا نتفاءل مرة جديدة بتجاوز اي انعكاسات محتملة للتقرير الدولي".

تلك بعض جوانب المشهد السياسي قبل يومين من الموعد الذي دخل على "اجندة" الجميع في لبنان، مواطنين ومسؤولين. ولعل "جرعات" التسريب والمعلومات القليلة بين فترة واخرى عما يمكن ان يحمله التقرير المنتظر، ساهمت الى حد ما وبأشكال مختلفة في تنفيس الاحتقان الذي يسبقه وفي التخفيف من حدة المخاوف والتوقعات، وقد بلغت التحركات السياسية ذروتها عشية صدور التقرير ولا سيما في بيروت وباريس التي زارها الرئيس السنيورة في اللحظة السياسية الادق، سواء بالنسبة الى القرار 1595 او 1559، كما غادرها سعد الحريري في اللحظة السياسية نفسها الى القاهرة بعد الرياض، والعاصمتان تضطلعان بدور محوري في تدارك اي انعكاسات محتملة للتقرير النهائي لـديتليف ميليس.

المصدر: السفير

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

محطة أخيرة

ساطع نور الدين

تسارعت قوى المعارضة السورية في إصدار <<إعلان دمشق للتغيير الوطني والديموقراطي>>، وبدأ أنها تقرأ الصحف التي تنشر أخبار اليوم السابق، أكثر مما تقرأ الواقع الذي يتصل بأنباء اليوم التالي. فالنظام ليس آيلاً الى السقوط، والتغيير المطلوب في سلوكه حصل بالفعل... والصفقة التي يحكى عنها تمت.

لم يكن الاعلان موفقا لا في الشكل ولا في المضمون ولا حتى في التوقيت. الصياغة محيرة ولا توضح ما إذا كان النص موجها الى النظام الذي يفترض المعارضون أنه لا يعي ما يدور حوله، أو الى الجمهور السوري الذي لا يدرك مصالحه... أو إلى بقية قوى المعارضة التي لا تزال ساكنة برغم <<أن عملية التغيير قد بدأت>>، كما ورد حرفيا من دون الإشارة أين وكيف، علما بأن التحول الوحيد الذي شهدته دمشق في الآونة الأخيرة كان انتحار وزير الداخلية السورية غازي كنعان، والذي يعرف أي معارض سوري أنه لا يمكن أن يكون نتيجة صراع على السلطة يدور داخل القصر!

كان موت غازي كنعان نغياً دراماتيكياً لتلك الفكرة الساذجة التي ترددت في أكثر من مكان عن ذلك الصراع على السلطة. ولعل غيابه بمثابة تأكيد جديد على قوة النظام وتماسكه وقدرته على تخطي الصعاب الراهنة الناجمة عن محاولة تحدي أميركا ولفت أنظارها طوال السنوات الثلاث الماضية إلى رغبته وحاجته للاعتراف به طرفاً مؤثراً في عدد من القضايا الإقليمية. استنتجت المعارضة السورية العكس تماما: صحيح أن الضغوط الأميركية الأخيرة على النظام أدت إلى توتر في دمشق، لكن واشنطن وباريس، وكذلك تركيا ومصر وإسرائيل، وربما السعودية أيضا، سرعان ما أوحى بأنه ليس من مصلحتها أي تغيير جذري في سوريا، وبعضها عمد إلى إرسال تطمينات إلى القيادة السورية، مرفقة بطلب التجاوب مع آخر المطالب الأميركية والخاصة بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري... وهو ما لا يمكن أن يخطئه أحد من مقابلة الرئيس بشار الأسد مع محطة <<حسي

إن إن<<، وما لن يخطئه أي قارئ بسيط لتقرير رئيس اللجنة ديتليف ميليس الذي سيحصر مسؤولية الجريمة في الجانب اللبناني.

صحيح أن الضغوط الأميركية بلغت مؤخراً حداً لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين البلدين، لكنها كانت المخرج الذي أتاح لدمشق التخلي عن سياسة التحدي والتسليم بالكثير من الوقائع الإقليمية والتكيف معها، مع استثناء وحيد حتى الآن هو اللغة السائدة في الإعلام السوري ولدى بعض المسؤولين السوريين الذين لم تصلهم الأخبار كاملة.. وما زالوا يقاتلون الاحتلال الأميركي في العراق، ويناصرون المعارضة الفلسطينية في معركتها ضد السلطة الفلسطينية، ويعتبرون أن الخروج من لبنان مؤقت.

إذا لم تلاحظ المعارضة السورية أن الصفقة تمت بالفعل، فإن عليها أن تفتش عن نظام آخر تعارضه.

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

هكذا رأيت غازي كنعان

داود الشريان الحياة - 05/10/19

قبل بضعة أسابيع كنت في دمشق لإجراء حوار مع شخصية فلسطينية، وبعد وصولي بوقت قصير طلبت مقابلة وزير الداخلية اللواء غازي كنعان للتعرف. بعد أقل من ساعة جاءت الموافقة، وقال المتحدث أن اللواء يرحب بك في مكتبه. استغربت سرعة تحديد الموعد، فمسؤوليات رجل مثل غازي كنعان لا تسمح بتحديد موعد مفاجئ على هذا النحو، ومع صحافي جاء للتعرف، ثم انه لا يعرفني ولم التقه من قبل، لكنني بعد قليل من بدء الحديث معه وجدت انه يعرفني تماماً. الغرابة لم تتوقف عند سرعة تحديد الموعد فحتى طريقة وصولي إلى مكتبه تمت بطريقة بسيطة وسلسلة جداً. دخلنا مبنى وزارة الداخلية بسيارة الزميله انتصار يونس، مراسلة تلفزيون دبي. لم يتم تفتيشنا عند الدخول، ولم تؤخذ منا أجهزة الهاتف المحمول، كما العادة في مكاتب كبار السياسيين والعسكريين وزعماء الأحزاب.

في حوالي الساعة السابعة مساء استقبلنا اللواء غازي كنعان على باب المكتب. كان يلبس قميصاً بلا أكمام وبلا ربطة عنق. شعرت أن الرجل استقبلنا في بيته ونحن في مكتبه، كان يبدو عليه الارتياح التام وصفاء الذهن، أجلسنا ثم حرك كرسياً وجلس أمامنا، كان مرحاً طوال الوقت. سألنا ماذا نشرب قلنا له نشرب شاي، ولفت نظري انه لم يمد يده إلى الكوب الخاص به رغم انه قال أنا أيضاً اشرب معكم شاي. الحركة في مكتبه لا توحي بأن الرجل يدير جهازاً مهماً مثل وزارة الداخلية، ولا حتى وزارة شؤون المغتربين. كان المكتب في هدوء تام. شعرت وأنا اتحدث مع الرجل. الاسطورة ان غازي كنعان، الذي حكم لبنان وتدخل في أدق تفاصيله، وصنع معظم زعاماته الجديدة، وشكل وزارته ومجالسه النيابية على مدى عقدين من الزمن، كان يعيش في تقاعد غير معلن.

وبدأ الحوار. سألته سؤالاً عاماً عن لبنان فتحدث بحسرة عن الإفساد الذي تم على مشروعه في لبنان، ودخل في سرد تاريخي لبدايات عمله في لبنان وكيف استطاع أن يصلح بين الطوائف والأحزاب ويعيد الحياة إلى البلد الذي خرج للتو من حرب أهلية، وكان لافتاً أن الرجل يتحدث كزعيم لا كمسؤول ينفذ سياسة حكومته، لم يذكر عبارات من نوع «هكذا كانت توجيهات سيادة الرئيس»، او «كانت سياسة سورية تقضي أن افعل كذا»، كما يقول الوزراء والمسؤولون العسكريون. كان طوال الوقت يقول أنا فعلت وأنا أصلحت. ولتأكيد زعامته في لبنان في ذلك الوقت روى لنا قصة ممارسته لرياضة الجري من دون حراسة في عز سيطرة الميليشيات على بيروت الغربية. تحدث بسلبية عن بعض الزعامات وذكر سمير جعجع قائد «القوات اللبنانية» السابق بالاسم، واخبرنا انه لم يصلح بين الطوائف المختلفة فحسب، بل أصلح بين أعضاء الطائفة الواحدة، وتحدث بأسهاب عن دوره في مصالحة الزعامات المارونية وحل مشاكلها الداخلية، وتذويب خلافات الزعامات الشيعية مع بعضها بعضاً، وتحدث بفخر واضح عن دوره في دعم وترتيب أوضاع المقاومة اللبنانية. وكان مستاء من الحملة على سورية، والزج بالشعبين اللبناني والسوري في القضية، ومن بعض الصحافيين اللبنانيين، لكنه لم يسم أحداً منهم.

وحيث تحدث عن الإعلام العربي توقف كثيراً عند الصحافة الكويتية، وسأل «شو سر حماسة الصحافة الكويتية ضد سورية، شو هو ميليس يحقق بقضية كويتية». استغربت انه كان يتجنب الحديث عن رفيق الحريري في شكل متعمد، وكلما سألته عنه، قال «خليني أكمل لك هي القصة وبعدين أجاب على سؤالك»، وهكذا طوال الوقت. أما الرئيس لحد فكان لا يأتي على ذكره لا بخير ولا بشر، كان لبنان في نظره دولة بلا رئيس. أما قضية تحقيق ميليس فتناولها كمرآب لا كمسؤول، وكان كلامه يشير بوضوح إلى أن هذا التحقيق لا يعنيه كشخص، ولم ينس تذكيرنا بأنه صار بعيداً عن الشأن اللبناني منذ وقت طويل، لكنه أكد خشيته من تسييس التحقيق، ربما ليثبت انه لا يزال مسؤولاً سورياً، وملزم بتريد الرأي الرسمي.

غازي كنعان الذي رأيت يشبه رجلاً ترك منصبه مجبراً. يتحسر على ما يجري من تخريب لانجازاته في لبنان. لديه مخاوف كبيرة من تقسيم لبنان، ويعتقد أن إخراج جعجع من السجن وتصويره كبطل خطأ فادح. لا يتحدث باسم احد فهو يتعامل مع نفسه كزعيم. يتجنب الحديث عن رفيق الحريري على نحو لافت.

استغرق حوارني معه 90 دقيقة، وكنت مستعداً للاستمرار في الجلسة، فرجل بمسؤوليات كنعان قادر على إشعارنا بانتهاء وقت المقابلة بألف طريقة مهذبة لكنه لم يفعل ولم يحاول. كان مستمتعاً بالحديث وغير مهتم بالوقت. هل كان متقاعداً بالفعل، ربما. استأذنت بالانصراف، فقال «لسه بدري»، وعند الباب قال لي: «يسعدني أن أراك كلما قدمت إلى دمشق، اليوم اعتبر نفسي كسبت صديقاً، ويسرني أن أعطيك حواراً لكن بعد أن تنجلي الأزمة «ويصير الكلام ممكن»، وأضاف ضاحكاً: «لا تنس أنني وزير الداخلية وسوف اعرف اذا وصلت إلى الشام وسأكون سعيداً لرؤيتك مرة أخرى». لكن للأسف لن أرى غازي كنعان مرة أخرى. غاب الرجل ودفن معه كنوزاً من أسرار السياسة اللبنانية والسورية على مدى عشرين عاماً، والغريب أن نشرات الاخبار ذكرت أن غازي كنعان انتحر، لم اشغل نفسي بصحة الخبر، لكنني وجدت ان غموض خبر غياب اللواء غازي كنعان يليق به.

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥

التغيير

كرندة تقي الدين الحياة - 05/10/19

حدثان كبيران ومحوريان يشهدهما العالم العربي في الاسبوع الحالي.

الحدث الأول يتمثل بتقرير القاضي الألماني ديتليف ميليس حول جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري ورفاقه، ويضمنه ما حصل عليه من معلومات حول ظروف الجريمة والتخطيط لها ومنفذيها والمتورطين فيها.

والحدث الآخر هو بدء محاكمة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين.

ومما لا شك فيه ان الحدثين هما في الواقع مؤشر الى التطور الحاصل في الشرق الأوسط.

فقد بدأت فترة محاسبة الشعوب لحكامها، فالشعب اللبناني طلب عبر انتفاضة 14 آذار (مارس) الكشف عن حقيقة اغتيال الحريري واقترب موعد الكشف عنها، والشعب العراقي سيشهد رغم ما يعانيه من أوضاع رديئة محاكمة رئيس أوصل بلاده الى الكارثة التي يواجهها حالياً.

المحاسبة بدأت رغم انها غير كاملة لسوء الحظ. فالجرائم التي تبعت مقتل الحريري والنائب باسل فليحان، بدءاً باغتيال الزميل سمير قصير الذي دفع حياته ثمناً للحرية وحقوق الانسان والديموقراطية، وبعده الأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي، ثم الزميلة مي شدياق التي دفعت ثمناً غالياً لممارستها مهنتها بشجاعة وصراحة، وانقذها القدر.

واليوم، عشية تقرير ميليس وبدء محاكمة صدام حسين، يجدر التساؤل عما اذا كان التطور المتمثل بمحاسبة المجرمين سيتحول الى واقع جديد في العالم العربي حيث تحاسب الأنظمة على الجرائم التي تقوم بها.

فالجرائم والتفجيرات والارهاب بكل أشكاله ينبغي ان يُعاقب مرتكبوها، ومن فجر طائرة وقتل أبرياء ومن اغتال وخطف اشخاصاً لا يوافقونه الرأي ينبغي ألا يحاسبوا، حتى اذا عوض عما فعلوه بمبالغ من المال على غرار ليبيا.

والمحاسبة ينبغي ان تعمم لتكون درساً للجميع وتؤسس لمستقبل افضل في الشرق الأوسط.

وواقع الحال ان تقرير ميليس ومحاكمة صدام حسين بداية لهذه المحاسبة والمطالبة بالتغيير. فهناك انتخابات تشريعية مقبلة على الاراضي الفلسطينية والعراق. ورغم رداءة الأوضاع في كليهما، بسبب الاحتلال الاسرائيلي من جهة والاحتلال الاميركي من جهة أخرى، فإن الحياة الديموقراطية رغم كونها تجربة جديدة، إلا انها تؤدي الى المحاسبة وتحمل المسؤولين في العالم

العربي على التغيير.

فحتى مصر تشهد تغييراً باتجاه المزيد من الديمقراطية، رغم ان هذا التغيير بطيء جداً. وهناك ادراك لدى المسؤولين المصريين بأن الظروف تغيرت وأن مصر «أم الدنيا» ينبغي ان تبدأ فعلاً بالتوجه نحو المزيد من الديمقراطية بهدوء وبدون

تصادم.

فالعالم كله تغير ولا يمكن للمنطقة العربية ان تبقى منغلقة على نفسها، غير آبهة برأي شعوبها. فكم من العراقيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين هاجروا منذ سنوات لأن ظروف بلادهم غير مشجعة على البقاء؟ وكم منهم قتل أو اعتقل بسبب مطالبته بالحرية؟

واليوم التغيير آت رغم كل شيء، والحكم بنهج منفتح وشفاف أمام الشعوب ينبغي أن يسود.

ومع ان تقرير ميليس محوري وأساسي ومنتظر، إلا ان المهم ايضاً معرفة الحقيقة حول اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية، ومعرفة من قتل سمير قصير وجورج حاوي ومن حاول قتل مي شدياق ومروان حماده.

والتغيير الى الأفضل في الشرق الأوسط يتطلب شفافية ومحاسبة، ونهج القتل والتصفيات ينبغي ان يتوقف، لأنه طريقة وحشية لفرض نهج سياسي معين.

والمطلوب هو ان تكافح كل دول المنطقة وأولها اسرائيل التي تعطي الدروس للدول الأخرى حول مكافحة الارهاب، في حين انها أكثر من يعتمد هذا الارهاب.

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

قبيل إصدار تقرير ميليس أمريكا وفرنسا تسعيان لاستصدار قرارين من مجلس الامن يدينان سوريا

واشنطن، نيويورك وكالات الانباء:

بدأت الولايات المتحدة وفرنسا الاستعداد لطرح مشروعين قرارين في مجلس الامن يدينان سوريا وذكرت صحيفة 'واشنطن بوست' نقلا عن مصادر مطلعة قولها ان المجلس قد يبدأ النظر في مشروعين القرارين يوم الثلاثاء المقبل. وقد عقدت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس اجتماعا مفاجئا اول امس مع الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان تركز علي بحث ملف سوريا ولبنان. وذكر المتحدث باسم رايس ان سوريا بلد لها مشاكل مع كل جيرانها لكنه امتنع عن توضيح الاجراء العقابي الذي تسعي اليه واشنطن ضد دمشق. وفي نفس الوقت حذرت صحيفة الثورة السورية من الضغوط السياسية الغربية وتأثيراتها علي تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وقالت ان مثل هذه الضغوط يمكن ان تضع المنطقة في كف عفريت ومن المقرر ان يصدر ميليس تقريره عن التحقيق غدا.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

نحن وسوريا: مشقة الانفصال

سليمان تقي الدين

خرجت سوريا من لبنان كما دخلته بقرار دولي. لكن التدخل السوري في لبنان لتوجيه سياساته كان سابقاً على القرار الدولي وتحفزه جملة اعتبارات مصلحة تاريخية وحالية، في مقدمتها الاعتبارات الامنية والسياسية والاقتصادية قبل الايديولوجية. خلال السنوات الماضية كان يظن في دمشق كما قال مسؤول أمني كبير، إن خروج سوريا من لبنان بمثابة توجيه رصاصة الى رأس النظام. تبين فعلياً أن خروجها من لبنان كان إنقاذاً لرأس النظام، أو على الأقل الخطوة الضرورية لمنع مواجهات وتداعيات من نتائجها ضرب النظام في دمشق. لكن النظام خسر جزءاً من شرعيته، والكثير من مصالحه السياسية والاقتصادية. هذا ما يعني أن النظام يفكر في التعويض عن هذه الخسائر. والخطأ الشائع عند اللبنانيين، هو إسقاط تصوراتهم عن مصالح سوريا وسلوكياتها الأمر الذي لا يتفق مع التصرف السوري. سوريا تتعرض الآن لضغوط تستهدف إنهاء دورها الاقليمي في لبنان وفلسطين والعراق تمهيداً لتغيير طبيعة نظامها وإدراجه في خانة القبول بالموصفات الاميركية. من الخطأ التفكير أنها فقدت كل عناصر الدفاع، ومن الخطأ التفكير أنها تستطيع التكيف مع الشروط الأميركية دون أن تخسر نفسها. النموذج الليبي، لا يصح في سوريا لألف سبب وسبب وفي المقدمة قضية الجولان.

أظهرت سوريا في الماضي والحاضر مرونة استثنائية في تقديم التنازلات والسعي للتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية سواء في لبنان منذ العام 1975، وسواء في حروب الخليج، وأخيراً مع حرب العراق والقرار الخاص بلبنان 1559. لكن فيما يتعدى ذلك يصعب على سوريا الاقتراب مما تسميه الشروط الإسرائيلية. لذلك رأينا سوريا تبدي قدراً كبيراً من الاستعداد للتعاون ثم هي تلجأ الى الممانعة إزاء بعض القضايا الرئيسية. قدمت سوريا ثلاثة تنازلات مهمة:

التعاون في موضوع مكافحة الارهاب ومساعدة الولايات المتحدة في بعض القضايا الخاصة

بالعراق. يحكى هنا عن كم هائل من الملفات التي قدّمتها سوريا للادارة الاميركية خصوصا الملفات الأمنية لمواجهة بعض الجماعات الإرهابية. كذلك طرحت صيغاً واضحة للتعاون فيما خصّ ضبط الحدود، فلم تبادر الولايات المتحدة نفسها الى ترجمتها.

التراجع الكبير في مستوى دعم المنظمات والفصائل الفلسطينية والخدمات اللوجستية لها في دمشق ولا سيما إقفال المكاتب الإعلامية، ثم المصالحة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وإسقاط التحفظات عن اتفاق اوسلو والقبول بما تقبله السلطة فضلاً عن المساعدة في الوفاق بين الفصائل والسلطة.

الانسحاب من لبنان تنفيذاً للقرار 1559 فيما يخصّ سوريا، وعدم التصدي المباشر للانقلاب السياسي الذي حصل في لبنان، وإعلان الرغبة والاستعداد على التعاون فيما خصّ التحقيق المتعلق بجريمة اغتيال الرئيس الحريري، والاندفاع السوري والتوسط طلباً لتجديد المفاوضات مع إسرائيل بدون شروط مسبقة.

واجهت الولايات المتحدة هذه الخطوات السورية بتجاهل كامل لأهميتها، وواجهت الاستعداد السوري الدائم والملح للحوار، بالمزيد من الضغوط السياسية وتصعيد المواقف ضد سوريا على جميع الجبهات ومن بينها إدارة الملف اللبناني بتجاهل كامل لمصالح سوريا في لبنان. فالقوى التي تدعمها الولايات المتحدة في لبنان تذهب بعيداً في محاولة اجتثاث النفوذ السوري وإضعاف القوى الحليفة لسوريا. لكن القوى الحليفة لسوريا في لبنان لم تسقط كلها في هذا الانقلاب السياسي وما تزال تملك قوى فعالة قادرة على مواجهة الموجة السياسية التي انعكست في الانتخابات النيابية. وليس خافياً ان <<حزب الله>> يشكل نقطة ارتكاز اساسية على الصعيدين السياسي والمادي، فضلاً عن وجود قوى وشخصيات وتيارات قادرة على إقامة نوع من التوازن القلق داخل الساحة اللبنانية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد اعتبرت أن تحرير لبنان من النفوذ السوري هو خطوة أساسية على طريق تطويع النظام السوري، إن لم يكن إسقاطه، فإن سوريا لن تتوقف عن التعامل مع لبنان كساحة صراع غير محسومة النتائج، وان الامور ستجري فيه سجلاً بحيث لن تستقر وتترسخ الهيمنة الاميركية عليه. وهذه من بداة الامور في التفكير السياسي لدولة إقليمية كانت لها تلك الامتيازات الاستثنائية في لبنان على مدى ثلاثين سنة. نقول هذا الكلام لا حبا

بسوريا ولا كرها لها، بل مجرد تشخيص لواقع سياسي يرتب نتائج في كيفية التعامل مع سوريا اليوم.

وإذا صحّ التقدير ان سوريا التي واجهت في لبنان نوعاً من سياسة العزل والعزلة دولياً وعربياً، قد بدأت تستعيد دورها الاقليمي بتجديد التعاون مع محور السعودية ومصر فضلاً عن علاقاتها الوطيدة بإيران، وأنها لم تفقد صلاتها المهمة بالمنظمات والفصائل الفلسطينية وكذلك مع القوى اللبنانية التي سبق ذكرها، فإن دمشق تسعى الآن إلى إجراء تعديل حقيقي في التوازن السياسي الإقليمي مستندة الى جملة معطيات مهمة:

المعطي الفلسطيني والتعقيد الحاصل على مستوى مسيرة التسوية.

المعطي العراقي والعقبات الهائلة التي تواجهها الولايات المتحدة في حسم الموقف العراقي. المعطي اللبناني الذي يستعيد توازنه تدريجياً بعد نجاح <<حزب الله>> في ردّ الهجمة السياسية الواسعة سابقاً لسحب سلاحه وفرض عناوين جديدة للبحث في الخيارات اللبنانية، فضلاً عن تراجع حدة الأزمة الناتجة عن جريمة اغتيال الرئيس الحريري، من خلال ضبابية التحقيق وعدم حسمه.

إزاء ذلك كله، من البديهي أن تتحرك دمشق على الساحة اللبنانية باستخدام كل إمكانياتها بما في ذلك الإمكانيات الأمنية حتى لو كانت تلك التحركات مدانة أخلاقياً. وسواء أكانت تلك التحركات مساهمة في اعمال التفجير والعنف والاغتيال، او عبر تحريك الأدوات السورية في المخيمات الفلسطينية.

ومن الواضح أن لبنان يفتقد الآن الى المناعة الأمنية، بعد انتقال مرجعية الأمن إليه، كما يفتقر الى العنصر الأساسي لضبط الأمن وهو الوفاق السياسي، فضلاً عن انكشافه السياسي والأمني الواسع جراء نشاط جميع الاجهزة الدولية والقوى والتيارات الداخلية. فهل يمكن ان تحل مسألته الأمنية عبر تعزيز التقنيات والإمكانيات الفنية كما تقترح المرجعيات السياسية والأمنية اللبنانية، ولو من خلال التعاون مع أرقى الدول وأرقى الخبرات؟ لعل السؤال يجيب عن نفسه، لأن الجريمة التي نواجهها في لبنان ليست من نوع الجرائم العادية بل جرائم سياسية. ومن البديهي القول إن المدخل لمعالجة الجريمة السياسية هو السياسة لا الأمن.

وإذا كان من الايجابي الآن بدء حركة حوار بين القوى اللبنانية نفسها وبين الدولة اللبنانية

والمنظمات والفصائل الفلسطينية، فإن من الضروري تذكير المسؤولين اللبنانيين، بان الامور لا تحلّ من طريق السخرية فيما تعتبره الجهات المسلحة أو المتوسلة للعنف قضيتها. ومن العمى السياسي تجاهل نوع التناقضات التي تدور في المنطقة والتقليل من أهمية الصراع السياسي في المواجهة مع ما تسميه الحركات المسلحة <امبريالية واستعمار وصهيونية>. ومن المعروف أنه ليس من طريق التجميل اللغوي أو اللفظي أو تغيير المصطلحات يمكن ان تحل المشكلات السياسية.

طالما أن المنطقة عرضة لهذا التجاذب السياسي الدولي والاقليمي، وطالما لبنان يشهد مرحلة انتقالية لم يتعزز فيها أمنه، بل يواجه بؤرا أمنية حقيقية وقوى تتصل أهدافها بصراعات المنطقة، فيجب التفكير اذن بالشأن السياسي لضبط الأمن.

من هنا الأهمية الاستثنائية للوافق السياسي الوطني اللبناني كمدخل لتحسين الوضع الأمني الداخلي، وكمدخل لفتح الملفات الاقليمية نفسها بشقيها الفلسطيني والسوري.

هناك توافق لبناني بين القوى الاساسية على عدم تكرار تجارب الماضي مع سوريا، وقد جاء

الطائف بنص صريح عن تعاون البلدين في مجالي السياسة والأمن، فلا يكون أي منهما ممراً او مستقراً لأي تهديد أمني من الخارج. وإذا كانت سوريا تشعر بالاستهداف الغربي لها من بوابة لبنان، وليس في الأمر مبالغة الآن مع خطابات الرئيس الاميركي بوش، فمن مصلحة اللبنانيين أن يعطوا سوريا التطمينات والضمانات على هذا الصعيد. ولسنا نعتقد ان سياسة التجاهل التي تديرها الحكومة وتأجيل الحوار، والسير حثيثاً في خطى الانفصال عن سوريا سياسياً وأمناً، والاصغاء فقط للنصائح إن لم نقل المطالب الاميركية، يمكن ان يوصل الى نتائج مرضية. ولا تدري تماماً كيف تفكر الأكثرية النيابية الآن ومعها حكومتها بالعلاقات اللبنانية السورية، وما اذا كانت نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري ستغير الجغرافيا والتاريخ بحيث تقرر وحدها الاتصال او الانفصال عن سوريا. اللهم إلا اذا كان هؤلاء يراهنون على دور دولي ما يحل جميع المشاكل وربما عن طريق إزالة النظام السوري تمهيداً للمصالحة بين البلدين.

ولعلها خطوات فولكلورية تلك التي قامت بها الحكومة عبر تكثيف تواجد الجيش على الحدود اللبنانية السورية او مثيلاتها على حدود المخيمات. لأنها تفترض أصلاً إمكانية المنافسة في

المجال الأمني أو التوازن. وتفترض انه عن طريق الردع وحده يمكن معالجة مشكلات سياسية تاريخية مزمنة، فضلاً عن اعتبار الخطر دائماً يأتي من خارج. هذ الفرضيات لا تُبنى عليها سياسة أمنية دفاعية. ولن تستطيع ان تعالج هذا المستوى من الارهاب او من العنف او من التعدي على الاستقرار في لبنان. هذه عراضات لم تعد تقنع أحداً. والخطر من بينها جميعا الاستنجاد بالأمن الدولي او بالمساعدات والمداخلات الدولية التي تسوّغ للعنف حينئذ بعده السياسي؛ لأنها تفترض سلفاً العداء لسوريا والذهاب لمواجهتها. ولا ندري ما اذا كان المسؤولون عن قضايانا الوطنية الكبرى يتعظون من تجربة العراق، أو حتى من تجربة الحرب في لبنان.

وعندما تحاول الحكومة اللبنانية التعاون مع هذا الحشد من الخبرات الغربية لتنظيم الأمن ألا يخطر ببالها ان تلك الدول عرضة للاختراق الأمني؟ ألا يخطر ببال الحكومة اللبنانية، ان الحروب غير النظامية لا يمكن مواجهتها بالترتيبات الامنية النظامية؟ ثم ألا يخطر ببال الحكومة أنها بجميع تصريحات أفرادها تحدد سلفاً الجهة السياسية، فهي اذن ليست بحاجة الى <<المعرفة الامنية>> بل الى الردع الأمني، ومن أين لها ان تحصل عليه في غياب الوفاق الشامل بين اللبنانيين؟

نحن لا نطرح هذه الاسئلة بهدف تحميل الحكومة المسؤولية السياسية لإزاحتها، بل بهدف تصويب وجهة المعالجة لخطر يستهدف جميع اللبنانيين، وقد طاول عمقهم المدني العاري من أية حماية أمام مسلسل القتل والتدمير والارهاب. ولولا بعض الحصانة الوطنية والسياسية عند اللبنانيين، وبعض الخبرة والكثير من التضحية، وإدراك طبيعة المشكلات، لكن بدأنا نسمع نغمات الأمن الذاتي، بل كانت الاحزاب خرجت الى الشارع تتدبر أمن مناطق نفوذها. وكان ذلك اخطر ما يواجه البلاد من تحديات. وفي كل حال ليس سراً ان القيادات السياسية تتدبر أمنها وتتحصن بمربعات أمنية في جميع الطوائف والمناطق. وحده المواطن العادي يترك لقدره ومصيره. لذلك نقول عبثاً تسير الحكومة بمعالجة مشكلات البلاد، والامنية بنوع خاص من خارج المعطيات السياسية، ومن خارج المعالجات السياسية. ثمة حاجة الآن ملحة لوفاق وطني يلغي هذه المعسكرات وما تستجر من تشنجات. ثمة حاجة لوقف خطط العزل والإقصاء التي عانت منها البلاد كثيراً، خصوصاً جزءاً من قوى السلطة اليوم. ثمة حاجة لفتح الملفات الاساسية في البلاد ومنها ملف العلاقات اللبنانية السورية من خارج الأحقاد وبالتأكيد من خارج سياسات الاستقواء بالخارج قريباً كان أم بعيداً.

(I) كاتب سياسي

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

«حزب الله» عن اتهام إسرائيل له في اغتيال الحريري: محاولة للفتنة

بيروت: «الشرق الأوسط»

وصف رئيس كتلة نواب «حزب الله» في البرلمان اللبناني النائب محمد رعد، زج إسرائيل للحزب في قضية اغتيال الرئيس السابق للحكومة اللبنانية رفيق الحريري، بأنه اتهام سخيف وتجارة خاسرة، ومحاولة من «الماكر اليهودي» لإثارة الفتن. ودعا «الحريريين على وحدة البلاد»، الى «عدم الانسياق وراء انفعالات، تثير المزيد من الانقسام في صفوف اللبنانيين».

وزار النائب رعد أمس، الرئيس السابق للحكومة الدكتور سليم الحص. وقال: «هذا اللقاء يعكس حرصنا على الاستماع الى وجهات نظره (الحص)، في القضايا الأساسية في البلاد وكيفية ادارتها». وأضاف: «كلنا يعلم ان هناك نقاطا اساسية يدور نقاش وطني حولها، وتتم مقاربتها من زوايا مختلفة. منها قضية الصراع مع الكيان الصهيوني وقضية التحقيق وقضية سلاح المخيمات وقضية المقاومة والادارة الداخلية للبلاد، وقلق المواطن قبيل صدور التحقيق. استمعنا الى وجهة نظر دولته. واعتقد اننا متطابقون في الموقف». ورأى «ان المطلوب من المعنيين والحريريين على وحدة البلاد، ان يقاربوا الموقف بدقة متناهية، والا ينساقوا وراء انفعالات تثير المزيد من الانقسام في صفوف اللبنانيين».

وسئل رعد اذا كان البحث في نزع السلاح الفلسطيني مقدمة للبحث في سلاح «حزب الله»، فقال: «اولاً ليس المطلوب نزع السلاح الفلسطيني، بل الحوار مع الفلسطينيين لمقاربة موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي ودور لبنان في هذا الصراع وكيفية تنظيم السلاح المقاوم في هذا الصراع».

وعن اتهام اسرائيلي لـ«حزب الله» في قضية اغتيال الحريري، أفاد: «هذا الاتهام سخيف. ولم يعد ينطلي على الرأي العام العالمي. لكنها تجارة خاسرة يحاول الماكر اليهودي دائماً، ان يبتزنا ويحاول اثارة الفتن، من خلال هذه الشائعات والادعاءات». من جهته، قال مسؤول العلاقات الخارجية في «حزب الله» نواف الموسوي: «إن المقاربة السليمة لملف سلاح حزب الله تبدأ من البحث في كيفية وضع نقطة المواجهة مع اسرائيل. وان عنوان الحوار مع الحزب يجب أن يكون كيف يمكننا كلبنانيين ان



نعالج كل ملفاتنا. والمعالجة السليمة تكون في تحقيق وفاقنا على قضايانا». واعتبر الموسوي «ان المرحلة الراهنة تشهد تطورات سياسية لا تطمئن الى بناء الوحدة الوطنية اللبنانية» و«ان هناك اجراءات تتخذ تثير بعض الشكوك». وقال: «إن المناخ السياسي أظهر منذ فترة أننا جميعا في حاجة الى تعزيز الثقة في ما بيننا، للتوصل الى حل جذري لكل مشكلاتنا».

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

انتحار كنعان: عنوان جديد في سوق التأويلات السياسية

علي بدوان

من سوء الطالع أن يضيف الرحيل المأساوي لوزير الداخلية السوري اللواء غازي كنعان، تعقيدات جديدة في ملف الأزمات المفتعلة التي تلاحق سوريا منذ حين، ليصبح انتحار الوزير كنعان مثار عملية استخدامية في سوق التأويلات المتضاربة، والتفسيرات المتباينة من هنا وهناك، خاصة وأن اللواء كنعان وبحكم موقعه كمسؤول أول في جهاز الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان لسنوات طويلة، لم يكن رجلاً عادياً، بل لاعباً أساسياً في صناعة الحدث تحت إمرة القيادة السورية. وقبل اطلاق الأحكام المتسارعة، مع انتحار وزير الداخلية السوري غازي كنعان، علينا أن نلاحظ أهمية مقابلة الرئيس السوري بشار الأسد مع شبكة الـ«سي ان ان الأمريكية»، واجاباته الشفافة/الواضحة الواثقة فيما يتعلق بالموضوع اللبناني، وتحديدًا ملف اغتيال الشهيد رفيق الحريري، وتأكيداته بأنه «لم تكن لسوريا مصلحة في المساس بالرئيس رفيق الحريري» وأن «سوريا ستحاسب أي مواطن أو مسؤول سوري تثبت ادانته» وتعتبر فعلته في «مرتبة الخيانة الوطنية»، خاصة وأن اللواء كنعان كان قد غادر لبنان بوقت طويل نسبياً قبل الحدث/الزلزال اللبناني المتمثل باغتيال الشهيد الحريري. وعلينا أن نلاحظ أيضاً، المعلومات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية التي بدأت تتسرب عن مضمون التقرير العتيد المنتظر للمحقق الدولي ديتليف ميليس، وهشاشة المعلومات المقدمة وتضاربها، وابتعادها عن الحسم والجزم، خصوصاً بعد انكشاف رواية المجند السوري الفار محمد الصديق، وهي القصة التي بنى عليها ميليس وغيره «في مرحلة من مراحل التحقيق» هالة كبيرة من التقديرات. فبعيداً عن التعسف أو الانحياز أو التكهنات أو التأويلات السياسية التي تصب عند هذا الاتجاه أو ذلك، لنفكر قليلاً، ولا نتعجل الأمور بالحكم على النهاية المأساوية لحياة اللواء غازي كنعان وزير الداخلية السوري صباح 2005/10/12.

فاللواء غازي كنعان رحل اليوم بعد أن لعب دوراً سياسياً كبيراً على الساحة اللبنانية كما صرح بهذا السيد وليد جنبلاط في قصر المختارة في جبل لبنان صبيحة اليوم الثاني من انتحار الوزير كنعان، فاستطاع أن يضبط أحداثيات التحالفات اللبنانية/اللبنانية بتوافق وانسجام بين مختلف أطرافها، وأن ينسج خيوط التواصل مع كل الأطراف اللبنانية تقريباً، التي اتخذت من مكتبه في بلدة عنجر في سهل البقاع «محجة» ومركزاً رئيسياً في طريقها اليومي المعتاد الذي أكل من عجلات سياراتها بين دمشق وبيروت، ومعبراً لها من أجل الوصول الى الغايات السياسية اللبنانية الداخلية، ولم تهب العاصفة في وجهه الا بعد انسحاب القوات السورية من لبنان قبل فترة من الزمن، فزاد غيابه من تضارب التقديرات عند الأطراف التي تريد إصاق كل التدايعيات الحاصلة منذ عام ، بالممارسات الخاطئة التي وقعت أثناء تواجد الجيش السوري في لبنان. ومن المفارقات الايجابية كما عودتنا الساحة اللبنانية، أن يكون العماد ميشيل عون وكتلته النيابية، من الأطراف الأكثر توازناً، والأقل تشنجاً، والأكثر عقلانية، فاختار العماد عون لغة مقبولة في التعقيب. على حادث انتحار اللواء كنعان تاركاً الأمور تسير باتجاهها الطبيعي، دون البناء المتسرع على الحادث في تثبيت الإدانات تجاه ما حصل في الساحة اللبنانية الى طرف دون غيره. طبعاً، نحن هنا لسنا بصدد الدفاع أو الانتقاص من دور، أو اتهام أي من الشخصيات السورية أو اللبنانية التي تصدرت موقع القرار، لكن علينا أن نفكر بموضوعية، وبيرودة أعصاب، قبل اصدار المواقف والتكهنات المستعجلة التي لا تخدم سوى الموقف الضاغط على مختلف الأطراف العربية خصوصاً الطرفين السوري واللبناني والطرف الفلسطيني من سلطة ومعارضة.

* كاتب فلسطيني مقيم بدمشق

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير «شتيرن» حول التحقيق الدولي ... غزالة لميليس: ما علاقة العشرين مليون دولار خاصتي باغتيال الحريري؟

برلين - اسكندر الديك الحياة - 05/10/20

قبل يومين من تقديم المحقق الدولي الألماني ديتليف ميليس تقريره المنتظر الى الأمين العام للأمم المتحدة عن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، ذكرت مجلة «شتيرن» الألمانية نقلاً عن مصادر «موثوقة» ان رئيس أجهزة الاستخبارات السورية آصف شوكت صهر الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية التي كانت في لبنان ستم غزالة «موضع اشتباه» ميليس ولجنة التحقيق الدولية اضافة الى ثلاثة آخرين لم تذكر اسماءهم.

وأضافت المجلة الأسبوعية التي تصدر اليوم وحصلت «الحياة» امس على النص الكامل لتقريرها ان ميليس ولجنته الدولية حققت مع عشرة دبلوماسيين واستخباراتيين سوريين خمسة منهم «شهود» بينهم اللواء غازي كنعان الذي انتحر الأسبوع الماضي على حد الرواية السورية الرسمية، وخمسة «مشتبه بهم».

وفي اتصال أجرته «اذاعة دويتشه فيله» الألمانية مع كاتب التقرير الصحفي اوليفر شروم امس اكد ان لديه مصدرين مستقلين للمعلومات التي نشرها في المجلة. وشدد على «ان المصدر الثاني المستقل اكد صحة معلومات المصدر الأول»، لافتاً الى «الفارق الجوهرى بين الشاهد والمشتبه به».

وعن الانطباع الذي يخرج به من يقرأ تقريره الذي يوحي بأن مصادره «من الداخل» لدقة الوصف لردود فعل غزالة خلال استجوابه، لم ينف شروم ذلك قائلاً: «من الواضح للقارئ ان «شتيرن» حصلت على معلومات من الداخل علماً اننا لن نصرح بشيء ابدأ عن المصادر حماية لها، ولكنني اكرر من جديد ان ليس لدينا مصدر واحد لمعلوماتنا، ولكن لنا مصدران على الأقل».

وعما اذا كان ميليس سيذكر اسمي شوكت وغزالة في التقرير كمشتبه بهما في اغتيال الحريري، قال: «لا اعرف ما اذا كان سيذكر اسماء محددة او انه سيقدم معلومات عامة فقط علماً انه تقرير سري جداً».

وبعدما اشار الى ان مهمة ميليس ستتمدد الى اواسط كانون الأول (ديسمبر) المقبل ذكر «انه سيكون من قلة الحذر وضع كل الاسماء والإثباتات على الطاولة في حال استمرار التحقيق، كما سيكون على فريق ميليس الأخذ في الاعتبار امكان اختفاء المشتبه بهم والتخلص من الآثار». وذكر انه لا يعتقد شخصياً بأن التقرير سينشر كل الإثباتات المتوافرة ان اقر التمديد بطلب من رئيس الحكومة اللبنانية.

ونقل شروم في تقريره في المجلة نقلاً عن مصادره ان ميليس «قرأ على غزالة في بداية الاستماع إليه حقوقه وأبلغه بأنه يحقق معه ليس كشاهد، وإنما كمتهم، وأن

أي تغيير لم يظهر على وجه غزالة». وبعد خمس ساعات من التحقيق والاستماع الى الشكوك حوله قال للمحقق الدولي: «انا احب كل اللبنانيين، والحريزي احبته بصورة خاصة». وأضاف كاتب التقرير ان ميليس الذي تمكن من رفع السرية المصرفية في لبنان عن حسابات عدد من المشتبه بهم ومنهم غزالة، اكتشف وجود 20 مليون دولار في رصيد له في احد مصارف بيروت فكشف له عندها معرفته بالأمر وسأله عن كيفية حصوله عليها فرد غزالة بعد فترة تفكير: «ما علاقة العشرين مليون دولار خاصتي بعملية القتل؟». وتابع الكاتب ان ميليس «لم يرد على غزالة، لكن المراقبين السوريين للاستجواب تبادلوا النظرات في ما بينهما».

المصدر: البيان

التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥

سوريا وبيروت "الجديدة"

بقلم: أحمد عمراي

مع إصرار قاضي التحقيق الألماني ميليس على مباشرة استجواب ستة من الضباط السوريين في بيروت دون غيرها من العواصم نفهم بأثر رجعي مغزى الضغوط الأميركية والفرنسية لتصفية الوجود العسكري والاستخباراتي السوري..

فالساحة السياسية الأمنية في بيروت باتت الآن ملكاً خالصاً لعناصر الاستخبارات المركزية الأميركية وجماع الموساد الاسرائيلي. في مثل هذه البيئة الأمنية البيروتية من المستحيل افتراض الشذافية والنزاهة في أية عملية استجوابية لضباط سوريين أو غيرهم.

في حمأة مسار التحقيق بشأن اغتيال الزعيم السياسي اللبناني رفيق الحريري قبل نحو تسعة أشهر وصل الى بيروت فريق من "مكتب التحقيقات الفيدرالي" الأميركي بناء على طلب من رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، للمشاركة في عملية التحقيق.

ورغم ان السنيورة حرص على القول بأنها ستكون مشاركة «ثنية فقط» إلا ان مثل هذا التبرير لا يقنع أحداً يعيش الآن في عصر «الحرب الأميركية على الإرهاب» الذي لا تحترم فيه الولايات المتحدة السيادة الوطنية لأي دولة في العالم الثالث - خاصة الدول العربية والإسلامية.

هذه هي الحقيقة التي فطن إليها الرئيس السوري بشار الأسد وهو يعلن رفض دمشق طلب ميليس لأن يجري استجواب الضباط السوريين الستة في بيروت..

فهو يعلم كما يعلم أي مراقب منصف أن مسار العملية الاستجوابية إذا جرت في بيروت سيكون تحت السيطرة الكاملة لضباط "مكتب التحقيقات" الأميركي من وراء ستار وفق سيناريو معد سلفاً رغم ظهور ميليس في الواجهة، فالتحقيق في مقتل الحريري خرج من الدائرة القانونية الى دائرة التسييس.

ولنتساءل: لماذا رفض ميليس الاقتراح السوري بأن تجرى عملية استجواب الضباط السوريين في القاهرة باعتبارها مقر الجامعة العربية؟

ولماذا رفض - أيضاً دعوة سورية لزيارة دمشق من أجل وضع مذكرة تفاهم مشتركة لتحديد آليات التعاون بين فريق ميليس وممثلي الأجهزة الأمنية والقضائية السورية؟

بكلمات أخرى: لماذا الإصرار على بيروت تحديداً؟

والإجابة هي ان بيروت عام ٢٠٠٥ ارتدت الى حالة بيروت خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما كان مدير المحطة الفرعية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الحاكم الحقيقي للبنان بمعاونة المدير الفرعي للموساد الإسرائيلي.

ان العالم العربي عموماً يعيش حالياً - كما قال الرئيس السوري - حالة استعمار أميركي فقدت الدول العربية بموجبه كل أسباب السيادة الوطنية على شؤونها.

وفي الصورة العامة تبرز بيروت مجدداً كقاعدة مركزية لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يستهدف التمكين لاسرائيل لتندمج في نسيج العالم العربي والإسلامي كقوة إقليمية

ولكن يبدو ان الولايات المتحدة لا تريد ان تستوعب تجاربها السالبة، فبيروت الخمسينات والستينات أفرزت في السبعينات وما بعدها حرباً أهلية طويلة أسفرت عند نهاية المطاف عن هزيمة ساحقة للقوى المحلية المتحالفة مع واشنطن بعد ان خرج إلى حيز الوجود شيء اسمه "حزب الله".

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥

راي الأهرام

محاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الحريري: تمييز مهم

أدى انتحار وزير الداخلية السوري غازي كنعان إلى تصاعد الشكوك حول علاقة مسنولين سوريين بعملية اغتيال رفيق الحريري, وهو ما أدى بدوره إلى تعميق التخوفات حول مضمون تقرير لجنة التحقيق الدولية برئاسة القاضي الألماني ميليس والذي يتوقع تسليمه خلال أيام لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان. ومصدر التخوف الأهم هو التطورات المتوقعة على إثر هذا التقرير بشأن العديد من الملفات خاصة العلاقات الأمريكية السورية واحتمالات التصعيد ضد النظام السوري, وقضية حزب الله, بالإضافة إلى الانعكاسات المتوقعة لمضمون التقرير على عملية تشكيل الائتلافات/الصراعات السياسية داخل لبنان. وتشهد الساحة اللبنانية خلال تلك المرحلة بالفعل حالة من محاولات القوي السياسية اللبنانية التعبئة الدولية والإقليمية لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي جريمة الاغتيال.

ومع التأكيد على حق جميع القوي والطوائف اللبنانية في إجراء تحقيق ومحاكمة حقيقية لجميع العناصر المتورطة في عملية الاغتيال - لبنانية أو أجنبية- إلا أنه تجدر الإشارة إلى قضية مهمة وهي ضرورة التمييز بين محاكمة العناصر الأجنبية المتورطة في جريمة الاغتيال ومحاكمة الدول والشعوب, فإذا ثبت على سبيل المثال تورط عناصر سورية في تلك الجريمة, يجب أن تميز القوي اللبنانية بين محاكمة تلك العناصر ومحاكمة الدولة والمجتمع السوريين. ويجب أن تدرك القوي اللبنانية ذاتها أهمية تطوير خطاب يميز بوضوح بين هاتين المسألتين, خاصة أن انتهاء التقرير إلى تورط عناصر سورية قد يؤدي إلى مزيد من التصعيد الأمريكي ضد سوريا, والذي بدأ بالفعل, وإضفاء شرعية إقليمية على هذا التصعيد. وأخيراً يجب أن تدرك أن التصعيد الاقتصادي أو العسكري

سيكون له آثاره السلبية أيضاً على الأمن القومي اللبناني والاقتصاد اللبناني في ضوء حالة التداخل الشديدة التي تطورت بين الجانبين خلال المرحلة الماضية.

المصدر: البيان

التاريخ: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥

حزب الله: نرفض تحويل لبنان جسراً للعبور نحو سوريا

أكد مسؤول حزب الله في جنوب لبنان الشيخ نبيل قاووق «أن اللبنانيين يرفضون أية وصاية أجنبية، لاقتناعهم بأنها ستخرج لبنان من هويته ودوره التاريخي»، لافتاً إلى أن أسوأ ما في السياسة الأميركية أن الرئيس جورج بوش يريد أن يجعل من لبنان جسراً للعبور نحو سوريا.

وأشار قاووق، خلال لقائه أمس وفدا من الطائفة المشيخية الإنجيلية في الولايات المتحدة الأميركية في مركز الحزب في بلدة الخيام الجنوبية، «إلى أن لبنان والدول العربية يعانون من الأعاصير الأميركية التي تهدد الاستقرار في المنطقة»، متسائلاً «هل الإدارة الأميركية في وارد تقديم مساعدات للبنان في وقت بدأ الحلفاء المفترضون لسياستها يشكون من ابتزاز هذه السياسة؟».

وشدد على أن اللبنانيين يرفضون أية وصاية أجنبية، «فالإدارة الأميركية وضعت لبنان على خط الاهتزازات المستمر، والمشكلة أن بوش بنى مشروعه على أسس خاصة لأنه يجهل الكثير عن السياسة اللبنانية»، معتبراً أن أسوأ ما في هذه السياسة أنها تريد أن تجعل من لبنان جسراً للعبور نحو سوريا، في حين يجمع كل اللبنانيين على أن لبنان لن يكون جسراً للمشروع الأميركي الإسرائيلي في استهداف سوريا».

وقال إنه «إذا كان بوش حريصاً على السيادة اللبنانية، فعليه أن يكف عن محاولة ضخ الفوضى في السلم الأهلي»، مشيداً بكل المواقف التي اتخذتها الكنائس الأميركية في رفض سياسة الحروب التي يشنها بوش على المنطقة. من جهته قال المتحدث باسم الوفد الأميركي روبرت وورلي «نحن لا نريد الدفاع عن الحكومة الأميركية».

مؤكداً أن الوفد سيعود إلى أميركا لمتابعة عمله من أجل السلام. وأضاف «إن الأميركيين يسمعون في الإعلام الغربي أن حزب الله حركة إرهابية وليس لديهم فكرة عن اهتمامات الحزب بأهالي الجنوب»، لافتاً إلى أن الكنيسة المشيخية في أميركا «عانت من ضغوطات كثيرة من قبل منظمات يهودية بسبب سحب الاستثمارات من الشركات المتعاملة مع إسرائيل».

بيروت - «البيان»

المصدر: البيان

التاريخ: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥

غازي كنعان .. مالى الفراغ اللبناني

بقلم: جوزف سماحة

ليس أصعب من ان يعرف المرء ماذا يدور في رأس شخص قرر الانتحار وذلك قبل لحظات من الإقدام على ذلك. ولا يمكن القول ان فعل الانتحار نفسه هو دليل على ذروة القوة أو ذروة الضعف.

يمكن إيراد هاتين الملاحظتين في حالات الانتحار العادية. أما عندما يكون المنتحر رجلا مثل غازي كنعان، وأما أن يحصل ذلك في هذه اللحظة المصيرية التي يمر بها لبنان وسوريا، وأما أن يختفى الرجل الذي لعب دورا مفصليا في حياة البلدين على امتداد عقدين من الزمن، فان في ذلك ما يحول الأسئلة الحارة إلى أسئلة ملتهبة.

غازي كنعان هو، بحق، صاحب أكثر اللمسات وضوحا على الوضع اللبناني بدءا من عام 1982 وصولا إلى 2002. وبكفي أن يستعرض المرء هذه الحقبة بتقلباتها، وتحولاتها، سواء في لبنان أو سوريا أو المنطقة أو العالم، ليجد ظله في المحطات الأبرز التي عاشتها بلاد الأرز قبل ثورة الأرز.

إلا انه في الإمكان تقسيم هذه المرحلة إلى ما قبل 1990 وما بعد 1990. في القسم الأول كان كنعان لاعبا أساسيا أعاد النفوذ السوري إلى لبنان تدريجيا، ماحيا بذلك الشق السوري الخاص بأثار الغزو الإسرائيلي في صيف 82.

أما في القسم الثاني فكان كنعان اللاعب الأساسي في تقرير المصائر اللبنانية.

فبعد الانقلاب الذي شهده العالم، وبعد المشاركة السورية في حرب تحرير الكويت، وبعد «اتفاق الطائف» وإنهاء الحالة العونية، تحولت سوريا الى الدولة المقررة في الشؤون اللبنانية كبيرها وصغيرها.

وإذا كان الرئيس حافظ الأسد هو صاحب الخيارات التي أعطت دمشق هذا الدور، وإذا كان محاطا بفريق عمل ساعده على هذه التوجهات، فان غازي كنعان كان الرجل الذي تولى التنفيذ اليومي، والخطوات العملاية، لبناء نظام لبناني شديد الالتصاق بـ «الشقيقة الأكبر».

بكلام آخر، ان كنعان كان الضابط المسؤول عن «درة التاج» في السياسة السورية وعن الانجاز الأبرز لها والذي جعل منها لاعبا إقليميا له كلمته المسموعة وله تأثيره على مسار الأحداث في الشرق الأوسط. ويمكن القول، بهذا المعنى، ان قليلين جدا من ضباط الأمن، خصوصا العاملين منهم خارج بلدانهم، يستطيعون الادعاء بأنهم خدموا نظامهم إلى هذا الحد.

إن التركيبة اللبنانية التي اشرف كنعان على بنائها كانت هجينة، لم تكن استمرارا وتطويرا للبنان القديم، ولم تكن انعكاسا دقيقا لأوضاع النظام السوري، كانت خليطا من الأمرين بحيث أنها راعت بعض تقاليد العمل السياسي في لبنان لما قبل الحرب، ودمرت تقاليد أخرى، وطوعت ما تريد تطويعه لتشيديه وجعله «قادرا» على الالتحاق ببلد ذي تقاليد مخالفة.

ربما نقع هنا على واحدة من أبرز مفارقات العلاقة الخاصة التي قامت بين سوريا ولبنان في العقود الأخيرة.

ليس صحيحا، على الإطلاق، أن دمشق كانت تحاول ضم لبنان وفرض الوحدة عليه فرضا.

فحكامها تخلوا عن هذا « الوهم الوجودي » منذ زمن وكانوا يدركون استحالتة. وليس صحيحا، طبعا، أن سوريا حاولت فرض نظامها حرفيا على لبنان. أما ما حصل فعلا هو اغرب من ذلك.

نحن هنا، أمام حالة قد تشكل سابقة تاريخية. ثمة بلد أرسل جيشا إلى بلد جار ومارس نفوذا استثنائيا فيه، وتحكم بتفاصيل حياته السياسية والاقتصادية والإدارية، وشكل مرجعا لكل أمر مهم يحصل فيه. وكان له الدور الحاسم في اختيار الحكام، وفي وضع قوانين الانتخاب، وفي العزل أو السجن للخصوم، وفي انتصار الحلفاء وترقيتهم، وفي الاستفادة الاقتصادية، وفي توحيد الدبلوماسية تحت اسم «وحدة المسارين»، وفي... ومع ذلك فإنه فعل ما فعله مدركا ان البلد المستتبع يعيش في نظام مختلف وان لا نية في فرض نموذج الدولة الغالبة على الدولة المغلوبة.

عندما حكم غازي كنعان لبنان لم يسلك ولا مرة سلوك من يريد الإيحاء بأن سوريا هي مستقبل البلد المحكوم. أي أننا لم نكن أمام حالة «استعمارية» تقليدية يقول فيها المستعمر للمستعمر «إننا النموذج»، أي «أنا املك رسالة تمدينية أريد تعميمها، واملك فيما أريد فرضها، وسأحاول أن أجعلك مثلي».

لقد سمحت هذه الحالة، لأحد الزملاء الصحفيين، أن يشتق مصطلحا يقول «إن الرئيس حافظ الأسد يريد نظامين متباينين» وكان يمكنه أن يضيف من غير أن يسعى إلى أي تطابق بينهما». وهكذا يمكن النظر إلى تجربة غازي كنعان في لبنان، وحصيلتها ماثلة حتى الآن أمام أعين الجميع، بصفتها حالة تستوجب الدراسة حيث أمكن لضابط امن منتدب من قبل نظام شمولي أن يدير نظاما شبه ديمقراطي.

لا مبالغة في القول إن غياب كنعان يساوي غياب المرجع الأرشيفي الأول لعقدين لبنانيين حافلين. كما لا مبالغة في القول إن غياب كنعان يعني انكسار المرأة التي أعادت للبنان صورته: لبنان الطوائف المتناحرة، والزعامات الساعية إلى مواقع، ورجال الأعمال الباحثون عن صفقات بأي ثمن، وكبار موظفي الدولة الخنوعين، والإعلاميين المطواعين، الخ... لو لم يكن لبنان، الخارج من الحرب، على هذا الشكل، ولو لم يكن في وضعية استدراج تدخل وحكم خارجيين، لم يكن ممكنا لغازي كنعان أن يملأ الفراغ الذي ملأه.

كاتب لبناني

المصدر: السفير

التاريخ: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥

المعلم يؤكد وباريس تنفي خطة لفرض عقوبات: <<اغتيال الحريري أساء لعلاقتنا العربية>>

سامي كليب

اتهم نائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم واشنطن وباريس أمس بأن لديهما خطة لتكثيف الضغوط على سوريا تستهدف في نهاية الأمر فرض العقوبات عليها بعدما تم عزلها والإساءة لعلاقتها مع بعض الدول العربية، وهو ما نفته فرنسا التي قالت إنها تنتظر تقرير القاضي ديتليف ميليس والمبعوث الدولي تيري رود لارسن لتقرر ما ينبغي عمله لاحقاً.

وقال المعلم، في حديث لصحيفة <<لوفيغارو>> اليمينية الفرنسية، إن <<لدى الأميركيين والفرنسيين خطة لتكثيف الضغوط ضد سوريا، وتقرير ميليس هو الوسيلة لتطبيق هذه الخطة حيث قضت المرحلة الأولى بالتأثير على الدول العربية لقطع علاقتنا بالعراق وفلسطين ولبنان، ونحن حالياً في المرحلة الثانية التي تستهدف عزلنا، وأما المرحلة المقبلة فستكون من خلال فرض عقوبات اقتصادية عبر قرار من الأمم المتحدة، ولكننا نعتقد ان الروس والصينيين سيعارضون العقوبات>>.

وأكد المعلم أن <<لا علاقة لسوريا باغتيال الحريري، فلنسأل من يستفيد من هذه الجريمة؟ ذلك أن سوريا خسرت الكثير في هذه القضية ولبنان فقد جزءاً من استقراره، واليوم علاقتنا ليست سيئة فقط مع لبنان وإنما أيضاً مع عدد من الدول العربية، ولا توجد أي دولة في العالم تعمل ضد مصالحها الخاصة، وقد كنا ضحايا هذا الاغتيال، وإن من خطط ونفذ ذلك كان يعرف تماماً ما ستكون عليه النتائج>>.

وأوضح المعلم، رداً على سؤال عما إذا كان القاتل سوريا، <<ينبغي أن يكون الشخص مجنوناً في هذه الحالة، صحيح أن العلاقات بين سوريا والحريري كانت تعيش مداً وجزراً، ولكن الحريري كان صديقاً لدمشق منذ أواسط الثمانينيات>>.

وأضاف المعلم أن <<ديتليف ميليس هو رجل اختصاص ويبدو نزيهاً، وإذا كانت سوريا بريئة

كما نعتقد فعليه أن يقول ذلك، ولكن هل سيجرؤ على تقديم شهادة براءة لدمشق إن لم يكن لديه دليل ضدنا، فهذا هو

التحدي الحقيقي الذي نواجهه، ذلك أن الولايات المتحدة تريد تغيير النظام في سوريا، وإننا الوحيدون في المنطقة الذين يجروون على قول لا للضغوط الخارجية ومعارضة الاهداف الاميركية، ألم يقل (الرئيس الأميركي جورج) بوش انه مهما كانت نتائج تقرير ديتليف ميليس فإن على سوريا أن تتغير بالعمق؟ وبالتالي فإن لم يكن ميليس مخولاً بتبرئتنا فإن كل المنطقة ستتأثر سلبياً>>.

وأكد المعلم أن سوريا مستعدة لحوار مع الأميركيين حول العراق ولكنها ترفض <<الأوامر>>، مضيفاً <<حريراً أن يعترف (الأميركيون) بالجهود التي بذلنا لاستقرار الوضع في العراق، وهذا سيسمح لاحقاً بمحادثات حقيقية، وهذا ما قلناه للأميركيين وقد أجابوا سلبياً، فلماذا يغلقون الباب أمام الحوار؟ ذلك لأنهم بحاجة إلى كبش محرقة يؤدي إلى نسيان الفوضى التي يغرق فيها العراق حالياً>>.

وتابع المعلم <<صحيح انه بعد الحرب حصل نوع من التراخي من جانبنا لجهة مراقبة الحدود مع العراق ولكن الأمر قد تغير الآن، فقد ضاعفنا عدد حراس الحدود واعتقلنا 1046 عربياً كانوا يريدون التسلل إلى العراق، ولكن تنقصنا التجهيزات للقيام بمراقبة فعالة للحدود، وأنا أكرر أننا جاهزون للتعاون حول العراق>>.

وأضاف المعلم <<نعم للدبلوماسية ولكننا نرفض القوة وآمل ألا يصل الأميركيون إلى هذه المرحلة المتطرفة والتي يتم من خلالها ضرب أهداف محددة في سوريا لأننا في هذه الحالة سنوقف جهودنا، ما سيؤدي إلى فتح الحدود مع العراق>>.

وحول علاقة سوريا بفرنسا، قال المعلم <<إننا نواجه مصاعب كثيرة مع فرنسا وقد تدهورت علاقاتنا فجأة بعد لقاء الرئيسين جاك شيراك وجورج بوش في منطقة النورماندي في حزيران

2004، وحينها سعى بوش إلى شحن شيراك ضد سوريا، إن شيراك غال علينا ونعتبره شخصاً قريباً جداً منا، ولكننا لا نفهم تصرفه، وكثير من السوريين لا يفهمون لماذا تحالفت فرنسا مع الأميركيين ضدنا، ربما شيراك قد خذل من قبل بشار الأسد ولكن يجب إعطاء الرئيس السوري الوقت الكافي لتطبيق سياسته وإصلاحاته، وعلى الفرنسيين أن يكونوا صابرين معنا ونحن بحاجة لهم».

ورداً على تصريحات المعلم، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيني إن «تلميحات الصحافة بشأن إعداد بعض أعضاء مجلس الامن الدولي لقرار أو أكثر تتعلق بتقرير ديكتلف ميليس وتيري رود لارسن ليست صحيحة، وان فرنسا تنتظر من جهةها تسليم التقريرين (إلى مجلس الأمن) ونشرهما علانية ومناقشتها في المجلس لكي تقرر ما ينبغي عمله لاحقاً».

وفي السياق، حث وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط واشنطن ودمشق أمس على تجنب الدخول في مواجهة، مشيراً إلى أنه يستبعد أن تدخل أميركا نزاعاً عسكرياً ثانياً في المنطقة في الوقت الذي تواجه قواتها مأزقاً في العراق.

وقال ابو الغيط، في مقابلة مع وكالة «اسوشيتد برس»، «إننا نتحدث مع الجانبين وإننا نقوم بجهود من أجل عدم السماح للأمر بأن تتطور إلى مواجهة»، مشيراً إلى أن الأسد عبر عن «حرصه بترك العدالة تأخذ مجراها» إذا اتهم تقرير ميليس مسؤولين سوريين بالتورط في اغتيال الحريري.

المصدر: البيان
التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

التقرير الكامل للجنة التحقيق في اغتيال الحريري



نسخة غير رسمية لتقرير ميليس كما نشرته جريدة "المستقبل" اللبنانية

المقدمة

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة

المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 1595 (2005)

بيروت في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2005

ملخص تنفيذي

1 قرر مجلس الأمن الدولي بقراره الرقم 1595 في 7 نيسان 2005 إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مقرها لبنان، لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقها بشأن كل جوانب الهجوم الإرهابي الذي حدث في 14 شباط/فبراير 2005 في بيروت وقتل فيه رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وغيره، وتتضمن مهامها المساعدة في معرفة المنفذين والمشرفين والمنظمين والشركاء في الهجوم.

2 لقد أبلغ الأمين العام المجلس ان اللجنة بدأت عملها الكامل في 16 حزيران/يونيو 2005. ومدد انتداب اللجنة الأساسي الذي أصدره المجلس حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

3 حظيت اللجنة في أثناء تحقيقها بدعم كثيف من حكومة لبنان واستفادت من إسهام خبراء من عدد من الهيئات الوطنية والدولية.

4 ركزت خطوط تحقيق اللجنة الأساسية على موقع الجريمة، وجوانب الجريمة التقنية، وتحليل الاتصالات الهاتفية المراقبة. وشهادة أكثر من 500 شاهد ومصدر، وكذلك من السياق المؤسسي الذي حدثت فيه الجريمة.

5 نقل ملف القضية كاملاً في هذا التحقيق إلى السلطات اللبنانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005.

6 يضع هذا التقرير الخطوط الكبرى لمجرى التحقيق الذي أجرته اللجنة، وملاحظاتها فيه، واستنتاجاتها، لينظر فيها مجلس الأمن. وهو يعين أيضاً المسائل التي قد يكون ضرورياً متابعة

التحقيق فيها.

7 ترى اللجنة ان الاغتيال في 14 شباط/فبراير 2005 ارتكبته مجموعة ذات تنظيم واسع وامكانيات وقدرات كبيرة. وقد أعد للجريمة أشهراً عديدة. ولهذا الغرض رصد توقيت تحرك السيد رفيق الحريري ومواقفه، وسجل مسار موكبهِ بالتفصيل.

8 بناء على ما توصلت إليه اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الآن، وعلى أساس الأدلة المادية والوثائق المجموعة، والقرائن التي أمكن الحصول عليها حتى الآن، ثمة أدلة تتفق على أن ثمة تورط لبناني وسوري في هذا العمل الإرهابي. ومعروف جيداً ان للاستخبار العسكري السوري وجود منتشر في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية، بموجب القرار 1559.

وكان كبار مسؤولي الأمن اللبنانيين السابقين قد عينهم جهاز الاستخبار السوري هذا، ولما كانت أجهزة الاستخبار السورية واللبنانية العاملة معاً متغلغلة في المؤسسات والمجتمع في لبنان، فإنه يصعب تخيل أن يكون هذا الاغتيال المعقد قد ارتكب من دون معرفتها.

9 وتستننتج اللجنة ان التحقيق المستمر ينبغي أن تتولاه السلطات اللبنانية القضائية والأمنية الملائمة، التي أثبتت أثناء التحقيق أنها تستطيع، بالمساعدة والمساندة الدوليين، أن تسير قدماً، وأحياناً أن تقود التحقيق بطريقة فعالة ومهنية. وفي الوقت نفسه على السلطات اللبنانية أن تنظر في كل فروع القضية، ومن ذلك الحركة المصرفية. ولا بد من وضع انفجار 14 شباط/فبراير بوضوح في سياق تسلسل الانفجارات التي سبقته وأعقبته، ما دام يمكن أن تكون ثمة صلة بين بعضها، إن لم يكن بينها جميعاً.

10 - ولذا ترى اللجنة أن بذل المجتمع الدولي جهداً لإنشاء قاعدة دعم وتعاون مع السلطات اللبنانية في حقل الأمن والقضاء أمر ضروري. وسيؤدي هذا إلى تعزيز ثقة الشعب اللبناني في نظام أمنهم، وفي ثقتهم بقدراتهم.

الفهرس

تسلسل الأحداث من منتصف 2004 - إلى أيلول/سبتمبر 2005

1 - مقدمة

2 - الخلفية

3 - الجريمة

4 - التحقيق اللبناني

5 - تحقيق اللجنة

6 - الاستنتاج

تسلسل الأحداث من منتصف 2004 إلى أيلول/سبتمبر 2005

2004

- * 26 آب/أغسطس 2004، التقى رفيق الحريري في دمشق الرئيس السوري بشار الأسد لمناقشة تمديد ولاية الرئيس لحدود.
- * 2 أيلول/سبتمبر 2004، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1559 الخاص بالوضع في الشرق الأوسط، ودعا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.
- * 3 أيلول/سبتمبر 2004، أيدت كتلة رفيق الحريري قانون تمديد ولاية الرئيس لحدود.
- * 3 أيلول/سبتمبر 2004، أقر مجلس النواب اللبناني قانون تمديد ولاية الرئيس لحدود وحوله إلى الحكومة اللبنانية لتنفيذه.
- * 7 أيلول/سبتمبر 2004، استقال من الحكومة وزير الاقتصاد مروان حمادة ووزير الثقافة غاري العريضي ووزير شؤون المهجرين عبدالله فرحات ووزير البيئة فارس بوز، اعتراضاً على التعديل الدستوري.
- * 9 أيلول/سبتمبر 2004، أبلغ رئيس الوزراء رفيق الحريري الصحافيين انه سيستقيل.
- * 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004، محاولة اغتيال مروان حمادة في بيروت، لبنان.
- * 4 تشرين الأول/أكتوبر 2004، رفيق الحريري يستقيل من رئاسة الحكومة.
- * 11 تشرين الأول/أكتوبر 2004، الرئيس السوري بشار الأسد يلقي خطبة يدين فيها منتقديه في لبنان والأمم المتحدة.
- * 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004، مجلس الأمن الدولي يعرب عن قلقه حيال عدم تنفيذ القرار 1559.
- * 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004، الرئيس لحدود يقبل استقالة الحريري ويكلف عمر كرامي تأليف الحكومة الجديدة.

2005

- 14 شباط / فبراير 2005 مقتل رفيق الحريري و22 آخرين في انفجار ضخم عند ساحل البحر في وسط بيروت.
- 25 شباط / فبراير 2005، وصول لجنة تقصي الحقائق الدولية إلى لبنان.
- 8 آذار / مارس 2005، حزب الله ينظم تظاهرة تضم مليون شخص "مؤيدة لسوريا".

- 14 آذار / مارس 2005، تطالب تظاهرة مضادة يقودها المسيحيون والسنة بانسحاب القوات السورية وبعثقال رؤساء أجهزة الأمن والاستخبار.
- 19 آذار / مارس 2005، انفجار قنبلة في الجديدة، وهي حي شمال بيروت، وجرح 11 شخصاً.
- 23 آذار / مارس 2005، مقتل ثلاثة وجرح ثلاثة آخرين في انفجار في مركز تجاري في الكسليك، شمال بيروت.
- 25 آذار / مارس 2005، تصدر لجنة تقصي الحقائق الدولية تقريراً في نيويورك.
- 26 آذار / مارس 2005، قنبلة في حقيبة تنفجر في منطقة صناعية شمال شرق بيروت، وتجرح ستة.
- 1 نيسان / ابريل 2005، جرح 9 أشخاص في مراب تحت الأرض في مبنى تجاري وسكني خال في برمانا.
- 7 نيسان / ابريل 2005، مجلس الأمن الدولي ينشئ لجنة تحقيق دولية مستقلة في قضية اغتيال رفيق الحريري و22 آخرين في 14 شباط / فبراير 2005.
- 19 نيسان / ابريل 2005، رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي يعلن عقد انتخابات نيابية في 30 أيار / مايو 2005.
- 22 نيسان / ابريل 2005، يقرر اللواء جميل السيد مدير قوى الأمن الداخلي، واللواء علي الحاج، المدير العام في الأمن العام(*) وضع نفسيهما في تصرف رئيس الوزراء نجيب ميقاتي.
- 26 نيسان / ابريل 2005، آخر القوات السورية تغادر لبنان وتنتهي وجوداً عسكرياً استمر 29 عاماً.
- 26 نيسان / ابريل 2005، لجنة التحقيق الدولية تبدأ عملها لتأكيد انسحاب القوات السورية وجهاز الاستخبار السوري تماماً من لبنان، والتزام سوريا الكامل للقرار 1559.
- 6 أيار / مايو 2005، انفجار قنبلة في جونبة، شمال بيروت وجرح 29 شخصاً.
- 7 أيار / مايو 2005، عقد مجلس النواب لاعتماد تعديل قانون سنة 2000 الانتخابي.
- 30 أيار / مايو 2005، عقد الجولة الأولى من الانتخابات، وحصول لائحة الشهيد رفيق الحريري وتحالف حركة المستقبل التي يرأسها سعد الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي وتجمع قرنة شهوان على كثرة المقاعد في مجلس النواب.
- 2 حزيران / يونيو 2005، مقتل الصحفي سمير قصير بانفجار سيارته في شرق بيروت.
- 21 حزيران / يونيو 2005، مقتل زعيم الحزب الشيوعي السابق جورج حاوي بانفجار سيارته قرب منزله في وطى المصيطبة.

30 حزيران / يونيو 2005، فؤاد السنيورة، وزير المال السابق في حكومات رفيق الحريري يؤلف الحكومة الجديدة من 23 وزيراً.

12 تموز / يوليو 2005، جرح وزير الدفاع الياس المر، ومقتل اثنين آخرين في هجوم بسيارة ملغومة في بيروت.

22 تموز / يوليو 2005، جرح 3 أشخاص على الأقل قرب شارع مونو بانفجار قبيلة في حي الأشرفية.

22 آب / أغسطس 2005، جرح ثلاثة أشخاص بانفجار في مراب قرب فندق "برومناد" في منطقة الزلقا، شمال بيروت.

16 أيلول / سبتمبر 2005، مقتل شخص وجرح عشرة آخرين بانفجار قبيلة قرب مصرف في الأشرفية.

19 أيلول / سبتمبر 2005، مقتل شخص وجرح اثنين آخرين بانفجار صغير في مكتب الاعلام الكويتي في بيروت.

25 أيلول / سبتمبر 2005، انفجار سيارة مفخخة يجرح مذيعة التلفزة الشهيرة مي شدياق، شمال بيروت.

مقدمة

1- التقرير الحالي يفصل التقدم الذي تحقق في تطبيق قرار مجلس الأمن 1595. في هذا القرار، الذي اعتمد في 7 نيسان 2005، دان مجلس الأمن الهجوم الإرهابي في بيروت، لبنان، في الرابع عشر من شباط 2005، الذي أدى الى مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و22 شخصاً آخر، مجدداً تأكيد دعوته لاحترام استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه ووحدتها، وملاحظاً أن الاستنتاجات التي وصلت اليها لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في كل أوجه هذا العمل الإرهابي، لكي تساعد بين أشياء أخرى في تحديد المنفذين والراعيين والمنظمين والمتدخلين.

2 - قبل اعتماد القرار 1595، تفحص مجلس الأمن تقرير لجنة تقصي الحقائق الى لبنان حول الموضوع نفسه، الذي أرسل في 24 آذار 2005.

التقرير عكس نتيجة ثلاثة أسابيع من التحقيق، بما في ذلك مجموعة من التوصيات، وكان رأي لجنة تقصي الحقائق أنه وطالما أن مصداقية السلطات اللبنانية التي أجرت التحقيقات كانت موضع تساؤل، فيجب إجراء تحقيق دولي مستقل لإقامة الحقيقة. ولهذا الغرض، هناك حاجة لإنشاء فريق له سلطات تنفيذية، يغطي كل حقول الخبرات الضرورية لتحقيق من هذا النوع، وعلى الرغم من الوقت المحدود وقلة العدد الذي عملت في ظله لجنة تقصي الحقائق فإن استنتاجاتها وتوصياتها كانت ذات قيمة معتبرة للجنة.

3 - في رسالة مؤرخة في 29 آذار 2005 (س/208/2005)، عبرت الحكومة اللبنانية عن موافقتها على قرار مجلس الأمن بإنشاء لجنة دولية للتحقيق وكذلك استعدادها للتعاون مع اللجنة ضمن آلية سيادة لبنان ونظامه القضائي.

4 - بعد اعتماد القرار 1559، حصلت مشاورات مكثفة في ما يتعلق بإنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وأعضائها ودعمها اللوجستي. وفي 26 أيار 2005، وصل فريق متقدم صغير من اللجنة يرأسه ديتليف ميليس الى بيروت. ولعلمه بالطابع العاجل للمهمة فإن الفريق ومن مقر مؤقت، سعى لاجتاد منصة دعم لعمله المستقبلي.

5 - في 13 حزيران 2005، بعد مناقشات مكثفة مع السلطات القضائية اللبنانية، وقعت مذكرة تفاهم بين حكومة لبنان واللجنة. وفصلت المذكرة أشكال التعاون بين الفريقين. وكانت هناك أهمية خاصة بالنسبة للجنة للاتفاق حول "ان حكومة لبنان سوف تضمن أن اللجنة ستكون حرة من أي تدخل في ممارسة تحقيقها، وأن تزود بكل المساعدة الضرورية لإنجاز مهمتها".

كان على اللجنة أن تحدد إجراءاتها الخاصة، وجمع الأدلة، الوثائقية والمادية، وأن تلتقي وتسجنوب أي مدني و/أو مسؤول تعتبره ضرورياً وأن يكون لها وصول غير مقيد الى كل المباني في كل الأراضي اللبنانية، أخذة في الاعتبار القانون والإجراءات القضائية اللبنانية. وكان على السلطات اللبنانية من جانبها أن تساعد اللجنة في عملها عن طريق تقديم كل الوثائق والأدلة المادية التي تملكها وعن طريق تحديد موقع الشهود كما تطلب اللجنة.

6 - في 16 حزيران 2005. أعلن الأمين العام بدء عمل لجنة التحقيق. وفي 17 حزيران 2005، عقد رئيس اللجنة مؤتمراً صحافياً ليتمس علناً مساعدة السلطات اللبنانية ويدعو الشعب اللبناني لتقديم المساعدة للجنة عن طريق تسليم أي معلومات قد تكون ذات أهمية للتحقيق. وتمت إقامة خطين ساخنين لهذا الغرض، شغلتها السلطات اللبنانية.

7 - بعد وقت قصير من توقيع مذكرة التفاهم، أرسلت السلطات اللبنانية الى اللجنة 8000 صفحة من ملف القضية احتوت على كل المعلومات والأدلة التي جمعت منذ 14 شباط 2005. ثم قامت اللجنة بإجراء تحقيق جنائي وقضائي شامل بالتعاون الوثيق مع السلطات القضائية اللبنانية المعنية (مدعي عام التمييز في الجمهورية اللبنانية) والشرطة (قوى الأمن الداخلي)، لتجنب ازدواجية وتداخل وتعارض الإجراءات.

8 - أقامت اللجنة روابط وثيقة مع السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية. عقدت مناقشات منتظمة، وخصوصاً مع السلطات القضائية، لتبادل المعلومات والملفات المحدثة، وتشارك النتائج والتخطيط لمراحل جديدة من التحقيق. معظم الشهود الذين استجوبوا من قبل اللجنة، استدعوا من قبل السلطات القضائية والأمنية اللبنانية.

وكانت عملية 30 أب إشارة بارزة على ذلك، قامت خلالها القوات الأمنية اللبنانية ومحققو لجنة التحقيق بتنسيق مدهامات وعمليات تفتيش لمنازل مسؤولين أمنيين بارزين سابقين، قبل نقلهم بمرافقة وثيقة الى قاعدة عمليات اللجنة الرئيسية للاستجواب.

9 - وكانت السلطات اللبنانية مساعدة بشكل كبير في إقامة قاعدة العمليات الرئيسية وكذلك قاعدة عمليات أمامية لعمل اللجنة. وعملت فرق الأمن اللبنانية (الشرطة والجيش) يداً بيد مع الفريق الأمني التابع للجنة التحقيق لضمان سلامة وأمن أفراد اللجنة ومبانيها.

10 - على الرغم من أن القرار 1595 أعطى اللجنة سلطات تنفيذية، فإن اللجنة كانت الى حد كبير تتلقى دعم السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية خلال عمليات المدهامة والتفتيش. أكثر من ذلك، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت مؤهلة لتقديم الاقتراحات الى السلطات الأمنية اللبنانية في ما يتعلق بتوقيف الأشخاص الذين يشتبه بتورطهم في الاغتيال، إلا أنها

أبقت القرار المستقل للسلطات اللبنانية للتقدم في مثل هذه الأعمال.

11 - من مسارين للتحقيق، واحد لبناني وآخر للأمم المتحدة، برز تحقيق موحد ومكمل نفذ بشكل مشترك من جانب اللجنة والسلطات اللبنانية. أظهرت السلطات اللبنانية بثبات القدرة على أخذ مسؤوليات متزايدة في متابعة القضية. وهذا ظهر بحقيقة أنها أخذت المبادرة لتوقيف مشتبه بهم وتنظيم مدهامات وعمليات تفتيش.

12 - بالنظر الى انعدام الثقة العميق الذي ساد في أوساط الشعب اللبناني نحو أجهزته الأمنية والقضائية، أصبحت لجنة التحقيق الدولية مصدر توقعات وآمال كبيرة من أجل التغيير، وكذلك "صلة وصل" بين الشعب اللبناني وسلطانه.

المؤتمران الصحافيان وخصوصاً الاول، بالإضافة الى استجواب أول مشتبه به، وتوقيف المسؤولين الأمنيين البارزين السابقين وفقاً لاقتراح من اللجنة، كانت لها آثار مساعدة. كل ذلك كان دليلاً أن لا أحد فوق القانون في نظر اللجنة. أدى ذلك الى تعزيز الثقة اللبنانية. تقدم مزيد من الشهود بينما كان عمل اللجنة يسير الى الأمام، لكن عدداً من الناس أصروا على عدم كشف هوياتهم للسلطات اللبنانية.

13 - هناك نقاط أخرى تستحق التركيز عليها. أولاً، إن هناك شهوداً كانوا خائفين من أنهم سيتعرضون للأذى إذا تم إعلان أنهم تعاونوا مع اللجنة. لهذا السبب، أعطت اللجنة اهتماماً كبيراً لضمان أن مقابلات الشهود تعقد بطريقة سرية. ولأن اللجنة تعطي مصداقية لمخاوف هؤلاء الأفراد على سلامتهم، فإن هذا التقرير لن يكشف هوية أولئك الذين جرت معهم مقابلات. ثانياً، كما يصح في أي تحقيق، فإن بعض الشهود قد يوفرون معلومات تتجاوز مدى التحقيق الذي يجري.

قامت اللجنة وستواصل القيام بتزويد السلطات اللبنانية بكل المعلومات التي تتعلق بأي قضية جنائية خارج مدى تحقيق اللجنة. أخيراً، قابلت اللجنة أشخاصاً كانت أجدتهم توجيه اللجنة الى غير الاتجاه الذي يأخذها اليه الدليل، ولكن في الاتجاه الذي يريد هؤلاء الأشخاص للجنة أن تذهب اليه. تعاملت اللجنة مع هؤلاء الأفراد وتلك الأوضاع بأنها ظلت على مهمتها الواحدة، وهي متابعة الدليل حيثما يقود وعدم متابعة أجندة أي شخص أو كيان محدد.

14 - عكس الرأي العام اللبناني نظرة واسعة بأنه، عندما تسلم اللجنة تقريرها وتنتهي عملها، فإن لبنان "سيترك لوحده". وهناك خوف سائد من أنه بعد أن تنتهي اللجنة عملها، وعاجلاً وليس آجلاً، فإن أجهزة الاستخبارات والأمن السورية ستعود، وتنظم "حملة انتقام" في مجتمع ما زال "مخترقاً" من عناصر مؤيدة لسوريا. وحصلت تفجيرات واغتيالات ومحاولات اغتيال مؤخراً من دون عقاب. وساهمت شائعات متعمدة وتحليلات تنبؤية إعلامية في إبقاء هذه الحالة وردعت شهوداً محتملين عن الاتصال باللجنة.

15 - على الرغم من المخاوف والامتناع عن التقدم للدلاء بمعلومات في الوقت الذي بدا اتمام عمل اللجنة وشيكاً (في 25 كانون الاول)، فإنه من العادل القول إن الشعب اللبناني بصفة عامة كان تواقاً للتقدم لمساعدة اللجنة على تنفيذ عملها.

16 - اللجنة لم يكن بإمكانها العمل في فراغ إعلامي، تحديداً في لبنان.

بعض وسائل الإعلام اللبنانية كان لديها ميل دائم ولسوء الحظ نحو نشر الاشاعات، وإذكاء التكهنات، وتقديم معلومات على أنها حقائق من دون تفحصها مسبقاً، وفي بعض الأحيان استخدام مواد تم الحصول عليها في ظروف مشكوك بها، من مصادر اطلعتها اللجنة على ايجازات، ومن ثم خلق حالة قلق بين الناس وإعاقة عمل اللجنة عندما كان التركيز يجب أن يكون في الغالب على قضايا أمنية.

كانت سياسة اللجنة الثابتة هي عدم الإنجرار الى حوار مباشر مع وسائل الإعلام اللبنانية، وتجنب أي تصعيد والبقاء فوق أي بيانات تتخذ طابع التحدي أو الاستفزاز. المؤتمران الصحافيان كلاهما كان هدفهما الرد على تكهنات كهذه وتوضيح وضع التحقيق، وفي النهاية كان تأثير هذه الأمور قصير الأجل.

17 - لتعزيز الشفافية وتوسيع التعاون، فإن العمل مع السلطات القضائية شمل إبقاء السلطات السياسية العليا مطلعة على تطورات التحقيق، بحدود أن عملاً كهذا لا يطرح تساؤلات حول استقلالية اللجنة ولا يكون له تأثير مباشر على مسار التحقيق، ولكن عدداً من الشخصيات السياسية اللبنانية أضافت الى مناخ انعدام الأمن والشك، عن طريق

تسريب معلومات للصحافة أو كشف معلومات حساسة من دون موافقة مسبقة من اللجنة.

18 - خلال مسار التحقيق، كان على اللجنة مواجهة تحديات لوجستية رئيسية. في هذا المجال، كان الدعم والمساعدة المكثفان من جانب المنظمات الشقيقة في نظام الأمم المتحدة والانتربول لا يقدران بثمن في عمل اللجنة اليومي.

19 - المجتمع الدولي، من جانبه، كان دائماً يقدم الخبرات عندما يطلب منه.

هذه المساعدة سهلت بشكل كبير عمل اللجنة وأعطت قيمة مضافة لعملها، لكن على الرغم من أن القرار 1595 دعا كل الدول لتزويد اللجنة بأي معلومات ذات صلة تتعلق بقضية الحريري، كان من المؤسف أن أي دولة عضو لم تنقل معلومات مفيدة كثيراً الى اللجنة. قاد عدد من الاتصالات الى تبادل آراء و/أو بيانات حقائق. إن قراءة اللجنة للقرار هي أن المعلومات الدقيقة التي تحدث عنها مجلس الأمن كان يجب ان تتضمن بين أشياء أخرى معلومات استخبارات كان يمكن أن ترسل من دون طلب مسبق من اللجنة.

20 - على الرغم من القدرات البشرية والتقنية والمالية التي جرى تحريكها لغرض التحقيق، وعلى الرغم من التقدم المعتبر الذي جرى تحقيقه والنتائج التي تم التوصل اليها في الوقت المخصص، فإن التحقيق في عمل إرهابي كهذا له أبعاد دولية متعددة الأوجه وتشعبات يحتاج عادة الى أشهر (إذا لم يكن سنوات) لإنهائه بحيث يمكن إقامة أرضية صلبة لأي محاكمة محتملة لأي أشخاص متهمين.

إن من الأهمية القصوى الاستمرار في متابعة المحاكمة داخل لبنان وخارجه. عمل اللجنة هو فقط جزء من عملية أوسع. حتى أثناء كتابة هذا التقرير جرت عملية توقيف مهمة قبل أيام قليلة، ومقابلات الشهود مستمرة وتجرى مواصلة تفحص الأدلة المعقدة.

21 - اللجنة أقامت حقائق وحددت مشتبهاً بهم على أساس الدليل المجموع والمتوافر لها. اللجنة تفحصت واختبرت هذا الدليل بأفضل المعرفة التي لديها. وقبل اكتمال التحقيق، وتحليل كل المفاتيح والأدلة بالكامل، وإنشاء ادعاء مستقل وغير متحيز، فإن المرء لا يمكنه معرفة القصة الكاملة لما حصل، وكيف حصل ومن المسؤول عن اغتيال رفيق الحريري وقتل 22 شخصاً بريئاً آخر. لذلك فإن افتراض البراءة يبقى قائماً.

22 - في انتاج هذا التقرير، سعت اللجنة لضمان أن لا شيء تفعله أو تقوله يؤدي التحقيق الجنائي أو أي محاكمات يمكن أن تتلوه. اللجنة لا تستطيع في هذا الظرف الكشف عن كل العناصر المفصلة والحقائق التي بحوزتها، خارج تشاركتها مع السلطات اللبنانية. اللجنة حاولت وضع الحقائق وتقديم التحليلات لهذه الحقائق بطريقة تشرح بشكل دقيق ما حصل وكيف حصل ومن المسؤول.

خلفية

23 - ان سوريا كان لها دائما دور كبير في لبنان، وخلال العهد العثماني، كان جزء من الاراضي الادارية التي تحكم من دمشق، وعندما تم انشاء الدولة بعد الحرب العالمية الاولى مما يعتبره الكثير من القوميين العرب انه جزء من سوريا، ومنذ ان اصبحت الدولة مستقلة فانه لم تقم بين الدولتين علاقات دبلوماسية.

24 - دعت القوات السورية الى لبنان من قبل الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية في العام 1976، في المراحل الاولى للحرب الاهلية.

وفي اتفاق الطائف الذي تم التوصل اليه بين الاطراف اللبنانية التي انتهت الحرب في العام 1989، شكر لبنان سوريا على مساعدته بنشر قواتها في لبنان، ودعت بنود الاتفاق سوريا ولبنان الى تحديد اعادة انتشار تلك القوات، وتوصل البلدان الى الانتشار اللاحق في العام 1991، وفيما يتعلق بالتعاون اعادا التذكير بهذه البنود، وانسحبت القوات السورية عام 2005 وفقا لقرار مجلس الامن 1559.

العلاقات بين الحريري وسوريا

25 - ان تحقيقات اللجنة اكدت ما يقوله الكثير في لبنان ان كبار ضباط الاستخبارات السورية كان لهم تأثير كبير واستراتيجي على حكم لبنان، والصراع الكبير الواضح بين الحريري

المسؤولين السوريين الكبار، بمن فيهم الرئيس بشار الاسد، كان جزءا محوريا في المعلومات التي قدمت الى اللجنة من خلال الوثائق والشهادات.

وفي لقاء في دمشق بين الحريري والرئيس الاسد في 22 من اغسطس / آب 2004 ظهر الخلاف، وفي هذا اللقاء الذي دام بين عشرة الى خمسة عشر دقيقة، اعلم الرئيس الاسد الحريري الذي كان في وقتها لا يزال رئيسا للوزراء، بضرورة ان يمدد لبنان ولاية الرئيس لحدود، وهو امر كان الحريري يعارضه.

26 - الشهود اللبنانيون والسوريون، ووفقا لمدونات اللقاء بين الحريري ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، قدموا الى اللجنة نسخة مغايرة لما قيل في هذا اللقاء، والكثير من الشهود اللبنانيين بمن فيهم الوزيرين مروان حمادة وغازي العريضي والزعيم وليد جنبلاط ونجل الحريري سعد قالوا ان الرئيس الحريري قال لهم ان الرئيس الاسد اعلمه بقراره بتمديد ولاية الرئيس لحدود وهدد بتكسير لبنان على رأس الحريري وجنبلاط اذا لم يوافقا على دعم تمديد ولاية الرئيس لحدود.

ان المسؤولين السوريين وصفوا هذا اللقاء بشكل مغاير. فوزير الخارجية السوري فاروق الشرع والجنرال رستم غزالي المسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وصفا اللقاء بشكل ايجابي. اللواء غزالي قال للجنة ان الحريري قال له ان الرئيس الاسد اخبره بأنه صديقه، ووصف اللقاء بأنه يتمتع بالاحترام، وان الرئيس الاسد استشار الحريري في موضوع التمديد.

27 - الاتي مقتطفات من مقابلات أجريت من قبل اللجنة في ما يتعلق باجتماع 26 آب / اغسطس 2005، وأجزاء من رسالة السيد الشرع إلى اللجنة، وجزء من نسخة عن حوار مسجل بين السيد الحريري والمعلم.

رسالة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة في 17 آب / اغسطس 2005:

"حصل لقاء بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في دمشق في 26 آب / أغسطس 2004 في إطار التشاور السياسي المتواصل بين القادة السوريين واللبنانيين.. وجرت مراجعة عامة للتطورات المحلية والاقليمية بما في ذلك احتمال التمديد لاميل لحود، رئيس لبنان، في ضوء الظروف الاقليمية المضطربة واستناداً إلى المصلحة المشتركة في الحفاظ على الاستقرار في لبنان.

وقد طلب السيد الحريري في حال وجود إجماع على التمديد للحود في مجلس الوزراء أن تقوم سوريا بمساعٍ لرفع الرئيس لحود إلى تعاون أفضل خلال الفترة الآتية، وقد طلب الرئيس من السيد الحريري أن يتشاور مع جماعته ومع من يراهم مناسبين واتخاذ الموقف المناسب.

إفادة رستم غزالة المكتوبة غير المؤرخة التي قدمت الى لجنة التحقيق في 17 (آب) أغسطس 2005.

"كان لي في ذلك التاريخ لقاءان (26 آب (أغسطس) 2004) مع الحريري، الاول كان في صباح 26 آب (أغسطس 2004) وهو في طريقه الى دمشق لمقابلة الرئيس الاسد، والثاني بعد عودته من دمشق الى بيروت بعد لقائه الرئيس الاسد. واللقاء الاخير تم ايضاً في مكنتبي في عنجر.

وقد ناقشنا لقاءه مع الرئيس الاسد، وبدا (الحريري) مرتاحاً وقال إن اللقاء كان ودياً وموجزاً، وإن الرئيس الأسد قال له: ابو بهاء نحن في سوريا كنا دائماً معك كأصدقاء، واليوم أنا اتحدث معك كصديق وكرئيس وزراء للبنان، ووفقاً للظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة ولبنان في وسطها، فإن رأينا أنه من أجل مصلحة لبنان هو استمرارية النظام الحالي من خلال تمديد ولاية الرئيس لحود، وكصديق نود منكم ان توضحوا موقفكم في ما يتعلق بهذه القضية. نحن لسنا مستعجلين لمعرفة الجواب، ويمكن أن تفكروا بالأمر إذا أردتم.

شهادة مروان حمادة المكتوبة في 27 حزيران (يونيو) 2005:

"في 24 او 25 من آب/ أغسطس تمت دعوة السيد الحريري والسيد جنبلاط والسيد نبيه بري الى دمشق من أجل أن يتم إعلامهم بقرار تمديد ولاية الرئيس لحود، السيد جنبلاط

أعلم غزالي بأنه يجب أن يناقش الأمر مع الرئيس الاسد، ولكن غزالي أصرّ على أن الجواب يجب أن يكون "نعم" قبل تحديد أي موعد، ونصح جنبلاط أن يتعامل بايجابية مع الموضوع لأن هذا الموضوع قضية استراتيجية بالنسبة للرئيس الأسد، لكن جواب جنبلاط كان سلبياً، وبعد ساعة اتصل جنبلاط بي (أي بحمادة) وقال إن المخابرات السورية ألغت لقاءه مع الرئيس الأسد.

وفي المساء ذهبت أنا وجنبلاط لزيارة الحريري، الذي قال لنا إن غزالي أصرّ على أنه طالما أن الجواب لن يكون ايجابياً فإنه لن يؤكد لقاءه أيضاً مع الأسد، وطلب منه أن يذهب الى دمشق وأن يبقى في بيته حتى إشعار آخر، وفي اليوم التالي دُعي الى لقاء صغير.

وفي اليوم الذي التقى فيه الحريري بالرئيس الأسد كنت أقابله في منزل جنبلاط مع السيد باسم السبع وغازي العريضي، ورأينا موكب الحريري تدعمه سيارة (بي أم) ما يعني أن اللقاء في دمشق كان قصيراً للغاية، لقد رأينا يومها الحريري متعباً وبتصب عرقاً، وقال لنا، نحن الأربعة، بأن التمديد للحود سيتم والا سأدفع ثمناً غالياً، وقال بأن الأسد قال له بأنني سأكسر لبنان على رأسك وعلى رأس جنبلاط.

شهادة غازي العريضي في الأول من تموز (يوليو) 2005:

"السيد الحريري قال لنا، إن الرئيس الأسد قال له، إذا أخرجني جاك شيراك من لبنان، فإنني سأأخذ خيارات أخرى وسأعلمكم بها، إما أنكم معنا أو ضدنا، وخياري هو اميل لحود للرئاسة، وسأحرص على أن يكون هو الرئيس، وسأنتظر جواب جنبلاط، وقل لوليد جنبلاط بأنه إذا كان عنده دروز في لبنان فإن لدي أيضاً دروز في سوريا وأنا مستعد لعمل أي شيء".

شهادة وليد جنبلاط المكتوبة في 28 حزيران (يونيو) 2005:

"وفقاً للرئيس الحريري فإن الرئيس الأسد قال له: لحود هو أنا، وأنا أريد أن أجدد له، وإذا أراد شيراك أن يخرجني من لبنان، فإنني سأكسر لبنان، وخلال زيارته الى منزلي كان الحريري خائب الظن وكان في وضع سيئ للغاية".

شهادة جبران تويني في 25 حزيران (يونيو) 2005:

"لاحقاً في العام 2004 عندما كانت قضية التمديد للحود، الرئيس الحريري قال لي إن الرئيس الأسد هدده مباشرة وقال له: إن التصويت ضد التمديد يعتبر بأنه مباشرة ضد سوريا، ووفقاً للحريري فإن الرئيس الأسد قال إنه في هذه الحالة فإن السوريين سيفجرونه وأياً من أعضاء أسرته، وبأنهم لن يجدوا الهدوء في أي مكان في العالم".

شهادة باسم السبع في 30 حزيران (يونيو) 2005:

"عندما عاد الحريري من لقائه مع الأسد قابلته في منزل وليد جنبلاط، وقال لنا بأن الرئيس الأسد قال له ببساطة، أنا شخصياً مهتم بهذه القضية، التمديد لاميل لحود، والقضية ليست قضية لحود بقدر ما هي قضية بشار الأسد. وسألناه ما إذا استطاع أن يناقش القضية مع الرئيس الأسد فقال بأن الرئيس الأسد قال له بأن القضية ليست موضع نقاش وإنما يجب أن تتم وإلا فإنه سيكسر لبنان، وقال (الأسد) من مصلحة لبنان، فإن عليه أن يفكر بما سيفعله، وبأننا نتعامل مع مجموعة من المجانين الذين قد يقدمون على أي شيء".

شهادة سعد الحريري في 9 تموز (يوليو) 2005:

"ناقشت مع والدي الراحل رفيق الحريري تمديد ولاية اميل لحود، وقال لي بأن الرئيس بشار الأسد هدده وقال له، "هذا ما أريده، إذا كنت تظن أن الرئيس شيراك أو أنت تستطيعون أن تحكموا لبنان فأنتم مخطئون، فذلك لن يحدث، لحود هو أنا وما أقوله له ينفذه، وهذا التمديد سيتم وإلا فإنني سأحطم لبنان على رأسك وعلى رأس وليد جنبلاط، وإما أن تفعل ما نقوله لك وإلا فسنعامل معك ومع أسرته أينما كنت".

حوار مسجل لرفيق الحريري مع وليد المعلم

في الأول من شباط (فبراير) 2005:

"في ما يتعلق بقضية التمديد فإن الرئيس الأسد أرسل لي وقابلني لمدة 10 الى 15 دقيقة، وأرسل في طلبي وقال لي: انت دائماً تقول إنك دائماً مع سوريا، الآن حان الوقت لتثبت بأنك كنت تقصد ما تقوله، أو شيء آخر. ولم يطلب مني رأيي، وقال: لقد قررت.

ولم يتعامل معي كرئيس وزراء أو كرفيق الحريري أو أي شخص آخر، وقال: أنا قررت، وهذا ما أثار دهشتي، كان ذلك أسوأ يوم في حياتي، ولم يقل لي إنه يرغب بتمديد ولاية لحود، وكل ما قاله "أنا قررت أنا أفعل ذلك، ولا تجيني.. ففكر وعد إلي". لم يتم التعامل معي كصديق أو

كشخص معروف وإنما طلبت، وقيل لي: أنت معنا أو ضدنا! هذا كل ما في الأمر، وعندما انتهى لقائي معه، أقسم لك، ان حارسي الشخصي نظر اليّ وسألني لماذا انا صاحب الوجه؟!.

28 - وفي اللقاء مع السيد المعلم اشتكى أنه يعتقد أن الرئيس الأسد، لم يتم إخباره بشكل دقيق من أجهزة الاستخبارات ومن الوزير الشرع عن السيد الحريري، وكان هناك الجملة التالية من الحريري في هذا اللقاء: "لا أستطيع ان اعيش في نظام امني متخصص في التدخل بعمل الحريري ويقوم بنشر اشاعات عن رفيق الحريري وبعد ذلك ينقلها الى الرئيس الأسد، لكن لبنان لن يتعد عن سوريا وهذا لن يحدث ابداً".

29 - وخلال هذا اللقاء قال المعلم للحريري باننا نحن واجهزة الامن وضعناك في الزاوية، وتابع: رجاء لا تأخذ الامر بسهولة.

30 - هذا اللقاء المسجل يناقض شهادة السيد المعلم في 20 أيلول (سبتمبر) 2005، الذي وصف هذا اللقاء بأنه ودي وإيجابي، ورفض إعطاء الأجوبة اللازمة.

التعاون السوري مع اللجنة

31 - المعلومات المذكورة آنفاً والأدلة التي تمّ جمعها من قبل اللجنة، كما شرحناها، والتي تشير الى التخطيط للاغتيال، تشير الى احتمال أن المسؤولين السوريين كان لهم علاقة باغتيال السيد الحريري، وعندما حاولت اللجنة الحصول على تعاون الحكومة السورية في متابعة هذه الأدلة، فإن اللجنة ووجهت بتعاون شكلي فقط.

32 - إن الاتصال الاساسي بين اللجنة والسلطات السورية حدث في 11 تموز (يوليو) 2005، عندما أرسل السيد ميليس رسالة الى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، طالباً اللقاء مع ممثلين عن الحكومة السورية، الشرع أجاب في 11 تموز (يوليو) 2005، مؤكداً دعم الحكومة السورية للتحقيق بعبارات عامة، وفي 19 تموز/ يوليو طلبت اللجنة مقابلة عدد من الشهود، بمن فيهم رئيس الجمهورية العربية السورية.

وفي 26 آب/ أغسطس وبطلب من الحكومة السورية حدث لقاء بين رئيس اللجنة وممثلين عن وزارة الخارجية السورية في جنيف في سويسرا، وفي ذلك اللقاء أعطيت لرئيس اللجنة رسائل من أربعة شهود، وأشاروا الى أن الرئيس الأسد لن يكون مستعداً لأي شهادة، وأكد رئيس اللجنة على مقابلة هؤلاء الشهود وقيل له إن هذا الطلب لا يزال تحت الدراسة والنقاش، ولكن الرئيس الأسد لن يكون متاحاً للشهادة.

33 - في 13 آب (أغسطس) طلبت اللجنة مرة أخرى من وزير الخارجية السورية مقابلة عدد من الشهود الإضافيين الآخرين، المشتبه فيهم في سوريا، والرسالة طلبت دعم الحكومة السورية من أجل تفتيش منازل المشتبه فيهم، وفي 7 أيلول/ سبتمبر أعلم الوزير الشرع اللجنة خطياً، بأنه رغم أن أدلة اللجنة كانت مبنية على شهادات كاذبة، فإن حكومته وافقت على طلب اللجنة مقابلة الأشخاص الواردة أسماؤهم في الطلب باستثناء الرئيس الأسد.

34 - في 12 أيلول (سبتمبر) تمت مناقشة تفاصيل هذه اللقاءات بين اللجنة وبين ممثلين عن وزارة الخارجية السورية واللجنة عبرت عن أملها أن تتم اللقاءات في دولة أخرى، لا في لبنان ولا في سوريا، وتم رفض ذلك، وأصررت سوريا على أن تتم اللقاءات في سوريا وبمشاركة مسؤولين سوريين، والمقابلات حدثت بين 20 و23 أيلول/ سبتمبر، وكل لقاء وشهادة تمت بحضور مستشار قانوني من وزارة الخارجية السورية أو ممثل آخر من وزارة الخارجية ومترجم وكاتب عدل وأشخاص آخرين لم يكن يعرف مع من يعملون.

وفي نهاية اللقاءات كان واضحاً أن المستجوبين قد أعطوا إجابات متشابهة، والكثير من هذه

الإجابات كانت تتناقض مع الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق من مصادر متنوعة أخرى، واللجنة لم تتح لها الفرصة لمتابعة هذه اللقاءات في ما يتعلق بملووع سوري ما في الجريمة.

35 - توصلت اللجنة الى خلاصة بأن عدم تعاون الحكومة السورية معها قد أعاق التحقيق، وجعل من الصعب متابعته وفقاً للأدلة التي تم جمعها من مصادر شتى.

وإذا كان للتحقيق ان يستمر، فإن من المهم ان تتعاون الحكومة السورية بالكامل مع سلطات التحقيق بما في ذلك السماح بإجراء المقابلات خارج سوريا، وبالنسبة الى الشهود الا يرافقهم مسؤولون سوريون.

الجريمة

36 - في 14 شباط (فبراير)، حوالي الثانية عشر وخمسين دقيقة. غادر رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ساحة النجمة في بيروت عائداً الى قصر قريظم في موكب من 6 سيارات ومعه النائب باسل فليحان ومرافقيه.

37 - عندما وصل الموكب الى فندق سان جورج وقع انفجار كبير أدى الى مقتل السيد الحريري وآخرين.

وبعد فترة وجيزة من الانفجار تلقى مدير مكتب "الجزيرة" في بيروت مكالمة هاتفية من شخص في سوريا يدعي انه مسؤول عن مقتل الحريري وجرى بثه على الهواء مباشرة.

4 - التحقيق اللبناني

الإجراءات الأولية

39 - لكشف جريمة بهذا الحجم كانت تتطلب اجراءات ادارية كبيرة وتنسيقا كبيرا وتوفير المختصين والمعدات والدعم اللازم، وفي ما يلي الاجراءات التي اتخذتها السلطات اللبنانية في الفترة الواقعة بين حصول الانفجار وتاريخ تشكيل اللجنة الدولية.

40 - كان قاضي التحقيق العسكري رشيد مزهر مسؤولاً عن التحقيق خلال الفترة من 14 شباط 2005 الى 21 منه، وأخيراً اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً اعتبرت بموجبه الجريمة عملاً ارهابياً يستهدف الجمهورية وإحالتها على المجلس العدلي، ونتيجة لهذا القرار تم تعيين قاضي تحقيق جديد هو القاضي ميشال أبو عراج وممثل للمدعي العام.

41 - وصل القاضي مزهر الى موقع الجريمة بعد أقل من ساعة من حصول الانفجار ومعه القاضي جان فهد من مكتب المدعي العام، ووصف موقع الجريمة بأنه عشوائي وكان قراره الأول تعيين مساعد قائد شرطة بيروت العميد ناجي ملاعب مسؤولاً عن موقع الجريمة وكلفه بمهمة رفع الجثث والجرحى واخماد النيران وبعد ذلك سحب كافة الأشخاص من الموقع وإغلاقه بالكامل. (إفادة شاهد).

42 - في الساعة الخامسة مساء دعا القاضي مزهر إلى اجتماع مع كل الأجهزة المعنية من الأجهزة الأمنية والعسكرية بمن فيهم نحو 10 ضباط ووزع المهمات خلال الاجتماع وحدد طريقة عمل التحقيق.

إفادة شاهد

43 - شارك في الاجتماع قائد الشرطة القضائية بالوكالة العميد اعور وقائد شرطة بيروت بالوكالة العميد ملاعب وصلاح عيد المسؤول عن موقع الجريمة والعقيد فؤاد عثمان رئيس قسم المعلومات.

44 - بعد اللقاء، حوالي الساعة السابعة مساءً، عاد القاضي مزهر إلى موقع الجريمة للمرة الثانية، ولم يكن راضياً عن ظروف موقع الجريمة، ولكنه كان يأمل ان تكون أفضل في اليوم التالي لأن المسؤوليات قد تم توزيعها خلال الاجتماع، وكان ثمة قصور تمثل في عدم توفير المعدات والخبرات اللازمة، وسوء التواصل بين الأجهزة المعنية وعدم الالتزام بتعليمات قاضي التحقيق وتزويده بالمعلومات حول تقدم سير التحقيق.

45 - استدعى القاضي مزهر خلال فترة توليه التحقيق عشرة أشخاص للاستجواب بمن فيهم موظفو فندق "سان جورج" ووالد ووالدة أبو عدس وبعض الشهود العيان، واتخذ بالتشاور مع القاضي جان فهد قرار طلب المساعدة من سويسرا لتأمين خبراء في الطب الشرعي لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق. وعندما ترك القاضي مزهر منصبه في 21 شباط (فبراير) 2005 لم يكن قد تم التوصل إلى أي نتيجة في هذا التحقيق.

46 - جرى نقل الملف إلى قاضي التحقيق الجديد القاضي ميشال أبو عراج الذي تولى التحقيق في الفترة الممتدة من 22 شباط/ فبراير لغاية 23 آذار/ مارس 2005، وقد عينه القاضي الأول طانيوس خوري وسجل الملف في مكتب أبو عراج في 22 شباط (فبراير) 2005 ، وكان رأيه الأول عندما نظر في الملف هو أن الجريمة كانت هجوماً إرهابياً يتطلب فترة طويلة من الوقت وإجراءات التحقيق إضافة إلى الكثير من الإمكانيات الأخرى. ان الإجراءات الأولية جرى تنفيذها في شكل مهني ودقيق، وفوجئ بعزل سيارات الموكب واتصل بالقاضي مزهر طالباً توضيح الأمر.

47 - اتخذ السيد ابو عراج خلال توليه التحقيق الاجراءات التالية:

- في 22 شباط/ فبراير: تسجيل القضية في سجلات بيروت الثانية.

- في 24 شباط/ فبراير تفتيش فندق سان جورج والتشاور مع قوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والمخابرات العسكرية.

- في 25 شباط/ فبراير التحقيق في حفريات فندق "سان جورج" واستجواب تيسير ابو عدس وماهر الداعوق.

- في 26 شباط/ فبراير: جرى الحصول على تقارير عدة حول التفتيش والبحث ونقل سيارات الموكب إلى ثكنة الحلو والتحقيق مع الحرس.

- 28 شباط/ فبراير: تم الاستماع إلى تيسير أبو عدس وماهر الداعوق وحسن محمد العجوز وعامر خالد شحادة.

- 28 شباط/ فبراير: لقاء آخر مع رشيد حمود في المستشفى، ومحمد تويني الحارس الشخصي للرئيس رفيق الحريري وتامر لهيب، وطلب قسم الطب الشرعي مساعدة أجنبية.

- 1 آذار/ مارس: وصل رئيس لجنة تقصي الحقائق السيد بيتر فينزجيرالد إلى لبنان للنظر في التحقيق.

- 2 آذار/ مارس: التحقيق مع تامر لهيب ومحمد تويني وشهود آخرين.

3 آذار/ مارس: تقرير شركة ميتسوبيشي ودفتر مواصفات (كاتالوغ) بيك آب ميتسوبيشي، وقائمة أسماء والقطع التي وجدت في موقع الانفجار و خارطة تظهر تقرير السيد قواس بنتيجة الفحوص التي أجريت لجثة عبدالحميد غلاييني، وتم الحصول على تقرير من الاستخبارات العسكرية عن التحقيق مع حسام علي محسن وأحمد عمورة ونبيل غصوب حول علاقتهم بالمشتببه فيه أحمد أبو عدس ولم يتم اعتقالهم. تقرير السيد حسين شحرور بنتيجة فحوص جثة عبد الحميد غلاييني.

5 آذار/ مارس: استدعاء أول ثلاثة شهود للتحقيق معهم في 8 آذار/ مارس، والآخرين للتحقيق معهم في 9 آذار/ مارس 2005. المهندس مكرم أعور وحمد ملاعب وحسام علي محسن ومحمود بيبضون الضابط في الأمن العام، وعفيفة عبدالله الحرشي وغسان بن جدو من قناة "الجزيرة".

7 آذار/ مارس: تفتيش بقايا السيارات، دلال ضرغام، حضر العميد عماد القعقور وأخبرنا بالتحقيق وأخذ نسخة من تقرير التحقيق وكان معه زياد رمضان.

8 آذار/ مارس: تلقينا نتائج فحوص الـ(D.N.A) وخارطة موقع الجريمة.

10 آذار/ مارس: تقرير مخفر البرج بشأن فحص جثة عبد الحميد غلاييني.

11 آذار/ مارس: النقاش مع الجنرال زياد نصر والنقيب متري نمر واستدعاء حسام محسن والفلسطيني مروان عبدالوهاب قطان.

14 آذار/ مارس: الطلب من قيادة الأجهزة الأمنية عدم رفع الأنقاض، واستدعاء جاك شليطا وعلي أمهز ومروان قبطان، رسالة من اللجنة الدولية تتعلق بانتهاء مهمتها.

48 - 23 آذار(مارس) 2005: القاضي أبو عراج يستقيل من مهمته بسبب الجو السياسي الضاغط في ذلك الوقت والكثير من عدم الثقة بالجهات القضائية اللبنانية والانتقادات الموجهة لطريقة التحقيق، إضافة الى ذلك عندما كان مسؤولاً عن التحقيق في مقتل الحريري كان عليه ان يقوم بعمله الطبيعي وكانت القضية فيها الكثير من الجوانب السياسية، وسمع خلال التظاهرات في بيروت في 14 آذار/مارس أشخاصاً يذكرون اسمه بشكل مسيء.

49 - في ذلك الوقت ترك منصب قاضي التحقيق، والانجاز الوحيد الذي تحقق كان الأدلة التي تشير الى السيد أبو عدس، على الرغم من محاولة التركيز على طريقة التفجير ومن خلال التركيز على كل الخبراء الذين توصلوا الى نتيجة واحدة.

50 - وقد تم استبدال السيد ابو عراج بالسيد الياس عيد الذي لا يزال يتولى التحقيق حتى الآن.

قوى الأمن الداخلي

51 - في 14 آذار(مارس) 2005 كان اللواء علي الحاج قائداً لقوى الأمن الداخلي، وتمت ترقيته الى هذا المنصب في العام 2004 من قبل السوريين كما يقال، واستقال من منصبه خلال ربيع العام 2005 بعد الانفجار الذي قتل السيد الحريري.

ووفقاً لشهادته، كان الحاج في مكتبه عندما أعلم بنبا الانفجار، حيث ذهب الى موقع الجريمة بالسيارة وخلال توجهه الى الموقع تحادث مع السيد شهيد خوري من الأمن الداخلي الذي ابلغه بأنه كان هناك انفجار كبير.

وطلب اللواء الحاج من السيد خوري أيضاً ارسال كل التعزيزات اللازمة الى موقع التفجير. وكانت الوحدات تتضمن فرقا مخبرية بإمرة السيد هشام أعور وخبراء متفجرات بإمرة عبد البديع السوسني ووحدة التحقيق بإمرة العقيد فؤاد عثمان، وكانت مسؤوليته الوحيدة ان يقدم الامكانيات اللازمة، بعد وصول قاضي التحقيق اصبحت كل قوات الأمر بإمرة القاضي، ولم يكن باستطاعة اللواء الحاج ان يتدخل في التحقيق (إفادة شاهد).

52 - وحسب رأيه ان المشكلة في تلك المنطقة كان لها علاقة بوجود الكثير من الأجهزة مثل أجهزة الجيش والأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام.

53 - بعد ظهر ذلك اليوم، انضم اللواء الحاج إلى اجتماع مجلس الدفاع الأعلى في قصر الرئاسة في بعثا ترأسه الرئيس (إميل لحود) وكان من بين المشاركين وزراء الداخلية والدفاع والخارجية والعدل والاقتصاد والأشغال العامة ونائب رئيس الوزراء ومحافظ بيروت وقادة عدد من الأجهزة الأمنية.

وناقش الاجتماع الجريمة وتداعياتها وبحث مع الجهاز القضائي.

54 - عاد اللواء الحاج إلى مكتبه بعد الاجتماع وبعد ذلك قامت قناة "الجزيرة" ببث شريط يدعي فيه أحمد أبو عدس مسؤوليته عن الانفجار وقتل السيد الحريري، ومنذ ذلك الحين سألنا كل مصادر الأمن الداخلي، بما فيها تلك التي كانت موجودة في مسرح الجريمة، وكانت تركز على ملاحقة أبو عدس.

المخابرات العسكرية

في 14 شباط (فبراير) 2005 كان مسؤول المخابرات العسكرية العميد ريمون عازار، وقد تم تعيينه في هذا المنصب في كانون الأول (ديسمبر) 1998، واستقال في نيسان (أبريل) 2005 بعد الانفجار الذي قتل السيد الحريري، ووفقاً لشهادته، فقد أبلغه العقيد في المخابرات محمد فهمي بالانفجار، ولم يذهب إلى موقع الجريمة لكنه تابع القضية بتفاصيلها من مكتبه مع العقيد البير كرم قائد مخابرات بيروت وأبلغ الرئيس لحود والعميد (رستم) غزالي بالانفجار عند حصوله.

56 - زار أشخاص من المخابرات العسكرية، وخصوصاً خبراء المتفجرات، موقع الجريمة وقاموا بعمليات بحث وتدقيق، وأكدوا ان المواد التي استخدمت في الانفجار كانت تزن نحو 300 كيلوغرام من مادة الـ ت.ن.ت.، وسلمت كل الأدلة الموجودة في الموقع إلى الأمن الداخلي والجنرال هشام أعور، وعلى حد علم العميد عازار فقد كان هناك بعض المخلفات المعدنية.

وفي رأيه ان الأمن الداخلي ومكتب المدعي العام وقاضي التحقيق كانت لهم المسؤولية الكاملة عن التحقيق.

57 - 14 شباط (فبراير) عصرًا، حضر العميد عازار اجتماع مجلس الدفاع الأعلى، وجرى عرض اغتيال السيد الحريري وكل التفاصيل التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، وقدم كل مشارك في الاجتماع وجهة نظره.

58 - وفي مرحلة لاحقة جرى التركيز على ثلاثة عناصر، شريط أحمد أبو عدس، الاتصالات الخلوية التي جرت في المنطقة، وطبيعة التفجير وحجم المتفجرات المستخدمة.

الأمن العام

59 - في 14 شباط (فبراير) 2005، كان اللواء جميل السيد قائد الأمن العام، رقي إلى هذا المنصب في العام 1998، واستقال في ربيع عام 2005 بعد الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري. ووفقاً لشهادته، فقد أفاد اللواء السيد انه كان في مكتبه عندما سمع الانفجار، لكنه اعتقد ان ذلك ناجم من مقاتلات إسرائيلية تخترق جدار الصوت.

وبين الواحدة والربع والواحدة والنصف أخبره المقدم أحمد الأسير بحصول الانفجار وبأن موكب السيد الحريري كان مستهدفاً، وبقي في مكتبه من دون أن يرسل أحداً من الأمن العام إلى موقع الانفجار، واتصل بالسيد الرئيس ووزير الداخلية والعميد غزالة.

60 - بعد ظهر ذلك اليوم، حضر اللواء السيد اجتماع مجلس الدفاع الأعلى الذي ركّز على النتائج المستقبلية لما حدث، وقدمت اقتراحات للحكومة التي اجتمعت لاحقاً مساءً ذلك اليوم.

61 - في صباح 15 شباط (فبراير) تلقى السيد اتصالاً من صحافي في قناة "الجزيرة" يبلغه ان أحداً لم يأت لتسلم شريط أبو عدس، وسلم له الشريط في 16 شباط (فبراير) وقام بنسخه وأرسل النسخة الأصلية إلى قاضي التحقيق السيد أبو عراج.

التحقيقات في موقع الجريمة

تقرير الأمن الداخلي

62 - كما هي العادة في أي حالة إجرامية، فإن عملية فحص موقع الجريمة ومحيطه مهمة للغاية بالنسبة إلى نتيجة التحقيق.

وصل الضابط المسؤول عن موقع الجريمة الجنرال في قوى الأمن الداخلي ناجي ملاعب بعد الساعة الواحدة من يوم 14 شباط 2005.

ووضع لاحقاً تقريراً حول فحص موقع الجريمة الذي أجرته السلطات اللبنانية، قوى الأمن الداخلي وشرطة بيروت، وتحمل الوثيقة الرقم 95 وتقول انه خلال التحقيق وتنفيذاً لأوامر قاضي التحقيق العسكري في بيروت في ما يتعلق بالتحقيق وكل ما يمكن أن يلقي الضوء على الانفجار الذي حصل وأدى إلى وفاة رئيس الوزراء السابق السيد رفيق الحريري وآخرين، فقد أصدر قاضي التحقيق الأول للغرفة العسكرية في بيروت مذكرة رقم 2005/23 تاريخ 14

شباط (فبراير) 2005، الأمر رقم 207 تاريخ 15 شباط (فبراير) 2005 أيضاً.

في 14 شباط (فبراير) عام 2005 حوالي الثانية عشر ظهراً حصل انفجار كبير في بيروت سجلت غرفة العمليات انه قريب من فندق السان جورج، أرسلت كافة الدوريات إلى الموقع وذهبت إلى هناك ووصلت بعد دقائق، السيارات على جانبي الطريق كانت تحترق، وكان هناك الكثير من الدخان.

قوات الدفاع المدني والاطفاء والصليب الأحمر كانت تحاول الوصول إلى المنطقة وتتخذ الاجراءات من أجل إخماد الحريق وتجمع الجثث وتنقل الجرحى إلى المستشفيات، كان المنظر فوضوياً، وكان هناك الكثير من العسكريين والشرطة والمدنيين مختلطين والصحافيين ووسائل الاعلام وكلهم يريدون الوصول إلى موقع الجريمة، وأمرت كل الضباط ورجال الشرطة والدوريات أن يفعلوا ما في وسعهم من أجل الحفاظ على المنطقة آمنة، وأن يتخذوا الاجراءات من أجل الحفاظ على موقع الجريمة، وأن يبعدوا الفضوليين.

وجعلت المكتب الثاني من شرطة بيروت هم المسؤولين عن التحقيق في اغتيال الحريري ولكن النتيجة لم تكن معروفة بعد، المتخصصون في جمع الأدلة وخبراء المتفجرات بدأوا عملهم، وإضافة إلى المسؤولين السياسيين والعسكريين جاء بعض العسكريين من الضباط والقاضي رشيد مزهر، قاضي التحقيق الأول العسكري، وهو طلب مني كضابط شرطة وبسبب غياب مدير الأمن في الخارج، ان اتخذ الاجراءات اللازمة من اجل التحقيق واي شيء يمكن ان يلقي الضوء على ذلك الانفجار وان اعلمه، وان هذه التعليمات الشفوية ستكون مكتوبة لاحقاً.

وعندما وصل قائد الامن الى المنطقة أعلمته بما حدث، ووفقا للسلطات المحلية طلبت من السيد صلاح عيد ان يتخذ الاجراءات اللازمة للتحقيق بصفته كقائد للمنطقة الثانية لبيروت، والتي حدث فيها الانفجار وان يطلعني على ما حدث.

ان عمل العثور على الجثث وأخذ الجرحى الى المستشفيات استمر وايضا عمل فرق الحوادث وفرق المتفجرات، وتم اجراء مسح كامل لمنطقة الجريمة ومحيطه ومهندسين من الجيش جاؤوا وأخذوا عينات من الموقع من اجل ان يجروا اختبارات عليها، وفرقة من الجيش قامت بعملية مسح على الموقع والمباني المجاورة وساعدوا في الحفاظ على أمن تلك المنطقة، وبسبب أهمية هذا الدعم أرسل تلغراف 205 بتاريخ 15 فبراير 2005 الى قيادة المنطقة.

وطلبنا منهم اتخاذ كل الاجراءات المناسبة من اجل التحقيق وفقا لما يتعلق بالجثث التي تم اخذها الى المستشفيات في كل المناطق وان يسمحوا لعائلاتهم بالتعرف عليهم وان يعلموني وان يمكنني الحصول على التفويض اللازم من اجل اعادة هذه الجثث الى ذويها، وان تؤخذ افادات من الجرحى وان توضع نسخ من هذه التقاضي في الملفات.

وبعد التلغراف رقم 2007 في 14 فبراير 2005 الذي ارسل الى الدائرة فيما يتعلق بعزل موقع الجريمة واقامة المنطقة الآمنة حولها، طلبنا من قائد منطقة بيروت الثانية ان يستقدم كل الافراد اللازمين من اجل القيام بهذه المهمة، وان يضع حواجز معدنية واشرطة صفراء حول المنطقة بالتنسيق مع شرطة السير من اجل تنظيم السير هناك.

المقدم عيد عبر لي عن تقدم التحقيق ونتائجه، وأعلمت قاضي التحقيق العسكري وسلمت الجثث الى ذويها وفقا للاصول المرعية، ووفقا لتعليمات قاضي التحقيق وبموافقة المدير العام للأمن الداخلي علي الحاج فان السيارات التابعة لموكب الحريري نقلت الى ثكنة الحلو لتصويرها في المنطقة وتم تسجيل فيلم فيديو في حضور قائد منطقة بيروت الثانية وقائد شرطة السير ومسؤول منطقة البرج وفرقة التحقيق الجنائي واستخدام الخطوط التي قدمت من الدفاع المدني وفقا للاصول المرعية، ووضعت في تقرير خاص، اما السيارات فوضعت في ثكنة الحلو.

وفي برفقتنا رقم 2001 في 15 فبراير المرسلة الى الطوارئ، والتي طلب منها المحافظة على مكان الجريمة ومنع اي كان من لمس اي شيء، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر في 15 فبراير، الرائد عمر مكاوي قائد شرطة بيروت قام بتولي المسؤولية وأعلمني بكل الاجراءات التي تم اتخاذها وكل الحوادث التي حدثت.

وتابعنا عملية التحقيق التي ستتم من قبل المقدم صلاح عيد، وقمنا باعلام قاضي التحقيق العسكري بذلك، وبعد المذكرة 6ف2 في 17 شباط فان قائد الوحدة قدم لنا السلطة اللازمة

التي صدرت من قاضي التحقيق العسكري بتاريخ 14 فبراير 2005 فيما يتعلق بالانفجار والتي ارسلت لنا من اجل التنفيذ من قبل المدير العام ذا الرقم 07118 س أنس 2 بتاريخ 15 فبراير 2005، وبنفس الطريقة فان قائد الوحدة قدم لنا في المذكرة 206 /107/1 بتاريخ 18 فبراير 2005، حاصل السلطة المكتوبة من اجل القيام بهذه التحقيقات وهذه الاجراءات والتي كانت تتضمن امرا بالمحافظة على سيارات موكب الحريري داخل الثكنة وان نضعهم تحت الحراسة، وهذا تم بالفعل.

ووفقا للمذكرة رقم 206 ف 2 على 1763 بتاريخ 18 فبراير 2005، فان قاضي التحقيق العسكري حصل على التفويض المكتوب بالاشارة بتاريخ 18 فبراير 2005 والتي كانت تتضمن امرا بالاتصال بمحافظ بيروت الذي كان عليه ان يزودنا بأولئك الذين كانوا يعملون بورشة قرب منطقة الانفجار، وهذه السلطات تم الحصول عليها بوثيقة من 14 صفحة ملحقه بهذا التقرير.

ووفقا للصلاحيات الممنوحة لنا وفقا للأمر، امر منطقة بيروت الثانية من اجل التحقيق وكنتيجه للتقرير الاول رقم 30143/1 بتاريخ 14 فبراير 2005، وكل التحقيقات التي جرت من قبل وحدات الشرطة الاقليمية فاننا نقدم ما يلي:

الجدول رقم واحد تم اعداده فيما يتعلق بالجنث التي اعيدت الى ذويها، وجدول رقم اثنان ويتعلق بالاشخاص الذين اصابوا بجروح في هذا الانفجار، وجدول رقم ثلاثة الافادات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالانفجار وتم اعداد جدول يظهر الاجراءات التي تم اتخاذها وفحص منطقة الجريمة والسيارات المدمرة وكل ما وجد في موقع الانفجار. كل هذه الاجراءات تم التحقق منها في التقرير رقم 1/302 بتاريخ 14 شباط (فبراير) 2005.

تقرير المخبر الجنائي السويسري

63 - الخبراء اللبنانيون الذين فحصوا موقع الجريمة كانوا يمثلون عدة جهات، وجاؤا برأي مختلف فيما يتعلق بما تم العثور عليه، ونتيجة لذلك كان هناك لقاء في المحكمة العسكرية بحضور المدعي العام، وهذا الاجتماع أوصى السلطات اللبنانية بطلب المساعدة الخارجية بفحص موقع الجريمة، والذي ارسل الى حكومة سويسرا، وخبراء من سويسرا زاروا لبنان في شهر مارس 2005 وقاموا بعملية مسح للموقع وقال التقرير النهائي: "ان خلاصتنا فيما يتعلق بالانفجار كان مبنيا على الفحوصات التالية:

التفسير المبني على ما تم العثور عليه في موقع الجريمة، وعلى الفجوة التي احدثها الانفجار ايضا، وتفسير فيما يتعلق بالتدمير الذي لحق بالمباني المجاورة.

وبعد التحليل للشظايا لا نستطيع ان نقول بوضوح اذا كان الانفجار حصل فوق الارض او تحت الارض، وتحليلنا المبني على البحث يتعلق بشكل الفجوة التي حدثت والتي لا تشير ايضا اذا كان هناك انفجار فوق الارض او تحتها، ومن جهة اخرى فان شكل الفجوة يعطي انطباع عن حجم المتفجرة فوق او تحت الارض، وكما ذكرنا في تقريرنا فانه من المتوقع نحو ألف كيلو غرام فوق الارض ستؤدي الى حفرة كتلك الموجودة في موقع الجريمة.

وفما يتعلق بحقيقة ان الشحنة كانت موجودة في سيارة، فيجب ان يكون حجمها كبير للغاية، واذا كان مثل هذه السيارة قد استخدم، فنحن نعتقد ان بعض الاجزاء والشظايا الكثيرة وخاصة فيما يتعلق باللهيب الذي ظهر، وحجم الشرار والشظايا التي اظهرت لنا من قبل الشرطة، والذين قالوا بانه من سيارة ميتسويشي، تتوافق مع الشظايا التي نتوقع منها ان هذه السيارة كانت موجودة في مركز الانفجار.

وبعد ان قمنا بكل التحليلات التي جمعناها، وصلنا الى خلاصات بان الانفجار كان فوق الارض ووفقا هذه الادلة فان هناك ما يقارب الالف كيلو من المتفجرات الشديدة، والنتائج الاولية لتحليل التربة في منطقة الحفرة تشير الى ان التفجير كان بواسطة "روتانيديوم".

تقرير ريفي

64 - في آذار (مارس) 2005 فان قائد الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي أعدّ تقريرا حول الاجراءات الاولية التي اتخذتها السلطات اللبنانية في موقع الجريمة، والتي ارسليت الى فريق تقصي الحقائق التابع للامم المتحدة، واطهر التقرير ان هناك اجراءات قد تم اتخاذها، وأهمية هذا الحادث المأسوي الذي أدى الى اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، وكان لها تأثير على كل الاجراءات التي تم اتخاذها.

أ - عمليات الإنقاذ والإجلاء والعتور على الجثث

في الطريق كان هناك عمليات انقاذ في موقع الجريمة في البداية، وبعد الانفجار مباشرة فان قوى الامن والدفاع المدني والصليب الاحمر هرعت الى مكان الانفجار لاداء واجبها، ورغم كل الاجراءات التي اتخذت فان هذه لم تكن على المستوى المطلوب، وهذه الاجراءات شابتها عيوب، ولذلك فان وزارة الداخلية أصدرت المذكرة 139 بتاريخ 25 شباط (فبراير) 2005 والتي تدعو قوى الامن الداخلي الى التحقيق في الاجراءات المرعية، وقالت ان قائد الامن الداخلي وقائد شرطة بيروت وقائد الشرطة العسكرية هم المسؤولون عن هذه الاجراءات.

ب - الحفاظ على موقع الجريمة

و بعد الانفجار مباشرة، فان قاضي التحقيق العسكري كان هو المسؤول عن ذلك، وقوات الامن والشرطة والجيش كانوا تحت امرته، وهو اعطى اللجنة صلاحياتها، وحسب الاجراءات التي يجب ان تتم، وخاصة في المحافظة على موقع الجريمة، لكن الاجراءات التي اتخذت كانت تحت المستوى المطلوب، ومناقضة للقواعد الاساسية التي تتعلق بالجرائم الخطيرة كتلك، وحتى لو كانت اقل من ذلك، ولذلك فيجب اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل منع اي تلاعب في موقع الجريمة او اية ادلة من الممكن ان تستخدم لاحقا من اجل المساعدة في التحقيق ومعرفة الحقيقة.

ويمكن ان يتم ذلك دون ان نهمل القضايا الانسانية، ويمكن اعطاءها الاولوية من اجل الوصول الى الجرحى وانقاذهم وتقديم الاسعافات والمساعدات لانقاذ حياة الناس. لقد كانت هناك اخطاء خطيرة في هذا العمل، وكان هناك حالة من الفوضى في موقع الجريمة، ليس فقط خلال الساعات الاولى بعد الانفجار، والتي كان هناك تركيز كبير على اطفاء الحريق وانقاذ الجرحى والبحث عن المفقودين، ولكن للأسف، تم ذلك لفترة طويلة جدا، ولم يكن هناك تنسيق بين الاجهزة الامنية الموجودة في الموقع.

والبحث عن المفقودين كان يتم بشكل غير مهني وغير مسؤول، والبعض تم العتور عليهم من قبل أسرهم، وكانت هناك بعض العناصر السلبية في ذلك، فجنة زاهي ابو رجيلي، وهو مواطن لبناني عثر عليه في 15 فبراير، ووفقا لتشريح الجثة فانه بقي على قيد الحياة 12 ساعة بعد الانفجار، وجثة احد الضحايا وجدت بعد ثمانية ايام بعد الانفجار، وجثة عبد الحميد غلاييني وجدت بعد ستة عشر يوما من الانفجار من قبل أسرته وليس من قبل الدفاع المدني، ومصير فرحان احمد العيسى ما زال غير معروف، فهو ما زال مفقودا، ويخشى بان العتور على جثته سيشكل فضيحة اخرى.

وبعد ساعات من الانفجار، كانت هناك ادلة ازيلت من موقع الجريمة، وسيارات موكب الحريري قد نقلت الى ثكنة الحلو بحجة المحافظة عليها، مع ان ما تبقى من السيارات لم يكن مبررا للمحافظة عليها، باستثناء قيمتها كادلة جنائية، لانها كانت هدف هذا الانفجار. وليكن ذلك هو الحالة الوحيدة التي تثبت التلاعب بموقع الجريمة، فسيارة "بي. ام. دبليو" التي لم تكن جزءا من الموكب نقلت ايضا، ويجب التركيز على عدم نقل اية سيارة وابقتها بالطريقة التي بقيت فيها بعد الانفجار، من اجل تحديد كيف نفذت الجريمة.

كما تم ادخال جرافة الى موقع الجريمة في 14 فبراير ليلا دون اي سبب وجيه، وبعد ان تدخلت وزارة الداخلية واعطت امرا بعدم ادخال الجرافة والمحافظة على موقع الجريمة.

اجراء التحقيق وظروفه وتحديد كيف ارتكبت الجريمة:

من المعروف ان اخطاء رئيسية ارتكبت في مسار اجراء التحقيق، من بينها تسريب معلومات ادت الى ارتباك، هذا بدوره عرض قيمة التحقيق المحلي.

المسؤولية في جريمة كالتى نحقق بها لا يمكن حصرها بوجه واحد. كما ذكر انفا، انها تشمل أوجها سياسية وقضائية وامنية،

القرار بازالة سيارات الموكب

65 القرار بردم الحفرة في مسرح الجريمة، وازالة سيارات الموكب واعادة فتح الطريق في اليوم التالي للتفجير، مثير للتشويش، على افتراض ان هناك ارادة جماعية باجراء مسح محترف لمسرح الجريمة. التشويش المنعكس في مجموعة متنوعة من البيانات من جانب المسؤولين المعنيين بشكل وثيق، تتحدث عن نفسها.

قاضي التحقيق مزهر

66 في العاشرة والنصف مساء 14 شباط، كان القاضي مزهر في منزله، عندما تلقى اتصالا هاتفيا من العميد ناجي ملاعب، الذي اطلعه على ان ممثلي الاجهزة المختلفة في ساحة الجريمة بدأت بتجميع اجزاء معدنية من سيارات الموكب لاجراء الفحوص المخبرية عليها. لم يكن هناك شيء يمكن لملاعب القيام بهم لوقفهم. اقترح ان يتم نقل سيارات الموكب الى مكان آمن واقترح تكنة الحلو في بيروت.

القاضي مزهر وافق على الاقتراح تحت الشروط التالية. السيارات يجب تصويرها في الموقع وان يتم تعليمها وترقيمها وان يتم تصويرها اثناء نقلها ومن ثم بعد وصولها الى تكنة الحلو، حيث يجب تغطيتها وحراستها على مدار الساعة لتجنب اي تلاعب بالدليل. ولم يكن لدى مزهر معلومات عن قرار لردم الحفرة واعادة فتح الطريق. السيارات نقلت من مسرح الجريمة خلال ليل 14 شباط.

اللواء جميل السيد

67 في صباح 15 شباط 2005، قرأ اللواء السيد في الصحيفة حول ازالة السيارات. في الثامنة صباحا اتصل باللواء علي الحاج مدير عام قوى الامن الداخلي وسأل ماذا يجري. اللواء الحاج رد بان فريقين يعملان على فتح الطريق الذي سيعاد فتحه في الساعة العاشرة صباحا. وردا على سؤال مباشر افاد الحاج بان الاوامر جاءت من مصطفى حمدان، رئيس الحرس الجمهوري.

اللواء علي الحاج

68 في 14 شباط 2005 العاشرة والنصف ليلا، تلقى السيد الصديق اتصالا في مكتبه (حيث كان مع العميد هشام الاعور) من المدير العام لوزارة الاشغال السيد فادي النمار. النمار ابلغه بان قرارا اتخذ لاعادة فتح الطريق في اليوم التالي وان فريقه سيبدأ العمل عند طلوع الشمس في اليوم التالي، كانت المكالمة على الخط الارضي وسمعتها العميد الاعور، ادعى انه فوجئ بالمكالمة لان النمار ليس لديه سلطة في القضية.

وكان من المعروف ان النمار قريب جدا من القصر الجمهوري الذي يعني انه كان يأخذ اوامره من هناك. النمار قال بانه سوى المسألة مع قاضي التحقيق. اتصل الصديق بقائد شرطة بيروت بالوكالة ملاعب وابلغه بالمكالمة من النمار وطلب منه التأكد مما اذا كان القاضي مزهر على علم بالامر، فاتصل ملاعب بالقاضي مزهر الذي كان على علم بالامر ولم يكن لديه اعتراض. عندها سأل ملاعب عما سيتم فعله بالسيارات. رد القاضي مزهر بانه يجب اخذها الى مكان آمن واقترح تكنة الحلو.

69 في الصباح التالي، 15 شباط 2005، التقى النمار بمحافظ بيروت يعقوب الصراف، لترتيب إعادة فتح الطريق في ميناء الحصن. الصراف قريب جدا من القصر الجمهوري وكان أيضاً على علم بالقرار.

العميد هاشم الاعور

70 في ما يتعلق بإزالة سيارات الموكب، أشار العميد الاعور الى انه لم يعلم من اعطى الامر. طلب منه المساعدة في تصوير ازالة السيارات في 14 شباط 2005 خلال اجتماع مع قاضي التحقيق، لكن شيئاً آخر لم تتم الاشارة اليه بشأن ازالة السيارات من مسرح الجريمة. في المساء نفسه، بين العاشرة والنصف والحادية عشرة، كان في مكتب اللواء علي الحاج وبلغه بان السيارات ستتم ازالتها. ابلغه أيضاً بان قوى الامن الداخلي عليها تأمين المساعدة بتعليم امكنة السيارات وتصويرها.

المدير العام فادي النمار

71 فادي النمار لم يتذكر ما اذا كان الحاج قد اتصل في 14 شباط 2005، لكنه يتذكر انه اتصل بالحاج في اليوم التالي كما يفعل دائماً في اوضاع مشابهة. في وقت المكالمة كان النمار في مكتب محافظ بيروت. قال اللواء الحاج انهم مستعدون اذا دعت الحاجة للمساعدة. الحاج احواله على ضابط في قوى الامن الذي قال له ان مسحاً يجري لمسرح الجريمة.

الضابط قال انه سيعود للنمار في الوقت المحدد. النمار لا يتذكر اسم الضابط ولكنه كان مع الحاج. لم تكن لديه سلطة لاتخاذ قرار باعادة فتح الطريق في بيروت ولم يعط اي اوامر بازالة سيارات الموكب. نفى أيضاً ان تكون له اتصالات بالقصر الجمهوري.

72 بعد ذلك، تأكد (من خلال لائحة مكالمات هاتفية) ان الحاج اجري اتصالاً من هاتفه الارضي بالنمار على هاتفه الخليوي مساء 14 شباط. تأكد أيضاً ان النمار اجري اتصالاً بالحاج في اليوم التالي.

محافظ بيروت يعقوب الصراف

74 بين الثامنة والنصف والعاشرة ليلاً في 14 شباط 2005 تلقى ملاعب اتصالاً هاتفياً من مكتب الحاج الذي امره بنقل سيارات الموكب من مسرح الجريمة الى مكان آمن، وفق تفاهم على انه في غضون يومين سيعاد فتح الطريق، واذا كانت هناك حاجة لياتي خبراء لتفحص السيارات، فانهم متاحون. العميد ملاعب فوجئ بالامر ولم يقبله.

قال اللواء الحاج ان ليس له علاقة بمسرح الجريمة بما ان الموقع تحت سلطة القاضي مزهر. طلب الحاج من ملاعب الاتصال بمزهر ففعل. القاضي فوجئ وسأل عن سبب العجلة، فقال له ملاعب انه تلقى اوامر من الحاج وانه أيضاً فوجئ بالامر. قال له القاضي ان يعطيه بعض الوقت وانه سيتصل به مجدداً. بعد وقت قصير، بين عشر دقائق ونصف ساعة، اتصل القاضي وقال ان السيارات يمكن نقلها.

العميد مصطفى حمدان

75 بعد التفجير في 14 شباط 2005، اتخذ حمدان كل الاجراءات الضرورية لحماية الرئيس والمناطق الرئاسية، لا يتذكر اي تفاصيل، لكنه لم يذهب الى موقع التفجير. لم يصدر اي اوامر او توجيهات في ما يتعلق بالنشاطات في مسرح الجريمة، بما انها لا تقع تحت مسؤولياته. وهكذا، فان ليس له علاقة بأي اوامر لتنظيف الطريق، بردم الحفرة او بنقل سيارات الموكب.

مدير قوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي

76 في اجتماع مع لجنة التحقيق الدولية في الأول من حزيران 2005، افاد اللواء ريفي بان الشخص الذي اعطي الاوامر بحلب الجرافة او الجرافات الى ساحة الجريمة هو مصطفى حمدان، الذي كان في وقت الحادث رئيسا لحرس الرئيس لحدود وبموجب القانون اللبناني ليس له اي علاقة بتحقيق يجري في مسرح جريمة.

التحقيق اللبناني: أحمد أبو عدس

77 في حوالي الثانية و11 دقيقة بعد ظهر 14 شباط 2005، اي بعد نحو ساعة فقط على التفجير، تلقت ليلي بسام من "رويترز" اتصالا هاتفيا من مجهول لهجته ليست لبنانية ولكنها لم تتمكن من تحديدها. بحسب بسام، فور اجابتها على الهاتف قال لها الرجل اكتبني ذلك وطلب منها ان تبقى هادئة ثم قرأ البيان التالي بعربية فصحة: "نحن، النصر والجهاد في بلاد الشام، نعلن اننا انزلنا العقاب المستحق بالكافر رفيق الحريري بحيث يصبح أمثولة للآخرين".

وختتم المتحدث كلامه بحديث ديني اسلامي واغلق الخط.

78 السيد عسان بن جدو، رئيس مكتب بيروت في قناة "الجزيرة"، يتذكر انه تلقى اربعة اتصالات هاتفية تتعلق باعلان المسؤولية نفسه. في الاول ادعى رجل قال بن جدو انه يتحدث عربية ركيكة بلكنة افريقية او افغانية او باكستانية، ادعى مسؤولية النصر والجهاد عن اعدام الحريري بتفجير انتحاري.

بعد ذلك بوقت قصير، اذاعت "الجزيرة" اعلان المسؤولية، ثم تلقت القناة اتصالا من شخص آخر مجهول، يدعي انه من المجموعة نفسها، وتحدث هذه المرة بعربية جيدة، وشرح لبن جدو اين يمكن ان يجدوا شريط فيديو يتضمن معلومات اضافية عن الاغتيال، مشيرا الى شجرة قرب مبنى الاسكوا في وسط بيروت. ارسل بن جدو زميلا الى المنطقة وجد مغلفا ابيض يحتوي على بيان مكتوب وشريط الفيديو. بعد مزيد من الاتصالات من المجموعة نفسها تطلب بث الشريط، وبنته الجزيرة بعد الظهر.

79. وجاء في جزء من الرسالة المصاحبة للشريط التي أفيد بانها من مجموعة النصر والجهاد في بلاد الشام:

"الحمد لله على انتصار راية النصر والجهاد في بلاد الشام، وبرضى الله نال عميل الكفار في مكة والمدينة رفيق الحريري عقابه في عملية انتحارية نفذها المجاهد احمد ابو عدس حامل راية النصر والجهاد في بلاد الشام، الاثنين في 14 شباط 2005، الموافق الخامس من محرم 1426 للهجرة في بيروت .. مرفق مع هذا فيلم يصور الشهيد احمد ابو عدس، منفذ العملية".

وفي الشريط، شخص يعرف نفسه على انه السيد ابو عدس يستخدم هذه العبارات.

80.. وبعد بث الشريط على الهواء بقليل، جمعت السلطات اللبنانية معلومات واسعة عن خلفية ابو عدس وبدأت تستجوب عائلته والمرتبطين به. وجاءت معظم هذه المعلومات من الشيخ احمد عبد العال من الاحباش، وهي مجموعة اسلامية ناشطة في منطقة المخيمات الفلسطينية التي أفيد بان السيد ابو عدس كان يعيش فيها.

وذكر الشيخ عبد العال للجنة التحقيق الدولي المستقلة انه تلقى اتصالا هاتفيا من القصر الجمهوري بعد قليل على بث شريط فيديو ابو عدس، للتحقق من اي معلومات لدى عبد العال عن السيد ابو عدس، ووفقا لما ادلى به، قال عبد العال انه حصل على المعلومات حول خلفية السيد ابو عدس، بما فيها عنوان سكنه حقيقة انه كان يذهب دائما الى عين الحلوة، وانه كان وهابيا، وانه كان متعلما جدا يدرس علوم الكمبيوتر، وانه زار ابو عبدة (مساعد قائد جند الشام).

وحصل الشيخ عبد العال ايضا على اسماء عائلة واصدقاء السيد ابو عدس: لقد ارسل المعلومات في صورة الاصل الى الرئيس لحدود وعلي الحاج والبير كرم وجامع جامع وماهر الطفيلي. وافيد بان الشيخ عبد العال التقى ايضا المسؤول في الاستخبارات السورية جامع جامع في مساء 14 شباط 2005 واعطاه المعلومات حول ابو عدس، التي سلمها جامع جامع لاحقا الى قوى الامن الداخلي.

81. وزارت قوى الامن الداخلي منزل ابو عدس، بصحبة عضو في الاحباش، وفتشت جهاز كمبيوتر فضلا عن عدد من الاسطوانات الممغنطة التي كانت اولاً وقبل كل شيء ذات طبيعة اسلامية اصولية.

وعلى الرغم من ان التقرير بشأن البحث ذكر ان معظم الوثائق المخزنة في الكمبيوتر نقلت من الانترنت، لم يكن هناك ما يدل على ان منزل السيد ابو عدس فيه خط انترنت، واستجوبت السلطات (بما فيها قوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية) العديد من اصدقاء واقرباء السيد ابو عدس، وبشكل مستفيض، في الايام التي تلت الانفجار مباشرة. الا انه لم يتم تحديد موقع السيد ابو عدس.

واستجوب 10 اشخاص في يوم التفجير وفي غضون الشهرين التاليين، تم استجواب نحو 40 شخصا. وكشف التحقيق اللبناني ايضا ان السيد ابو عدس عمل موظفا خلال صيف 2004 في محل للكومبيوتر، يملكه الشيخ احمد الصاني الذي كان عضوا في شبكة احمد ميقاتي واسماعيل الخطيب.

وفي تقرير تاريخه 17 شباط 2005، من اللواء السيد الى القاضي مزهر، استنتج اللواء السيد ان شريط الفيديو كان اصليا وان "احمد ابو عدس الذي ظهر في الشريط كان .. مشاركا معروفا، بشكل واضح في الاغتيال". والقاعدة الوحيدة التي كانت متوفرة في هذا الاستنتاج هي بالقول ان "الطريقة التي قدم فيها البيان واظهر نفسه من دون اخفاء وجهه هي الطريقة المعتمدة لدى المفجرين الانتحاريين في حالات مشابهة. الحقيقة انه لم يخف وجهه

عندما كان يقول خطابه، ما يشير الى انه كان مسؤولا شخصيا عن تنفيذ الانفجار". (معلومات بشأن حقائق متعلقة ببث "الجزيرة" لشريط يدعي المسؤولية، رقم 606 أ، 17 شباط 2005).

التحقيق الاستراتيجي

83 - في 15 شباط 2005، جاء في طلب تقدم به المدعي العام للشرطة الفدرالية الاسترالية، ان 6 اشخاص اوقفوا كمشتبه بهم في المشاركة باغتيال الحريري. وابلغ المسؤول عن قوى الامن الداخلي في مطار بيروت الدولي مدير قوى الامن الداخلي، الحاج، بشأن الاشخاص الستة. ونقل الحاج هذه المعلومات مباشرة الى المدعي العام القاضي ربيعة قدورة التي اتصلت بالسلطات الاسترالية. وبرا التحقيق الاستراتيجي المشتبه بهم الستة من اي تورط في هذه الجريمة، وهو موقف وافقت عليه السلطات اللبنانية المكلفة اجراء التحقيق.

84 - وتشير التسجيلات الى ان السلطات اللبنانية اسندت اشتباهاها الى العوامل التالية:

(أ) ان الاشخاص الستة المعنيين غادروا انطلقوا من مطار بيروت بعد ساعة ونصف الساعة على حصول التفجير.

(ب) لم يكن بحوزة الاشخاص الستة امتعة.

(ج) واحد من الاشخاص الستة يشبه السيد ابو عدس، الذي ظهر في شريط فيديو لمجموعة متطرفة زعمت انها مسؤولة عن التفجير.

85. وقامت السلطات الاسترالية بتحقيق واسع لمساعدة السلطات اللبنانية. وشمل التحقيق رفع حال التأهب في المطارات، واستجوابات للاشخاص الستة واعضاء آخرين في المجموعة، مسح للبقايا متفجرات (بما فيها الاشخاص، ومقاعدهم في الطائرة، وامتعتهم)، والتأكد من خلو الطائرة من المتفجرات. وعلى الرغم من انه أفيد بان الاشخاص الستة الذين اعتبروا "مشتبه بهم" كانوا من دون امتعة، الا انهم كانوا يحملون امتعة. وخضع 3 من ستة مشبوهين الى فحص الطب الشرعي.

86.. واطهرت اكتشافات التحقيق الاسترالي:

(1) المجموعة كانت مسافرة الى جدة كجزء من الحج.

(2) ولم يتم ضبط اي مواد متفجرة مشتركة عضوية اوغير عضوية او حتى بقايا مواد انفجرت، في اي من العينات التي اخذت.

(3) لم يكن اي شخص استجوبته السلطات الاسترالية في اطار هذا التحقيق، متورطا او على علم باي تورط في اغتيال الحريري.

5 - تحقيق اللجنة

نظرة عامة

87 - اعلن الامين العام للامم المتحدة عن بدء عمل لجنة تحقيق الامم المتحدة الدولية المستقلة في 16 حزيران (يونيو) 2005، من 16 حزيران (يونيو) الى 6 تشرين الاول (اكتوبر) 2005 تم اصدار بيانات 244 شاهدا وملاحظات 293 محققا وبيانات 22 مشتبهها. عدد من الابحاث اجريت واقيم 453 عرضا لمشاهد الجريمة، ما مجموعة 16711 صفحة من الوثائق انتجت. 30 محققا من 17 بلدا مختلفا شاركوا في تحقيقات اللجنة، فضلا عن خبراء آخرين.

88 - ان عامل الوقت الذي اتيح للجنة يجب التأكيد عليه. لقد وضعت اللجنة في العمل بعد 4 اشهر من اقرار الجريمة. ما يعني ان اجهزة الامن وشركاءها كان لديهم الوقت الكافي لتدمير الادلة و/او يتواطأوا مع بعضهم البعض، والقدرة على اعادة استدعاء الشهود المحتملين تلاشت، والاهمال السابق والاعفال او فقدان التبصر وتدمير الادلة قد لا يمكن اعتبار انها لم تحصل.

89 - بعد شهر على اعلان الامين العام بدء العمل ركزت اللجنة على وضع المحققين في الوضع الحاضر للتحقيق، بما في ذلك تقييم المعايير المتخذة من قبل السلطات اللبنانية. وقت طويل انقضى في الاطلاع على تحليل المواد التي تسلمتها اللجنة من المدعي العام، وتبع ذلك مقابلات توضيحية مع شهود اساسيين، بناء على مواد من المواضيع التالية:

* اعادة بناء تحركات واعمال السيد الحريري قبل الانفجار.

* مكتشفات ونتائج نشاطات السلطات اللبنانية التي تمت في مسرح الجريمة والمناطق المجاورة.

* الادلة التي تم التلاعب بها.

* اعمال الطرقات قبل الانفجار.

* شريط ابو عدس.

* شاحنة المتسويشي.

* جمع وتحليل قوائم الهواتف.

* جمع وتحليل المواد الاعلامية، اشربة الفيديو والصور المجموعة من مواقع مختلفة لمسرح الجريمة قبل وبعد الانفجار.

* التحويلات المالية.

90 - هذه المعايير قادت الى شهود جدد. وتم وضع خط ساخن للاستعلامات للعموم بحيث كان بإمكان اي كان الوصول الى اللجنة بشأن القضية؛ هذا الاجراء قاد الى مقابلات جديدة وخيوط جديدة للمتابعة.

91 - تصنيف وتنظيم الملفات والادلة وتوفير عامل الوقت، وتعزيز وتطوير نظام تخزين وتسجيل الادلة، التي تضمنت آلاف الصفحات من الوثائق والشهادات المكتوبة، وايضا عدد كبير من اشربة الفيديو والصور الفوتوغرافية. المسائل القانونية والابحاث في القانون الجنائي اللبناني والاجراءات لضمان وضع البروتوكول المناسب للابحاث، الاعتقالات، مقابلة المشتبهين، ووثائق الاتهام. قدمت السلطات اللبنانية مساعدة في هذه المسائل تستوجب الثناء عليها.

92 - الشهر الثاني تميز بتغيير اتجاهات التحقيق والاولويات، بشكل تبع فيه المحققون خيوطا جديدة واستدعوا شهودا جدداً بناء على استخلاصاتهم ومعايير سابقة وتحليلات مهنية. لقد اقتربت مصادر مختلفة من اللجنة ومدت المحققين بمعلومات مفيدة. الغالبية العظمى من مسؤولي السلطات اللبنانية الكبار المتورطون تم الاستماع اليهم لتوضيح ما هي مهماتهم في مواقعهم، سلسلة القيادة ودرجة تورطهم، كما القرارات المتخذة (او التي تم تجاهلها). خلال هذه الفترة من الوقت تم تدعيم قاعدة اللجنة وتم مدها ببرامج كومبيوتر، ما جعل قاعدة المعلومات اكثر عملائية.

93 - في الشهر الثالث، اجريت سلسلة من اختبارات مسرح الجريمة بمشاركة فريق خبراء مشترك الماني وبريطاني وياباني في موقع الجريمة وفي مناطق موازية، بما في ذلك قعر البحر الموازي لمسرح الجريمة. والهدف من هذه العملية كان ايجاد دلائل حسية في مسرح الجريمة، بغية اعادة بناء اداة التفجير المستخدمة وللتعرف على شاحنة المتسويشي. انجزت المهمة خلال شهر ايلول (سبتمبر).

التخطيط للاغتيال

94 - خلال كل التدابير والجهود التي بذلتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة، لم تظهر اي توجيهات جديدة صارمة او خطوط في ما يتعلق بدافع او سبب اغتيال السيد الحريري، للاضافة الى الذين يمكن ان يكونوا ساهموا في الاحداث خلال النصف الاول من العام 2004

والتي بلغت ذروتها في قرار السيد الحريري التنحي عن رئاسة الوزراء والتنبؤ بنتائج الانتخابات العامة في لبنان.

المؤشرات القوية حول القضية الاخيرة هي الحملة الانتخابية الضخمة لكثلة المستقبل، ردة فعل السلطات اللبنانية على قضية الزيت، في شباط (فبراير) 2005، حيث تم توقيف الموزعين (من قبل السلطات اللبنانية اثناء توزيع الزيت تلبية لطلب السيد الحريري): واخيرا وليس اخرا، النتائج العملية للانتخابات. وابلغ شهود جدد اللجنة، والذين كانوا حذرين في اجراء الاتصالات بالسلطات اللبنانية لعدم الثقة بها، بان عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق لم تكن لتتم من دون معرفة السلطات اللبنانية وموافقة سوريا.

95- ان بنية وتنظيم اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية في لبنان في الوقت نفسه لحصول الانفجار، بما فيه ذلك بروتوكولات الإخبار، تظهر تأثيرا منتشرا في الحياة اليومية في لبنان. وخير الامثلة على ذلك هي الملفات التي جمعت من قبل مركز الاستخبارات السوري، فيلا جبر، في غابة بولونيا، لبنان ومن خلال المحادثات الهاتفية الملتقطة بين الجنرال رستم غزالة ومسؤول لبناني بارز في 19 تموز (يوليو) 2004 عند الساعة 9.45 (نبذة):

" - غزالة: اعلم ان الوقت مبكر ولكني فكرت بانه يجب علينا ان نبقى على اطلاع. ابغني رئيس الجمهورية في الصباح بان هناك اثنين يحكمان البلد رئيس الوزراء وهو. وقال ان الامور لا يمكنها ان تستمر هكذا. ان رئيس الوزراء بغضبه دائما ونحن نسكته دائما ونصرخ عليه. وقال بوضوح انه لا يمكنه الاستمرار بهذه الطريقة".

(...)

* : هون عليك. هل يمكن ان تشكل حكومة جديدة في هذا الوقت؟

- غزالة: نعم يمكن ان تشكل واحدة. ما هي المشكلة؟ يمكن ان نسمى بطرس حرب.

(...)

غزالة: دعني اقول لك امرا واحدا. دع حركة العمال تخرج الى الشارع في العشرين في سوليدير وقريطم.

*: دعنا ننهي الحديث. هون عليك. يجب ان آخذ في الاعتبار افضل المصالح بالنسبة لسوريا ولبنان.

غزالة: نحن حريصون على مصالح سوريا ولكني الان اتكلم عن رفيق الحريري.

*: اذا، القرار اتخذ.

غزالة: آمل ان اقول لك امرا واحدا. كلما احتجنا للتكلم مع الحريري يجب ان نتزلف له وهو لا يرد علينا دائما.

*: فليذهب الى الجحيم. ولماذا تكررت به؟

غزالة: لماذا اكررت به؟ الرئيس لا يطيقه فلماذا انا؟

*: حسنا، فليعفن في الجحيم.

(...)

غزالة: كلا. فليكن هو جذع الشجرة الاضحوكة ويظهر على انه الشخص الذي دمر وارهب البلد بالديون. فليتنزل العالم الى الشارع في قريطم وسوليدير، فلتستمر التظاهرات الى ان يرغم بالقوة على التنحي كالكلب.

*: وماذا عن خيار آخر. أرسل له رسالة قائلا: استقل لعنك الله.

غزالة: كلا، لا ترسل له رسالة والا سيقول انهم جبروني على الاستقالة. دع الشارع... تعرف ماذا اقول. والا سيستخدم هذا كورقة صفقة مع الرؤساء الاميركيين والفرنسيين.

* اذا هل نترك الامور للشارع؟

غزالة: هذا افضل.

*: فلننفذ ذلك.

96. قال شاهد سوري الاصل لكنه يعيش في لبنان، والذي زعم بانه عمل لمصلحة اجهزة الاستخبارات السورية في لبنان، انه بعد نحو اسبوعين على تبني مجلس الامن للقرار 1559 ، قرر مسؤولون لبنانيون وسوريون اغتيال رفيق الحريري.

وزعم ان مسؤولا امنيا رفيع المستوى ذهب مرات عدة الى سوريا للتخطيط للجريمة، واجرى لقاءات مرة في فندق الميرديان في دمشق ومرات عدة في القصر الجمهوري وفي مكتب مسؤول امني سوري رفيع المستوى، نحو 7 الى عشرة ايام قبل الاغتيال وضمت مسؤولا امنيا لبنانيا مهما. وكان لدى الشاهد اتصال قريب جدا بالمسؤولين السوريين رفيعي المستوى الموجودين في لبنان.

97 - في بداية كانون الثاني (يناير) 2005، ابلغ واحد من المسؤولين رفيعي المستوى الشاهد بأن رفيق الحريري هو مشكلة كبيرة لسوريا. وبعد نحو شهر، ابلغ المسؤول الشاهد بأنه سيحدث قريبا "زلزال" من شأنه ان يعيد كتابة تاريخ لبنان.

98. زار الشاهد قواعد عسكرية سورية عدة في لبنان. وفي احدي القواعد، في حمانا، لاحظ سيارة فان ميتسوبيشي بيضاء اللون، يغطيه قماش ابيض سميك على سطحه. وتمت هذه الملاحظات في 11 و12 و13 شباط (فبراير) 2005.

غادرت الميتسوبيشي القاعدة العسكرية في حمانا في صباح 14 شباط (فبراير) 2005. لقد دخل فان الميتسوبيشي الذي استخدم كحامل متفجرات، لبنان من سوريا عبر الحدود البقاعية من ممر عسكري في 21 كانون الثاني (يناير) 2005 عند الساعة 20:13 كان يقودها ضابط سوري من وحدة الجيش العاشرة.

99 - في 13 شباط 2005، الشاهد قال انه قام بجولة في منطقة سان جورج برفقة ضابط سوري كبير، على سبيل المراجعة النهائية لمنطقة العملية التي جرت فيها الاغتيال.

100 - ويقول الشاهد: إن أبو عدس قد صور شريط الفيديو قبل أن يتم قتله فيما بعد في سوريا. وشريط الفيديو أرسل إلى بيروت في صبيحة 14 شباط 2005 وسلم إلي جميل السيد. ولكن عناصر مدنيين وآخرين من الأمن العام قاموا بوضعه في مكان في منطقة الحمرا والاتصال بمدير مكتب "الجزيرة" في بيروت السيد غسان بن جدو.

101 - اللواء جميل السيد، كان على اتصال دائم بكل من مصطفى حمدان وريمون عازار للتحضير للاغتيال وخصوصاً مع رستم عزالة (ومع السيد أحمد جبريل في لبنان). والعميد حمدان وعازار قدموا تجهيزات لوجستية لدعم العملية، وخصوصاً المال ووسائل الاتصال، السيارات وأجهزة التنصت، الأسلحة، وبطاقات مزورة... وكانوا يعلمون بالجريمة، كما كان على علم بها كل من اللواء علي الحاج وناصر قنديل.

102 - قبل 15 دقيقة من الاغتيال، الشاهد كان في مكان قريب من منطقة سان جورج، وتلقى اتصالاً هاتفياً من مسؤول المخابرات السورية، سأل فيه أين أنت الآن، فقال له: في مكان كذا.. فأمره بترك الموقع مباشرة.

103 - الشاهد الآخر قال انه التقى مصطفى حمدان في منتصف شهر اكتوبر 2004، وحمدان قال أمامه كلاماً سلبياً جداً وسيناً بحق الحريري، وقال تحديداً ان الحريري عميل لإسرائيل. وأضاف: "سنرسله في رحلة طويلة.. باي باي حريري". وبعد الاغتيال تذكر الشاهد هذا الحوار مع من كان.

104 - الشاهد الآخر، الذي أصبح مشتبهاً به، زهير ابن محمد سعيد الصديق، أعطى تفاصيل ومعلومات عن المهمة المتعلقة بالجريمة، وتفاصيل عن مهمات كل واحد.

105 - ثمة نقطة مهمة، قالها الصديق، وهي أن التقارير التي كتبها قنديل ضد الحريري تضمنت اتهامه ومروان حمادة بالإعداد لصدور القرار 1559 في سردينيا. اقترح قنديل في نهايتها التخلص من الحريري. وقد كلف قنديل بالقيام بحملة إعلامية وفي الأوساط الدينية لتشويه صورة الحريري. كما شارك حزب "البعث" في لبنان بهذه الحملة بهدف التخلص من الحريري نهائياً ومحوه من الحياة السياسية مقابل إظهار لحدود بصورة وطنية.

106 - السيد صديق صرح ان قرار اغتيال السيد الحريري اتخذ في سوريا، بعد اجتماع سري في لبنان بين مسؤولين لبنانيين كبار وضباط سوريين، الذين اوكلت اليهم مهمة التخطيط وتمهيد الطريق امام تنفيذ الاعتداء. هذه الاجتماعات بدأت في تموز (يوليو) 2004 واستمرت حتى كانون الاول (ديسمبر) 2004. المسؤولون السوريون السبعة والضباط اللبنانيون الكبار الاربعة ادعي عليهم على انهم متورطون في الجريمة.

107 - اجتماعات التخطيط بدأت في شقة السيد الصديق في خلدة وجرى نقلها الى شقة في الضاحية، احدى ضواحي بيروت، بعض هؤلاء الاشخاص زاروا المنطقة حول فندق السان جورج تحت ستار متعده وفي اوقات مختلفة للتخطيط والتحضير

للاغتيال.

108 - السيد الصديق اعطى معلومات عن المتسوبيشي ذاتها وان السائق المكلف كان عراقياً والذي اوحى اليه ان المستهدف هو رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي (الذي صودف وجوده في بيروت قبل الاغتيال).

109 - السيد الصديق ابلغ ان الـ TNT وبعض المتفجرات الخاصة استخدمت بهدف توجيه الشبهة نحو مجموعات اسلامية، كون هذه المتفجرات استخدمت بالعادة في عمليات في العراق.

110 - ذهب الصديق مع عبد الكريم عباس الى معسكر في الزبداني، وصرح الصديق انه رأى شاحنة المتسوبيشي في هذا المعسكر. كان الميكانيكيون يعملون عليها ويفرغون جوانبها. نزعوا الجوانب وكذلك الابواب حيث تم توسيعها وحشو المتفجرات، وكذلك تحت مقعد السائق. لقد رأى في المعسكر شاباً كان قادراً على تعريفه بأنه السيد ابو عدس بعد ان شاهد شريط الفيديو على التلفزيون في 14 شباط (فبراير) 2005.

111 - في 30 اب (اغسطس) 2005، بعثت اللجنة رسالة رسمية الى سوريا فيها سؤال عن معسكر الزيداني. ارسل الجواب بشكل شخصي الى المفوض في نيويورك، حيث تم تأكيد وجود المعسكر لكن مع نفي ان يكون استخدم لاي سبب اخر غير نشاطات تعليم الاحداث. لكن من خلال معلومات اخرى اعطيت للجنة، كانت دلائل قوية على وجود نشاطات اخرى في المعسكر في الفترة من 5 الى 9 ايلول (سبتمبر) 2005، لتغيير المعالم والاستخدامات داخل الموقع. وبينت صور الاقمار الصناعية وجود جدران عالية وابراج مراقبة في المنطقة.

112 - في 26 ايلول (سبتمبر) 2005، اجتمع محققو اللجنة مع السيد صديق. في 27 ايلول (سبتمبر)، السيد صديق اعترف في وثيقة بخط اليد انه شارك في مرحلة التخطيط قبل الاغتيال (في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2005) وانه كان يعمل سائقا لعدد من المشتبهين المذكورين اعلاه طيلة يوم 14 شباط (فبراير).

113 - نتيجة ذلك وفي 13 تشرين الأول (اكتوبر) وبناء على توصية من اللجنة، اصدر المدعي العام اللبناني مذكرة توقيف بحق السيد صديق فكان ان اوقف في 16 تشرين الأول (اكتوبر).

114 - في المرحلة الحالية من التحقيق، فإن كمية معينة من المعلومات المعطاة من السيد صديق لا يمكن تثبيتها من خلال دليل آخر.

115 - أكدت زوجة السيد صديق ان زوجها التقى خلال الفترة من تموز (يوليو) إلى كانون الأول 2004، مجموعة هائلة من الأشخاص في مناسبات عدة في منزلهم في خلدة، كما في أماكن أخرى، وهو لم يرد ان تكون حاضرة، بما ان هؤلاء الأشخاص لم يرغبوا بأن يتم

التعرّف إليهم، كما انها أكدت أيضاً قيام جعفر اليوسف بزيارات إلى منزلهم وبرفقته رجال آخرون لا تعرفهم.

116 - حقيقة ان السيد صديق ورط نفسه في الاغتيال، ما أدى في النهاية إلى توقيفه، تضيف إلى مصداقيته.

117 - شهود آخرون ابلغوا اللجنة بأنه في اليوم السابق على اغتيال السيد الحريري، فإن الحارس القريب للسيد الحريري (السيد يحيى العرب الملقب أبو طارق) عقد اجتماعاً مع اللواء غزالة، وبدا ان السيد العرب اضطرر للغاية بسبب هذا الاجتماع، وبدلاً من ان يبلغ فوراً السيد الحريري، كما هي العادة، فإنه ذهب إلى منزله وأطفأ هاتفه وبقي هناك لساعات عدة، ان الرواية المعطاة من اللواء غزالة عن هذا الاجتماع لا تتطابق مع المعلومات المعطاة من قبل شهود آخرين إلى اللجنة.

عناصر أخرى يجب أخذها بالاعتبار.

118 - ثمة ظروف أخرى يجب عدم إغفالها في ما يتعلق بمرحلة التخطيط للجريمة، هي اجراءات الرصد المستهدفة للسيد الحريري والمتخذة من قبل قوى الأمن الداخلي والتنصت على هواتف السيد الحريري من قبل الاستخبارات العسكرية (راجع جزء الرصد والتنصت على هواتف السيد الحريري).

119 - أحد الاجراءات الأولى التي قام بها اللواء الحاج بعد تعيينه قائداً لقوى الأمن الداخلي كان تقليص عدد رجال الأمن الرسميين حول السيد الحريري من مستوى 40 عنصراً إلى ثمانية في تشرين الثاني 2004، والسبب الذي أعلن كان رسالة من الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء بأن القانون اللبناني يجب أن يطبق على كل المستويات وفي كل المسائل. ووفقاً لمرسوم (3509 للعام 1993) فإن عدد المرافقيين الأمنيين لشخص من فئة الحريري يجب أن يكون ثمانية. ولم تكن اللجنة قادرة على التأكد مما إذا تأثر آخرون بالمرسوم نفسه.

120 - ما زالت هناك بعض النشاطات التي حصلت في شارع ميناء الحصن في بيروت قبل الانفجار، تحتاج إلى المزيد من التحقيق مما قد يؤدي إلى جلاء تفاصيل من مرحلة التخطيط وبالتالي الوصول إلى الجناة.

121 - يظهر التحقيق ان 8 خطوط هاتفية و60 جهاز هاتف استعملت لتنظيم رصد السيد الحريري ولتنفيذ الاغتيال، وقد وضعت هذه الخطوط في التداول في 4 كانون الثاني 2005 في الجزء الشمالي من لبنان، بين تربل والمنية. وقد استخدمت الخطوط من قبل أشخاص لأيام لرصد عادات السيد الحريري في منطقة مدينة بيروت غالباً.

122 - في 14 شباط (فبراير) 2005 استخدمت 6 من الهواتف في المنطقة الممتدة من ساحة البرلمان إلى فندق السان جورج وزقاق البلاط والباشورة، المكالمات حصلت في الساعة الحادية عشرة.

لقد غطوا كل الطرقات التي تربط البرلمان بقصر قريطم، ومن الهاتف الذي كان في البرلمان أجريت أربع مكالمات إلى هواتف أخرى عن الساعة الثانية عشرة وثلاث وخمسين دقيقة، وقت مغادرة موكب الحريري ساحة النجمة، وقد أوقف الهاتف منذ الانفجار في الساعة الثانية عشرة وست وخمسين دقيقة، لقد استخدمت الخطوط فقط لإجراء مكالمات في ما بين حاملها خلال كل الفترة من مطلع كانون الثاني (يناير) إلى 14 شباط (فبراير) 2005.

123 - أخذاً بالاعتبار كل هذه الظروف، بما في ذلك الحوار الموصوف الذي جرى في 26 آب (أغسطس) 2004، فإن هناك احتمالاً صغيراً بأن طرفاً ثالثاً بإمكانه القيام بإجراءات الرصد والمتابعة ضد السيد الحريري لأكثر من شهر قبل التفجير ويمتلك الموارد والقدرة اللازمة للتفكير والتخطيط وتنفيذ جريمة بهذا الحجم من دون دراية السلطات اللبنانية المختصة.

وهذا يشمل تدبير كمية كبيرة من المتفجرات العالية الفعالية والتعامل معها والحفاظ عليها وتدبير شاحنة ميتسوبيتشي (فان) وتجنيد مصادر بشرية مرتبطة بالإضافة إلى قاعدة للتحضيرات اللازمة.

استنتاج:

هناك سبب مرجح للاعتقاد ان قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان ليؤخذ من دون موافقة أعلى مسؤول أمني سوري وما كان ليمضي في تنظيمه أكثر من دون تواطؤ نظرائهم أجهزة الأمن اللبنانية.

التنصت على هاتف الحريري

124 - استناداً إلى شاهد فإن عناصر قوى الأمن الداخلي أمرت بإبقاء السيد الحريري تحت المراقبة (إفادة شاهد) منذ نهاية كانون الثاني (يناير) وبداية شباط 2005. لم يعثر على توثيق لهذا الأمر خلال إجراءات تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

125 - العقيد غسان طفيلي كان مسؤولاً عن الدائرة التقنية في جهاز الاستخبارات العسكرية اللبنانية. وتشمل هذه الدائرة الاتصالات والتنصت على الهاتف، وكانت هذه الدائرة تنصت على سياسيين وعسكريين وأشخاص مشبوهين، وكان رئيسه رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية اللواء ريمون عازار وكان طفيلي يتلقى أوامره من رئيسه شفويّاً بدلاً من الشكل المكتوب، والعديد من الأشخاص المهمين، مثل رؤساء سابقين ورؤساء وزراء ونواب عرضة للتنصت بشكل دائم.

وعلى الرغم من ان السيد الحريري لم يعد رئيساً للوزراء في مطلع 2005 إلا انه كان شخصية سياسية واقتصادية مهمة للغاية في لبنان والشرق الأوسط. ولذا كان عرضة للتنصت دائماً، الدائرة التقنية كانت ترصد المكالمات وتسجلها، وكانت عناصر من الأمن العام اللبناني تدعم وحدة طفيلي.

وكانت المحاضر ترفع يومياً إلى اللواء ريمون عازار وقائد الجيش العماد ميشال سليمان كما كان المدير العام للأمن العام جميل السيد يزود بالنتائج. وبحسب إفادة طفيلي فإن اللواء عازار كان يرسل المحاضر إلى الرئيس اللبناني وإلى اللواء غزالة رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان.

126 - ذكر العقيد طفيلي ان لواء الحرس الجمهوري لديه جهاز للتنصت الداخلي.

استنتاج

من خلال التنصت الدائم على الخطوط الهاتفية للسيد الحريري فإن أجهزة الأمن والاستخبارات السورية واللبنانية كانت على اطلاع على تحركاته واتصالاته.

أعمال على الطريق

127 - حققت اللجنة أيضاً في ما إذا كانت هناك أعمال حفر في الطريق المواجه لفندق السان جورج في الفترة التي سبقت الاغتيال. كانت هناك إبيحات بأن أعمال طرق غير مألوفة - بما في ذلك مد خطوط وفتحات مجاري - حصلت في الطريق المواجه لفندق السان جورج قبل وقت قصير من الاغتيال، ما يدل ضمناً إلى أن أشخاصاً متورطين في الاغتيال يحتمل ان يكونوا امتلكوا فرصة لوضع قنبلة أو جهاز تفجير عن بعد تحت الأرض وبالتالي التسبب بالانفجار.

128 - تظهر سجلات البلدية ان الإجازات الأخيرة الممنوحة للعمل في المنطقة قرب مسرح الجريمة منحت قبل الانفجار، في كانون الثاني (يناير) 2005، على سبيل المثال من 3 إلى 8 كانون الثاني (يناير) 2005 منحت مصلحة مياه بيروت إجازة للحفر لمد أنبوب مياه ولحفر الطرق الرئيسية حول فندق السان جورج، ومنحت أوجيرو، شركة الاتصالات، إجازة لمد كابل اتصالات في الفترة 13 إلى 20 كانون الثاني (يناير) 2005.

مع ذلك فإن بعض الشهود أفاد بأن من الممكن أن أعمال طرق أجريت في المنطقة قرب السان جورج في يوم أقرب إلى التفجير، بما في ذلك الليلة التي سبقت التفجير، على سبيل المثال، أفاد سائق تاكسي بأنه أنزل راكبين عند فندق فينيسيا في 12 شباط (فبراير) نحو الساعة السادسة والرابع صباحاً.

وعندما انعطفت باتجاه ميناء الحصن لاحظ أن الشارع كان مغلقاً في مواجهة فندق السان جورج مقابل بنك HSBC، وأن بعض أعمال الطرق كان جارياً بما في ذلك فتحنا مجرورين في

مواجهة السان جورج حيث كان عمال وعناصر عسكرية موجودين في المكان.

شاهد آهر، عامل في المرفأ، أشار إلى أنه لدى بدء مد خطوط الهاتف عند المرفأ لم تكن هذه الخطوط قيد الاستعمال كما لم تكن موصولة بسلك خارجي ولم تكن هناك كابلات موصولة للتلفزيون أو الكومبيوترات، شخص آخر أفاد أنه بعد ظهر الأحد، اليوم السابق على الاغتيال، اقترب وزوجته من مكان الانفجار، ورأيا ثلاثة أشخاص يعملون وسط الشارع وينزلون في حفرة في الأرض قرب السان جورج ما بدا أنه فراش قش كما لاحظا شريطين أسودين قطر كل منهما نصف انش يمتدان من الحفرة إلى فندق السان جورج. على النقيض، فإن شهوداً آخرين كانوا على يقين من أنه لم تكن هناك أعمال طرق على مدى أيام قبل

استنتاج:

ان مسألة ما إذا كان هناك حفر في مواجهة فندق السان جورج تبقى سؤالاً مفتوحاً لم تتمكن اللجنة من حله بما يتجاوز ذكريات شهود معينين وهي ذكريات لم يكن ممكناً التثبت منها بشكل مستقل، إن سجلات البلدية تظهر بوضوح أن أعمال حفر في وقت قريب من الجريمة لم تنفذ بموجب إجازات من المدينة.

تنفيذ التفجير:

129 - هناك فرع لبنك HSBC قريب من موقع الانفجار، وبشغل البنك نظام مراقبة تلفزيونية أمنية سجل تحركات موكب الحريري قبيل الانفجار لكنه لم يسجل موقع الانفجار نفسه. وفي تدقيق عميق أظهرت التغطية المسجلة شاحنة متسوبيشي (فان) تدخل منطقة الانفجار قبل وقت وجيز من موكب السيد الحريري.

130 - أظهر التسجيل بوضوح أن المتسوبيشي كانت تتحرك أبطأ بنحو ست مرات مما كانت المركبات الأخرى تتحرك على المساحة نفسها في الطريق، إن تحليلاً للتسلسل الزمني أظهر أنه بالنسبة لنحو 50 متراً من الطريق تغطيتها الكاميرا، فإن سيارة عادية تحتاج الى 3 - 4 ثواني لقطع المسافة، في حين أن شاحنة كبيرة تحتاج الى 5 - 6 ثواني لقطع المسافة. وقد أخذت المتسوبيشي 22 ثانية لقطع المسافة ودخلت المنطقة قبل دقيقة و49 ثانية من موكب الحريري.

131 - النماذج التي تم جمعها من مسرح الجريمة والفحوصات الشرعية التي أجريت نجحت في تحديد شاحنة المتسوبيشي (الفان)، من خلال جزء من كتلة المحرك وجدت ورفعت من مسرح الجريمة، استنتج أن المحرك عائد لمركبة متسوبيشي سرقت في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 في مدينة ساغاميهارا، اليابان.

132 - قابلت اللجنة كل الناجين الذين كانوا في موكب الحريري، شهود العيان في الموقع وفي المناطق المجاورة وكذلك اصحاب المحال، الموظفون، الباعة، السكان ... الخ. في المنطقة المجاورة لمسرح الجريمة.

133 - لم يدل اي من الاشخاص الذين تمت مقابلتهم اي مشاهدات غير عادية عن 14 شباط (فبراير) 2005، في ميناء الحصن الشارع المجاور او المناطق المجاورة لم يكن الوضع غير عادي عما يجري في هذه المواقع.

134 - احد المواضيع الرئيسية للجنة كان تقدير كيف تمت معرفة طريق السيد الحريري وهو عائد الى قصر قريطم من الاجتماع في البرلمان.

135 - كان معروفاً جيداً ان السيد الحريري سيشترك في اجتماع ما قبل الانتخابات في البرلمان في ذلك الصباح المحدد. كان معروفاً ايضاً جيداً انه سيعود الى قصر قريطم بعد الاجتماع، حيث كان دعا اكثر من 20 شخصاً على الغداء في القصر.

136 - من ساحة النجمة عودة الى قريطم كان هناك 3 خيارات للطريق.

والقرار في الاختيار يعود الى رئيس الحرس الخاص للسيد الحريري الذي يطلع سيارة مطلع الموكب على التفاصيل، لكن كان وضع التصور صباحاً انه اذا كان الموكب سيعود الى القصر قبل الساعة 14، سيختار الطريق البحري. ولو كان الامر غير ذلك، كان سيتم اختيار طريق

آخر. غادر الموكب منطقة ساحة النجمة وسار خلال شارع الاحدب وشارع فوش. وعند تقاطع شارع فوش وشارع الميناء تأخر الموكب دقائق عدة بسبب الزحمة. عند التقاطع المذكور استدار الموكب يسارا نحو الطريق البحري باتجاه عين المريسة وفندق السان جورج.

137 - كان الموكب مشكلا من 6 سيارات. السيارة الاولى، تويوتا لاند كروزر، فيها 4 ضباط من قوى الامن الداخلي، السيارة الثانية مرسيدس 500 اس فيها 3 اشخاص من فريق حماية الحريري الخاص، السيارة الثالثة كانت سيارة مرسيدس مصفحة يقودها السيد الحريري ومعه السيد فليخان.

السيارة الرابعة والسيارة الخامسة كانتا من طراز مرسيدس 500 اس، كل واحدة منها فيها 3 اشخاص من فريق حماية الحريري الخاص، السيارة الاخيرة في الموكب كانت شيفروليه مجهزة كسيارة اسعاف وفيها 3 من افراد طاقم الحريري، اثنان منهم ممرضان. السيارات الثانية والرابعة والخامسة كانت مزودة بأجهزة تشويش التي كانت مشغلة وتعمل.

138 - عندما كان الموكب يعبر طريق فندق السان جورج في ميناء الحصن، عند الساعة 12.56 حدث انفجار هائل، الذي تسبب بمقتل السيد الحريري و21 آخرين. بالاضافة الى 220 شخصا اصابوا بجروح وتسبب بدمار وخراب في الابنية والسيارات. السيد الحريري نقل الى مستشفى الجامعة الاميركية، حيث تم التعرف على جثمانه وسبب وفاته الذي اعلن انه كان فوراً ونتج عن جرح في الدماغ تسبب في سكتة قلبية.

139 - لم يتم التعرف الى سيارة اوبل لاحقت الموكب من ساحة النجمة الى تقاطع شارع فوش والاوتوستراد البحري. يجب ملاحظة ان الموكب تأخر على تقاطع ولوقت قصير سار بعكس اتجاه السير على طريق ذي اتجاه واحد. لم تستطع اللجنة معرفة سبب التأخير على التقاطع.

140 - خلاص تقرير فيتزجيرالد الى ان السيد الحريري خلال الاشهر الثلاثة السابقة للتفجير كان يأخذ الطريق البحري في مناسبات مختلفة ولكن يجب التذكر انه لم يكن يظهر علنا في بيروت في الفترة نفسها سوى لأقل من عشر دقائق.

141 - اللجنة لم تجد اي مؤشر على انه كان هناك تسريبات او متآمرين من داخل فريق الحريري، لكن اللجنة حددت ان الحريري كان تحت المراقبة على الاقل قبل شهر من التفجير، من جانب اشخاص يخططون للجريمة (انظر التحليل في القسم الوارد انفا).

142 - الضعف في الاجراءات التي اتخذت في البداية من جانب السلطات اللبنانية والتلاعب بالادلة خلال الكشف الاولى على مسرح الجريمة عملت ضد تحديد نوع المتفجرات المستخدمة. العينات الاولى التي جمعت من الرواسب اعطت اختبارات التي جرت بشكل بسيط مؤشرات على انها "تي ان تي" ولكن لم تجر فحوصات مخبرية اوسع للعينات، ذلك اعاق التحقيق، بما انه من المستحيل تقفي مصدر المتفجرات، الامر الذي يمكن ان يقود في النهاية الى المنفذين.

143 - بالاضافة الى ذلك، ضبطت افلام من اجهزة تصوير امنية للمصرف البريطاني، هذا الاهمال كان يمكن ان يكون قد قاد الى فقدان دليل مهم.

استنتاج:

كان من الصعب على الافراد خارج الدائرة الضيقة حول الحريري ان يتوقعوا الطريق التي سيسلكها موكبه في 1 شباط 2005. شاحنة "الميتسوبيشي كانتر" التي ظهرت في شريط

البنك البريطاني هي التي كانت تحمل المتفجرات. اهمال السلطات اللبنانية في اتخاذ اجراءات التحقيق الملائمة ومسح احترافي كامل لمسرح الجريمة بعد التفجير مباشرة جعل من الصعب حل مسائل رئيسية تتعلق بتنفيذ التفجير، مثل نوع المتفجرات المستخدمة، او قد يكون قد تسبب في فقدان دليل مهم مثل اشربة فيديو امنية مفيدة.

استخدام بطاقات الهاتف المدفوعة سلفا

144 - التحقيقات من جانب قوى الامن الداخلي والاستخبارات العسكرية قادت الى ست بطاقات مدفوعة سلفا، والتي اثبتت السجلات الهاتفية انها كانت محورية في التخطيط للاغتيال. بدءا من الساعة 11 قبل الظهر في 14 شباط 2005، اظهرت سجلات مواقع الهاتف

الخلوي ان هواتف خلوية تستخدم هذه البطاقات الست حدد موقعها المنطقة الممتدة من ساحة النجمة الى شارع فندق سان جورج، على شعاع بضع بنايات، وقد اجري عدد كبير من الاتصالات بين هذه الهواتف فقط.

وكانت هذه الهواتف موضوعة في مناطق بحيث تغطي كل الطرق التي تربط البرلمان بقصر قريطم. وظهرت سجلات المواقع الخلوية ان هذه الهواتف وضعت لتغطي اي طريق كان يمكن ان يسلكه الحريري في ذلك اليوم.

واحد من هذه الهواتف الذي حدد موقعه قرب البرلمان اجريت عبره اربع مكالمات مع الهواتف الاخرى في الساعة 12.53 الوقت المحدد الذي غادر فيه موكب الحريري ساحة النجمة في 14 شباط، قبل دقائق قليلة من التفجير. وقد عطلت هذه الخطوط الستة بعد التفجير.

145 - اظهر تحقيق اضافي ان هذه الخطوط الستة - مع اثنين اخرين - وضعت في التداول في الرابع من كانون الثاني 2005 بعد ان شغلها طلب الرقم 1456. شغلت الخطوط هذه كلها في وقت واحد، وكلها تم تشغيلها في المكان نفسه في الشمال بين تربل والمنية.

ومنذ ان تم شراؤها في مطلع كانون الثاني (يناير) 2005، وحتى وقت التفجير، لم تجر هذه الخطوط اتصالات سوى ببعضها البعض. في تلك الفترة، حتى الاغتيال، بدا ان العلاقة بين مواقعها وحركة الحريري، ما يفترض انها قد تكون استخدمت لتتبع حركة الحريري في تلك الفترة.

146 - اللجنة، بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، واصلت التحقيق في مصدر تلك الخطوط. الخطوط الستة جاءت مع اربعة اخرى، من شركة "باور غروب"، وهو مخزن يملكه عضو نشط في الاحباش تربطه علاقات طيبة بالشيوخ احمد عبد العال، وبحسب سجلات الشركة الخطوط سلمت الى فرع طرابلس التابع للمخزن.

وافاد احد الموظفين في فرع طرابلس انه 30 كانون الاول 2004، تلقى اتصالا من راند فخر الدين، وهو رجل اعمال ومستشار لرئيس الوزراء السابق عمر كرامي. اراد راند فخر الدين شراء عشرة خطوط هاتفية مدفوعة سلفا بصورة عاجلة.

ولاحظ الموظف ان الطلب نفسه كان غير معتاد لان راند لا يشتري عادة خطوطا من مخزن طرابلس وليس لديه علاقة تجارية مع مخزن طرابلس بخلاف شراء أجهزة. لكن عشر بطاقات تحمل هذه الخطوط المحددة تم تحديد موقعها وارسل راند فخر الدين احد الاشخاص لاختد البطاقات التي تحمل هذه الخطوط من مخزن طرابلس.

وأفاد هذا الشخص اللجنة انه دفع 700 دولار نقدا في مخزن طرابلس لشراء هذه البطاقات وسلمها الى فخر الدين. ولم تلب الشروط القانونية لشراء الخطوط في ذلك اليوم، الا بعد اسبوعين من شراء الخطوط في 12 كانون الثاني 2005. وتبين ان البطاقات التعريفية التي قدمها رائد كانت مزيفة.

وفي 14 ايلول 2005، اوقفت قوى الامن الداخلي رائد فخر الدين مع اخرين متورطين في نقل وبيع هذه البطاقات. رائد فخر الدين استجوب من قبل اللجنة. وفي ذلك الاستجواب، بينما اعترف بشراء الخطوط، نفى فخر الدين اي معرفة باستخدام هذه الخطوط في عملية اغتيال الحريري.

147 - من بين الخطوط العشرة التي استخدمت بهذه البطاقات الخلوية العشر، ثم تم تقفي خمسة بطاقات الى مخزن في طرابلس.

إستنتاج

التحقيق حول خطوط الخلوي المدفوعة مسبقا احد اهم الدلائل في هذا التحقيق لجهة من كان في الواقع على الارض ينفذ الاغتيال. هذا خط في التحقيق يحتاج الى متابعة حثيثة.

اجهزة التشويش

148- موكب الحريري يتضمن 3 سيارات مجهزة باجهزة تشويش، مصممة للتشويش على

اشارات التحكم عن بعد (روموت كونترول) للمتفجرات المحضرة.

149: على الرغم من ان لجنة التحقيق تلقت معلومات من مصدر مفادها ان اجهزة التشويش في موكب الحريري كان متلاعب بها قبل الانفجار، فإن اللجنة لم تكن قادرة على التعاطي مع هذه المعلومات. في الحقيقة، كل الدلائل المتوافرة تشير الى ان اجهزة التشويش كانت تعمل وفي وضع مناسب للعمل في وقت الاغتيال.

والمسؤولون عن ادارة اجهزة التشويش صرحوا بأنهم كانوا يقومون بفحص تفصيلي للاجهزة كل 3 اشهر، وان اخر فحص جرى في كانون الثاني 2005 ولم تلاحظ اي مشاكل. وكذلك فإن اجهزة التشويش تم فحصها من قبل اعضاء فريق الحريري الامني بشكل تفصيلي قبل يومين من الانفجار حيث كانت في وضع جيد.

من اجهزة التشويش الثلاث كان واحد منها مدمرا بالكامل بالانفجار، الاخر كان محترقا لكن جرى إصلاحه واحتفظ به كدليل، والثالث كان لا يزال يعمل، وبعد اخضاعه للفحص وجد انه يعمل بشكل مناسب. كذلك فإن تقرير فريق اخصائيي المتفجرات الالمانى حول الجهازين اللذين احتفظ بهما كدليلين اكد انهما كانا يعملان.

اخيرا فإن شركتي الخلوي MTC TOUCH وALFA افادتنا انه جرى التشويش على شبكتيهما في 14 شباط من نحو الساعة 12 حتى الساعة 13 بين ساحة النجمة وفندق السان جورج. اعادت لجنة التحقيق بناء الحدث في 19 اب (اغسطس) بالتعاون مع MTC وALFA، من خلال تسيير 3 مركبات مشابهة للتي كانت في موكب الحريري ومجهزة باجهزة التشويش نفسها، على الطريق ذاته التي سار فيها الموكب من ساحة النجمة الى فندق السان جورج.

إعادة بناء الحدث هذه أنتجت نتائج مشابهة للتشويش المؤقت للاتصالات الذي حدث في 14 شباط (فبراير)، حتى أخذ بالاعتبار العناصر الأخرى التي قد تؤثر على الاتصالات في المنطقة. لذلك، يمكن التصور أنه على الأقل واحد من أجهزة التشويش الثلاث كان جاهزا للعمل ويعمل وقت الانفجار.

150 - على الرغم من أن واحدا من أجهزة التشويش كان يعمل، فإن المحققين اقتنعوا أنه هناك أساليب للتغلب على أجهزة التشويش. هناك احتمالات مختلفة تتضمن التفجير الانتحاري، تفجير لاسلكي باستخدام ترددات مختلفة، تفجير لاسلكي باستخدام أجهزة التشويش نفسها، تفجير لاسلكي باستخدام هاتف الثريا الذي يعمل بالقمر الصناعي، وهي الشركة الوحيدة المسموح لها بالعمل على الأراضي اللبنانية باستخدام موصلات الأقمار الصناعية، تفجير سلكي باستخدام سلك TNT أو تفجير سلكي باستخدام نوع آخر من توصيلات الأسلاك مثل خطوط الهاتف كسلك توصيل.

مع من أن اللجنة بناء على تحقيقها حتى الآن، بالتحديد، نتائج فحوصات الفريق الألماني في مسرح الجريمة، أنه محتمل أن مفجرا انتحاريا تسبب بالانفجار، فإن الاحتمالات الأخرى تحتاج إلى تحقيق أبعدها، لمعرفة ما إذا كانت كافية وحدها أو بالارتباط مع التفجير الانتحاري.

استنتاج

يبدو أن أجهزة التشويش في موكب الحريري كانت جاهزة للعمل وتعمل في 14 شباط (فبراير) وقت الانفجار. تحقيق إضافي يمكن أن يقدم معلومات عن وحدات التفجير المستخدمة.

التدخل في الاتصالات في وسط بيروت

151 - تلقت لجنة تحقيق الأمم المتحدة المستقلة معلومات عن أنه كان هناك تدخل في 14 شباط (فبراير) 2005 من الساعة 9 إلى الساعة 14 من هوائي اتصالات يغطي منطقة رياض الصلح، التي تتضمن منطقة مسرح الجريمة. هذه المعلومات جرى التحقق منها مع وزارة الاتصالات.

تم التأكد من هذه المعلومات من خلال معلومات قدمتها شركة MTC TOUCH. بناء على ذلك فإن مستخدمي الهواتف الخلوية في منطقة مسرح الجريمة قد لا يكونون استخدموا هذا الهوائي المحدد وجرى تحويلهم إلى هوائي آخر. لم يتم العثور على دليل إلى الآن يمكن أن يشير بوضوح إلى تلاعب داخلي في MTC TOUCH، علما أن هذا التلاعب لم يجر استبعاده.

كلية إلى الآن.

يبقى احتمال مواز أن شخصا من الخارج، منظمة إجرامية، شركة أو سلطة قد تكون قادرة على تدخل كهذا، على سبيل المثال من خلال تجهيزات هاتفية. إضافة إلى ذلك، فإن ارتباطا مباشرا بين هذه التدخلات والاعتقال لا يمكن استبعاده.

استنتاج

يظهر أنه كان هناك تدخل مع هوائي اتصالات في منطقة مسرح الجريمة خلال وقت الجريمة، هذا خط في التحقيق يجب أن يتابع بشكل حثيث.

مسرح الجريمة

152 - استنتاج لجنة التحقيق، ان السلطات اللبنانية لم تجر فحصا جديا لمسرح الجريمة. وبما ان هذا يعتبر اساسا لاي تحقيق جرمي، فإن اللجنة تعتقد انه من الضروري البحث عن مساعدة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة لخبراء اخرين ليحددوا مبدئيا، بين اشياء اخرى، ما اذا كان الانفجار حدث تحت الارض او فوقها.

الفريق القضائي الالمانى

153 - في 6 تموز (يوليو) 2005، الفريق القضائي الالمانى، يتضمن 4 خبراء في الطب الشرعي، قدم تقريره للجنة تحقيق الامم المتحدة المستقلة (2). الخبراء، وفي اكثر الفقرات اهمية، استخلصوا:

"ان النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء السويسريين والاستخلاصات يمكن اسنادها بشكل كامل، عبر توزيع اجزاء شاحنة المتسويشي، يمكن افتراض ان الشاحنة لعبت دورا اساسيا في العملية ويمكن ان تكون استخدمت كحامل للقنبلة.

بعد تقييم كل الحقائق والتقدير ان الانفجار فوق الارض هو الامكانية الاكثر ملاءمة. اذا افترضنا ان انفجارا كهذا، فإن كمية المتفجرات يجب ان تكون نحو 1000 كلغ.

متفجرات عالية الشدة استخدمت. فحص عينة من جدار الشاحنة اظهر ان مادة TNT هي المستخدمة. لكن هذه النتيجة لم يتم التوصل اليها بحضور خبراء لجنة تقصي الحقائق التابع للامم المتحدة، ولذلك يجب النظر اليها كنتيجة اولية وليس نهائية. خلال عملنا في موقع الحادث لم يكن باستطاعتنا تحري اي اشارات بالنسبة لنوع جهاز التفجير الذي استخدم.

فريق الأدلة الجنائية الهولندي

154 - بين 12 آب/اغسطس و25 أيلول/سبتمبر 2005 تفحص فريق أدلة جنائية هولندي موقع الجريمة ومحيطها ذي الصلة. تضمن الفريق سبعة خبراء متخصصين في الأدلة الجنائية الخاصة بالتحقيق بعد الانفجار. وكان غرض التحقيق الجنائي في موقع الانفجار هو العثور على أدلة مادية لتكوين القنبلة المعدة محليا، التي سببت الانفجار.

وتفحص موقع الجريمة بعد مرور نحو نصف سنة على حدوثها امر غير مألوف. وفوق هذا، كان معلوماً ان موقع الجريمة عثت به عدة مرات. وهذا يضعف كثيراً قوة الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الموقع الذي وجدت فيه الأدلة. ولا يمكن ان نستبعد أبداً ان المواد في موقع الجريمة، قد عثت بها أحدهم، أو وضعت عمداً هناك.

وبغض النظر، كان ثمة احساس بضرورة اجراء مسح جنائي شامل للموقع، لا سيما لاحتمال ان بعض الأمكنة في موقع الجريمة لم تلوّث، مثل الطوابق العليا في بيلوس وفندق "سان جورج". وقد ضرب النطاق من حول موقع الجريمة في 15/شباط/فبراير 2005، حسبما تقول قوى الأمن الداخلي، وأقيمت عليه الحراسة 24 ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع منذ ذلك اليوم.

1 - ساعد كثير من الناس الفريق الهولندي في التحقيق في موقع الجريمة، منهم ضباط الأدلة الجنائية في قوى الأمن الداخلي، وفريق غطاسين بريطانيين، وخبير متفجرات

فرنسي، وعالم أدلة جنائية من شمال ايرلندا، ومهندس كهربائي ألماني متخصص في اجهزة التشويش، وفريق خبراء يابانيين في التحقيق في مواقع الجرائم، وخبير سيارات ألماني، وخبير سيارات هولندي وعدد من الخبراء اللبنانيين.

156 - سَلَّم الى اللجنة تقرير متماسك وشامل عن الخلاصة والنتائج المستقاة من التحقيق في موقع الجريمة، والتقرير في 87 صفحة وقد تضمن في خلاصته اربع نقاط أساسية:

1 - انفجار مواد شديدة الانفجار

يُثبت الضرر الذي لحق بالمباني والسيارات وأعمدة الانارة المحيطة بالمكان والأشياء الأخرى القريبة من الانفجار ان مقداراً كبيراً من المفجرات استخدم في التفجير عند الجانب الأيسر امام المدخل الاساسي في فندق "سان جورج"، في شارع ميناء الحصن، وأشعل الانفجار النار في عدد من السيارات على مسافة بين 20 و30 متراً من مركز الانفجار، ومن خربطة الانفجار يبدو واضحاً انه كان ناتجاً من مواد شديدة الانفجار.

2 - شاحنة متسوبيشي الصغيرة

طبقاً للأدلة المادية التي جمعت والبقايا البشرية التي تعرّف اليها خبير الأدلة الجنائية اللبناني، وشريط مصرف "اتش.اس.بي.سي" والضرر اللاحق بالسيارات التي كانت متوقفة في الشارع، يرجح ان التفجير حدث بواسطة شاحنة متسوبيشي صغيرة كانت محملة القنبلة المصنوعة محلياً، ففجرت لدى مرور سيارات موكب الحريري الست، وقد وجد رقم محرك هذه الشاحنة بين الركاب في ساحة الجريمة. وأرشد رقم المحرك هذا الى رقم تسجيل السيارة وسنة صنعها.

ولم يُعثَر على بقايا من القنبلة المصنوعة محلياً بين الركاب، سوى قطع شاحنة متسوبيشي الصغيرة التي وضعت فيها القنبلة المصنوعة محلياً. وكان هذا متوقعاً بسبب قوة الانفجار وحجم المتفجرات المستخدمة. ووجدت بعض قطع متضررة من دائرة كهربائية قد تكون استخدمت في التفجير، لكن لا بد اولاً من ان يتفحص خبراء الكترول بقايا هذه الدارة، التي قد تنم عن وجه استخدامها.

3 - موضع سيارات الموكب والسيارة المفخخة

حين فُجرت الشحنة الناسفة كانت شاحنة متسوبيشي الصغيرة متوقفة تقريباً في صف السيارات الأخرى المتوقفة على الشارع امام فندق "سان جورج"، ومقدمها مواجه للغرب. ولم تكن متوقفة باصطفاف تام مع بقية السيارات، استناداً إلى اتجاه قوة الانفجار إلى سيارة فورد الحمراء التي كانت على الأرجح الغالب متوقفة مباشرة امام الشاحنة متسوبيشي. وقد أصيبت سيارة فورد هذه بأشد الضرر من يسار الخلف، وهذا يعني أن الشاحنة الصغيرة لم تكن متوقفة باصطفاف تام مع السيارة الحمراء فورد.

وبين سيارات الموكب الست كانت السيارة السوداء مرسيدس، ورقمها 404 هي الأقرب إلى مركز الانفجار، حين فُجرت الشحنة الناسفة، وكانت اتجاه قوة الانفجار نحو هذه السيارة من الجانب الأيمن. وهذا يعني على الأرجح انها كانت بجانب الشاحنة متسوبيشي.

ومن ملامح الضرر يمكن القول إن السيارات جاملة الأرقام 401 و402 و403، وكان في الأخيرة السيدان الحريري وفليحان، كانت قد مرت لتوها بجانب الشاحنة متسوبيشي حين حدث الانفجار. ووقع أشد الضرر بالسيارتين 405 و406 في الجانب الأمامي الأيمن، أي انهما لم تكونا قد تجاوزتا الشاحنة متسوبيشي بعد، حين حدث الانفجار.

4 - جهاز تفجير القنبلة المصنوعة محلياً

تدل الأدلة المادية في هذا التقرير والعثور على أشلاء بشرية صغيرة لشخص غير معروف، وعدم العثور على أشلاء كبيرة مثل السيقان أو الأرجل أو الكف أن تشغيل العبوة الناسفة تولاها انتحاري.

وثمة احتمال آخر أضعف بقليل، وهو التفجير من بعد. إلا أن أي أثر لجهاز التفجير من بعد، لم يعثر عليه في موقع الجريمة.

فريق الأدلة الجنائية البريطاني

157 - في 5 أيلول/سبتمبر 2005، سلم فريق الأدلة الجنائية البريطاني تقريره إلى اللجنة. وكان الفريق مؤلفاً من سبعة أشخاص. وكان غرضه فحص قاع البحر ومرفأ السفن السياحية المجاور لموقع الجريمة. وفيما كان الفريق يقوم بمهمته، عاونه غطاسون لبنانيون من فريق الإطفاء والإنقاذ في الدفاع المدني. وجمعت 40 قطعة في هذا المسح البحري، ومعظمها ركام سيارات.

فريق الأدلة الجنائية الياباني

158 - في 27 أيلول/سبتمبر 2005، سلم فريق الأدلة الجنائية الياباني تقريره، وكان مؤلفاً من ثلاثة خبراء أدلة جنائية يرافقهم مترجم. وكان غرض الفريق التعرف على شاحنة ميتسوبيشي الصغيرة.

159 - تفحص الفريق الياباني كل الأدلة المجموعة من موقع الجريمة وأحصى 69 قطعة يشتبه في أنها قطع من الشاحنة المذكورة، من هذه 44 قطعة تؤكد أنها قطع شاحنة ميتسوبيشي صغيرة، من صنع شركة "ميتسوبيشي فيزو" في اليابان.

160 - عرفت أخيراً الشاحنة الصغيرة ميتسوبيشي، فقد سُرقَت من مدينة ساغامهارا في اليابان، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

خبراء القنابل المصنوعة محلياً الأيرلنديون والفرنسيون

161 - وافق الخبراء على ما جاء في تقرير خبراء الأدلة الجنائية الهولنديين.

الخلاصة:

حدث الانفجار الذي قتل السيد الحريري و22 آخرين فوق سطح الأرض، ولهذا الغرض استخدم ما لا يقل عن 1000 كيلوغرام من المتفجرات العسكرية.

بعد الجريمة: التحليل والتقييم

162 - بذلت اللجنة جهوداً مكثفة لوضع خريطة تحرك السيد الحريري وما فعل قبل الانفجار، وكذلك التحركات والأفعال الأخرى، من أجل اكتشاف الحافز والأسباب التي أدت إلى هذه الجريمة.

163 - عُقدت لقاءات مع أقاربه ومعاونيه وأصدقائه والعاملين معه وزملائه، ولم يفض أي من هذه الجهود إلا إلى الوقائع التي مهدت لاستقالة السيد الحريري من رئاسة الحكومة.

164 - لقد عززت هذه المعلومات صورة علاقة التوتر بين السيد الحريري من جهة والرئيس لحدود والسلطات السورية من جهة أخرى.

وأضيف دليل من محادثة الهاتف بين اللواء غزالة ومسؤول لبناني كبير في 19 تموز 2004؛ الحوار بين الرئيس الأسد والسيد الحريري في 26 آب 2004، في سوريا، التوجه إلى السيد الحريري عن طريق يحيى العرب، وسام الحسن وسليم دياب في تشرين الأول - تشرين الثاني 2004 لزيادة الأمن حوله بسبب التوتر ورد الحريري "بأنهم لا يجرؤون على المس بي"؛ اللقاء بين الجنرال غزالة ويحيى العرب في 13 شباط 2005، ورد السلطات اللبنانية على توزيع زيت زيتون خلال شباط 2005.

165 - كل اللاعبين الرئيسيين بين السلطات اللبنانية المتنافسة جرى استجوابهم، وكذلك الخبراء المنخرطين في الإجراءات الأولية للتحقيق، التحقيق المبكر أظهر ان أحداً لم يقل انه كان لديه أي مؤشر مهما كان صغيراً عن ان شيئاً ما يجري حول السيد الحريري يمكن ان يهدد حياته.

الجهود التي قامت بها اللجنة خلال فترة محدودة من الوقت وصلت إلى استنتاج على طرف نقيض من ذلك. كانت هناك اشارات تحذير عديدة تتعلق بالسيد الحريري في محيطه المباشر بعد ما حصل في النصف الثاني من العام 2004، خصوصاً عندما يأتي الأمر إلى سياق تجارب لبنانية سابقة لهجمات تستهدف أفراداً من خلال متفجرات.

166 - في 30 آب 2005، أوقفت السلطات اللبنانية واحتجرت أربعة مسؤولين رفيعي المستوى في الجهاز الأمني والاستخباري اللبناني، بعد مذكرات اعتقال أصدرها المدعي العام اللبناني بالاستناد إلى توصيات من لجنة التحقيق الدولية بأن هناك سبباً يستدعي توقيفهم واحتجازهم بالتآمر على القتل في ما يتعلق باغتيال الحريري.

الأشخاص الموقوفون هم المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد والمدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج والمدير السابق للاستخبارات العسكرية العميد ريمون عازار ورئيس الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان.

167 - الأربعة استجوبوا من قبل لجنة التحقيق بحضور محامين، واصل كل منهم نفي أي تورط في تخطيط أو تنفيذ اغتيال الحريري، أو أي علم مسبق بمثل هذه المؤامرة، أو القيام أو إصدار الأمر بالقيام بأعمال مخصصة لعاقة التحقيق بعد ذلك.

168 - كما في أي تحقيق، كانت نقاط الانطلاق بالنسبة للجنة التحقيق هي ضحايا الجريمة، مسرح الجريمة والشهود، بالإضافة إلى ذلك ركزت اللجنة على خمسة تحقيقات فرعية.

1- أحمد ابو عدس

169- ان تحقيق لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن السيد أحمد ابو عدس أوصل إلى التركيز على السعي إلى تحديد أماكن وجود السيد أبو عدس وتقوم إمكان ان يكون السيد ابو عدس هو فعلاً المفجر الانتحاري مثلما زعم.

170- لم تتمكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة من مقابلة والد السيد أبو عدس، الذي كان قد خضع لاستجواب من قبل السلطات اللبنانية في 14 شباط (فبراير) 2005، لأنه كان قد توفي في 7 آذار (مارس) بعد فترة قصيرة من استدعائه للمثول امام قاضي التحقيق.

171- والدة السيد ابو عدس، نهاد موسى، خضعت للاستجواب من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في 7 تموز (يوليو) 2005، وهي كانت قد خضعت قبلاً للاستجواب اربع مرات على الاقل من قبل السلطات اللبنانية، المرة الاولى في 14 شباط (فبراير) 2005.

لقد احتجرت هي ووالد السيد ابو عدس، تيسير موسى، بشكل غير شرعي لنحو 10 أيام. وهي أفادت بانها أبلغت السلطات اللبنانية التالي: اختفى السيد ابو عدس في 16 كانون الثاني (يناير) 2005 ولم تسمع عنه شيئا منذ ذلك الحين. ووفقا لما قالت، فان السيد ابو عدس أوضح لها في مطلع كانون الثاني (يناير) انه التقى شخصا تعرفه هي فقط باسم "محمد" وهو يريد التحول من المسيحية الى الاسلام، وان السيد ابو عدس كان يساعده في ذلك.

وأشار السيد ابو عدس الى محمد كان يبدو غنيا وانه قد يغيب احيانا لمدة اسبوع او ما يقارب ذلك. وبعد إحدى غيباته، عشية السبت في 15 كانون الثاني (يناير) 2005، اتصل محمد على رقم المنزل. أخبر محمد السيد ابو عدس بانه سيأتي لاصطحاب السيد ابو عدس في الصباح التالي وبانه يحضر له مفاجأة.

غادر السيد ابو عدس مع محمد في الصباح التالي واعدوا أمه بانه قد يغيب لساعات قليلة، بما انها كانت قد طلبت منه مساعدتها في تنظيف سجادة كبيرة. لم يعد السيد ابو عدس أبدا. صباح الاثنين تلقت والدة السيد ابو عدس اتصالا من شخص قال لها بالا تعلق بشأن أحمد باعتبار انه في طرابلس حيث تعطلت سيارتهم وهم في انتظار تصليحها. خمنت السيدة موسى ان هذا الشخص هو ذاته المدعو "محمد" الذي تحدثت معه عبر الهاتف قبل يومين.

طلبت التحدث الى ابنها، لكن قيل لها ان ابنها ينتظر في منزل حيث لا هاتف وان المتصل

يتحدث من كراج تصليح السيارة. قال المتصل للسيدة موسى ان ابنها سيعود في الوقت لمساعدتها في تنظيف السجادة. وعند الساعة التاسعة، في اليوم نفسه، تلقت اتصالا آخر من الشخص المدعو "محمد" الذي قال انهم لم يتعرضوا لحادث وان السيارة لم تتعطل.

ومضى المتصل للقول ان السيد ابو عدس اراد الذهاب الى العراق وانه لن يعود. وعندما أعربت السيدة موسى عن دهشتها وقالت ان السيد ابو عدس لم يذكر لها ابدا أي اهتمام كهذا من قبل، قال المتصل انه سيحاول الحصول لها على رقم هاتف السيد ابو عدس بحيث يمكنها محاولة تغيير رأيه. وانتهى المتصل المكالمة ولم يتصل بعد ذلك ابدا. قامت العائلة بالابلاغ عن مفقود لدى قوى الأمن الداخلي في 19 كانون الثاني (يناير) 2005.

172. في مقابلة تالية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، أضافت السيدة موسى ان أفضل صديق للسيد ابو عدس رجل اسمه زياد رمضان وكانت قد التقته باعتباره موظفا في شركة كومبيوتر قبل نحو سنتين. الاتصال الاخير لها بالسيد رمضان كان بعد ايام عدة من اختفاء ابنها وهو سألها ما اذا كان لديها أي خبر عن ابنها. في المقابلات مع السلطات اللبنانية أكدت السيدة موسى بان ابنها لا يمتلك رخصة سواقة وبانهم لا يمتلكون خط انترنت في منزلهم.

173. ان لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن من تحديد مكان زياد رمضان لاستجوابه. فبعد استجوابه من قبل السلطات اللبنانية في 14 شباط (فبراير) 2005، يبدو ان السيد رمضان عاد الى سوريا مع عائلته. وفي المقابلة مع السلطات اللبنانية صرح السيد رمضان بانه عرف السيد ابو عدس لنحو سنتين باعتبار انهما عملا في الشركة نفسها لمدة شهرين.

والمرة الاخيرة التي رأى فيها السيد رمضان ابو عدس كانت يوم الخميس او الجمعة السابق على اختفائه عندما ناقشه ابو عدس بشأن تصاميم أغلفة كتب في عمله الجديد.

174. هناك شخص لم تتمكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ولا السلطات اللبنانية من مقابلته حتى الآن يدعى خالد مدحت طه، وهو زميل متدين آخر، وله أهمية مميزة استنادا الى سجلات السفر المسنودة اليه والى بعض الصدف غير العادية. السيد طه التقى السيد ابو عدس عندما كانا طالبين في الجامعة العربية حيث كانا يلتقيان عادة في مسجد الجامعة.

ووفقا لسجلات السفر، فان السيد طه غادر عبر مطار بيروت الدولي الى الامارات العربية المتحدة في 21 تموز (يوليو) 2003 وعاد الى بيروت في 17 تشرين الاول (اكتوبر) 2003. السجل التالي له يظهر انه دخل الى لبنان آتيا من سوريا برا في 15 كانون الثاني (يناير) 2005، في اليوم السابق على اختفاء ابو عدس، في اليوم التالي غادر السيد طه لبنان الى سوريا برا.

لا تظهر السجلات مغادرة لبنان قبل 15 كانون الثاني (يناير) 2005 ما يشير الى انه دخل سوريا قبل ذلك التاريخ بشكل غير شرعي. إن تحقيقا أبعث كشف أن ثلاثة من عناوين ال-MAIL للسيد طه كانت تمر عبر سوريا والرابع عبر لبنان نفسه فيما كان يزعم انه في تركيا، أكثر من ذلك، فان موعد مغادرته الى سوريا من لبنان - في 16 كانون الثاني (يناير) 2005 - هو نفسه موعد اختفاء السيد ابو عدس.

أكثر من ذلك، اشارت السلطات اللبنانية في تقريرها الى انه لم يعتقل ابدا لدخوله غير الشرعي الواضح الى سوريا قبل 15 كانون الثاني (يناير) 2005 حتى لدى عودته الى سوريا في 16 كانون الثاني (يناير)، وهذا حدث غير عادي، ما يشير الى مغادرته ودخوله في اليوم التالي قد سهلا من قبل شخص ما. لقد اتصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أخيرا بالسلطات السورية لتزويد اللجنة بمعلومات مفصلة عن خالد طه، خصوصا سجلات سفره الى سوريا ومنها.

175. كما أشير قبلا، فان الاستجوابات اللبنانية شملت، في سياق التحقيق، أصدقاء السيد ابو عدس وجيرانه القدامى ومعارفه من المسجد وزملائه في وظائف سابقة. ان عددا من هؤلاء قد أعيد استجوابهم من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

إن أحدا منهم لم يسمع ابدا بـ"النصرة والجهاد"، المجموعة التي زعم ان ابو عدس عضو فيها وفقا لرسالة الفيديو عن التفجير الانتحاري. لقد سرد العديد منهم قصصا متشابهة عن أخذهم من قبل قوى الأمن الداخلي وهم مكبلي الايدي ومعصوبي الاعين وعراة، وانهم

احتجزوا لفترة من الوقت واستجوبوا حول السيد ابو عدس وارتباطاته بجماعات اسلامية، وقد اشار معظمهم الى انهم شاركوا مستجوبيهم بوجهة نظرهم حول ان ابو عدس مستوحى وانطوائي ولا يمتلك الفطنة التي تمكنه من ارتكاب جريمة كهذه.

176. جوابا على طلب رفع عبر السلطات اللبنانية، ابلغت السلطات السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ان سجلات الكمبيوتر لديها لا تظهر اي اشارة الى ان السيد ابو عدس قد دخل سوريا او غادرها، وابلغت السلطات العراقية السلطات اللبنانية، عبر السفارة العراقية في بيروت، بان السيد ابو عدس لم يحصل على تأشيرة دخول الى العراق.

177. ان لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ايضا طلبا للحصول على تفاصيل من اي منظمة داخل لبنان قد تكون قد اخضعت السيد ابو عدس للمراقبة بين ايلول (سبتمبر) 2004 وكانون الثاني (يناير) 2005. وأكدت الملفات التي تم الحصول عليها ردا على هذا الطلب ان ما من دائرة في لبنان أخضعت السيد ابو عدس لأي نوع من الرقابة خلال الفترة المشار اليها.

178، ان عددا من المصادر، موثوق فيها وغيرها، قدمت معلومات عن دور السيد ابو عدس وأماكن وجوده. وعلى الرغم من ان المعلومات المقدمة لم تكن مثبتة بشكل مستقل، فان ابا من معلومات المصدر لم يدعم نظرية انه كان مفجرا انتحاريا وحيدا يعمل لمنظمة اسلامية متطرفة. في الواقع، كل معلومات المصدر اشارت الى ترجيح ان ابو عدس استخدم من قبل السلطات اللبنانية والسورية ككبش فداء، ولم يكن مرتكبا للجريمة بنفسه. مثلا، احد الشهود ادعى انه رأى ابو عدس في الممر خارج مكتب رستم غزالة في عنجر في كانون الاول 2004.

شاهد آخر ادعى ان ابو عدس كان محتجز حاليا في سجن في سوريا وسيقتل عندما ينتهي التحقيق. وبحسب هذا الشاهد، فان ابو عدس لم يكن له دور في الاغتيال الا كفخ، وشريط الفيديو سجل تحت التهديد بمسدس قبل 45 يوما من الجريمة. وافاد لاحقا بان الجنرال أصف شوكت اجبر ابو عدس على تسجيل الشريط قبل 15 يوما من الجريمة في دمشق. وافاد ايضا بان الشريط اعطي للجزيرة بواسطة امرأة تدعى "أم علاء".

شاهد اخر افاد انه في اليوم الذي تلا يوم الاغتيال، أصر العميد فيصل رشيد على ان القضية حلت وان منفذ الاغتيال هو ابو عدس في عملية انتحارية وان جثة ابو عدس ما زالت في مسرح الجريمة. افاد زهير الصديق انه في مطلع شباط 2005، رأى ابو عدس في مخيم تدريب في الزبداني في سوريا، وان معلوماته هي ان ابو عدس خطط في الاساس لتنفيذ الاغتيال لكن غير رأيه في اللحظة الاخيرة. وقال ان ابو عدس قتل بعد ذلك بواسطة السوريين وان جثته وضعت في عربة تحتوي على القنبلة وهكذا فجرت في مسرح الجريمة.

179 حتى الان، لم يتم العثور على دليل حمض نووي في ساحة الجريمة يمكن ربطه بابو عدس.

180 على الرغم من مرور اشهر من التحقيقات من جانب لجنة التحقيق والسلطات اللبنانية، يبقى ابو عدس شخصية غامضة. بعض النقاط المهمة ما زال يمكن القيام بها، في ما يتعلق بتحقيق ابو عدس.

181 بخلاف شريط الفيديو نفسه الذي يعود بالقطع لأبو عدس، ليس هناك اي دليل يدعم فكرة انه نفذ الجريمة من خلال تفجير انتحاري، ليس هناك دليل، بخلاف ادعاء الشريط نفسه، على وجود مجموعة تسمى النصر والجهاد في سوريا الكبرى. ليس هناك معلومات عن مجموعة كهذه من اي مصادر علنية قبل الرابع عشر من شباط 2005، وعلى سبيل المثال، لا السلطات اللبنانية ولا اصدقاء ومعارف ابو عدس يبدو انهم سمعوا عن هذه الجماعة قبل يوم الاغتيال.

ولم يكن لدى اي من السلطات الامنية في الدول المجاورة التي طلبت منها اللجنة معلومات عن الاغتيال اي معرفة بهذه الجماعة. اكثر من ذلك، فان اختفاء ابو عدس في 16 كانون الثاني 2005 لم يفسر بطريقة متناسبة مع نظرية انه سيكون مفجرا انتحاريا بعد شهر.

وبلاحظ ان ابا من الذين عرفوا ابو عدس اعتبر ان من المرجح ان يرتكب ابو جريمة من هذا النوع، في ضوء طبيعته ومستوى ذكائه، في النهاية، على الرغم من انه هناك دائما احتمال لعدم العثور على اثر للحمض النووي لمفجر انتحاري يفجر عبوة ناسفة ضخمة، فمن الملاحظ

انه ليس هناك اثر للحمض النووي لابو عدس في مسرح الجريمة ولا اي دليل اخر، شاهد مثلا على انه كان موجود في مسرح الجريمة في وقت الجريمة.

182 لكن أحد أوجه التحقيق حتى تاريخه واضح: الكثير من المعلومات حول ابو عدس واختفائه تشير الى سوريا. فسجل السفر الغريب لخالد طه، الذي يشير الى دخول الى

لبنان من سوريا قبل يوم من اختفاء ابو عدس، وكذلك محاولته للتغطية على وجوده في سوريا عن طريق القول ان الرسائل الالكترونية جاءت من تركيا بينما في الحقيقة جاءت من سوريا، هي مؤشرات من نوع الادلة على ان سوريا متورطة في اختفاء ابو عدس والذي لا يمكن اعتباره مجرد مصادفة.

اكثر من ذلك، المعلومات الغامضة الموحدة حول "محمد" تشير الى انه على الأرجح سوري، والعودة المفاجئة من سوريا لصديق ابو عدس المفضل السوري زباد رمضان بعد قليل من استجوابه من قبل السلطات اللبنانية، كلها امور تشير الى علاقة لسوريا في اختفاء ابو عدس.

اخيراً، الكثير من معلومات المصدر المتعلقة بمصير ابو عدس تشير الى سوريا والمسؤولين السوريين وكذلك لبعض المسؤولين اللبنانيين، وبينما من الصحيح ان القليل من معلومات هذا المصدر تم تأكيدها بشكل مستقل، فانه من المهم ان لا معلومات تشير الى اي كائن آخر بكونه متورطاً في اختفاء ابو عدس او انه كان انتحارياً. على الرغم من ان ذلك ليس قاطعاً، فان تلك الارتباطات المتكررة لسوريا تحتمل تحقيقات اضافية.

استنتاج:

ليس هناك دليل على ان ابو عدس ينتمي الى جماعة "النصرة والجهاد في بلاد الشام" كما ادعى شريط "الجزيرة"، ولا حتى ان جماعة كهذه موجودة الان. لا مؤشرات (غير الشريط) على انه قاد شاحنة مليئة بالمتفجرات قتلت الحريري. الدليل يظهر ان من المرجح ان ابو عدس غادر منزله في 16 كانون الثاني 2005، وأخذ، طوعاً او كرهاً، الى سوريا، حيث اختفى منذ ذلك التاريخ.

2 - تحليل الاتصالات الهاتفية

183 - أحد أهم وجوه التحقيق كان في تحليل الاتصالات الهاتفية، تم استخدام برنامج خاص لتحليل والتحقيق في الاتصالات الهاتفية مع أمور تم التعرف عليها بأنها الأهم للتحقيق ما سمح للجنة التحقيق بالوصول إلى نتائج منظورة مع عدد محدود من العاملين وبوقت محدود. المساعدة من قبل شركات الهاتف والسلطات كان مهماً لجعل التحليل مؤثراً.

المعلومات نفسها حول الخطوط الأرضية تم توفيرها للجنة من خلال وزارة الاتصالات، هذا التعاون كان ذا قيمة بحيث سمح للمحققين بتحليل اتصالات محددة لمشاركين ومعرفة كيفية القيام باتصالات بين مجموعات محددة من المشاركين.

اللجنة طلبت معلومات حول ما مجموعه 2235 مشترك وحصلت على معلومات بشأن اتصالات لحوالي 70195 مخاطرة هاتفية.

تحليل الاتصالات الهاتفية التي كانت مهمة في تحقيق تقدم واجراء ربط مع العناصر الأساسية سيتواصل ليكن جزءاً رئيسياً من مجريات التحقيق.

184 - بحسب غسان بن جدو، مدير مكتب الجزيرة، تلقت الجزيرة اربع اتصالات بعد ظهر 14 شباط قبل بث شريط أبو عدس، وبينت التسجيلات ورود ثلاث اتصالات فقط للجزيرة بعد ظهر ذلك اليوم الساعة 11:14 و 15:27 و 17:04.

185 - لم يكن ممكناً تحديد وقت ومصدر الاتصال الرابع للجزيرة.

186 - ليلي البسام التي تعمل لرويتز أفادت بأنهم (رويتز) تلقوا اتصالاً هاتفياً واحداً في 14 شباط حول ادعاء أبو عدس مسؤوليته في التفجير وبينت التسجيلات انها حصلت الساعة 11:14.

187 - بينت السجلات الهاتفية بأنه تم استخدام نفس البطاقة المدفوعة سلفاً للاتصال برويترز والجزيرة في كل الاتصالات الواردة أعلاه، تم إصدارها في بيروت، نجار، في العاشر من شباط 2005.

الاتصالات بالجزيرة ورويترز تم استخدامها من أربع أكشاك هاتف في بيروت تقع معظمها قرب الاسكوا في وسط بيروت وعلى بعد نحو كيلومترين من ساحة الجريمة، هذه البطاقات استخدمت فقط للاتصال بالجزيرة ورويترز ولا يوجد سجلات عما إذا تم استخدام البطاقات في اتصالات أخرى.

188 - شريط اعتراف أبو عدس بارتكاب الجريمة، وضع مباشرة أمام مبنى الاسكوا، حصلت لجنة التحقيق وشاهدت شرائط المراقبة التلفزيونية من الاسكوا بتاريخ 14 شباط في محاولة للتعرف على الأفراد والآليات التي تم استخدامها لوضع الشريط في مكانه وللإتصالات الهاتفية بالجزيرة.

بعد مشاهدة الصور لم يكن هناك إمكانية للتعرف بوضوح لأي آلية أو شخص يقترب من الشجرة التي وضع عليها الشريط.

أعضاء من لجنة التحقيق استجوبوا حراسا من شركة "PROTECTION" للأمن المسؤولة عن تأمين الحماية والأمن لموقف السيارات المجاور للاسكوا ومبنى الجزيرة الواقعين في وسط بيروت. بكل الأحوال لم يلاحظ حراس الأمن المستجوبين والذني كانوا في الخدمة في ذلك اليوم أية حركة غير اعتيادية بشأن وضع الشريط على الشجرة أمام الاسكوا.

استنتاج

لم يكن ممكناً حتى اللحظة التعرف على الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الاتصال بالجزيرة، ورويترز في الرابع عشر من شباط أو الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن شريط السيد أبو عدس.

3 - استخدام بطاقات الهاتف المدفوعة سلفاً:

189، حصل قاضي التحقيق الياس عيد على تسجيلات الاتصالات الهاتفية كافة مع الجزيرة في 14 شباط (فبراير) 2005، واطلع عليها، واعتبر القاضي عيد ان اتصالاً واحداً من هاتف خلوي مع "الجزيرة"، مهم على وجه الخصوص: اتصال بـ"الجزيرة" من بطاقة مدفوعة سلفاً في تمام الساعة 70: 10 ليل 14 شباط 2005.

وتلقى خط البطاقة المدفوعة سلفاً هذا اتصالاً هاتفياً بعد دقيقة من التفجير في 57:12 ظهراً، من غرفة هاتف في طرابلس قرب مبنى توجد فيها الاستخبارات السورية، وفي 30 كانون الثاني، حصل اتصال هاتفي على الخط الثابت في منزل السيد أبو عدس، من نفس غرفة الهاتف في طرابلس.

190، حصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة على تسجيلات المكالمات الهاتفية لرقم البطاقة المدفوعة سلفاً (03925152) استناداً الى هذه المعلومات من القاضي عيد، واطلعت عليها، وكشف تحقيق اللجنة حتى الآن، انه عندما لا يكون هناك مشترك معروف، تحمل البطاقة الاتصالات المهمة.

وفي 8 شباط 2005، مثلاً، اجري هذا الخط الهاتفي اتصالاً مع رقم يملكه طارق عصمت فخر الدين، والسيد فخر الدين، وهو رجل اعمال معروف، مرتبط وقريب من رئيس الوزراء حينها، عمر كرامي. واجري طارق فخر الدين ايضاً، بعد ساعات على التفجير، مع الجنرال مصطفى حمدان والجنرال ريمون عازار والجنرال علي الحاج والضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع.

وكذلك، اجري اتصالا هاتفيا مع ابن اخيه رائد فخر الدين في الساعة 37:13 في 14 شباط 2005. ورائد فخر الدين هو مشتبه في انه اشترى البطاقات الهاتفية المدفوعة سلفا التي استخدمت لتنظيم الاغتيال، واجرى الخط الهاتفي ايضا اتصالات مع خط هاتفي آخر، كان يتصل بهاتف رائد فخر الدين الخلوي في كانون الاول 2004، وكانون الثاني وشباط واذار 2005.

191. واجرى هذا الخط الهاتفي ايضا اتصالات مع عدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين.

مثلا، كانت البطاقة على اتصال مع 3 ارقام مختلفة، كان بدورها تتصل بهاتف مصطفى حمدان في كانون الثاني واذار وتموز 2005. وقبل يومين من الانفجار، في 12 شباط 2005، اتصل هذا الخط ايضا مع هاتف خلوي يخص الوزير السابق عبد الرحيم يوسف مراد، واجرى هاتف السيد مراد اتصالا بدوره مع علي الحاج بعد الانفجار.

وبشكل ملفت، جرى اتصال بين هاتف السيد مراد وطارق عصمت فخر الدين في 17 كانون الثاني 2005، بعد يوم على اختفاء احمد ابو عدس. كما اجري هذا الخط الهاتفي اتصالات مع رقم هاتفي، كان بدوره على اتصال بشكل معتاد مع رقم هاتف خلوي يخص السياسي ناصر قنديل، واجرى الخط اتصالات مع رقمي هاتف خلوي في شباط واذار 2005، كانا بدورهما على اتصال في 14 و17 شباط 2005 مع رقم الهاتف الخلوي الذي يستخدمه الضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع.

192.. واجرى خط الهاتف اتصالات في 5 كانون الثاني 2005 مع رقم هاتف، كان على اتصال في 26 كانون الثاني 2005 مع رقم هاتف يونس عبد العال من الاحباش، وهو اخ المذكور اعلاه احمد عبد العال. وكان الخط البطاقة المدفوعة سلفا على اتصال في 5 كانون الثاني مع رقم هاتف مختلف، كان على اتصال مرتين في 10 كانون الثاني 2005 مع رقم هاتف يملكه وليد عبد العال، وهو اخ ليونس واحمد عبد العال وعضو في كتيبة الحرس الجمهوري التابعة لمصطفى حمدان.

استنتاج:

ان مستخدم او مستخدمتي بطاقة الهاتف المدفوعة سلفا في 14 شباط 2005 على قدر من الالهمية، وكشف هوية هذا الشخص او هؤلاء الاشخاص، اذا كان ممكنا، هو اولوية لهذا التحقيق.

4 - التحقيق الاسترالي

193.. في مقابلة مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ذكر عدنان عضوم، وزير العدل في وقت التفجير، انه كان يعتقد ان محققي اللجنة يجب ان يقتنعوا بهذا التحقيق وان يستجوبوا الاستراليين الستة المشتبه بهم عن هدفهم من السفر، وأشار ايضا الى انه مقتنع بانه في ضوء حقيقة ان السيارة المشتبه التي استخدمت في التفجير كانت بمقود على اليمين (كما تستخدم في استراليا)، يجب ان تزيد الشبهات حول هؤلاء الستة المشتبه بهم. اضاف انه يعتقد بانه "نتيجة للاعلام والضغط الدينية، لم يعط قاضي التحقيق هذه المسألة اهمية كافية".

194.. وقام محققو لجنة التحقيق الدولية المستقلة بمراجعة نتائج التحقيق اللبناني والاسترالي بشأن المشتبه بهم الستة، وكما هو محدد في ما يلي، واستنتجوا انه لا وجود لقاعدة مقنعة بانهم كانوا متورطين في اغتيال الحريري. وبعد الاقناع بهذه المراجعة، كان محققو اللجنة مدركين انه كان هناك 6 بطاقات هاتفية استخدمت في اطار متصل بالاغتيال، وانتهى هذا الاستخدام في وقت التفجير.

وبلاحظ بأنه كان هناك 6 مشتبه بهم استراليين، و6 بطاقات هاتفية مشبوهة، وهي صدف غير معهودة، واعتقدت اللجنة ان مراجعة التحقيق اللبناني والاسترالي في هذه المسألة ربما تكون حكيمة.

195.. وبعد التدقيق في الملف عن قرب، يمكن للجنة ان تحدد النقاط التالية:

* قدمت السلطات اللبنانية تقريراً طلبت فيه مساعدة الانترنت لتحديد واستجواب المشتبه بهم المعروفين، بما يتلاءم مع البروتوكول القائم.

* وكان البروتوكول الذي اتبعه الانترنت صحيحاً.

* وتم الاتصال بالسلطات الاسترالية عبر الانترنت لمتابعة هذا الموضوع.

* وقامت السلطات الاسترالية بإجراء تحقيق دقيق في هذه المسألة، وقدمت تقريراً بشأن الاكتشافات للسلطات اللبنانية.

* وعلقت السلطات اللبنانية بشكل كليّ هذا الخيط الحالي من التحقيق بالاستناد الى التقرير المقدم من السلطات الاسترالية.

استنتاج:

استناداً الى ما ورد، يجب اعتبار التحقيق الذي قامت به السلطات الاسترالية والاكتشافات التي حصلت عليها، استنتاجاً. لم تكن شبّهات السيد عضوم موجودة ولم يكن هناك أدلة لدعم هذه الشبهات. ان متابعة هذا الخيط من التحقيق شغل السلطات اللبنانية عن ملاحقة خيوط أخرى من التحقيق.

5 - احمد عبد العال

196. كان الشيخ احمد عبد العال، وهو شخصية مهمة في الاحباش، مسؤولاً عن العلاقات العامة والعسكرية والاستخباراتية للاحابش، جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية، وهي مجموعة لبنانية لها علاقات تاريخية قوية بالسلطات السورية. من المؤكد ان عبد العال شخصية مهمة في ضوء ارتباطاته باوجه عدة من هذا التحقيق، وبالأخص من خلال هاتفه الخليوي الذي قام باتصالات عدة مع الشخصيات المهمة كافة في هذا التحقيق. كذلك، لم يظهر ان هناك أي شخصية أخرى على اتصال باوجه التحقيق المختلفة، مثل عبد العال.

197. استجوب عبد العال كشاهد ولاحقاً كمشتبه به من قبل اللجنة. وتدل بعض تصرفاته واقواله خلال الاستجواب على انه كان يخفي معلومات في التحقيق. مثلاً، حاول ان يخفي مصدر رقم هاتفه الخليوي من خلال اعطاء بطاقة خطه المدفوعة سلفاً في 12 اذار 2005 الى صديقه في الاحباش محمد حلواني. طالبا ان تسجل البطاقة باسم حلواني.

وخلال استجواب اللجنة حلواني، اقر بعد ساعات عدة ان رقم الهاتف المذكور كان يستخدمه فعلياً احمد عبد العال. اذف الى ذلك، ذكر عبد العال انه ترك منزله وتوجه الى مركز الاحباش، في 14 شباط 2005. وتظهر تسجيلات هاتفه الخليوي انه في الساعة 11: 47 اجري اتصالاً برقم، اتصل برقم هاتف منزله مرات عدة مباشرة قبل التفجير: 26: 12 و 46: 12 و 47: 12.

وعندما قال عبد العال للجنة انه اتصل بمنزله بعد قليل من الانفجار في الساعة 56:12، اظهرت تسجيلات الهاتف ان الاتصال جرى في تمام الساعة 54:12 اي قبل دقيقتين من التفجير، وذكر عبد العال انه لم يترك مكتب الاحباش يوم التفجير لاسباب امنية. واطهرت تسجيلات الهاتف 4 اتصالات هاتفية بالضابط في الاستخبارات السورية جامع جامع في تمام الساعة 42:11 و14:18 و23:20 و26:20.

وبالنسبة الى شاهد، زار عبد العال مكتب جامع جامع مساء يوم التفجير في الساعة 30:19 وبحث معه موضوع ابو عدس. ايضا، وسجل هاتف عبد العال الخلوي مكالمة مع العميد رستم غزالة بعد زيارته مكتب جامع جامع بقليل، في تمام الساعة 56:19.

وحاول عبد العال ايضا تضليل التحقيق من خلال مسألة السيد ابو عدس، ليس فقط من خلال اعطاء السلطات اللبنانية معلومات وافية حول السيد ابو عدس بعد وقت قليل على التفجير، انما ايضا من خلال افادته للجنة بان جهاز امن الاحباش رأى السيد ابو عدس قبل التفجير في مخيم عين الحلوة الفلسطيني مع ابو عبيدة، مساعد قائد مجموعة عصابة الانصار الارهابية.

198.. هناك ايضا اتصالات عديدة بين احمد عبد العال وجهاز امن الدولة اللبناني في يوم التفجير. مثلا، كان عبد العال يقوم باتصال شبه يومي بالعميد فيصل الرشيد، رئيس امن الدولة في منطقة بيروت، وفي 14 شباط 2005، جرت اتصالات هاتفية بينهما عند الساعة 35:10 و08:20 و13:21 و40:21 و16:22.

وقام احمد عبد العال باتصال هاتفى مع المشتبه به ريمون عازار من الجيش اللبناني، في 14 شباط 2005، كما اتصل به في 16 و17 شباط 2005. وكان هناك اتصال بين هاتف خلوي خاص بالبير كرم، وهو عضو في استخبارات الجيش اللبناني، واحمد عبد العال في 14 شباط ايضا، في تمام الساعة 12:12، اي قبل 44 دقيقة على التفجير.

199.. وهناك اتصالات هاتفية كثيرة جرت من خلال هاتف عبد العال، مع هاتف مصطفى حمدان، اذ ان جرت بين الاثنين 97 اتصالا من شهر كانون الثاني وحتى شهر اذار 2005. وحصلت 4 اتصالات من بين هذه، في 14 شباط 2005، بعد الانفجار. واجرى احمد اتصالات هاتفية مع اخيه وليد عبد العال، العضو في الحرس الجمهوري، يوم التفجير عند الساعة 15:16 و29:17.

كذلك، تلقى عبد العال اتصالا في 11 شباط 2005 عند الساعة 17:22 من غرفة الهاتف نفسها التي استخدمت للاتصال بـ"الجزيرة"، بعد قليل من التفجير في 14 شباط. وتلقى ايضا اتصالا في 4 شباط 2005 عند الساعة 34:19 وفي 26 شباط 2005 عند الساعة 33:9 من غرفة استخدمت للاتصال بوكالة "رويترز" بعد قليل من التفجير.

200.. وكان عبد العال متصلا دائما بمحمود عبد العال، شقيقه الذي هو ايضا ناشط في الاحباش. واتصالات محمود عبد العال الهاتفية في 14 شباط هي ايضا مثيرة للاهتمام: اجري اتصالا هاتفيا قبل التفجير في تمام الساعة 47:12 ظهرا مع الرئيس اللبناني اميل لحود، وعند الساعة 49:12 بهاتف ريمون عازار الخلوي.

201. ولعبد العال ايضا علاقات ملحوظة بمخزن سلاح مهم اكتشف في جنوب بيروت في تموز 2005. ودهمت قوى الامن الداخلي مخزن السلاح هذا في 26 تموز 2005، ووقف 5 اشخاص على علاقة قوية بميليشيا المرابطون السابقة، وافيد بان احد الموقوفين سائق ومرافق ماجد حمدان، شقيق مصطفى حمدان، الذي يدير شركة كانت تقوم بضمان امن فندق سان جورج.

وافيد بان عبد العال دبر لموقوف ثان وظيفة كهربائي في القصر الجمهوري.ايضا، وبعد الاعتقالات فورا، اختفى شخص آخر واتصل بشكل مفاجئ باحمد عبد العال.

استنتاج:

ويجعل الدليل احمد عبد العال، ضمنا علاقاته بشخصيات مهمة وخصوصا مصطفى حمدان والحرس الجمهوري فضلا عن اتصالاته الهاتفية وتورطه في التحقيق اللبناني، شخصية اساسية في اي تحقيق جار.

6 - استنتاجات

202- ان وجهة نظر اللجنة هي ان الاغتيال الذي حصل في 14 شباط 2005 قامت به مجموعة منظمة بشكل جيد، فضلا عن موارد مهمة وامكانات. وتم التحضير للجريمة على مدى اشهر عدة. ولهذه الغاية، تمت مراقبة اوقات ومواقع تحركات السيد رفيق الحريري وتم تسجيل خطوط تحركت موكبه بشكل مفصل.

203- وبناء على اكتشافات اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الان، وعلى قاعدة الادلة الحسية والوثائقية التي جمعت، والدلائل التي تم التوصل اليها حتى الان، هناك دليل متجمع يشير الى التورط السوري واللبناني في هذا العمل الارهابي.

انها حقيقة معروفة جدا انه للاستخبارات العسكرية السورية وجود متغلغل في لبنان على الاقل حتى انسحاب القوات السورية تنفيذا للقرار 1559. وكان كبار المسؤولين الامنيين السابقين في لبنان معينين من قبلهم. ومع تدخل الاستخبارات السورية واللبنانية بشكل منسق في المؤسسات اللبنانية والمجتمع، سيكون من الصعب تصور سيناريو جرت فيه مؤامرة معقدة لاغتيال احد من دون علمهم.

204- من وجهة نظر اللجنة ان قضية اغتيال السيد الحريري كانت قضية استقطاب سياسي شديد وتوتر، الاتهامات والاتهامات المضادة استهدفت على وجه الخصوص السيد الحريري خلال الفترة التي سبقت اغتياله، وعززت استخلاص اللجنة من ان الدافع وراء الاغتيال كان سياسيا، ان الاغتيال ليس عمل افراد، بل عمل مجموعة، ويبدو انها مسالة غش وفساد وتبييض اموال، وهذا يمكن ان يكون دافعا لافراد للاشتراك في العملية.

205- تعتبر اللجنة ان التحقيق يجب ان يتواصل في الفترة المقبلة. في فترة الاربعة اشهر اكثر من 400 شخص تم الاستماع اليهم، وتمت مراجعة 60000 الف وثيقة، وتم التعرف على عدد من المشتبهين، وتم بناء خيوط رئيسية. لكن لم ينتهي التحقيق الى الان.

206- ان اللجنة تستخلص ان مواصل التحقيق يجب ان يتواصل من خلال السلطات القضائية والامنية اللبنانية، التي اثبتت خلال التحقيق، انها بمساعدة ودعم دوليين، تستطيع ان تتقدم ومع الوقت ان تعمل بشكل مهني ومؤثر. في الوقت ذاته، يجب ان تنظر السلطات اللبنانية في كل القضايا المتشعبة بما فيها التحويلات المالية في بنك المدينة. ان تفجير 14 شباط (فبراير) يحتاج الى تقويم الظروف التي حدثت في تفجيرات قبلها بعدها، لاحتمال وجود ارتباطات بين بعضها، ان لم يكن بينها كلها.

207- لذلك فإن اللجنة ترى ان جهدا مدعوما من قبل المجتمع الدولي لتأسيس ارضية للتعاون والمساعدة مع السلطات اللبنانية في حقلي الامن والقضاء، امر ضروري، هذا يعزز بشكل كبير ثقة الشعب اللبناني بنظامهم الامني، فيما يقوم ببناء ثقته الدائية في قدراته.

208- ان قرار اجراء تعيينات امنية جديدة دعمته كل الفئات اللبنانية، كان ذلك خطوة مهمة نحو تعزيز نزاهة ومصداقية اجهزة الامن. على الرغم من ان ذلك حدث بعد اشهر من الفراغ الامني الانقسام الطائفي الشديد. ان هناك الكثير مما يجب عمله للتغلب على الانقسام الطائفي، وفصل الامن عن السياسة، واعادة هيكلة اجهزة الامن لتلافي اعطاء التقارير المتوازية والاستنساخ ولتطوير عملية المحاسبة.

209- تستخلص اللجنة، انه وبعد مقابلة الشهود والمشتبهين في الجمهورية العربية السورية وتبينان ان خيوط عدة تتجه مباشرة الى مسؤولي الامن السوريين في كونهم متورطون في الاغتيال، انه مطلوب من سوريا ايضاح جزء كبير من المسائل غير المحلولة.

وفيما ان السلطات السورية، وبعد تردد، تعاونت بدرجة محدودة مع اللجنة، فإن بعض الذين تم الاستماع اليهم حاولوا تضليل التحقيق من خلال اعطاء تصريحات خاطئة او غير صحيحة. ان الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع ثبت انها تتضمن معلومات خاطئة. ان الصورة الكاملة حول الاغتيال يمكن الوصول اليها فقط من خلال تحقيق مكثف وذي مصداقية بشفافية وانفتاح وفق معايير الامن الدولية.

210- كنتيجة لتحقيق اللجنة حتى الان، تم اعتقال عدد من الاشخاص واتهموا بالتآمر في ارتكاب جريمة وجرائم ذات صلة باغتيال السيد الحريري و22 شخصا آخرا. ان اللجنة ترى ان جميع الاشخاص، بمن فيهم اولئك الذين اتهموا بجرائم يجب ان يعتبروا ابرياء الى ان تثبت ادانتهم في محاكمة عادلة.

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

العناصر الرئيسية في تقرير ميليس

تضمن التقرير الذي أصدره ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عددا من الاتهامات لمسؤولين في أجهزة الأمن السورية والبنانية وأورد نقاطاً حول دوافع الاغتيال وكيفية تنفيذه. ومن أبرز النقاط التي تضمنها التقرير:

- * تتصور اللجنة بشكل معقول ان قرار اغتيال الحريري لم يكن ممكناً اتخاذه من دون موافقة مسؤولين رفيعي المستوى في أجهزة الأمن السورية وما كان ممكناً تنظيمه من دون اشتراك نظرانهم في الأجهزة الأمنية اللبنانية.
- * اعتبرت اللجنة ان ثمة أدلة متطابقة تظهر تورطاً لبنانياً وسورياً في اغتيال الحريري.
- * قالت اللجنة «نظراً إلى اختراق أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية التي عملت بشكل مشترك للمؤسسات والمجتمع اللبناني، من الصعب تخيل تنفيذ سيناريو أو مخطط لعملية اغتيال بهذا التعقيد من دون علمهما».
- * اعتبرت ان «اللواء أصف شوكت» صهر الرئيس السوري بشار الأسد ربما لعب دوراً بارزاً في عملية الاغتيال وانه خدع شخصاً يدعي أحمد أبو عداس ليسجل شريط فيديو يزعم فيه المسؤولية عن الاغتيال قبل اسبوعين من حدوثه.
- * وأضافت اللجنة نسخة أولية من التقرير ذكرت ان شاهداً لم تتحدد هويته قال إن «شوكت» و«ماهر الأسد» شقيق الرئيس السوري كانا بين مجموعة من مسؤولي الأمن اللبنانيين والسوريين «قررت اغتيال الحريري» في منتصف سبتمبر ايلول عام 2004 ثم خططت للاغتيال خلال سلسلة اجتماعات في دمشق وحذفت هذه الأسماء من التقرير الختامي.
- * وتابعت اللجنة في تقريرها ان السائق الذي فجر نفسه لقتل الحريري كان عراقياً اقنع بأن الهدف هو رئيس الوزراء العراقي السابق «أياد علاوي» الذي تصادف انه كان في ذلك الوقت في بيروت قبل الاغتيال. التعاون مع التحقيق.
- * وجاء في التقرير «إذا كانت السلطات السورية، بعد تردد في البداية، قد تعاونت إلى حد ما فإن عدداً من الأشخاص الذين تم استجوابهم حاولوا ان يضللوا التحقيق».
- * اعتبرت اللجنة ان «الرسالة التي وجهها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى اللجنة تبين انها تتضمن معلومات مغلوبة».
- * و«بعد استجواب شهود ومشبهين في سوريا والتأكد من أن بعض الطرق تقود مباشرة إلى مسؤولين في الأمن السوري في الاغتيال يتعين علي سوريا أن توضح جزءاً كبيراً من المسائل التي لم تحل».
- * وقالت اللجنة انه «لاستكمال التحقيق من الأساس أن تتعاون الحكومة السورية بالكامل».
- * دافع الاغتيال.
- * «الدافع المحتمل للاغتيال هو سياسي».
- * «لكن... يبدو ان الغش والاحتيال والفساد وتبويض الأموال كانت أيضاً دوافع الأفراد للمشاركة في العملية».
- * تنفيذ الاغتيال.
- * ترى اللجنة ان عملية الاغتيال في 14 شباط - فبراير 2005 نفذتها مجموعة تمتلك قدرات تنظيمية وموارد كبيرة وقد تم الاعداد لها علي مدي عدة أشهر».
- * «عبر التنصت المتواصل علي هواتف الحريري اطلعت أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية باستمرار علي تحركات الحريري واتصالاته».
- * «الانفجار الذي قتل فيه الحريري حصل فوق الأرض. وقد استخدم ما لا يقل عن ألف كيلو غرام من المتفجرات العسكرية».

أشعلها ميليس .. وأحرق وجوها

بوش يدعو الأمم المتحدة إلى تحرك فوري وبريطانيا تتهم الحكم في دمشق بالغرور * نسختان من التقرير واحدة بأسماء مسؤولين سوريين بارزين وأخرى بدونها

نيويورك: غيدا فخري واشنطن: عماد مكي ومنير الماوري باريس: ميشال ابو نجم بيروت - دمشق: «الشرق الاوسط»: أشعل تقرير ديتليف ميليس النار التي طال لهيبتها العلاقات اللبنانية السورية واحرق وجوها في قمة السلطتين السياسية والأمنية. وحركت نيران تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري العواصم الكبرى المعنية، فدعا الرئيس جورج بوش الى تحرك فوري للامم المتحدة ردا على ما وصفه بالتقرير «المقلق» الذي يشير الى تورط سورية في اغتيال الحريري. وأشار وزير الخارجية البريطاني الى «غرور النظام السوري».

واتضح أن النسخة النهائية من التقرير التي ادخلت عليها تعديلات بعد تسليم ميليس تقريره لأنان، حذفت منها أسماء خمسة مسؤولين سوريين ولبنانيين بارزين، بينهم أصف شوكت، رئيس الاستخبارات السورية، وماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري، بشار الأسد. وعقد ميليس مؤتمراً صحافياً، دعا اليه بصورة عاجلة، للحد من الضرر الذي تسبب فيه توزيع نسختين من التقرير، لأعضاء مجلس الأمن وللصحافيين، النسخة الأولى اندرجت تحت بند «سري» وتضمنت أسماء المسؤولين السوريين واللبنانيين والنسخة الأخرى معدلة لم تذكر سوى كبار المسؤولين السوريين واللبنانيين. وأشار الرئيس بوش الى انه طلب من وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس ان تدعو الى عقد جلسة خاصة للامم المتحدة. فيما قالت رايس، من ولاية ألاباما الأميركية إن المجتمع الدولي يجب ان يجد طريقة لمساءلة سورية. وعزا وزير الخارجية البريطاني جاك سترو امس «تورط اشخاص قريبين الى قمة النظام السوري بجريمة الحريري» الى «غرور» اقطاب الحكم السوري والرأي الذي

تشبثوا بأن «لبنان كان نوعاً من الاقطاعية» لهم.
ووصف المندوب السوري لدى الامم المتحدة فيصل مقداد اتهام شاهد استجوبته لجنة التحقيق الدولية، اقرباء للرئيس السوري بشار الاسد في جريمة اغتيال رفيق الحريري بانها {كذبة كبيرة}. إلى ذلك، نفت الرئاسة اللبنانية ما ورد في التقرير عن اتصال هاتفى بين أحد المشتبه بهم، محمود عبد العال، ورئيس الجمهورية اميل لحود، قبل دقائق من عملية الاغتيال. كما نفى مكتب الرئيس نبيه بري التعليق على المعلومات التي ربطت بينه وبين «مستر اكس» الذي ورد في التقرير بأنه مسؤول لبناني قال للمسؤول السوري رستم غزالة «فليذهب الحريري الى الجحيم».

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

أصوليون: استخدام اسم «النصرة و الجهاد في بلاد الشام» لم يكن سوى تضليل متعمد للتحقيق

تقرير «ميليس» يحل لغز «أبو عدس» على قناة «الجزيرة»

لندن: محمد الشافعي

برأ تقرير لجنة التحقيق الدولية «ميليس» في اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري، الذي أشار الى تورط مسؤولين أمنيين سوريين ولبنانيين كبار في العملية، «أبو عدس» من أي صلة باغتيال الحريري.

ويحل التقرير لغز «أبو عدس»، الأصولي الفلسطيني الذي بثت قناة «الجزيرة» القطرية شريطا يعلن فيه مسؤوليته عن تنفيذ الحادث الارهابي يوم 14 فبراير (شباط) الماضي. وكانت جماعة مجهولة، تطلق على نفسها اسم «النصرة و الجهاد في بلاد الشام»، تبنت عملية اغتيال الحريري. وقالت في شريط مصور بثته قناة «الجزيرة» القطرية، إنها نفذت القصاص العادل في رئيس الوزراء اللبناني السابق، على حد تعبيرها. وأضافت ان شخصا يدعى أحمد أبو عدس، نفذ الهجوم ضد الحريري الذي زعمت انه عميل للنظام السعودي وانتقاما لمن قتل في السعودية. وتوعد المتحدث بأن تكون عملية الاغتيال فاتحة لعمليات اغتيال أخرى في بلاد الشام.

وأكد تقرير «ميليس»، ان «أبو عدس كان في سورية، وأجبر في إحدى النقاط العسكرية على تسجيل الشريط وقتل بعد ذلك، وان الشريط ارسل الى بيروت صباح يوم 14 فبراير، وسلم الى جميل السيد، وقد طلب من شخص مدني صاحب سوابق إجرامية، ان يرافق ضابطا في الأمن العام من أجل وضع الشريط في شارع الحمراء ثم الاتصال بمدير مكتب «الجزيرة»، غسان بن جدو لتسلمه». وقال التقرير تحت عنوان أحمد أبو عدس: «انه في حدود الساعة 2.11، يوم 14 فبراير الماضي، أي بعد ساعة تقريبا من تنفيذ عملية اغتيال الحريري، اتصل شخص بليلي بسام، بمكتب رويترز بالعاصمة بيروت، وتحدث إليها بلهجة غير لبنانية». إلى ذلك، قال أصوليون في لندن: «إن البيان الذي ألقاه أبو عدس على شاشة الجزيرة، فبراير الماضي، كان مثيرا للشكوك». وقال الإسلامي المصري، الدكتور هاني السباعي، مدير مركز المقريري بلندن: «ان ظهور ابو عدس سافر الوجه، وكذلك لغة البيان أثارت

الشكوك». وقال ان اجهزة المخابرات لجأت الى «الشماعة السهلة»، وهي «القاعدة»، أو المنظمات المرتبطة بها «لإلصاق التهمة بالاسلاميين». وقال السباعي انه كان يشعر «ان ابو عدس على شاشة قناة الجزيرة كان حبيسا ويقراً بياناً قد أملي عليه من جهة ما». و اضاف انه لم يسمع من قبل عن منظمة أصولية اسمها «النصرة والجهاد في بلاد الشام»، وهي المنظمة التي تبنت عملية اغتيال الحريري، وورود اسمها كان بهدف مقصود لتضليل مجريات التحقيق. وقالت ليلي بسام في التقرير الدولي انه بعد أن أجابت على هاتف الشخص المذكور، طلب منها ان تكتب البيان التالي الذي سيمليه عليها: «نحن جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام، نعلن مسؤوليتنا عن اغتيال رفيق الحريري حتى يكون عبرة للآخرين». وقال غسان بن جدو، مدير مكتب الجزيرة القطرية في بيروت، انه يتذكر في ذات اليوم تلقيه اربعة اتصالات هاتفية من نفس المنظمة المجهولة تعلن مسؤوليتها عن اغتيال الحريري.

ووصف بن جدو، الشخص المتحدث بأنه «يتحدث بلهجة افريقية او افغانية او باكستانية، ويزعم ان النصر والجهاد في بلاد الشام هي المسؤولة عن اغتيال الحريري بعملية انتحارية». وبعد ذلك تلقى مكتب الجزيرة في بيروت اتصالاتا هاتفيا من شخص آخر مجهول من نفس الجماعة الاصولية يتحدث العربية بطلاقة، حيث شرح لغسان بن جدو ومعاونيه عن كيفية الحصول على شريط صوتي يحتوي على معلومات مهمة تشرح كيفية تنفيذ عملية اغتيال الحريري. ويقول بن جدو انه أرسل أحد معاونيه إلى مبنى وسط بيروت، حيث وجد مظروفا به بيان تفصيلي يشرح عملية اغتيال الحريري، وكذلك شريط فيديو. وبعد عدة اتصالات هاتفية من نفس المجموعة إلى مكتب الجزيرة في بيروت، تستفسر عن عدم بث اللقطات، قامت الجزيرة بعد ظهر يوم اغتيال الحريري ببث لقطات للمدعو ابو عدس يعلن فيها مسؤولية جماعته المجهولة عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق. وبعد بث الشريط قامت القوات اللبنانية بتحقيقات مكثفة مع افراد من عائلة ابو عدس الاصولي الفلسطيني. ومعظم تلك المعلومات عن ابو عدس جاءت من الشيخ أحمد عبد العال من جماعة «الأحباش» الاسلامية النشطة في المخيمات الفلسطينية. وقال الشيخ عبد العال انه تلقى اتصالا هاتفيا من القصر الجمهوري يطلب منه أي معلومات عن ابو عدس الذي أعلن مسؤوليته عن حادث اغتيال الحريري. وقدم المحققون في تقرير ميليس «أدلة على ان صهر الرئيس السوري بشار الأسد، أصف شوكت قد يكون

شارك في إجبار أحمد أبو عدس على تصوير فيلم الفيديو الذي أعلن فيه مسؤولية جماعة النصر والجهاد، عن عملية الاغتيال، وذلك قبل أسبوعين من تنفيذها». وأشار التقرير إلى أن الاغتيال تم فوق الأرض، وإلى عدم وجود أدلة تشير إلى أن أحمد أبو عدس قام بقيادة السيارة المستعملة في العملية. وذكر أن استعمال اسم أبو عدس لم يكن سوى لتضليل التحقيق، وأن الشريط الذي بثته شبكة «الجزيرة» الفضائية، أرسل من دمشق إلى بيروت إلى اللواء جميل السيد حيث تم وضعه في منطقة الحمراء والاتصال بمدير مكتب المحطة في بيروت غسان بن جدو لتسلمه وبثه على الهواء. وأشار التقرير إلى أن «أبو عدس الذي غادر منزله في بيروت في كانون الثاني (يناير) الماضي، متوجها إلى دمشق، جرت تصفيته في العاصمة السورية». وكان

تنظيم «القاعدة في بلاد الشام»، نفى في بيان على شبكة الإنترنت في فبراير الماضي، مسؤولية ما سماها التيارات الجهادية والسلفية عن حادثة اغتيال رفيق الحريري. وقال البيان: «إن محاولة الجهة المنفذة إلقاء التهمة على التيارات الجهادية والسلفية في بلاد الشام، لهو محض افتراء عظيم». وحمل أجهزة المخابرات السورية أو اللبنانية مسؤولية الحادث.

تسونامي ميليس

أحمد الربيعي

التقرير بشأن اغتيال الحريري والذي سلمه السيد ميليس الى الأمين العام للأمم المتحدة هو أشبه بالاعصار او الزلزال السياسي، وكل محاولات تبسيط المسألة وكل القراءات الساذجة للتقرير هي إضاعة للوقت والجهد.

ردة الفعل السورية التي عبر عنها وزير الاعلام السوري والذي يتحدث عادة بلغة معتدلة وفيها الكثير من الواقعية، كانت محبطة ومحنة، فالحديث عن ان هذا التقرير سياسي وانه منحاز هو تحصيل حاصل لن يقدم ولن يؤخر في مجرى الأحداث المقبلة، ولن تنفع لغة الرفض والتشنج ولغة المؤامرات والخطط المعدة سلفا ضد سوريا في تغيير الواقع.

نريد ان نذهب اكثر من الموقف السوري ونقول، او نفترض ان التقرير منحاز، وانه مؤامرة محبوكة ضد سوريا، وانه يكذب، لكن ذلك لا يغير من حقيقة ان هناك تقريرا دوليا طال انتظاره تم اعداده بقرار أممي وتم تسليمه رسميا للأمم المتحدة وان هذا التقرير سيبحث في مجلس الامن، وان دولا عديدة على رأسها اميركا وفرنسا سيستخدمان هذا التقرير لاصدار قرارات دولية ضد سوريا، وانه سلاح قوي في يد تلك الدول، وان العالم لن يبحث في تفاصيل التقرير وملاحظاته الصغيرة ووقائعه ولكنه سيقراً نتائجه، وهي نتائج ليست بالتأكيد لمصلحة سوريا.

امام القيادة السورية طريقان لا ثالث لهما، اما استخدام لغة الانفعال او لغة العقل، والاولى لغة عربية تستخدم للاستهلاك المحلي ولكنها منتهية الصلاحية ولا تعني احدا في المجتمع الدولي، وهذه اللغة الانفعالية هي ابسط وسيلة ولكنها اكثر تكلفة، اما لغة العقل فهي لغة المنطق والتعامل بواقعية مع التقرير، واعلان رغبة سوريا في التعاون مع المجتمع الدولي ورغبتها في اعادة النظر في التعامل مع المحققين الدوليين، وخطر ما تفعله سوريا هو الاستماع الى «المحليين الاستراتيجيين» في دمشق الذين يملأون الفضائيات العربية بالخطب العصماء، و«العنتريات التي ما قتلت ذبابة» كما يقول شاعر دمشق نزار قباني، او الى فريق العزف العربي المتشنج من الاحزاب

القومية والاصولية التي تطبل للحرب وهي أول من يفر منها، وتدعو الناس للمواجهة وهي تختبئ في جورها عندما يقع الفاس في الراس.
على دمشق ان تتعلم من التجربة العراقية الكثير، وان تصغي الى لغة العقل وتضع المصالح الوطنية لسوريا فوق مصالح الجماعات المتطرفة واصحاب اللغة المخنطة التي تريد ان تقاتل العالم كله وهي غير قادرة على تدبير اصغر التفاصيل.
الايام القادمة صعبة. لكن العاقل من يتعظ ويتعلم ويفكر بعقله لا بعاطفته.

السياسة للسياسيين لا للمخابرات

سمير عطا الله

أخيراً، صدر التقرير. فما الجديد فيه. لا شيء. اغتيال مشهود وجريمة مدوية. مجموعة من المسؤولين ذوي الرتب، يتآمرون لقتل أبرز سياسي في لبنان وإزاحته، فإذا اغتياله يؤدي الى عكس ما ارادوا تماماً: غادر الجيش السوري لبنان. وتحولت مجموعة الحريري النيابية من كتلة رئيسة الى اكثرية مطلقة، وتحول اصحاب السلطة الحقيقيون الى متهمين وسجناء ومعزولين. هل كان اغتيال الحريري ضرورياً؟ ربما كان كذلك لسبب وحيد، اي لكونه نموذجاً على عدمية ثقافة الاغتيال في الشرق العربي. ولأنه إثبات على الفارق الهائل بين صناعة السياسة وصناعة الأمن. اي بين واحدة تقوم على الحوار والتفاهم، وأخرى قائمة على الإلغاء والسجون والصمت وتدجين الحالمين بالحرية.

وعندما يستسهل فريق الجريمة الكبرى، أي الاغتيال، يصبح كل شيء آخر بسيطاً او مبسطاً. كالسطو على مال الغير وبث الفساد المادي وتحويل ضعاف النفوس في المجتمع الى أجراء وخدم وعملاء صغار، لقاء مكافآت تافهة او ثمينة. وتميل الثقافة الأمنية دائماً الى إقامة طبقة طيبة من الأزام وخوافة الكفاءة وإلغاء الفئات المبدعة. الفساد الذي دب في المؤسسات اللبنانية، وبينها القضاء، هو الذي توصل الى إغراء بعض ضباط الجيش في التدرج من جريمة الرشوة الى جريمة القتل. وقبل انتشار هذا الوباء لم يكن ذلك ممكناً. لكن الكثير من السلطة غير الشرعية والكثير من المال الفاسد، حوّل بعض النفوس من الانضباط العسكري الى الارتخاء اللاأخلاقي. وعندما تفسد نفس لا تعود هناك حدود لانزلاقها.

لذلك فاحت روائح الفضائح الكبرى في بيروت من دون أن يكثر أحد من أصحابها. وشملت السرقة في «بنك المدينة» أسماء كثيرة.

كانت العلاقة اللبنانية - السورية قبل اغتيال الرئيس الحريري تتجه الى تكامل نادر بين الدول. وقد دمر الاغتيال كل المراحل. والآن يتحدث رئيس وزراء لبنان عن «ترسيم الحدود» وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وعندما يقول رئيس وزراء

سورية ناجي العطري انه رفض ثلاث مرات الردّ على فؤاد السنيورة، فهو يعكس تازماً على صعيد الشعبين ايضاً، ربما للمرة الاولى في تاريخهما. فلم تحدث أزمة بين الشقيقتين ما أحدثته الأشهر الأخيرة، بسبب تسليم السياسة الى ضباط المخابرات، والديبلوماسية الى المخبرين عندهما. العلاقة اللبنانية – السورية في حاجة الى محبين وذوي نوايا حسنة وأهل تواضع، يعيدونها الى سياقها وحقيقتها، وليس الى رجال لا يعرفون معنى اللياقات وكرامة الآخرين.

الأدلة على تورط سوري في اغتيال الحريري كما وردت في تقرير ميليس

تقرير لجنة التحقيق يطالب باستجواب سوريين «خارج سورية»
ويشير إلى عدم تعاون دمشق وإعاقتها للتحقيق

لندن: «الشرق الأوسط»

طلبت لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في تقريرها باستجواب سوريين «خارج سورية». وجاء في التقرير الذي سلمه رئيس لجنة التحقيق، القاضي الألماني ديتليف ميليس، الى الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان «خلصت اللجنة الى أن عدم إبداء الحكومة السورية تعاوناً جوهرياً مع اللجنة أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعة بعض الخيوط التي أبرزتها الأدلة التي تم جمعها من مصادر مختلفة». وجاء في الأدلة عن التورط السوري «يمكننا التفكير بطريقة عقلانية أن قرار اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ما كان ممكناً اتخاذه من دون موافقة مسؤولين رفيعي المستوى في أجهزة الأمن السورية وما كان ممكناً تنظيمه من دون اشتراك نظرائهم في الأجهزة الأمنية اللبنانية».

(...) «ثمة أدلة متطابقة تؤكد في آن معاً التورط اللبناني والسوري في هذا العمل الإرهابي. وأنه لأمر معروف ان جهاز الاستخبارات العسكرية السورية كان له وجود مكتسح في لبنان، وعلى الأقل حتى انسحاب القوات السورية بموجب القرار 1559. وهو الذي كان يعين كبار قدامى المسؤولين الأمنيين في لبنان». «نظراً الى تغلغل أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية التي عملت بالتنسيق في ما بينها، في المؤسسات والمجتمع اللبنانيين، سيكون من الصعب تخيل تنفيذ سيناريو أو مؤامرة لعملية اغتيال شديدة التعقيد من دون علمهما».

العلاقات بين الحريري وسورية:

25 – ان تحقيقات اللجنة اكدت ما يقوله كثيرون في لبنان حول ان كبار ضباط الاستخبارات السورية كان لهم تأثير كبير واستراتيجي على حكم لبنان، والصراع الكبير الواضح بين الحريري المسؤولين السوريين الكبار، بمن فيهم الرئيس بشار الأسد، كان جزءاً محورياً في المعلومات التي قدمت الى اللجنة من خلال الوثائق

والشهادات. وفي لقاء في دمشق بين الحريري والرئيس الأسد في 22 أغسطس (آب) 2004 ظهر الخلاف، وفي هذا اللقاء الذي دام بين عشر إلى خمس عشرة دقيقة، أعلم الرئيس الأسد الحريري الذي كان في وقتها لا يزال رئيساً للوزراء، بضرورة أن يمدد لبنان ولاية الرئيس لحود، وهو أمر كان الحريري يعارضه.

26 – الشهود اللبنانيون والسوريون، ووفقاً لمدونات اللقاء بين الحريري ونائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم، قدموا إلى اللجنة نسخة مغايرة لما قيل في هذا اللقاء، والكثير من الشهود اللبنانيين، بمن في ذلك الوزيران مروان حمادة وغازي العريضي والزعيم وليد جنبلاط ونجل الحريري سعد، قالوا إن الرئيس الحريري قال لهم إن الرئيس الأسد أبلغه بقراره بتمديد ولاية الرئيس لحود وهدد بتكسير لبنان على رأس الحريري وجنبلاط إذا لم يوافقا على دعم تمديد ولاية الرئيس لحود. إن المسؤولين السوريين وصفوا هذا اللقاء بشكل مغاير. فوزير الخارجية السوري فاروق الشرع والجنرال رستم غزالي المسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وصفا اللقاء بشكل إيجابي. اللواء غزالي قال للجنة إن الحريري قال له إن الرئيس الأسد أخبره بأنه صديقه، ووصف اللقاء بأنه يتمتع بالاحترام، وإن الرئيس الأسد استشار الحريري في موضوع التمديد.

27 – الآتي مقتطفات من مقابلات أجريت من قبل اللجنة في ما يتعلق باجتماع 26 أغسطس 2005، وأجزاء من رسالة السيد الشرع إلى اللجنة، وجزء من نسخة عن حوار مسجل بين السيد الحريري والمعلم.

رسالة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة في 17 أغسطس 2005: «حصل لقاء بين الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري في دمشق في 26 آب / أغسطس 2004 في إطار التشاور السياسي المتواصل بين القادة السوريين واللبنانيين.. وجرت مراجعة عامة للتطورات المحلية والإقليمية بما في ذلك احتمال التمديد لإميل لحود، رئيس لبنان، في ضوء الظروف الإقليمية المضطربة واستناداً إلى المصلحة المشتركة في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. وقد طلب السيد الحريري في حال وجود إجماع على التمديد للحود في مجلس الوزراء أن تقوم سوريا بمساع لرفع الرئيس لحود إلى تعاون أفضل خلال الفترة الآتية، وقد طلب الرئيس من السيد الحريري أن يتشاور مع جماعته ومع من يراهم مناسبين واتخاذ الموقف المناسب.

إفادة رستم غزالي المكتوبة غير المؤرخة التي قدمت إلى لجنة التحقيق في 17

اغسطس 2005.

«كان لي في ذلك التاريخ لقاءان 26 أغسطس 2004 مع الحريري، الأول كان في صباح 26 أغسطس 2004 وهو في طريقه الى دمشق لمقابلة الرئيس الأسد، والثاني بعد عودته من دمشق الى بيروت بعد لقائه الرئيس الأسد. واللقاء الأخير تم أيضاً في مكنتي في عنجر.

وقد ناقشنا لقاءه مع الرئيس الأسد، وبدا (الحريري) مرتاحاً وقال إن اللقاء كان ودياً وموجزاً، وإن الرئيس الأسد قال له: ابو بهاء نحن في سورية كنا دائماً معك كأصدقاء، واليوم أنا اتحدث معك كصديق وكرئيس وزراء للبنان، ووفقاً للظروف

الصعبة التي تشهدها المنطقة ولبنان في وسطها، فإن رأينا أنه من أجل مصلحة لبنان هو استمرارية النظام الحالي من خلال تمديد ولاية الرئيس لحود، وكصديق نود منكم ان توضحوا موقفكم في ما يتعلق بهذه القضية. نحن لسنا مستعجلين لمعرفة الجواب، ويمكن أن تفكروا بالأمر إذا أردتم». شهادة مروان حمادة المكتوبة في 27 يونيو (حزيران) 2005:

«في 24 او 25 من اغسطس تمت دعوة السيد الحريري والسيد جنبلاط والسيد نبيه بري الى دمشق من أجل أن يتم إعلامهم بقرار تمديد ولاية الرئيس لحود، السيد جنبلاط أعلم غزالي بأنه يجب أن يناقش الأمر مع الرئيس الأسد، ولكن غزالي أصرّ على أن الجواب يجب أن يكون «نعم» قبل تحديد أي موعد، ونصح جنبلاط أن يتعامل بايجابية مع الموضوع لأن هذا الموضوع قضية استراتيجية بالنسبة للرئيس الأسد، لكن جواب جنبلاط كان سلبياً، وبعد ساعة اتصل جنبلاط بي (أي بحمادة) وقال إن المخابرات السورية ألغت لقاءه مع الرئيس الأسد. وفي المساء ذهبت أنا وجنبلاط لزيارة الحريري، الذي قال لنا إن غزالي أصرّ على أنه طالما أن الجواب لن يكون ايجابياً فإنه لن يؤكد لقاءه أيضاً مع الأسد، وطلب منه أن يذهب الى دمشق وأن يبقى في بيته حتى إشعار آخر، وفي اليوم التالي دُعي الى لقاء صغير، وفي اليوم الذي التقى فيه الحريري بالرئيس الأسد كنت أقابله في منزل جنبلاط مع السيد باسم السبع وغازي العريضي، ورأينا موكب الحريري تدعمه سيارة «بي إم» ما يعني أن اللقاء في دمشق كان قصيراً للغاية، لقد رأينا يومها الحريري متعباً ويتصيب عرقاً، وقال لنا، نحن الأربعة، بأن التمديد للحود سيتم وإلا سادفَع ثمناً غالياً، وقال بأن الأسد قال له بأنني سأكسر لبنان على رأسك وعلى رأس جنبلاط». شهادة غازي العريضي في الأول من يوليو 2005:

«السيد الحريري قال لنا، إن الرئيس الأسد قال له، إذا أخرجني جاك شيراك من لبنان، فإنني سأخذ خيارات أخرى وسأعلمكم بها، إما أنكم معنا أو ضدنا، وخياري هو إميل لحود للرئاسة، وسأحرص على أن يكون هو الرئيس، وسأنتظر جواب جنبلاط، وقل لوليد جنبلاط بأنه إذا كان عنده دروز في لبنان فإن لدي أيضاً دروزا في سورية وأنا مستعد لعمل أي شيء». شهادة وليد جنبلاط المكتوبة في 28 يونيو 2005:

«وفقاً للرئيس الحريري فإن الرئيس الأسد قال له: لحود هو أنا، وأنا أريد أن أجدد له، وإذا أراد شيراك أن يخرجني من لبنان، فإني سأكسر لبنان، وخلال زيارته إلى منزلي كان الحريري خائب الظن وكان في وضع سيئ للغاية». شهادة جبران تويني في 25 يونيو 2005:

«لاحقاً في العام 2004 عندما كانت قضية التمديد للحود، الرئيس الحريري قال لي إن الرئيس الأسد هدده مباشرة وقال له: إن التصويت ضد التمديد يعتبر بأنه مباشرة ضد سورية، ووفقاً للحريري فإن الرئيس الأسد قال إنه في هذه الحالة فإن السوريين سيفجرونه وأياً من أعضاء أسرته، وبأنهم لن يجدوا الهدوء في أي مكان في العالم». شهادة باسم السبع في 30 يونيو 2005:

«عندما عاد الحريري من لقائه مع الأسد قابلته في منزل وليد جنبلاط، وقال لنا بأن

الرئيس الأسد قال له ببساطة، أنا شخصياً مهتم بهذه القضية، التمديد لإميل لحود، والقضية ليست قضية لحود بقدر ما هي قضية بشار الأسد. وسألناه ما إذا استطاع أن يناقش القضية مع الرئيس الأسد فقال بأن الرئيس الأسد قال له بأن القضية ليست موضع نقاش وإنما يجب أن تتم وإلا فإنه سيكسر لبنان، وقال (الأسد) من مصلحة لبنان، فإن عليه أن يفكر بما سيفعله، وبأننا نتعامل مع مجموعة من المجانين الذين قد يقدمون على أي شيء». شهادة سعد الحريري في 9 يوليو 2005:

«ناقشت مع والدي الراحل رفيق الحريري تمديد ولاية إميل لحود، وقال لي بأن الرئيس بشار الأسد هدده وقال له، «هذا ما أريده، إذا كنت تظن أن الرئيس شيراك أو أنت تستطيعون أن تحكموا لبنان فأنتم مخطئون، فذلك لن يحدث. لحود هو أنا وما أقوله له ينفذه، وهذا التمديد سيتم وإلا فإني سأحطم لبنان على رأسك وعلى رأس وليد جنبلاط، وإما أن تفعل ما نقوله لك وإلا فسنعامل معك ومع أسرتك أينما كنت».

حوار مسجل لرفيق الحريري مع وليد المعلم في الأول من فبراير (شباط) 2005:

«في ما يتعلق بقضية التمديد فإن الرئيس الأسد أرسل لي وقابلني لمدة 10 إلى 15 دقيقة، وأرسل في طلبي وقال لي: انت دائماً تقول إنك دائماً مع سوريا، الآن حان

الوقت لتثبت بأنك كنت تقصد ما تقوله، أو شيء آخر. ولم يطلب مني رأيي، وقال: لقد قررت. ولم يتعامل معي كرئيس وزراء أو كرفيق الحريري أو أي شخص آخر، وقال: أنا قررت، وهذا ما أثار دهشتي، كان ذلك أسوأ يوم في حياتي، ولم يقل لي إنه يرغب بتمديد ولاية لحود، وكل ما قاله «أنا قررت أنا افعل ذلك، ولا تجبني.. فكر وعد إلي». لم يتم التعامل معي كصديق أو كشخص معروف وإنما طلبت، وقيل لي: أنت معنا أو ضدنا! هذا كل ما في الأمر، وعندما انتهى لقائي معه، أقسم لك، ان حارسي الشخصي نظر إليّ وسألني لماذا أنا صاحب الوجه؟!».

28 – وفي اللقاء مع السيد المعلم اشتكى أنه يعتقد أن الرئيس الأسد، لم يتم إخباره بشكل دقيق من أجهزة الاستخبارات ومن الوزير الشرع عن السيد الحريري، وكان هناك الجملة التالية من الحريري في هذا اللقاء: «لا أستطيع أن أعيش في نظام امني متخصص في التدخل بعمل الحريري ويقوم بنشر إشاعات عن رفيق الحريري وبعد ذلك ينقلها الى الرئيس الأسد، لكن لبنان لن يبتعد عن سورية وهذا لن يحدث ابدا».

29 – وخلال هذا اللقاء قال المعلم للحريري بأننا نحن وأجهزة الأمن وضعناك في الزاوية، وتابع: رجاء لا تأخذ الأمر بسهولة. 30 – هذا اللقاء المسجل يناقض شهادة السيد المعلم في 20 سبتمبر (أيلول) 2005، الذي وصف هذا اللقاء بأنه ودي وإيجابي، ورفض إعطاء الأجوبة اللازمة.

التعاون السوري مع اللجنة 31 – المعلومات المذكورة آنفاً والأدلة التي تمّ جمعها من قبل اللجنة، كما شرحناها، والتي تشير الى التخطيط للاغتيال، تشير الى احتمال أن المسؤولين السوريين كانت لهم علاقة باغتيال السيد الحريري، وعندما حاولت اللجنة الحصول على تعاون الحكومة السورية في متابعة هذه الأدلة، فإن اللجنة ووجهت بتعاون شكلي فقط.

32 – إن الاتصال الأساسي بين اللجنة والسلطات السورية حدث في 11 يوليو 2005، عندما أرسل السيد ميليس رسالة الى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع،

طالباً اللقاء مع ممثلين عن الحكومة السورية، الشرع أجاب في 11 يوليو 2005، مؤكداً دعم الحكومة السورية للتحقيق بعبارات عامة. وفي يوليو طلبت اللجنة مقابلة عدد من الشهود، بمن فيهم رئيس الجمهورية العربية السورية، وفي 26 أغسطس وبطلب من الحكومة السورية حدث لقاء بين رئيس اللجنة وممثلين عن وزارة الخارجية السورية في جنيف في سويسرا، وفي ذلك اللقاء أعطيت لرئيس اللجنة رسائل من أربعة شهود، وأشاروا الى أن الرئيس الأسد لن يكون مستعداً لأي شهادة، وأكد رئيس اللجنة على مقابلة هؤلاء الشهود وقيل له إن هذا الطلب لا يزال تحت الدراسة والنقاش، ولكن الرئيس الأسد لن يكون متاحاً للشهادة.

المصدر:

التاريخ:

لبنان غداة نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية: ذهول وتخوف من الآتي رغم التوقعات المسبقة

بيروت: سناء الجاك

«صباح التقرير» عبارة حلت مكان «صباح الخير» في بيروت امس، وسط اجواء مترقبة ومتوترة يغلب عليها التوجس. فاللبنانيون الذين لم يألفوا النهايات السعيدة لازماتهم، تملكهم الذهول المشوب بالخوف وهم يتابعون في الساعات الاخيرة من ليل الخميس - الجمعة المعلومات الاولى التي وردت عن تقرير المحقق الالماني ديتليف ميليس في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ردات الفعل الاولى للشارع البيروتي جاءت مشابهة لحالة الطقس الخريفي صباح امس الجمعة، اي صيف وشتاء على سطح واحد. فقد رسّخ التقرير التوقعات والقناعات المسبقة لهذا الشارع بتناقضاته المتفاعلة على خلفيتين. الاولى تركز على اتهام جهات سورية بالجريمة منذ اليوم الاول. والثانية تصر على نظرية المؤامرة الاميركية المتصهينة للنيل من «قلعة الصمود والتصدي» اي سورية، وذلك عبر تسييس التقرير.

وفي حين يمكن القول ان نسبة كبيرة من المواطنين العاديين اعتبرت ان التقرير اورد حقائق وان بقيت مبهمة وغير مباشرة في طريقة توجيه الاتهام الى المتورطين، فقد ساد الحذر الحركة اليومية، لا سيما في ظل الاجراءات الامنية المشددة والانتشار الكثيف للجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي في مختلف المناطق حيث انتشرت الدوريات الراجلة والمؤلفة واقامت الحواجز الثابتة والمتنقلة لتفتيش السيارات والتدقيق في الاوراق الثبوتية لاصحابها وسائقها.

وزادت في شحن الاجواء بوادر ازمة وقود دفعت بالمواطنين الى التهافت على شراء هذه المادة، فازدحمت الطرق القريبة من محطات الوقود بالسيارات التي توقفت ارتالا طويلا بانتظار دورها لملء خزاناتها، الامر الذي اعاد الى الاذهان ايام ازمات المواد التموينية خلال الحرب الاهلية، وان بدرجة اخف.

العمال والباعة السوريون الموجودون غالباً في الاحياء السكنية عاشوا من جديد حالة خوف، ذكرتهم بتاريخ ارتكاب جريمة الاغتيال في 14 فبراير (شباط) الماضي. وقال سعيد وهو بائع خضار: «الكبار يتصارعون ويسرقون ويقتلون وينتحرون ونحن ندفع

التمن. نريد ان نرتزق فحسب، لكننا لا نستطيع حتى الاعتراض على من يلحق الاذى بنا، سواء في بيروت او في بلادنا». ثم سارع سعيد المرتعب الى الانصياع لامر رجل امن طلب اليه ان يزيل بضائعه عن الرصيف.

اما مؤيدو النظام السوري من اللبنانيين فتملكهم الغضب اكثر من الخوف. وقال ابراهيم، وهو موظف في احدى الدوائر الرسمية: «منذ البداية عرفنا ان الاميركيين سيحملون الجريمة لسورية. المخطط واضح».

البعض بالغ في الاجتهاد وحاول تحليل الادلة المتوافرة في التقرير، مؤكداً «ان سبب الاغتيال هو تواطؤ الشهيد الحريري مع الاميركيين لقلب النظام في سورية وتسليم الحكم الى السنة بعد ازاحة العلويين، مقابل تسليم العراق الى الشيعة».

الشارع اللبناني معتاد على هذه الاجتهادات، الامر الذي لفت انتباه سائح اجنبي في وسط بيروت التجاري لدى محاولة بائع في احد المخازن استدراجه الى الحوار عن التقرير، فعلق قائلاً: «اريد ان اشترى لا ان اتكلم في السياسة».

على اي حال، عكست مقاهي وسط العاصمة اجواء الترقب التي سادت مع بث مقتطفات من التقرير تباعاً على شاشات التلفزة التي تحلق حولها عدد قليل من رواد الصباح الذين تبادلوا التعليقات مع النادلين.

لكن المشهد الاهم يبقى في ساحة الشهداء حيث اضاريج الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. فقد اكتست هذه الساحة قيافة استثنائية، اذ فرشت ارضها بالسجاد الاخضر النظيف وتم تعديل توزيع الكراسي واقامة الحواجز حول ضريح الحريري الذي فرش بزهور الزنبق الابيض والاكاليل، التي تصدرها اكليل يحمل توقيع «الحرس الخاص» والى جانبه مصحف على قاعدة خشبية مفتوحة صفحاته على سورة الفاتحة. وبدا المكان مرتدياً حلة لائقة لاستقبال ضيوفه الذين تلقوا الدعوة ليتجمعوا حوله مساء. ولاكتمال المشهد توافد المصلون الى موقع الضريح لقراءة الفاتحة قبل التوجه الى المساجد لاداء صلاة الجمعة.

التقرير كان حاضراً ايضاً في خطب الائمة. ففي جامع ابو بكر الصديق، قال الخطيب ان القاضي الالماني ديتليف ميليس «كشف الحق والحقيقة. وهي فرصة ذهبية للمؤمنين تدل على ان الله يمهل ولا يهمل. والادعاء بتسييس التحقيق هو كلام باطل لانه حصيلة جهد اكثر من منئي محقق جاؤوا من انحاء العالم ليعاقبوا الذين استباحوا دم الشهيد المظلوم».

وكما في بيروت كذلك في بقية المناطق اللبنانية. اذ كتب خالد الغربي، مراسل

«الشرق الاوسط» في صيدا (مسقط رأس الحريري) ان المواطنين «استقبلوا التقرير باعصاب هادئة. ولم يسجل اي شيء استثنائي في ظل انتشار كثيف لوحدات الجيش اللبناني والقوى الامنية الاخرى». وقال: «للهدوء ما يبرره على اعتبار ان نتائج التقرير كانت معروفة سلفاً ما افقده طابع المفاجأة والاثارة. كذلك فان ما عزز الهدوء الصيداوي وعدم حصول ردات فعل غاضبة ان المدينة تقفل مؤسساتها ومحالها التجارية ومدارسها يوم الجمعة. وأدى غياب النائبة بهية الحريري، الموجودة في المملكة العربية السعودية، الى عدم تنظيم مظاهرات بعد صلاة الجمعة، علماً انها شددت في اتصالاتها مع «تيار المستقبل» على مطالبة المسؤولين فيه بحض المواطنين على الهدوء وعدم القيام بأي نشاط يسيء الى الحقيقة التي ينتظرها الجميع.

وعلى رغم توجيه التقرير الاتهام الى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» بالضلوع في جريمة الاغتيال، فان المخيمات الفلسطينية لم تشهد اي اضطراب او توتر وذلك وسط انقسام في وجهات نظر الفلسطينيين، اذ ربط البعض هذا الاتهام بقضية السلاح الفلسطيني، في حين اعتبر آخرون ان الامر ممكن بالنظر الى العلاقات الوثيقة للقيادة العامة بالنظام السوري.

اما في البقاع فسجلت حركة سير خفيفة على الطرق الدولية، كما افاد مراسل «الشرق الاوسط» حسين درويش، موضحاً «ان حالة الحذر سادت تنقل المواطنين». وقال ان المراكز الامنية الفلسطينية شهدت حالة استنفار في مواقع القيادة العامة على ضوء الاتهام الصادر عن التقرير.

ومن شمال لبنان كتب مراسل الترس ان المواطنين تسمروا امام اجهزة التلفزيون حتى ساعات الصباح الاولى لمتابعة القراءات الاولى لمضمون التقرير، مع الاشارة الى ان بعض المدن الشمالية اعربت عن ارتياحها لعدم ورود اي اسم لشخصية سياسية منها كمتورطة في الجريمة، لا سيما في زغرتا، مسقط رأس وزير الداخلية السابق سليمان فرنجية الموالي للنظام السوري.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

حجم الاتهامات في تقرير ميليس أثار صدمة ... الشارع السوري: «مخطط» أميركي يستهدفنا ... ومخاوف على الأوضاع المعيشية

دمشق - محمد الخضر الحياة - 05/10/22

مواطن سوري يتابع نشرة أخبار تلفزيون «المستقبل» في دمشق أمس. (رويترز) سيطر الهجوم أمس على الشارع السوري الذي استفاق مصدوماً من حجم «الاتهامات» التي أوردها تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس ضد شخصيات سياسية وأمنية رفيعة المستوى.

وفيما بدأ الشارع ساكناً وهادئاً خلال ساعات الصباح الأولى في العطلة الأسبوعية للسوريين، فإن النشاط عاد ليذب بعد صلاة الظهر في الأسواق الرمضانية المزدهرة في مثل هذا الوقت من العام وسط أجواء من القلق والاتهامات لا تبتعد كثيراً عن الموقف الرسمي بوجود «خطة» لزعة سورية عن دورها ومواقفها.

يقول عبد القادر العيسى (40 عاماً) أن ما أورده التقرير ليس تحقيقاً بل إيراد وجهة نظر مسؤولين لبنانيين يعلنون ليل نهار عداؤهم لسورية، ويضيف عبد القادر وقد احتشد حوله بعض الزبائن في محل الحلالة الذي يمتلكه في إحدى ضواحي دمشق: «تابعت الترجمة

الفورية للتقرير في ساعات الفجر الأولى وكأني استمع إلى الوزير اللبناني مروان حمادة أو النائب جبران تويني». وأشار إلى أن كل ما جاء في التقرير يتوافق مع خطط أميركا المعلنة لاستهدافنا بعد العراق».

وبدا ناصر الصالح (33 عاماً) أكثر إطلاعاً على ما جاء في التقرير، لافتاً إلى أنه من خلال مشاهدته على أكثر من قناة «لم يكن هناك أدلة أو تقديم طريقة واضحة لكيفية حدوث الجريمة ودور كل فرد من الأشخاص الذين أشار اليهم التحقيق»، ويضيف المهندس المشغول، كما ملايين السوريين بهذا الجو المتوتر الذي أشاعته جريمة اغتيال الحريري، أن ما أورده ميليس «أقرب إلى العموميات والافتراضات التي سبق وأوردتها صحف ومحطات فضائية شكل ضغطاً كبيراً على السوريين».

خطباء الجمعة في مساجد دمشق التي تكتظ بأعداد مضاعفة من المصلين في هذا الشهر تحدثوا عن قضايا فقهية تتصل بالزكاة وفضائل شهر رمضان مع ملاحظة دعوة كثير منهم لـ «إبعاد

البلاء عن سورية وحماية وطننا وتوفيق رئيسنا»، في إشارة ذات مغزى لما يحدق بسورية.

ويقول زهير (35 عاماً) الذي خرج للتو من أداء فريضة صلاة الجمعة «أن الوضع مربك ولا أحد يعرف الى أين ستتجه الأمور بعد هذه التلفيقات التي طاولت سورية»، ويضيف زهير الذي بدا قلقاً من القادم «الناس خائفون هنا من نيات الأميركيين ومخططاتهم للمنطقة كلها والتي بدأت بالعراق».

ويبدي محمد (26 عاماً) العامل في كشك صغير في حي المزة مخاوف كبيرة على الحالة المعيشية في حال نفذت أميركا حصار اقتصادي على البلد. ويضيف الشاب «الناس هنا يعتبرون

التقرير الجزء الأخطر من حملة الضغط على بلدهم وقد سبقته حملات إعلامية لم يعرف السوريون مثلها من قبل».

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

القاهرة تستبعد موقفاً عربياً مشتركاً لمواجهة الضغوط على دمشق... ترقب دولي للخطوة التالية لمجلس الأمن وواشنطن تعتبر التقرير واضحاً وقاسياً جداً

بباريس، برلين، فيينا - حسن فحص، اسكندر الديك، علياء الأتاسي الحياة - 10/22/

//05

حركة الشارع في دمشق امس. (أ ف ب) بدأت ردود الفعل على تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس في شأن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري تتوالى، وإن فضلت غالبية الدول الانتظار حتى اجتماع مجلس الأمن المقرر في 25 الجاري قبل الإدلاء بأي تعليق.

واعتبر سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جون بولتون تقرير ميليس «واضحاً وذا دلالة ويجد الأسباب المرجحة للاعتقاد بأن الاغتيال ما كان ليحصل من دون معرفة وجوه بارزة في الاستخبارات السورية به». وقال: «إنه يشير إلى عدم تعاون سورية مع التحقيق وهو التعبير الدبلوماسي لعرقلة سير العدالة. إنه تقرير قاس جداً». ويتوجب «تحركاً حازماً» من مجلس الأمن.

وقال الدبلوماسي الأميركي انه التقى ميليس في وقت سابق من يوم أمس لمناقشة التقرير كما اتصل بمندوبي دول أخرى أعضاء في مجلس الأمن لمناقشة «الخطوات التالية التي ستتخذ» في اجتماعه، من دون أن يذكر ما إذا كان فرض عقوبات على سورية بين الخيارات. وقال: «ندرس سلسلة من الخيارات... لا اعتقد أن هناك أي شك في أن ذلك سيتطلب تحركاً حازماً (من مجلس الأمن)».

كما لمح بولتون كذلك الى الجدل في تعديل في تقرير ميليس أزيلت بموجبه أسماء العديد من المسؤولين السوريين البارزين الذين يشنّه في ان لهم علاقة بمقتل الحريري. وأفاد بولتون «لقد رأيت عدة صيغ من التقرير ولهذه اللحظة لا افهم سبب ذلك».

استبعاد موقف عربي موحد

عربياً، أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أنه ما زال من المبكر التعليق على التقرير، معتبراً أنه «من الأفضل الانتظار إلى ما بعد جلاء الصورة بشكل كامل وإفساح المجال لقراءته بشكل مفصل». وأشار في الوقت عينه إلى وضوح الموقف المصري تجاه أي توتر جديد أو تأزم قد يصيب المنطقة.

وتأتي تصريحات أبو الغيط في إطار مؤتمر صحافي مشترك عقده في فيينا أمس مع وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك.

واستبعد أبو الغيط اتخاذ الدول العربية موقفاً موحداً من أي ضغوط يمكن أن تتعرض لها دمشق، داعياً إلى التروي وانتظار رد فعل مجلس الأمن وما سيصدر عنه من قرار في هذا الشأن.

ونفى الوزير المصري أن تكون التحركات الدبلوماسية التي قامت بها بلاده في إطار محاولات تهدئة التوتر واستيعاب الأزمة بين سورية والمجتمع الدولي تمت بالتنسيق بين أطراف معينة دون غيرها. وأوضح أن التحرك المصري «جاء من منطلق التخوف من انزلاق المنطقة إلى مواجهات إضافية»، ونوّه بطبيعة التحرك والعمل المصري لتحقيق اتفاقات «بعد اتصالات ومشاورات لم تقتصر على طرف معين، بل امتدت لتشمل كل الأطراف، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي»، مع العلم أن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية كيم هاويز سيصل في غضون أيام إلى القاهرة.

الاتحاد الأوروبي

وعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه حيال نتائج التقرير، ودعت ناطقة باسم الاتحاد سورية إلى استمرار التعاون في التحقيق. وقالت «إن سورية ستؤدي مصالحها إذا لم تتعاون بشكل كامل مع التحقيق»، وأضافت أنه من المبكر أن تحديد ما إذا كان الاتحاد سيتخذ إجراءات ضد سورية في ضوء نتائج التقرير.

روسيا

وفي موسكو، رفضت السلطات التعليق على التقرير، واكتفت مصادر في الخارجية الروسية بالقول لـ«الحياة» إنها تستعد للردّ ببيان من المتوقع صدوره اليوم السبت، واكتفت بالتذكير بتصريحات أدلى بها وزير الخارجية سيرغي لافروف لدى لقائه أبو الغيط أول من أمس، قال فيها إن بلاده ستدرس بتمعن فحوى التقرير وتتباحث فيه مع حلفائها.

فرنسا

وجاء الردّ الفرنسي سريعاً. وأكدت باريس أنها تدرس «بغاية كبيرة» التقرير الذي يظهر أن اغتيال الرئيس الحريري «جريمة دوافعها سياسية»، لم يكن ممكناً تنفيذها «من دون مشاركة بنى دولة وبنى موازية»، كما يشير إلى عدم تعاون سوري كافٍ مع التحقيق، وينبغي الآن بحث النتائج كافة.

وأشار الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيبي إلى أن السلطات الفرنسية تتطلع حالياً على تقرير ميليس، مشيداً «بإستقلالية واحتراف وحياد» اللجنة التي يترأسها، وبالعامل الذي أنجزته «بالتعاون الكامل مع الحكومة اللبنانية». وأضاف: «ندرس بغاية كبيرة مضمون هذا التقرير الذي يتضمن عدداً من العناصر التي تسمح بمعرفة الحقيقة في شأن

الجريمة التي أثارها الهول والسخط ودانها اللبنانيون جميعاً والأسرة الدولية». وتابع انه «في تحليل أولي، يستخلص التقرير أن اغتيال الحريري جريمة ذات دوافع سياسية نفذت في إطار منظم شديد التعقيد، وما كان من الممكن تنفيذها لولا مشاركة بنى دولة وبنى موازية» لذلك.

ومضى يقول إن التقرير يشير أيضاً إلى «عدم تعاون كاف من السلطات السورية» مع التحقيق، الذي «لم ينته بعد»، وأن فرنسا تدعم نية الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) لتمديد مهمة اللجنة حتى 15 كانون الأول (ديسمبر) المقبل، «لكي تواصل تحقيقاتها وتساند القضاء اللبناني» على هذا الصعيد، مضيفاً «من الأكد أن على سورية أن تتعاون». وأكد ضرورة مساعدة الأسرة الدولية القضاء اللبناني «من أجل المضي بهذه القضية إلى النهاية» إذا طلبت السلطات اللبنانية ذلك.

وذكر ماتيني انه «ينبغي الآن بحث كل الاستنتاجات المترتبة على هذا التقرير»، وأن فرنسا تواصل مشاوراتها مع شركائها في مجلس الأمن «حيال التبعات المترتبة عليه».

ونفى ماتيني إشاعات عن وجود تقريرين، وقال إن «هناك تقريراً واحداً لا غير وهو ما سلم إلينا ووزع في نيويورك». وعلم أن هذه الإشاعات مردها ما ذكر عن شاهد تحدث عن تورط رئيس الاستخبارات السورية آصف شوكت وماهر الأسد في اغتيال الحريري وطلب من ميليس عدم ذكر شهادته ضمن التقرير.

وعن إمكان تحديد عمل اللجنة لما بعد 15 كانون الأول وتوسيع صلاحياتها، قال ماتيني، إن الأمين العام للأمم المتحدة مخول التمديد لعمل اللجنة حتى هذا الموعد من دون العودة إلى مجلس الأمن، وإن أي تمديد إضافي يتطلب إذنًا خاصاً من المجلس وكذلك الأمر بالنسبة إلى صلاحيات لجنة التحقيق.

وأبدى ماتيني عدم تأييده للموقف السوري القائل بأن تقرير ميليس مسيئ، وقال انه «ليس تقريراً مسيئاً بل تقرير يتضمن نتائج تحقيق قضائي حول الجريمة». وأكد أن الهدف يبقى الكشف عن المتورطين في الجريمة وملاحقتهم، وإن طريقة التوصل إلى ذلك تحدّد بالتشاور بين أعضاء مجلس الأمن.

برلين

واعتبرت الحكومة الألمانية أمس أنه «من المبكر» التعليق على تقرير ميليس. وفي اتصال هاتفي مع «الحياة»، قالت ناطقة باسم وزارة الخارجية الألمانية لم تشأ ذكر اسمها إن الحكومة الألمانية «تدرس حالياً التقرير المقدم من ميليس إلى مجلس الأمن بدقة وتمحيص، وتنتظر انعقاد جلسة لمجلس الأمن الثلاثاء المقبل لمناقشة حيثياته».

وعن إمكان حدوث تداعيات سلبية على العلاقات مع سورية سياسياً وديبلوماسية واقتصادياً، دعت الناطقة الرسمية «إلى الانتظار بعض الشيء وترك الفرصة للمعنيين بالأمر للتمكن من تحليل الوقائع والدلائل التي يتضمنها التقرير على أن يجري البحث في المواقف اللاحقة مع الشركاء الدوليين في الأمم المتحدة ومع الشركاء الأوروبيين».

وعما إذا كانت ألمانيا بدأت البحث مع شركائها في الاتحاد الأوروبي في شأن سورية، قالت: «بين أيدينا الآن التقرير، ونحن ندرسه ونحلّله قبل التفكير في ردّ الفعل. ومن الطبيعي أن نبحث بعد ذلك في هذا الأمر علماً أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يتداولون باستمرار في قضايا الشرق الأوسط، ولا نستطيع الردّ على افتراضات معينة».

وعما إذا كانت لدى الحكومة الألمانية شكوك حيال بعض ما تضمنه التقرير، أجابت الناطقة: «ألمانيا دعمت منذ البداية مهمة المحقق الدولي ميليس الذي يتمتع بسمعة دولية ممتازة».

طهران والدور الأميركي

ولم تصدر طهران أي بيان رسمي. إلا أن عضو مركز دراسات الشرق الأوسط التابع للخارجية الإيرانية محمد علي مهدي قال لـ «الحياة» إن التقرير جاء «متوقفاً» وغطت عليه الأجواء السياسية.

واعتبر مهدي الذي شغل منصب الملحق الثقافي في السفارة الإيرانية في بيروت قبل ثلاث سنوات أن «لم يكن مفاجئاً وجاء بعيداً عن الاحتراف والأساليب القضائية، خصوصاً في سوق الاتهامات بناء على شهادة أفراد مجهولين لم تذكر أسماءهم».

وأضاف: «يبدو أن الأمر أكبر من التقرير وأكبر من اغتيال شخص مثل الحريري»، معتبراً أن «واشنطن في إطار سعيها إلى إلغاء كل القوى المقاومة في المنطقة وتوفير الأمن للكيان الصهيوني، كانت بحاجة إلى بعض الزلازل في المنطقة، ويصب تقرير اللجنة الدولية في هذا الاتجاه».

... وإسرائيل ترحّب وتطالب بتغيير في سورية

رحبت إسرائيل أمس بتقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي أشار إلى تورط سوري ولبناني في الجريمة.

ورأى النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية شيمون بيريز أن التغييرات الحاصلة على الساحتين اللبنانية والسورية «تفتح نافذة فرص كبيرة أمام إسرائيل»، وقال إن المنطقة «تعيش فترة غير عادية ومثيرة للغاية»، وأن الجبهة الشرقية لإسرائيل «شهدت تغييرات جذرية وستحصل أخرى خصوصاً في سورية». وأضاف في تعقيبته على تقرير ميليس للإذاعة

الإسرائيلية انه «ينبغي حصول تغيير في سورية، وليس من الطبيعي والمعقول أن تلجأ عائلة (الأسد) تمثل أقلية صغيرة إلى العنف والقسوة». وزاد انه «إذا تبين حقاً أن النظام السوري متورط في اغتيال الحريري، فإنه سيزعزع كرسي (بشار) الأسد، وهذا سيفتح فرصاً هائلة» ثم يشر إليها، واستدرك ان على إسرائيل أن تترك للأميركيين والفرنسيين معالجة الملف. من جهته، قال رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية يوفال شطاينتس إن من مصلحة إسرائيل «تغيير سلالة الأسد لأن من شأن ذلك أن يفكك التحالف الخطر بين سورية وإيران فضلاً عن الدور الذي تؤديه سورية في دعم الإرهاب».

ورداً على سؤال عن احتمال أن يخلف الأسد زعيم يطالب باستعادة الجولان المحتل، قال: «يمكن إرغام سورية على التخلي عن الجولان ليبقى تحت السيطرة الإسرائيلية».

ورأى رئيس جهاز الموساد السابق افرام هاليفي في تقرير ميليس تأكيداً على تورط النظام السوري في قتل الرئيس الحريري حتى إن لم يظهر تورط الأسد مباشرة. وقال إن الحديث هو عن «عملية واسعة نسقت وتورط فيها عدد كبير من أعضاء القيادة في سورية».

وقال ليور بن دور الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية إن «التقرير تطوّر إيجابي يصب في الاتجاه الصحيح». وأضاف أن «إسرائيل غير معنية إطلاقاً بهذه القضية، وتتوقع أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لوضع حد للتدخل السوري في لبنان».

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

باريس: على مجلس الأمن أن يعالج «عدم تعاون سورية»

كباريس - رندة تقي الدين الحياة - //05/10/22

وصفت باريس تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس بأنه «يتحلى بدرجة احتراف مثالية»، وأنه «مبني على معلومات جرى التحقق منها واستجابات تمت بطريقة عملية». وقالت إن ميليس حرص على عدم تضمين تقريره أي عنصر لا يستند إلى أمور ملموسة، وأنه «لا يتجاوز في استنتاجاته البراهين التي حصل عليها، وكلما كان لديه شك في عنصر ما فإنه كان يشير إلى شكه هذا».

وقال مصدر فرنسي مطلع إن هذا هو العمل الذي كانت فرنسا تتمنى أن يقوم به أي قاضي يحاول توضيح الملف للتوصل إلى عدد من الاستنتاجات. ويبدو لباريس أن التقرير «غير قابل لأي نقد» من الناحية المهنية، وأن أي جدل أو مناورة سياسية بشأنه غير مقبول، لأنه عملاً قضائياً.

وقال المصدر إن التقرير دقيق في ما يتعلق بعدد من الأمور، ومنها تسلسل الأحداث وارتباطها، وهو أيضاً دقيق بالنسبة إلى النقاط الغامضة، وهذا ما ينبغي أن تترتب عليه من نتائج في مجلس الأمن. وأوضح أنه ينبغي النظر في كيفية تدعيم الإجراءات القضائية لتحديد المسؤولية الشخصية لكل من الأشخاص الواردة أسماؤهم في التقرير، وذلك عبر القرار الذي سيصدر بعد مناقشة تقرير ميليس في مجلس الأمن. كما ينبغي تزويد القاضي بالوسائل التي تتيح له الاستمرار في عمله مثلما يطلب حتى 15 كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وذكر المصدر أن هناك تأكيداً واضحاً من ميليس لـ «عدم تعاون سورية» مع التحقيق، وأنه يشير إلى «عمليات تضليل» من الجانب السوري، ما يعني أن قرار مجلس الأمن ينبغي أن ينطوي على ما يحمل سورية على تغيير نهجها للتعاون كلياً مع التحقيق، إما عبر عقوبات شخصية أو مطالبة ملحة بالتعاون. وقال إن هذا «قيد الدرس الآن» بحيث يكون الطلب الملح الموجه إلى سورية مرتكزاً إلى أمور واضحة ومحددة عليها التجاوب فيها. وأضاف أن المهم بالنسبة إلى فرنسا هو أن تسرع الأمور، وأن يكون التوافق بأقصى حده، بحيث يؤدي هذا الملف إلى محاكمة منفذي جريمة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

ورأت مصادر مطلعة أن روسيا والصين والجزائر تتردد في تأييد مثل هذا الموقف، لكن المساعي قائمة لاقتناعها، وأنه على ضوء تقرير ميليس وأهمية ما يتضمنه والنتائج المترتبة عليه، سيكون من الصعب عليها الرفض.

وكانت الصحافة الأميركية تلقت نسخة من التقرير تشير إلى أسماء كل من رئيس الاستخبارات السورية آصف شوكت وماهر

الأسد والمدير السابق للامن العام اللبناني جميل السيد، الواردة في النص الأساسي الذي سلم الى الأمين العام للأمم المتحدة. وتعتقد مصادر عدة في فرنسا ان الأمين العام للأمم المتحدة هو من طلب حذف هذه الاسماء، كونه يتمتع بصلاحيه تخوله ذلك.

وأشار مصدر فرنسي مطلع على سياسة باريس، على صعيد هذا الملف، الى أن الرئيس اللبناني اميل لحود مشار إليه في هذا التقرير، وعليه بالتالي أن يستخلص النتائج المترتبة على ذلك. وأشار الى أن باريس تستند الى ما قاله ميليس في تقريره حول وجود أسباب محتملة تحمل على الاقتناع بأن قرار اغتيال الحريري لم يكن ممكناً لولا موافقة مسؤولين سوريين رفيعي المستوى في الجهاز الأمني السوري وتواطؤ نظرائهم في لبنان.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن فرنسا حريصة على ابقاء أي قرار لمجلس الأمن بناء لتقرير ميليس محصوراً بلبنان وسورية، من دون أن يتناول أموراً أخرى كأن يربط مثلاً بسياسة سورية في العراق.

وذكرت مصادر فرنسية أن الرئيس جاك شيراك أكد لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أن القرار 1595 ينبغي أن يكون منفصلاً عن القرار 1559، وأن يختص فقط بلبنان وجريمة اغتيال الحريري ونتائجها. وقال إن البحث جارٍ بين الجانبين الأميركي والفرنسي بشأن احتمال اعتماد عقوبات معينة وشخصية بحق المسؤولين السوريين إذا لم تتعاون سورية مع التحقيق، لكن هذا الموضوع لا يزال قيد النقاش.

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

الباب نصف المفتوح أمام سوريا

لم يختلف مضمون التقرير الذي قدمه القاضي الألماني «ديتليف ميليس» إلى مجلس الأمن عن التوقعات الإعلامية والتسريبات المختلفة التي انطلقت في سماء المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.. الصحيح بالطبع أن التفاصيل جاءت أكثر وضوحاً.. والصياغات بدت مستندة إلى ما رآه التقرير أدلة.. وقرائن.. لكن المعنى الإجمالي لا يختلف كثيراً عما كان متداولاً.

لم يختلف مضمون التقرير الذي قدمه القاضي الألماني «ديتليف ميليس» إلى مجلس الأمن عن التوقعات الإعلامية والتسريبات المختلفة التي انطلقت في سماء المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.. الصحيح بالطبع أن التفاصيل جاءت أكثر وضوحاً.. والصياغات بدت مستندة إلى ما رآه التقرير أدلة.. وقرائن.. لكن المعنى الإجمالي لا يختلف كثيراً عما كان متداولاً. لقد ألمحنا إلى مثل تلك المعاني الواردة في التقرير، في ضوء المعلومات المتداولة، من خلال مقالين سابقين على مدى الأسبوعين الماضيين.. الأول كان بعنوان «لماذا يتحمل كل العرب أخطاء بعض العرب؟».. والثاني كان بعنوان «بعد انتحار الوزير وقبل صدور التقرير - مستقبل سوريا».

الآن خرج الأمر من نطاق التكهنات، والتخمينات، ودخل مساحة قلق مختلفة، استنادا إلى 54 ورقة هي مضمون التقرير الذى كتبه القاضى الألماني «ديتليف ميليس» رئيس لجنة التحقيق الدولية فى جريمة اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق.. وأصبحت هناك استحقاقات واجبة.. ومسئوليات محددة.. تفرض نفسها على الأطراف المختلفة.. خاصة فى دمشق

إن قراءة أولية لما تم إعلانه من نص التقرير تبدو مهمة، لاسيما أن هذا التقرير سيكون محورا أساسيا فى علاج أوضاع المنطقة خلال الفترة المقبلة.. وفى ضوء أن تحركات عدد من العواصم الدولية والإقليمية أوحى - إن لم تكن تؤكد - أنها كانت لديها انطباعات أو ربما معلومات عما سوف يواجه المنطقة من تحديات بعد صدور التقرير: 1- بداية يقول التقرير أن اغتيال الحريري لم يكن عمل «أفراد»، وإنما «مجموعة معقدة»، وبغض النظر عن أن هذه العبارة لم تحمل تهديدا محددًا أو اتهامًا واضحًا لدولة ما.. وبالتحديد سوريا.. أو نظام الحكم فى لبنان فى وقت اغتيال الحريري.. وبغض النظر عن أن التقرير يتجه إلى أن الدافع المرجح لاغتيال الحريري كان «سياسيا».. فإن العبارة التى يقول فيها التقرير أن تلك المجموعة كانت

مرتبطة بالفساد أو التزيف أو غسيل الأموال قد تكون ساهمت في العملية.. ينقل الموضوع أيضا إلى ما هو أبعد من السياسة. بمعنى أدق فإن بناء التحليلات على أساس أن اغتيال الحريري كانت له أسباب تتعلق بمواقفه السياسية.. قد لا يكون كافيا لتفسير المواقف.. بل إن تقرير «ميليس» يلمح إلى أن هناك تقاطعات مالية.. وأعمال جريمة.. وعصابات مافيا.. ومصالح أفراد.. وتعارضات بيزنس.. قد تكون اختلطت بالسياسة. وفي لبنان، وما حولها، هناك أحاديث متنوعة عن كلام من هذا النوع.. وفي كثير من الأقاويل التي تردت أثناء جدل التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود.. كان هناك صدى لأحاديث البيزنس.. وكون أن رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري كان في الأصل وفي الأهم رجل أعمال، يدير مؤسسة مالية واقتصادية ضخمة، ومشتبك تماما في السوق اللبنانية والإقليمية وغيرها، هو عامل لا يمكن إغفاله في النظر إلى الأمور. إننا إذن لسنا بصدد تصرفات حكومية، أو سياسات دول، بقدر ما نحن في مسألة عصابات وأفراد.. قد تكون استغلت مواقعها السياسية والتنفيذية.. في صراعات خاصة.. وربما وظفت الخلافات السياسية لصالح أمور شخصية. والسؤال هو: كيف يمكن أن تؤثر هذه الأمور على مصير المنطقة؟!!

2- صياغات التقرير، في هذا الجزء بالتحديد تميل كثيرا إلى استخدام كلمة «قد».. وتحيل الأمر إلى «مجموعة».. وهو ما يفتح بابا كبيرا للأمل في أن تجد سوريا الدولة بابا للعبور.. والمرور مما وصفته كافة الأوساط بأنه «عاصفة». ولاشك أن تلك رسالة ضمنية وإن كانت واضحة في ثنايا صفحات التقرير.

3- لكن «باب العبور» من العاصفة يبقى مشروطا، صحيح أن التقرير قال: «إن التحقيق

لم يستكمل بعد».. وصحيح أنه قال: «إن استكمال التحقيق رهن بموافقة الحكومة اللبنانية التي سوف تضطلع به».. ولكنه أيضا قال: «إن هناك حاجة مؤكدة لتعاون أكبر من كافة الدول وبخاصة سوريا». إن صياغة الجملة الأخيرة، بدون أن تكون اتهامات واضحة لسوريا بعدم التعاون مع التحقيق، وإعلان الاحتياج إلى التعاون من كافة الدول، يعنى أن الباب مفتوح أمام سوريا.. خلال الفترة المقبلة.. وأن بإمكانها أن تتحرك بأساليب مختلفة.. بخلاف الأساليب القديمة.. وحتى 15 ديسمبر وهو التاريخ المتوقع - صحفيا - أن يعلن عنه مجلس الأمن كمدى زمني جديد لعمل اللجنة. لكن الباب المفتوح أمام سوريا مشروط بسبب آخر، فالتقرير يفصل ما بين سوريا وما بين بعض مسئولياتها، وعلى سبيل المثال فإن «ميليس» يوجه اتهامات محددة لوزير

الخارجية السوري فاروق الشرع بالتضليل.. إذ يقول: «إن رسالة وزير خارجية سوريا فاروق الشرع التي وجهها إلى اللجنة قد ثبت أنها تحتوى معلومات مضللة».. وهذا كلام خطير له مدلولات عديدة فى عرف القانون الدولى.. وفى مضمون التقرير.

4- الأمر الأهم هو أنه لا يمكن إخفاء معلومات فى هذا الملف شديد الخطورة الذى لا تتعلق به مصائر دولتين وجماعات، وإنما تتعلق به مصائر المنطقة كلها.. وعلى سبيل المثال فإن التقرير لم يستند فقط إلى أقوال شهود ومعلومات حصل عليها من أفراد.. ولكنه راجع تسجيلات تليفونية من الواضح أنها خضعت للتحليل والمتابعة. تقرير «ميليس»، بكل أهميته، يتحدث عن رقم

تليفون محمول باشتراك مدفوع مقدما، وهناك تفاصيل أخرى، تشير إلى أنه من المستحيل فى ظل التطور التكنولوجى والرقابة العالمية على الهواتف وغيرها من الاتصالات.. بإخفاء مؤامرة

5- يقول التقرير أنه «لا يمكن الوصول إلى صورة كاملة عن عملية الاغتيال إلا عن طريق تحقيق شامل».. وهو ما يعنى أننا بصدد قرار جديد من مجلس الأمن.. قد يمنح اللجنة - كما أشرنا فى مقال الأسبوع الماضى - سلطات

أوسع، وولاية زمنية ومكانية أكبر. وفي هذا السياق يقول التقرير: «ينبغي أن تتنظر السلطات اللبنانية في جميع آثار القضية بما فيها المعاملات المصرفية، وإلى تقييم تتابع التفجيرات نظرا لإمكانية وجود علاقات بين بعضها».. ويعنى ذلك أن التحقيق الدولي في اغتيال الحريري قد يمتد إلى عمليات الاغتيال التي تمت في لبنان بعد موته.. مثل اغتيال الصحفي سمير قصير.. ومحاولة اغتيال المذيعة منى شدياق. ولقد قال كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عقب تسلمه التقرير إن التحقيق لم يستكمل بعد، وقالت مصادر أمريكية لإذاعة «راديو سوا» أن «ميليس» يحتاج مزيدا من الوقت لتوسيع التحقيق لكي يتضمن أسباب وفاة وزير الداخلية السوري غازي كنعان.. حيث تثار شكوك بأنه لم ينتحر.. وإنما اغتيال لترهيب مسئولين سوريين أو للتستر على معلومات». ومن ثم، فإن الملف في طريقه إلى مزيد من «الفتح».. وعلى الرغم من ذلك التطور المحتمل، فإن هذا قد يحمل مصاعب لعدد من الأطراف.. إلا أنه يحمل أيضا «أمل» إذا ما تم التعامل بحنكة مع الأمور.. وإذا ما أديرت أزمة التقرير بعقلانية أكبر.

6- لقد استبق الرئيس السوري بشار الأسد إعلان التقرير، وقال في حوار صحفي قبل أيام، أن أي مواطن سوري يثبت أنه متورط في

اغتيال الحريري يعتبر خائناً.. ويجب أن يحاكم..
سواء في سوريا أو أمام محكمة دولية.. وإعلان
هذا المبدأ في سوريا وعلى لسان رئيسها يعني أن
الدولة لا تساند عملية الاغتيال.. ولم تقف معها..
وقد حرص تقرير ميليس على ألا يقول أن عملية
الاغتيال هي عمل دولة.. وإنما قد تكون عمل
«مجموعة».. وبالتالي فإن المفترض الآن هو أن
يتحمل كل شخص مسئولياته.. وبوضوح.. وأظن
أن هذا هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع ذلك الأمر
الجلل. غير أنه من الواضح أن ذلك لن يكون
عملاً سهلاً، في ضوء أن الاتهامات تطال
أشخاصاً مؤثرين في لبنان.. وسوريا.. صحيح
أنها تقع الآن في دائرة الاشتباه.. لكن الأصابع
المختلفة تشير إلى رستم غزالة رئيس المخابرات
السورية السابق في لبنان، وعاصف شوكت
صهر الرئيس الأسد، وقيادات أمنية في لبنان،
وهاهي الآن تمتد رسمياً إلى فاروق الشرع وزير
الخارجية السوري.. الذي قال التقرير أنه قام
بتضليل لجنة التحقيق. وفي هذا السياق، فإن
«بيير روسلان» كاتب المقال الافتتاحي لصحيفة
لوفيجارو الفرنسية إذا أراد نظام حكم بشار الأسد
البقاء فسوف يتحتم عليه حرق أوراقه.. وقد آن
الأوان لذلك.. كما قال روسلان. ولاشك أن هناك
مصاعب جمة في ذلك الخيار، فالقرار بحرق
الأوراق لا يمكن أن يتم هكذا ببساطة في ضوء

العلاقات المتشابكة، والمواقع المؤثرة التي يحنو الأشخاص المعنيون في الأمر.. وبه.. ولاسيما أن الاتهامات رغم صدور التقرير لم تتبلور بعد إن الخلاصة في هذا السياق هي أن التقرير كان عبارة عن مجموعة رسائل وتلميحات صريحة أكثر من كونه اتهاماً قانونياً محددًا.. وبالتالي فهو يضع الكرة في ملعب عدة عواصم.. وفي ملعب مجلس الأمن.. لكن الركلة الأولى التي ستحدد مصير الموقف هي في قدم اللاعب السورى.

6- من الأمور اللافتة للنظر كذلك أن الولايات المتحدة لم تتعجل توجيه الاتهامات وإعلان الموقف الذي ستعالج به الملف بعد صدور التقرير.. وحتى كتابة هذه السطور فإن واشنطن كانت ملتزمة بموقف التريث وإعلان حاجتها إلى «قراءة التقرير».. وهو ترو غير معتاد من الولايات المتحدة التي لا يمكن تصديق أنها لم تكن على اطلاع بمضمون ما سوف يقوله «ميليس». والسؤال هو: هل يمثل موقف الولايات المتحدة هذا رغبة في إضفاء الصفة القانونية على التقرير.. وبحيث لا يؤدي أى رد فعل متعجل منها إلى تأكيد المعانى التي تقولها سوريا حول «تسييس التقرير».. وفي ذلك فإننا نشير إلى ما قاله كوفى عنان بعد صدور التقرير، حيث أكد على: «أن التقرير يجب أن يبقى

نقيا».. وأضاف: «إن المسألة قد تسييس من قبل آخرين في المنطقة أو خارجها.. ولكنني لا أعتقد أنه يجب أن يكون عملي كأمين عام أن أشجع على التسييس». وأردف: «سوف أقدم تقريرا قضائيا ونقيا إلى مجلس الأمن». أم أن الولايات

المتحدة تريد ان تبقى الباب نصف مفتوح، وأنها ربما استجابت إلى مطالبات عديدة من أطراف مختلفة بإبقاء الأمر في حدود عدم التعجل.. وفي سياق منح الفرص.. لعل مواقف تتبدل وتتغير. الأمور غير واضحة، لكن هناك محللين يقولون أن الولايات المتحدة تسعى إلى عدم تكرار أخطائها في العراق، وأنها وبمساندة فرنسا، تحاول استعادة المكانة والرونق الدبلوماسي.. وأن تتحمل سوريا نتيجة مواقفها وأن ترد على الاتهامات. في هذا السياق، تم نفي تسريبات صحفية قالت يوم الخميس أن هناك مشروع قرار فرنسي أمريكي بفرض عقوبات على سوريا، واتخاذ إجراءات تصعيدية من خلال مجلس الأمن.. لكن هذا النفي لم يدفع محللين إلى أن يتخلوا عن تصور أن أمام الولايات المتحدة خيارين.. الأول: هو إصدار قرار يخضع للفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة ويعنى استعمال القوة العسكرية مثلما حدث تجاه العراق. والثاني: قرار يخضع للفصل السادس وهو اللجوء إلى ضغوط سياسية.

7- إن الأمر برمته مرتبط بجانب آخر لا يقل أهمية، وهو تقرير «تيري رود لارسون» مبعوث الأمين العام حول تطبيق القرار 1559 الخاص بانسحاب القوات السورية من لبنان.. ومتابعة نزع سلاح الميليشيات. إن تلك نقطة مهمة للغاية، وهي تمثل ورقة ضغط جديدة محتملة على سوريا، والصحيح بالطبع أن الولايات المتحدة تقول أنه تم إرجاء هذا التقرير لتجنب الازدحام وليس من أجل تفادي «توجيه صدمات عدة لبلد واحد في أسبوع واحد».. هذا صحيح..

ولكن التأجيل لا ينفى أن سوريا أمام استحقاق آخر وقريب ولا مفر منه.

8- وبعيدا عن التقريرين، وإن لم يكن منفصلا عنهما، فإن المناخ في لبنان سوف يؤثر بالطبع على مسار الأحداث.. ذلك أن الأجواء متوترة.. وهناك تحسب لاحتمالات حدوث انهيار أمني.. وانفجار عام في الأوضاع.. لاسيما أن أصابع الاتهام في تقرير «ميليس» قد حملت بعض المسؤولية في اغتيال الحريري لتنظيم الأحباش الذي يقال أنه خاضع للمخابرات السورية.. وكذلك لعناصر من حركة أحمد جبريل.. بما يعنى أن العامل الفلسطيني قد أقحم في المعادلة. هناك توجسات كبيرة، وقد انعكست على الشارع اللبناني، الذي توتر وعبر عن ذلك من خلال حركة مفاجئة بين الناس دفعتهم إلى تخزين وقود

السيارات والتزاحم على المحلات.. وكان هناك توقعاً متوتراً عاماً.. فضلاً عن الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات اللبنانية رغم أن رئيس الوزراء يقول أنه لا يوجد احتمال لحدوث انفلات أمني. إن ضمان أمن لبنان، والسيطرة على كل العناصر التي قد يفلت زمامها، سواء برغبتها، أو برغبة من يحركها، هو أحد عناصر ضمان إبقاء الباب مفتوحاً أمام فرص علاج الموقف المتأزم.. ولاشك - كما أشرنا في مقال سابق - أن حفظ الأوضاع في لبنان ومنع انفجارها سيكون عاملاً قوياً ومؤثراً في المعالجات الضرورية والعاجلة للأزمة.

8- إن المثير في الأمر هو الموقف الذي تبناه حزب الله، بدلاً من ما هو معروف عنه من علاقات

مع سوريا، تبين بحسب التقرير.. إذ قال حسن نصر الله الأمين العام للحزب: «إن كل اللبنانيين والسوريين يسعون إلى معرفة الحقيقة.. ويدينون

باختلاف توجهاتهم هذه الجريمة ويطالبون بالبحث عن القتلة ومعاقبتهم». وفي حين هاجم محاولة تسييس التقرير، فإنه في معرض حديثه عن القرار 1559 قال: «لا نريد أن نتحدى المجتمع _____ مع _____ دولي».

إجمالاً، تبدو المنطقة بصدد وضع ساخن وحاد جديد، يفرض على كل الأطراف مسئوليات محددة، ينبغي أن يتصدى لها الجميع، فإنه ليس كل العرب تحمل أخطاء بعض العرب.. وليس على دولة ما أن تتحمل وتتحمل أخطاء بعض الأفراد.. خصوصاً إذا لم يكن الأمر يتعلق بأمور مبدئية أو سياسات محددة بقدر ما هو يتعلق بصراعات بيزنس اختلطت مع المواقف السياسية كما ألمح التقرير.

عبد الله كمال

المصدر: الوطن السعودية
التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

مبروك... مبروك... إنه طبق من ذهب

عبدالله ناصر الفوزان*

قد يكون المحقق "ميليس" يحتكم على مواهب نادرة تساعده على النجاح في قضايا التحقيق التي تسند له، وبالتالي فقد يكون هو مكسباً لقضايا التحقيق الدولية الكبيرة التي تسند له ولكن هذا في ظني لا ينطبق على قضية اغتيال الرئيس الحريري.. فبالنسبة لهذه القضية فالمسألة في تقديري على العكس تماماً، فالمحقق "ميليس" لم يكن مكسباً لها، بل هي التي كانت مكسباً له.. بل مكسباً كبيراً جداً.

قضية اغتيال الحريري التي قدم "ميليس" يوم أمس الجمعة تقريره المدوي عنها استفادت بالتأكيد من سمعة "ميليس" وبالذات ما عرف عنه من نزاهة ومصداقية، واستفادت كثيراً من خلو ذهنه من عقدة الخوف الشديد من الأجهزة السورية واللبنانية المسيطرة على مجمل اللبنانيين نتيجة لذلك الإرث الطويل، واستفادت كذلك من الحماية والقوة الدولية التي حملها معه، ولكن لا أعتقد أنها استفادت كثيراً من مواهبه، ليس لأن تلك المواهب قد اختفت أثناء وجوده في لبنان، بل لأنه لم يكن هناك حاجة لها، فالمسألة كانت شبه واضحة منذ لحظة الاغتيال، وأصابع الاتهام القوية وجهت للأجهزة السورية واللبنانية في يوم الاغتيال من مسؤولين لبنانيين كبار على رأسهم وليد جنبلاط، وكان هذا الانطباع هو السائد لدى قطاع عريض من الشعب اللبناني، ولذلك فحين سئل سعد الحريري وهو واقف على الحفرة التي أحدثها الانفجار الذي أودى بحياة والده عن الجهة التي يعتقد أنها وراء الاغتيال، قال بكل ثقة إنها معروفة للجميع.

قضية اغتيال الرئيس الحريري لم تكن في حاجة للكثير من الجهد والمواهب لكشف غموضها مثلها مثل الكثير من الجرائم السياسية

الكبيرة التي حصلت في لبنان، وبالذات جرائم اغتيال رؤساء الجمهورية ومن في حكمهم من السياسيين الكبار، ولكنها كانت في حاجة لمعجزة خارقة تطرد عقدة الخوف من رفع الأصابع والإدلاء بالمعلومات والشهادات، وتقضي على تلك الدوافع المنطلقة من المصالح الآنية الشخصية أو غير الشخصية، وتستبدل بكل ذلك زرع اقتناع قوي في النفوس بأن الوضع السابق قد انتهى ومضى، وأنه لا وجود لمصالح مستقبلية غير تلك المصالح الحقيقية البعيدة التي هي مصالح كل اللبنانيين، وأن المستقبل سيكون أكثر إنصافاً وعدلاً وحرية وصيانة للحقوق كي تخرج المعلومات من مخابئها، ويخرج الشهود بلا خوف على مستقبلهم أو على مصالحهم، وأعتقد أن هذه هي حدود الاستفادة قضية اغتيال الحريري من مجيء ميليس، وميليس بالطبع ليس هو الذي وفر كل ذلك، فالذي وفر هذا هو الغطاء الدولي الذي جاء ميليس حاملاً لواءه والذي يعطي الانطباع القوي عن عزم الأطراف الدولية القوية على السير في كشف الحقيقة حتى النهاية وتصميمها على إيقاع الجزاء الرادع بالمجرمين أياً كانت هوياتهم ومهما كانت درجة قوتهم.

نحن نقول عن الذين تقدم لهم فرص كبيرة مضمونة النتائج لا تحتاج إلى جهد كبير منهم إنهم حصلوا على تلك الفرص على طبق من ذهب.. وأعتقد أن هذه المقولة تنطبق تماماً على المحقق ميليس فقضية اغتيال الرئيس الحريري كانت بالنسبة له فرصة كبيرة قدمت وستقدم له الكثير من التوهج والنجاح وستضيف الكثير إلى رصيده، في حين أنها لا تحتاج منه إلى عناء كبير، فهي مثل الطبخة الجاهزة للذيذة

الغنية بالمواد الغذائية المفيدة التي تحتاج فقط إلى إنسان لا توجد لديه عقدة الخوف من بهاراتها ودهونها وسمومها وتأثيرها على "المصارين" ليستمتع بأكلها ويستفيد من عناصرها الغذائية الجيدة، أي إنها فرصة كبيرة جداً قدمت له على طبق من ذهب.

تقرير ميليس الذي قدم يوم أمس وتناقلته وكالات الأبناء، وحظي بتحليل واسع من القنوات الفضائية، هو بلا شك وضع الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية في دائرة الاشتباه القوي، ولا أتفق مع الذين حاولوا بتحليلاتهم التقليل من شأنه بحجة أنه لا يتضمن "أدلة دامغة" إذ أعتقد أن ما يتضمنه التقرير يكفي لوضع القضاء أمام مسؤوليته... نعم

التقرير قوي في رأيي ويفتح الباب لمسارات خطيرة، ويعبر بلا شك عن نجاح المحقق... هذا لا شك فيه في رأيي.. ولكن أقول إن كل ما ورد في تقرير ميليس فيما يتعلق بالاشتباه (ولا أقصد التفاصيل) لا يضيف جديداً إلى ما ورد في اتهامات المسؤولين اللبنانيين التي ساقوها بقوة وإصرار في اليوم الأول للاغتيال، بل أقول إن ما ورد في اتهامات المسؤولين اللبنانيين كان أقوى مما ورد في تقرير ميليس..

وأريد بهذا أن أقول إن ميليس حصل على قضية مخدومة واضحة منذ البداية.. أي إنه حصل على صيد ثمين واقف على عتبة داره.. فمبروك.. مبروك.. على طبق الذهب يا سيد ميليس.

المصدر: البيان

التاريخ: ٢٢ ١٠ - ٢٠٠٥

مصدر أميركي لـ "البيان":

توابع تقرير ميليس ستطال أشخاصاً لم تذكر أسماءهم

تعليقاً على صدور تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري أكد مصدر في الإدارة الأميركية في تصريحات خص بها "البيان":

إن عواقب ستترب على المتورطين في جريمة الاغتيال، ليس للأفراد المشتبه بهم الذين وردت أسماءهم في التقرير، بل ستطال ما هو أبعد من ذلك.

وقال المصدر الذي طلب حجب هويته إن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تعمل وتتشاور حالياً بشأن الإجراءات والخطوات التالية، التي ستناقش خلال الأيام المقبلة في مجلس الأمن.

ومنها محاكمة المعتقلين ومن سمي مشتبهاً بهم في التقرير، أمام محكمة تقدر على أداء المهمة، وإن الآلية لذلك تجري مناقشتها. كما أشار إلى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية في نطاق الرد الضروري، خصوصاً وإن أعضاء مجلس الأمن الدولي متفقون على نوع ما من الرد.

وعما إذا كانت العقوبات الدبلوماسية تعني قطع العلاقات مع سوريا، أي الطلب منها سحب سفيرها في واشنطن، خصوصاً وأن السفارة الأميركية في دمشق جرى سحبها من هناك بعد اغتيال الحريري، قال المصدر إن هذا وغيره من إجراءات ستكون ضمن ما تشمله المناقشات الجارية، والتي ستأتي في إطار الرد اللازم والضروري والمطلوب.

وقال المصدر إنه لا بدري إن كانت سوريا ستتعاون في التحقيق كما طلب تقرير ميليس، وأعرب عن اعتقاده أن فرصتها للتعاون مع التحقيقات قد مضت، ولم تتعاون بقدر المطلوب، كما قال التقرير، وأكد أن الرد والخطوات التالية ستتم دراستها بعناية وبالتشاور مع الآخرين، وإن الأمر سيبحث في مجلس الأمن الثلاثاء المقبل.

ومن ناحية ثانية، ذات صلة بالخيارات الأميركية المحتملة ضد سوريا، استبعد السناتور كارل ليفين في كلمة وردود على الأسئلة بعدها أمس في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، أن تلجأ أو تستخدم الولايات المتحدة الخيار العسكري ضد سوريا، بسبب عدم تعاونها لوقف تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق.

وقال رداً على سؤال إن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قالت إن خيار العمل العسكري مطروح، إنه لا يعتقد أن خيار الضربة العسكرية من بين الأوراق التي قد تستخدم ضد سوريا، وأن هذه الورقة ليست من أوراق الإدارة أو الكونغرس.

واشنطن - محمد صادق:

المصدر: البيان

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير ميليس

بقلم: رأي البيان

بعد أربعة أشهر، وعقب استجواب أكثر من 400 شخصية ومراجعة حوالي ستة آلاف وثيقة، صدر تقرير اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق في اغتيال الشهيد رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الأسبق والتي تحمل اسم القاضي الألماني ديتليف ميليس.

التقرير جاء في 54 صفحة ومليناً بتفاصيل منيرة، فقد أفاد أن هناك أدلة متطابقة تقود الى تورط أممي سوري - لبناني في الجريمة، ولهذا طالب سوريا - رغم إشارته الى تعاونها مع لجنة التحقيق - بإيضاح جانب كبير من الأسئلة التي لم تحل، كما يزعم التقرير، والتي واجهت المحققين.

تقرير ميليس، باعتراف واضع، جاء في وقت سياسي عصيب غلب عليه التوتر والاستقطاب الحاد. فهل جاء موضوعياً وحيادياً وغير مسيس؟

التقرير يحمل اتهامات خطيرة ضد سوريا قد تكون لها انعكاسات أخطر ذات طابع سياسي، وهذا ما تراه دمشق التي سارعت الى التأكيد على أن تقرير ميليس ما هو إلا «بيان سياسي» موجه ضدها وأنه منحاز الى جهة معينة وصفها وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله بأنها تريد اتهام سوريا بكل شر في هذا العالم.

ولأن التقرير قد القى بشكوك حتى على الرئيس اللبناني فقد دافع هو الآخر عن نفسه في الحال، نافياً أي صلة مع مشتبه به ورد اسمه في التقرير الذي أفاد ان هذا المشتبه كان قد اتصل بلحود قبل دقائق من عملية الاغتيال.

على أي الأحوال، يمكن القول أن التقرير لم يضع كل النقاط فوق الحروف لإجلاء الأمور، أحكامه قد تبدو غير قاطعة في معانيها، وهذا ما دفع واضعها الى القول بشكل مباشر إن التحقيقات لم تكتمل بعد.

ولكن هناك حقائق ترتبط بتقرير ميليس الذي خطف الأضواء من كل الأحداث والكوارث التي يعيشها العالم، وهي أن سوريا الشقيقة، مستهدفة من قبل صدور التقرير والسهام الأميركية والأوروبية تنهال عليها، وهذا ما يجعل البعض يسعى الى التشكيك في مصداقيته ووصفه بأنه مسيس.

وكانت هناك محاولات من بعض الأطراف المعنية في المنطقة لتسييس التقرير باعتراف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الذي يرى أنه تقرير «تقني» وبداية للتعامل مع القضية وليس نهايتها.

لذلك فالواضح ان التقرير ليس نهائياً، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

إن المهم ان توضع النقاط في النهاية فوق الحروف، وان يحدد بوضوح الجناة في تلك الجريمة البشعة التي استهدفت رمزاً وطنياً من رموز لبنان الجريح وهو الشهيد رفيق الحريري.

ومن الضروري كما قال عنان ان يتم التعامل مع تقرير ميليس بعيداً عن محاولات التسييس سواء كان ذلك داخل لبنان أو خارجه.

وإذا كان مهماً كشف الجناة، فالأهم أيضاً الحفاظ على وحدة لبنان، وألا يتحول التقرير إلى أداة لضرب لبنان وسوريا معاً.

المصدر: الخليج
التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

يوميات سياسية

حول تقرير ميليس

السيد زهره

ثمة عدد من الملاحظات التي ينبغي إيدائها حول تقرير ميليس عن اغتيال الحريري وما جاء به من خلاصات ونتائج. هي ملاحظات من المفروض ألا تغيب عن الذهن في خضم الجدل الهائل الذي أثاره التقرير، والصخب في الآراء والمواقف الذي تلا إعلان نتائجه.

أولى الملاحظات التي ينبغي تأكيدها هي أن التقرير بحد ذاته وما طرحه من نتائج لا يمثل دليل اتهام جنائي لا ضد سوريا أو لبنان، ولا حتى ضد الأشخاص الذين أورد أسماءهم وربط بينهم وبين الاغتيال. التقرير يقدم «تصوراً» أو «رؤية» لعملية الاغتيال والمتورطين المحتملين فيها بناء على أقوال شهود معينين، ومكالمات هاتفية، الخ، وبناء على انطباعات أو تقديرات خاصة لمعدي التقرير. بعبارة أخرى، الإدانة النهائية الحاسمة للمتورطين في الاغتيال لا تكون إلا عبر محاكمة، أيا كان إطارها، تنظر في أدلة اتهام رسمية، ثم تقرر بعد ذلك من المدان بشكل نهائي، ومن البريء. وتعني هذه الملاحظة أنه في المرحلة الحالية، لا مجال لاستباق الأحداث والمطالبة مثلاً بعقاب سوريا، وما شابه ذلك من أمور ينبغي أن تكون مرتبطة بالضرورة بحكم نهائي يصدر في القضية. الملاحظة الثانية: لا شك أن اعتبارات سياسية حكمت إعداد التقرير والنتائج التي طرحها، أو على الأقل أثرت فيه بشدة. وهذا أمر بديهي. فالتحقيق الذي أجرته لجنة ميليس جرى في ظل مناخ حملة الاستعداد ضد سوريا في داخل لبنان، وفي العالم عموماً. ومن الطبيعي أن معدي التقرير تأثروا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بهذه الحملة ضد سوريا وما أثير فيها. كما أن التحقيق تأثر، كما هو واضح من النتائج التي طرحها وطريقة صياغتها، بالنظريات التي طرحت منذ لحظة الاغتيال والتي جازمت منذ البداية بتورط الأجهزة

السورية واللبنانية. والحقيقة أن التقرير، في جانبه الأكبر، ما هو إلا إعادة صياغة، مع إضافات بسيطة، لهذه النظريات. فالتقرير مثلا يفترض أنه طالما أن سوريا كان لها نفوذ أمني وسياسي واسع في لبنان قبل أن تسحب قواتها، فلا بد أن تكون بالضرورة على علم بكل مراحل التخطيط والتنفيذ لعملية الاغتيال. وهذا افتراض يبدو وجيها من ناحية التحليل السياسي والتقدير العام، لكن لا يجوز اعتباره بحد ذاته دليلا يشير إلى إدانة سوريا على نحو ما فعل التقرير، من دون قرائن وأدلة قاطعة تؤكد. بالطبع، لا يعني هذا التقليل من خطورة ما جاء بالتقرير وخطورة الوقائع والشواهد التي تضمنها المرتبطة بعملية الاغتيال. ولهذا، لا يكفي أن تقول سوريا إن التقرير ما هو إلا «بيان سياسي موجه ضدها» وإنه ما هو إلا جزء من حملة الاستهداف لسوريا. هناك وقائع وشواهد محددة طرحها التقرير تتعلق بأدوار مفترضة لشخصيات بعينها في عملية الاغتيال. هذه الوقائع والشواهد والأدوار المفترضة لشخصيات سورية، ينبغي الرد عليها وتنفيذها بشكل تفصيلي واضح إن كانت فعلا غير صحيحة كما يقول المسئولون السوريون. في غياب هذا الرد والتنفيذ التفصيلي، فإن الاكتفاء بالقول إن التقرير «مسيئ» لن يكون له من أثر عام سوى تعزيز الاتهامات التي وجهها التقرير. ملاحظة أخرى تتعلق بقضية كبرى لم يحسمها التقرير وتركها مفتوحة. بافتراض أن الأشخاص الذين أورد التقرير أسماءهم هم الذين خططوا بالفعل لعملية الاغتيال ونفذوها، فهل كان هذا بعلم القيادتين السورية واللبنانية على أعلى المستويات؟. التقرير هنا ترك باب التكهنات مفتوحا. هو يتحدث عن مجموعة ذات قدرات عالية خططت

للاغتيال ونفذته. وهو يتحدث عن أن دافع الاغتيال قد يكون سياسيا، ولكن قد يكون أيضا لدوافع تتعلق بـ «الغش والاحتيايل والفساد وتبييض الأموال». إذن، هل أفراد هذه المجموعة تصرفوا كعصابة إجرامية فاسدة، أم في إطار مخطط سياسي على مستويات عليا؟. هذه قضية حاسمة تركها التقرير مفتوحة. ذلك أنه إن كان هؤلاء قد تصرفوا كعصابة إجرامية فاسدة من دون علم القيادة السورية، فلا محل للحديث عن أي إجراءات عقابية بحق النظام والدولة في سوريا. بالطبع، حتى لو كان هؤلاء قد تصرفوا من تلقاء أنفسهم ونفذوا الاغتيال، فإن هذا لا يعفي القيادة في سوريا ولبنان من المسؤولية. لكن الفارق شاسع هنا بين مسؤولية عامة، وبين مسؤولية جنائية محددة تتعلق بالتورط المباشر من جانب القيادة. عموما، تقرير ميليس ينبغي النظر إليه إجمالا على أنه خطوة واحدة في التحقيقات حول جريمة الاغتيال. والكلمة النهائية بالإدانة أو التبرئة هي رهن المحاكمة. ولا يجوز إذن أن يتصرف أحد أو يتحدث بمنطق أن ملف القضية قد تم إغلاقه وأنه آن الأوان للحديث عن عقاب سوريا أو غيرها.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

<<جريمة بهذه البشاعة لا تُنفذ عبر الهواتف الخلوية>>

سوريا تعتبر التقرير مسيئاً وغارقاً في الانحياز

زياد حيدر

وجهت سوريا أمس انتقادات حادة إلى تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس واصفة إياه بأنه <<مسيئ>> و<<منحاز جدا>>.

وقال وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله، ل<<السفير>>، في أول رد فعل سوري، إنه <<لا يدرس مضمون التقرير بشكل رسمي>>، ولكن <<ما سمعناه حول مضمونه يشير إلى أنه مسيئ، وبمثابة بيان سياسي فيه اتهامات تستند إلى أقوال وافتراءات شهود معينين اتهموا سوريا منذ اللحظة الأولى، أي إنهم معادون لسوريا ومستعدون لاتهامها بأي شيء ممكن في هذا العالم>>.

وشدد دخل الله على أن قول ميليس إن سوريا لم تتعاون يتنافى مع ما كان صرح به في دمشق. وأوضح أن <<سوريا تعاونت بشكل كامل مع لجنة التحقيق، وأعتقد أن اللجنة كانت راضية عن هذا التعاون ومرتاحة له>>.

ورفض دخل الله التحدث عن خلفيات هذا التقرير ودوافعه. وقال <<لا أريد الحديث عن الدوافع. أتحدث عما هو موجود وتوجيه اتهامات من دون وجود قرائن والاعتماد على أقوال شهود معروف موقفهم المسبق ضد سوريا، إضافة إلى وجود خلط عجيب بين الأحباش والجبهة الشعبية وسوريا ولبنان، وخلط لا يقبله العقل، والتقرير كما نقول في سوريا استند إلى القيل والقال، وأتساءل كيف تنظم جريمة بشعة وخطيرة كجريمة اغتيال الحريري عبر الهواتف الخلوية>>.

وقال مسؤول سوري رفيع المستوى، ل<<السفير>>، إن الانطباع الأول عن التقرير يوحي أنه <<منحاز جدا>>. وأوضح أن <<التقرير بشكل عام غارق في الانحياز السياسي>>، و<<يدفع باتجاه تركيب تهمة لسوريا>>.

وذكر المسؤول بما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق التي ترأسها المحقق الأيرلندي بيتر فيتزجيرالد، مشيراً إلى أن التقرير <<ينحو نحو ذلك من دون أن يكون هناك قرينة أو دليل في ما يتعلق بالروايات>>. وختم المسؤول أن <<السياسة غالبية على الوقائع>> في التقرير.

وفي السياق، وصف المندوب السوري لدى الأمم المتحدة فيصل مقداد اتهام شاهد استجوبته لجنة التحقيق الدولية، أقرباء للرئيس بشار الأسد في جريمة اغتيال الحريري بأنه <<كذبة كبيرة>>. وقال إنه <<لم يتورط أحد في مثل هذا الأمر ومن المؤسف ان يجلس البعض ويحلم لكتابة تقارير. هذا امر غير مقبول بتاتا ولدينا الادلة على ان هؤلاء الاشخاص غير متورطين إطلاقا في هذه العملية>>.

وتابع المقداد أن <<سوريا تعاونت تعاوننا تماما مع ميليس. ولم يكن لدينا أي انطباع بأننا كنا على خلاف في هذه العملية، لقد سمحنا لميليس بأن يستجوب بحرية الأشخاص الذين طلب الاستماع إليهم ولم نقم في اي وقت من الاوقات بتضليل ميليس او فريقه>>. وقال المقداد ان دمشق <<تدين اغتيال الحريري لأنه كان صديقا لسوريا ومؤمنا بالعمل العربي المشترك وبالتنسيق والتعاون بين بلدينا>>.

أما سفير سوريا لدى واشنطن عماد مصطفى فقال من جهته انه صدم <<للصيغة السياسية الصارخة>> التي اتسم بها تقرير ميليس الذي وصفه بأنه <<مليء بالشائعات السياسية والقييل والقال ولا اثر فيه لأي دليل يمكن أن تقبله أي محكمة. نحن محبطون>>. وأوضح أن <<الاتهامات الرئيسية الموجهة لسوريا منسوبة لشخصيات مشبوهة. ليس لها مصداقية تذكر. كيف يفعلون هذا بنا دون اي دليل واضح>>.

وقال مصطفى انه معتاد على إلقاء وزيرة الخارجية الأميركية كوندليسا رايس بتصريحات ضد بلاده. وأضاف <<لقد ابلغنا الولايات المتحدة مرارا بوقف هذه المزاعم ضدنا. لدينا استعداد قوى للجلوس معهم لكنهم يرفضون ذلك دائما>>.

وكان يتوقع صدور بيان رسمي سوري أمس حول تقرير ميليس لكن ذلك لم يحصل. وقالت مصادر سورية واسعة الإطلاع ل<<السفير>> إن الرد الصادر عن الخارجية السورية سيركز على <<تأكيد تعاون سوريا مع لجنة التحقيق على خلاف ما قال ميليس في تقريره>>، وعلى أن ميليس <<حكث عهودا مع القيادة السورية كان قد تم الاتفاق عليها>>. ويشير الرد السوري، بحسب المصادر نفسها، إلى أن ميليس استند إلى <<خصوم سوريا في الشهادة من دون أن يقيم أية شهادة سورية>>، وأنه ارتكز <<على أجواء الرابع عشر من آذار العدائية تجاه سوريا>> في صياغته. كما يشير الرد إلى أن ما نقل عن لسان نائب وزير الخارجية السورية وليد المعلم واتهامه بتضليل التحقيق <<كذب وغير صحيح>>.

المصدر: القدس

التاريخ: ٢٢ أ-توبر ٢٠٠٥

المازق السوري الاخطر

22/10/2005

عبد البارى عطوان

النظام السوري يواجه مازقا هو الاخطر في تاريخه، فالإتهامات التي اوردتها القاضي الالماني ديتليف ميليس في تقريره حول اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني الراحل تدين رموزه، وتضعها في موضع اتهام مباشر، الامر الذي يتطلب تعاملًا استراتيجيًا مدروسًا باتقان، لمواجهة ما يمكن ان يترتب عليها من خطوات وعقوبات.

الاكتفاء بالقول ان التقرير مسيس، مثلما قال وزير الاعلام السوري مهدي دخل الله او التأكيد بان سورية مستهدفة من الولايات المتحدة، مثلما ردد فيصل المقداد مندوب سورية في مجلس الامن، لا يعكس ادراكا واضحا، وقراءة صحيحة للتقرير، وانما يعكس ارتباكا وربما نهجا استخفافيا ادى تبنيه الي وقوع سورية، نظاما وشعبا، في هذا المازق!

هناك خياران امام النظام السوري لا ثالث لهما في ما يتعلق بتقرير ميليس:

الاول: خيار صدام حسين، اي عدم التعاون بالشكل المطلوب مع الامم المتحدة، والقاضي ميليس، اي عدم تسليم المطلوبين الكبار الذين وردت اسماؤهم وهم ماهر الأسد، أصف شوكت، حسن خليل، بهجت سليمان، رستم غزالة، وفاروق الشرع واحمد جبريل.

الثاني: خيار معمر القذافي، أي الرضوخ للضغوط الدولية التي هي امر يكية، وتسليم جميع المطلوبين، وتفكيك البرامج النووية والكيمياوية، والتعاون بالكامل مع الاجهزة والسياسات الامريكية، وتغيير سياسة النظام وتوجهاته منذ ثمانين درجة.

المشكلة التي تواجه النظام السوري ان سورية ليست ليبيا، وزعيمه بشار الاسد وليس معمر القذافي. وموقعه الجغرافي استراتيجي في قلب الشرق الاوسط، حيث يحده من الشرق العراق، ومن الجنوب اسرائيل، مضافا الي ذلك ان المطلوب تسليمهم هم اعمدة النظام الامنية الرئيسية، وليس ضابط مخابرات بسيط مثل المقرحي المتهم في قضية لوكربي.

الامن في سورية هو عماد النظام الرئيسي وسبب استمراره لاكثر من خمسة وثلاثين عاما، والتفريط بقيادة الاجهزة الامنية بهذه الطريقة المهينة ربما يكون بداية النهاية للنظام.

الادارة الامريكية ستستغل التقرير لفرض عقوبات علي سورية، ومن الغباء تصور غير ذلك. فالنظام السوري علي قائمة التغيير، لانه لم يتعاون بالكامل مع المشاريع الامريكية في المنطقة، فنصف التعاون غير مقبول، والحياد ايضا لم يعد عملة متداولة، فالادارة الامريكية الحالية قالتها صريحة للزعماء العرب، البقاء في الحكم مرهون بتنفيذ الاملاءات الامريكية كاملة. واولها

الانخراط في الحرب علي الارهاب، وتأييد الاحتلال وكل افرازاته في العراق، واسقاط قضية فلسطين والعمل العربي المشترك، فمن يقبل بهذه الصفقة لا غبار عليه، مهما انتهك من حقوق

الانسان، وارتكب من جرائم، ومن يرفض فمصيره مصير صدام حسين!

هذا لا يعني ان رفض النظام السوري التعاون مع القوات الامريكية في احتلالها للعراق، وتمسكه بخيار المقاومة في فلسطين، اعطاه ضوءا أخضر لانتهاك حقوق الانسان، وتغييب الحريات، والتورط بطريقة مباشرة، او غير مباشرة في اغتيال رئيس وزراء في حجم رفيق الحريري ومكانته.

الرئيس بشار الأسد سيجد نفسه وحيدا في مواجهة الضغوط الامريكية، وسينفض من حوله كل اصدقائه، واصدقاء والده من الزعماء العرب، لان هؤلاء قبلوا بالصفقة الامريكية وتنازلوا عن ما تبقي لهم من كرامة وطنية من اجل البقاء في السلطة، واقصي ما يمكن ان يقدمه له رئيس مصر الدولة العربية الكبرى هو ما قدمه للرئيس العراقي صدام حسين، اي نصائح بالتعاون مع الشرعية الدولية وقراراتها بالكامل!

نصائح الرئيس مبارك لنظيره العراقي اوصلته الي قفص الاتهام في محكمة امريكية عنصرية هزلية، ولا نعرف اين ستنتهي نصائحه المتوقعة للرئيس بشار، وان كنا لا نعتقد ان تكون نهايته افضل من نهاية الرئيس صدام، مع فارق بسيط وهو انه قد يحاكم في لاهاي او جنيف، اذا ما طالب ميليس بتسليمه والتحقيق معه اسوة بالآخرين.

ثلاث ظواهر اساسية كشف عنها تقرير ميليس، لا بد من التوقف عندها طويلا: الظاهرة الاولى: ان التقرير لم يتحدث مطلقا عن اللواء غازي كنعان كمتورط في عملية اغتيال الحريري، الامر الذي يلقي بالعديد من الشكوك علي مسألة انتحاره، ويعطي بعض المصادقية الي الروايات التي تقول انه عارض التمديد، وكان من البدائل الامريكية للنظام الحالي، اي ان يقوم بانقلاب قصر علي غرار انقلاب برويز مشرف في باكستان. وهذا ما عجل بنهايته بالطريقة التي انتهت عليها.

الظاهرة الثانية: لا توجد كرامة او خصوصية لأي زعيم عربي. فقد كشفت تحقيقات ميليس ان جميع المكالمات الهاتفية للرئيس اللبناني اميل لحود وكبار مساعديه مسجلة بالكامل لدي جهة ما في واشنطن او تل ابيب.

الظاهرة الثالثة: الزج بالعنصر الفلسطيني في عملية اغتيال الحريري، سواء بطريق مباشر او غير مباشر، لتوظيف سياسي مستقبلي في لبنان وسورية. فقد استخدم احمد ابو عدس في تسجيل رواية اعلان جند الشام وتبنيه لعملية الاغتيال الانتحارية المزعومة، وورد اسم احمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية القيادة العامة ضمن قائمة المتورطين.

الايام المقبلة ستكون الاصعب بالنسبة الي سورية، نظاما وشعبا، وربما يكون فات الوقت لتوجيه اي نصائح، ليس فقط لان الوقت متأخر، ولان القابضين علي زمام الامور لم يستمعوا لها في الماضي ولا نعتقد انهم سيستمعون اليها الان.

التعاون مع ميليس ومطالبه سيؤدي الي النتيجة نفسها التي سيؤدي اليها عدم التعاون، لاننا وبعد تجربتي العراق وليبيا، بتنا نعرف اين تبدأ هذه المطالب واين تنتهي، اي الاذلال الكامل وفقدان الكرامتين الوطنية والشخصية. فهناك من فضل البقاء في الحكم دون كرامة، وهناك من فضل خسارة حكم، والذهاب الي المعتقل علي رعي خنازير الادارة الامريكية.

الرهان علي الصين وروسيا لمنع عقوبات في مجلس الامن ربما يكون مقامرة غير مضمونة النجاح. فالرئيس العراقي اعطي روسيا وشركاتها عقود نفط باربعين مليار دولار، ولكنها تخلت عنه في اللحظات الحرجة، وفضلت الصين الامتناع عن التصويت. السبب بسيط وهو انه لم يعد احد يحترم العرب ويثق بهم، وهذا امر مفهوم وغير مستغرب، فالعرب باتوا في المعادلات الدولية في مرتبة الصفر او ما دونه للأسف الشديد!

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

استبعدت إسقاط النظام وتحدثت عن <<إنذار>> قريب لدمشق

إسرائيل: الوثائق يشدد على عنق سوريا

حلمي موسى

رفضت إسرائيل الرسمية التعقيب على صدور تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس وأصابع الاتهام التي يشير بها نحو سوريا، لكنها تعاملت، مع ذلك، عبر تصريحات لمصادر سياسية، بارتياح مع معطيات التقرير، معتبرة أن الوثائق يشدد على عنق قادة سوريا. وقالت هذه المصادر، لصحيفة <<حديעות أحرنوت>>، إن <<العالم المتحضر يرى نتائج التدخل السوري في لبنان، وهذا ما لا يحسن بالتأكيد من مكانة (الرئيس بشار) الأسد. وقد كنا طوال الوقت نعرف بتدخل الاستخبارات السورية في كل ما يحدث في لبنان، الاغتيالات والانتحارات الفجائية. وهذه المرة، كان اغتيال (الرئيس رفيق) الحريري اغتيالا تعدى الحدود. وبعد ذلك كان لزاما إسكات الشهود، بطريقة العراب>>.

ونقلت <<حديעות>> عن المصادر نفسها قولها <<إننا لسنا من يقود هذه الخطوة، بل الولايات المتحدة وفرنسا. ولا ريب في أنه بعد ثلاثين سنة من التدخل السوري في لبنان، بات الآخرون يقومون بعمل الصديقين>>. ولم تتورع المصادر حتى عن القول إن <<غازي كنعان كان بوسعه رواية الكثير عن صبرا وشاتيلا، عن اغتيال الحريري، وأمور أخرى. ونهايته واضحة>>.

وأضافت هذه المصادر <<إننا نرى ما يحدث في الأنظمة الاستبدادية هذه الأيام. فاحتمال محاكمة قادة الاستخبارات السورية في محكمة دولية أمر يقض مضاجع قادة الحكم السوري. فصدام حسين يحاكم علنا بهدف محاسبته، والحكم السوري يقف الآن على منصة الاتهام. ومن الجائز أن ذلك سيقود لاحقا إلى هزات وتغييرات جوهرية في الشرق الأوسط>>. وشددت هذه المصادر على أن <<الوثائق يشدد على عنق قادة النظام السوري، سواء كان الأسد يعلم بالأمر أو كان يقول إن ذلك تم من دون علمه. فهذا لن يحسن وضعه>>.

وتحدثت <<جهات استخباراتية رفيعة المستوى>> من جهتها لصحيفة <<معاريف>> عن أن تقرير ميليس بالنسبة للأسد هو نوع من <<هزة أرضية>> غير أنه ليس معروفا بعد عدد الضحايا. ومع ذلك، بحسب الجهات نفسها، فإن <<التقرير لم يكشف لنا كثيرا، لأن إسرائيل كانت تعرف مقدار تورط سوريا في الإرهاب>>.

وأعربت هذه الجهات عن تقديرها بأن الأسد قد يقدم قريبا على تغييرات جوهرية في السلطة نتيجة

للضغط الدولي. وبحسب رأيها <<فإن الرئيس السوري سيتقبل إملاعات معينة من الأميركيين بل سيتخذ سلسلة مبادرات تصالحية بما في ذلك إغلاق نهائي لمكاتب المنظمات الإرهابية التي يدعمها>>.

وعن الخطوات اللاحقة، أشارت <<يديعوت أحرنوت>> إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا تقتربان من إصدار إنذار لا سابق له في حديثه للأسد، وأن الدولتين تبلوران مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يسمح بفرض العقوبات على سوريا بموجب <<البند السابع>> من ميثاق الأمم المتحدة.

ونقلت <<يديعوت>> عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إنه بعد صدور القرار المبدئي بفرض العقوبات على سوريا، سيحصل الأسد عمليا على مدة سنة: إذا تعاون مع المطالب الأميركية والفرنسية بالتحقيق في اغتيال الحريري وفي منع المخربين من التسلل إلى العراق والتحفظ من منظمات الإرهاب الفلسطينية فإن هذه العقوبات <<ستبقى في الأدراج>> ولن تمارس. وإذا ما نشأ الانطباع بأن سوريا تتجاهل الإنذار فستطرح فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار آخر على مجلس الأمن يكون أشد تجاه الأسد.

وقالت المصادر نفسها إن من المتوقع أن يمدد مجلس الأمن لسنة تفويض لجنة التحقيق الدولية. ويرمي الأمر رسميا إلى استنفاد التحقيق في الحريري ولكن عمليا سيسمح هذا بخلق ضغط دبلوماسي متواصل على الأسد من دون إسقاط حكمه. وتأمل فرنسا والولايات المتحدة أن يذعر الأسد ويستجيب للمطالب الموجهة له حتى قبل نهاية التمديد.

وشدد رجال استخبارات إسرائيليين على أن الرئيس السوري يواجه اليوم اختبارا حاسما، <فإن أظهر للعالم أنه ينفذ التقرير ويغير توجهاته المتطرفة الداعمة للإرهاب، بما في ذلك أن يبعد بشكل تام من لبنان رجال الاستخبارات السورية الذين لا يزالوا يعملون سرا هناك، فإن من الممكن ألا تطالب الدول الغربية برأسه>.

وبحسب هؤلاء فإن سوريا معزولة بشكل شبه مطلق اليوم في العالم عدا في عدد من الدول العربية. وبحسب تقديرات إسرائيلية فإن فرض عقوبات على سوريا سيقود إلى انهيار اقتصادي، خصوصا في ظل الوضع الاقتصادي الهش هناك. وأشار رجال الاستخبارات هؤلاء إلى أن الرئيس الأسد، في وضعه الراهن، قد يبقى في الحكم حتى بعد انتهاء التحقيق إلا إذا سعى الأميركيون بشكل خاص لإطاحته.

وأبدت مصادر سياسية إسرائيلية تقديرها لصحيفة <يديعوت> بأن من الصعب على أميركا أن تكرر سيناريو إسقاط النظام العراقي في سوريا. <فلا بد ما يكفيهم في كل من العراق وأفغانستان. ومع ذلك يمكن الافتراض أنه ستمارس على الأسد كل الضغوط الممكنة، وقد يجبرونه بأساليب أخرى على إغلاق الحدود مع لبنان، من أجل إتمام الخروج السوري من لبنان، بما في ذلك من شبكة الاستخبارات اللبنانية>.

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

على الطريق

عن <تسييس> جريمة اغتيال الحريري

... ومحاولة العبور من 1595 إلى 1559

طلال سلمان

لولا تقرير القاضي الألماني ديتليف ميليس عن أعمال لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، والذي قدمه يوم الجمعة الماضي إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لِنناقش يوم غد (الثلاثاء) في مجلس الأمن الدولي، لما كنا سمعنا من المراجع السورية المسؤولة ما يمكن اعتماده كراي إن لم يكن كرواية عن هذه الجريمة وعن <دور النظام الأمني اللبناني السوري> فيها، بل وحتى عن رأي القيادة السياسية في دمشق برفيق الحريري شاهداً ثم شهيداً.

على امتداد ثمانية أشهر طوال وعجاف ومثقلة بالحزن والقلق على المصير والخوف الشخصي، واضطراب العلاقة بل تدهورها بين البلدين الشقيقين كما لم يحدث عبر تاريخهما المشترك الطويل، لم يسمع اللبنانيون من دمشق ما يمكن اعتباره <الرواية السورية> لاغتيال الحريري.

وليس مبالغة أن يقال إن خسائر اللبنانيين والسوريين خلال هذا العام الأسود (إذا ما اعتبرنا بدايته غلطة التمديد) أكثر من أن تحصى وأخطر من أن تعوّض: ؟ لقد خسرنا معاً العلاقات الطبيعية التي كانت تأخذ، بالضرورة، إلى التكامُل، تحت

الشعار المزور لـ <<العلاقات المميزة>> التي أخذتها الممارسات الخاطئة إلى <<انفصال>> (بلغ في لحظات حدود <<القطيعة>>)، وهذه المرة وهذا أمر مخز بما يشبه القرار المشترك من قبل <<الشعبين>> أكثر منه من السلطتين.. يكفي أن نحصي كم سيارة وكم مواطناً يعبر من الاتجاهين بوابات <<الحدود>> التي كنا نفترضها <<شكلية>>... ويكفي أن نتلمس خوف الناس على جانبي تلك الحدود من مواصلة حياتهم اليومية بالتواصل المفتوح... بل لقد بات اعتبار من <<يدخل>> متسللاً، ومن يخرج <<مشبوها>>، وتجدد الحديث عن <<ترسيم الحدود>> وهو أمر كان منسياً منذ أربعين عاماً أو يزيد، وقد عاد اليوم مطلباً، يمهد له ويعززه نشر الجيش على ذلك الخط الذي كان <<حومياً>> إلى حد كبير.؟ وخسرنا مع المصالح المشتركة العواطف الصادقة للأخوة. حلت محلها الشكوك والخوف واسترابة كل <<شقيق>> في الآخر... وها أن لبنان يكاد يتحول إلى متهم بالتآمر على سوريا عبر محاولة التفريق بين شعبها ونظامها، في حين أن اللبنانيين يتهمون <<الأجهزة السورية>> بالقتل المنظم والاعتقال السياسي و<<حماية النظام الأمني>> وتهديم مؤسساتهم، بعدما فشلت في إدامة هيمنتها عليهم..

ولعبة الانتقام يمكن أن تدمر كل الروابط الطبيعية، ولنستذكر للحظة نموذج العراق الكويت، قبل خمس عشرة سنة..

لقد أعطى المنطق الرسمي السوري لتقرير ميليس توصيفاً يجعله أقرب إلى الحكم المبرم، وبالتالي منطلقاً للتحريض على نظام الحكم في دمشق بقصد قلبه، في حين أن اللبنانيين ينظرون إليه كقرار ظني، يقبلون منه بعض ما تضمنه من وقائع ولا يقبلون استنتاجاته السياسية بغير نقاش، وينتظرون اكتمال التحقيق لإظهار الحقيقة

بالدليل القاطع، ليكون لهم موقفهم الحاسم من المحرضين والمخططين والمنفذين. للمناسبة: لم يسمع اللبنانيون حتى الآن رواية رسمية (وغير مسيسة) لهذه الجريمة النكراء. كل ما صدر عن دمشق منذ ظهيرة ذلك اليوم الأسود من شباط وحتى اليوم ردود فعل عصبية تتجاوز الوقائع إلى المطالعات السياسية المضادة لما يقال في شوارع بيروت، وليس فقط بلسان السياسيين فيها، أو اتهامات متأخرة لحلفاء قدامى بالخروج على الخط الوطني والقومي من أجل التآمر عليها مع

الإدارة الأميركية والرئاسة الفرنسية والحكومة البريطانية وسائر الإمبرياليين. إن القيادة السورية هي التي زادت من تسييس هذه الجريمة السياسية أولاً وأخيراً

لم تُطلع هذه القيادة لا شعبها ولا اللبنانيين على معلوماتها بالوقائع حول هذه الجريمة.

.. علماً بأنها لا تستطيع التنصل من المسؤولية بالذريعة الواهية التي استخدمتها في الأيام الأولى من أنها لم تكن يومئذ تتحمل كامل المسؤولية عن الأمن في بيروت بل تتحملها الأجهزة اللبنانية (التي يعرف القاصي والداني أنها كانت ترجع في أمورها كافة إلى المرجعية السورية).

ولقد كان إعلان تقرير ميليس فرصة أخيرة (?) لأن يسمع اللبنانيون من القيادة السورية روايتها الكاملة للجريمة وبالوقائع الصلبة: مَنْ خطط وَمَنْ حرّض وَمَنْ دبّر وَمَنْ نفذ ولماذا إلخ..

كان بوسعها، مثلاً، أن تُطلع اللبنانيين على السجل الأسود للشاهد الذي تحول إلى متهم معتقل في فرنسا ويطلب لبنان تسلمه (محمد زهير الصديق)... وهو سجل

قدم إلى ميليس فعلاً، وبات معروفاً للقاصي والداني، ولكن دمشق ضنت على اللبنانيين (والسوريين) بكشف حقيقته.

□ □ □

لقد استمع اللبنانيون، باهتمام، إلى حديث صحفي للرئيس بشار الأسد قال فيه إنه يعتبر من قد يكون شارك من السوريين في جريمة اغتيال الحريري خائناً، وإنه مستعد لأن يسلمه إلى محكمة دولية فضلاً عن أنه سيحاكمه في دمشق.

... لكنهم فجعوا بالردود الرسمية، فضلاً عن التعليقات في الصحف الرسمية، على ما تضمنه تقرير ميليس من وقائع، ينتظر أن يحولها القضاء إلى اتهامات جدية ثم إلى توقيع العقاب على مرتكبيها، بعد إثباتها بالدليل القاطع.

ولقد شعر اللبنانيون أن الرئيس الأسد معني بمخاطبة الرأي العام الغربي، الأميركي تحديداً، وتبرئة نفسه (ونظامه) أمام العالم كله، أكثر مما هو معني بمخاطبة الشعب التوأم في لبنان...

وبمعزل عن حديث <<الصفقة>> بين الإدارة الأميركية والنظام السوري، ومدى

جديته، في ظروف مختلفة تماماً عن تلك التي أدت إلى <<الصفقة القذافي>>، فإن اللبنانيين الذين يتمنون الخير لأشقائهم في سوريا، ليسوا معنيين إلا بما يخصهم مباشرة من سياسات النظام السوري وعلاقاته العربية والدولية.

والاستشهاد بمثال القذافي يفضح أن <<الصفقة>> العتيبة لا تتصل بلبنان وتسهيل ظروف حياة أبنائه، إنما تتصل بمسائل أخرى أكثر تعقيداً بينها العراق وفلسطين وإيران حتى لو أضافت كوندليسا رايس اسم لبنان إليها.

ويعرف اللبنانيون أنه سيكون من الجنون أن يتورط لبناني، مسؤولاً كان أم غير

مسؤول، في العمل مباشرة أو المشاركة في أي عمل تأمري يستهدف النظام السوري.

إن ما بين لبنان وسوريا مختلف جداً عما بين الإدارة الأميركية (واستطراداً الرئاسة الفرنسية والحكومة البريطانية) وبين النظام في سوريا. ليس اللبنانيون طرفاً في الصراع السياسي داخل سوريا، وهم يعرفون بدروس التاريخ أن عليهم ألا ينساقوا إلى التورط، أو أن يأخذ الزهو وسوء التقدير بعضهم إلى تصدر أي هجوم غربي (أميركي إسرائيلي؟) يتذرع بأخطاء ينسبها إلى النظام لكي يحاصر سوريا ويضيق على شعبها أسباب الحياة. ... وحتى اللبنانيون الذين يتظاهرون ويهتفون ضد التدخل السوري في لبنان لا يطمحون (فضلاً عن أنهم لا يقدرّون) إلى التدخل في الشؤون السورية.

□ □ □

هل هي مصادفة في التزامن بين تقديم تقرير ميليس إلى مجلس الأمن، وهو يأتي في سياق تطبيق القرار 1595، وبين تقديم تيري رود لارسن تقريره حول مدى تطبيق القرار الآخر 1559 الذي لا يمكن فصله عن خطيئة التمديد التي أعطته المبرر اللاحق؟!!

إن أخطر ما يمكن أن يقع الآن أن تدفعنا الرغبة في الانتقام، أو ضغوط الآخرين على عواطفنا وجراحنا، إلى التساهل في ترك الآخرين يربطون بين القرارين ويتعاملون مع الواقع السياسي في لبنان (فضلاً عن علاقته بسوريا) عبر توظيف القرار 1595 لخدمة أغراض القرار 1559.

وثمة هنا ما يستحق التوقف أمامه: فقد نشرت صحيفة <<هآرتس>> الإسرائيلية، أمس، ما وصفته بأنه <<نسخة من التقرير الذي لم يقدمه تيري رود لارسن بعد إلى مجلس الأمن>> ... وهو يقول فيه بأن <<التدخل العسكري السوري غير

المباشر

والاستخباري المباشر ما زال مستمراً... وأن هذا التدخل يتم من خلال امتدادات الوجود السوري المتبقية في النظام والجيش والقصر الرئاسي اللبناني، وكذلك في وجود كل من <<حزب الله>> والميليشيات الفلسطينية.>>

وحسب الصحيفة الإسرائيلية فإن لارسن سيضع عبر تقريره ضغوطاً أشد من تقرير ميليس، بما يزيد من احتمال فرض عقوبات على سوريا..

إن لبنان يريد الحقيقة في جريمة اغتيال شهيدته الكبير رفيق الحريري.. لكنه لا يقبل بطبيعة الحال أن يصبح <<التعاطف>> معه ذريعة لفرض عقوبات على سوريا، في موضوع آخر لا يتصل بالجريمة من قريب أو بعيد.

بل إن تيري رود لارسن المعروفة عواطفه وأغراضه يمدد تقريره لكي يطاول <<حزب الله>> محققاً بذلك تزاوجاً عجيباً بين القرارين 1559 و1595... ومثل هذه المزاجية مشبوهة، ولا يمكن أن يقبلها أي عاقل في لبنان.

إن أبسط ما يقول به العقل والوعي (والعاطفة أيضاً) أن تحصر مفاعيل القرار 1595 في نطاق جريمة الاغتيال، وألا نسمح باستغلال استشهاد الحريري وضرور محاسبة المسؤولين عنها، لتحقيق أغراض لا تمت إلى مصلحة لبنان بصلة بل هم تعجل في تفجير ه.

إن من يريد تقديم القرار 1559 على مقتضيات القرار 1595 إنما يحاول اغتيال رفيق الحريري مرة ثانية... ولا يبرر الجريمة الجديدة الادعاء بأن معاقبة سوريا هي المطلوب في الحالين.

فليست المقاومة في لبنان تنظيماً إرهابياً يمكن التحريض عليه، ولا هي فصيل من الجيش السوري تأخر سحبه أو انسحابه وعليه أن يعجل فيه.

والدخول إلى الساحة الحرام للقرار 1595 من باب القرار 1559 لا يمكن أن يوصف بأقل من أنه مؤامرة على لبنان قبل أن يكون سعياً لمحاصرة سوريا.

يمكن التنويه هنا بموقف سعد الحريري الذي حصر المطالبة بمحاسبة المسؤولين

عن جريمة اغتيال أبيه الشهيد، مع التوكيد على علاقات الأخوة التي لا يمكن أن تفصم عراها بين اللبنانيين والسوريين.

كذلك لا بد من التنويه بموقف وليد جنبلاط الذي تجاوز هذا التأكيد على الأخوة إلى تذكير من يعنيه الأمر في دمشق بأن معظم من يتعرضون لهجمتها الآن كانوا بين الحلفاء ورفاق السلاح والشركاء في معركة المصير القومي لإسقاط اتفاق 17 أيار، وهو أهم ثمار الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وقد أسقطه النضال المشترك... ثم تولت المقاومة الإسلامية بمساندة سورية غير منكورة، وبحماية سياسية كان هؤلاء <<الحلفاء>> بين أركانها، حتى تمّ النصر بالتحريير.

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

تحقيق للامم المتحدة يرى تورط

سوريين ولبنانيين في مقتل

الحريري



خُصّ تحقيق للامم المتحدة الى أن مسؤولين سوريين كبارا وحلفائهم اللبنانيين تورطوا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وألقى شكوكا حتى على الرئيس اميل لحود. وقال التحقيق في مقتل الحريري الذي قاده المدعي الالمانى ديتليف ميليس "ان خيوطا كثيرة تشير إشارة مباشرة الى تورط مسؤولي أمن سوريين في الاغتيال" وذلك وفق ما جاء في التقرير الذي قدم الى مجلس الامن الدولي يوم الخميس. وقال التقرير انه لهذا يتعين على سوريا الان "ايضاح جانب كبير من الاسئلة التي لم تحل" التي واجهت المحققين. وقدم المحققون أدلة على ان اللواء عاصف شوكت صهر الرئيس بشار الأسد ربما لعب دورا بارزا في المؤامرة اذ انه اجبر المتشدد المعروف احمد ابو عدس على تسجيل شريط فيديو يزعم المسؤولية عن الاغتيال قبل اسبوعين من حدوثه. وكان نسخة

أولية من التقرير قالت ان شاهدا لم تتحدد هويته قال ان شوكت وماهر الاسد شقيق بشار الاسد كانا بين مجموعة من مسؤولي الامن اللبنانيين والسوريين "قررت اغتيال الحريري" في منتصف سبتمبر ايلول عام 2004 ثم خططت للاغتيال خلال سلسلة اجتماعات في دمشق. وقد حذفت هذه الاسماء من التقرير الختامي. وقال التقرير "يوجد سبب محتمل يدعو للاعتقاد بان قرار اغتيال (الحريري) ما كان يمكن ان يتخذ دون موافقة مسؤولي امن سوريين كبار وما كان يمكن ان يجري تدبيره دون تواطؤ نظرائهم اللبنانيين في اجهزة الامن اللبنانية." وقد سلم التقرير الى الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان صباح الخميس وعرضه عنان على مجلس الامن والحكومة اللبنانية مساء اليوم نفسه. ولم يكن لدى الحكومتين اللبنانية والسورية تعقيب فوري على التقرير لكن الرئيس السوري بشار الاسد اكد الاسبوع الماضي ان بلاده "بريئة مئة في المئة". غير ان عضوين معادين لسوريا في البرلمان اللبناني قالوا يوم الجمعة انه يجب على الرئيس اميل لحود ان يستقيل بعد ان القى تقرير الامم المتحدة شكوكا على تورطه في قتل الحريري. وقال جبران تويني لمحطة تلفزيون ال.بي.سي اللبنانية ان دور مسؤولي الامن السوريين يعني ان الرئيس السوري بشار الاسد أمر بقتل الحريري. ولمح النائب الياس عطا الله الى انه

يجب محاكمة لحدود. وكان اغتيال الحريري آثار
سخطا دوليا عارما وادت احتجاجات لبنانية في
نهاية الامر الى انسحاب سوريا من البلاد.
وقال دبلوماسيون ان الولايات المتحدة وفرنسا
وبريطانيا تناقش قرارات محتملة في الامم

المتحدة متابعة للتقرير لكنه لم يتم بعد صياغة أي
مشروعات قرارات. وقال السفير الامريكي جون
بولتون ان واشنطن تدرس التقرير وسوف تقرر
خلال بضعة ايام ماذا ستفعل. وقال "من الواضح
اننا درسنا مختلف خطط الطواريء." وأشار
التقرير الى احمد عبد العال عضو جماعة
الاحباش الاسلامية المتشددة في لبنان والتي لها
روابط تاريخية قوية بالسلطات السورية بوصفة
شخصية هامة في مؤامرة الاغتيال اذ انه استخدم
هاتفه المحمول مع "كل الشخصيات المهمة في
هذا التحقيق." و اضاف التقرير قوله انه جرت
اتصالات عديدة بين عبد العال وامن الدولة
اللبناني يوم الانفجار بما في ذلك العميد فيصل
رشيد رئيس امن الدولة في بيروت واخرين.
وقال التقرير ان محمود اخا عبد العال "اجرى
مكالمة قبل الانفجار بدقائق الساعة 1247 الى
الهاتف المحمول للرئيس اللبناني اميل لحود".
ويقول التقرير ان رستم غزالي رئيس المخابرات
السورية في لبنان في ذلك الوقت لعب فيما يبدو
دورا هاما في المؤامرة. وقدم التقرير بالمثل ادلة
بشأن الضباط اللبنانيين الاربعة الكبار الموالين

لسوريا الذين اعتقلوا ووجهت اليهم تهم في وقت سابق فيما يتصل بمقتل الحريري بناء على توصية من ميليس. وأشار التقرير الى ان احد الشهود قال للمحققين انه التقى مع احد الاربعة وهو اللواء مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري في اكتوبر تشرين الاول عام 2004 . وتحدث حمدان عن الحريري فذكره بسوء شديد واتهمه بانه موال لاسرائيل. وقال الشاهد ان حمدان ختم المحادثة بقوله "سوف نرسله في رحلة. وداعا وداعا يا حريري." و اضاف التقرير

ان شاحنة ميتسوبيشي التي ربما استخدمت في التفجير قادها عبر الحدود السورية اللبنانية عقيد سوري قبل التفجير بثلاثة اسابيع. وقال شاهد اخر ان السائق الذي فجر نفسه لقتل الحريري كان عراقيا تم اقناعه بان الهدف هو رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي لانه تصادف ان علاوي كان في ذلك الوقت في بيروت قبل الاغتيال. ومضى التقرير يقول ان السلطات السورية بعد تردها في البداية في تقديم المساعدة تعاونت "الى درجة محدودة" لكن عدة افراد حاولوا تضليل المحققين "بالادلاء بتصريحات كاذبة او غير دقيقة." وقال التقرير انه حتى الرسالة الموجهة الى لجنة التحقيق من وزير

الخارجية السوري فاروق الشرع "ثبت انها تحوي معلومات كاذبة." وقال التقرير ان نائبه وليد المعلم كذب ايضا في تصريح للمحققين بشأن ما قيل اثناء اجتماع مع الحريري في اول فبراير شباط. وقالت لجنة ميليس ان النتائج التي توصلت اليها حتى الان تشير الى ان تفجير الشاحنة الذي قتل الحريري و20 اخرين في شوارع بيروت في 14 من فبراير شباط نفذته جماعة "ذات تنظيم واسع وموارد وقدرات كبيرة." وازافت اللجنة قولها "الجريمة تم الاعداد لها على مدار بضعة اشهر." وقالت ان تحركات موكب الحريري وتوقيته كان يجري مراقبتها وتسجيلها بدقة وبالتفصيل خلال الفترة السابقة على التفجير. وقالت اللجنة انه تحدثت الى اكبر من 400 شخص وراجعت 60 الف وثيقة وحددت عدة مشتبه بهم وتوصلت الى عدة خيوط مهمة للتحقيق في الاشهر الاربعة الاولى لعملها. وخلص التقرير الى ان التحقيق يجب ان يستمر "لبعض الوقت" لتحديد ما حدث وانه يجب ان تنفذه السلطات الامنية والقضائية اللبنانية المختصة بمساعدة دولية

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

دمشق: التقرير مسيس 100% ويعاقب سوريا
علي مواقفها المناهضة لأمريكا
الرئاسة اللبنانية تنفي اتصال أحد المتورطين
في الجريمة بلحود قبل دقائق من وقوع الاغتيال
انتشار أممي واسع في بيروت وطرابلس
ومعلومات عن اعتقالات جديدة في الحرس الجمهوري اللبناني

بيروت - من فتحي محمود - نيويورك - من مكتب الأهرام - دمشق - باريس -
وكالات الأنباء



مواطن سوري يشاهد تقريراً تلفزيونياً
عن رئيس الوزراء اللبناني الراحل
رفيق الحريري

في ردود فعل سريعة علي تقرير اللجنة
الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء
اللبناني السابق رفيق الحريري اعتبرت
سوريا أن التقرير بيان سياسي موجه
ضد سوريا, ورفضت لبنان ما ورد في
التقرير من اتصال هاتفى تم بين الرئيس
اللبناني اميل لحود وأحد المشتبه بهم قبل
دقائق من عملية الاغتيال.

ففي دمشق وصف وزير الاعلام السوري
مهدي دخل الله التقرير بأنه مسيس 100% وبعيد عن الحقيقة والمهنية.

وقال إن التقرير اشبه ببيان سياسي موجه الي سوريا يستند لروايات شهود
معروفين بمواقفهم المعادية لدمشق.

ونفي دخل الله بشدة تورط سوريا في اغتيال الحريري, وانتقد ما وصفه
بتضارب وخلط في المعلومات بالتقرير الذي قال إنه يعتمد علي سياسة القيل
والقال دون أي تمحيص للاتهامات.

وقال دخل الله إن التقرير بعيد عن المهنية ولن يوصلنا الي الحقيقة وإنما
سوف يكون جزءاً من هذا التضليل الكبير ومن هذا التوتر الكبير الذي تعيش
فيه المنطقة.

وقال إن سوريا لا تستخدم سياسة الاغتيالات ضد اعدائها وأصدقائها.

وأضاف أن بلاده تعاقب علي سياساتها المناهضة للولايات المتحدة
وسياساتها المناهضة لإسرائيل في الصراعين الفلسطيني والعراقي.

ورأي ان الاتهامات الواردة في التقرير خطيرة, ذات طابع سياسي مشددا علي انه لا يمكن كتابة أي تقرير من دون اثباتات.

واعتبر ان هناك موقفا مسبقا معاديا لسوريا, وطالب بتقرير نزيه وموضوعي يشير الي الأمور باسمائها من أجل التوصل الي الحقيقة.

وكشفت مصادر سورية مطلعة أن سوريا ستشكل لجنة سياسية وقانونية عليا لدراسة التقرير والرد بمذكرة رسمية علي كل ماجاء فيه.

وأكد الدكتور سليمان حداد عضو مجلس الشعب السوري أنه منذ البداية وبلاده كانت تتوقع أن يكون تقرير القاضي ديتليف ميليس رئيس اللجنة الدولية - المكلفة بالتحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري - مسيسا.

وقال حداد - في تصريحات لراديو سوا الأمريكي أمس - إننا ندرك منذ اللحظة الأولى أن تقرير ميليس تم تسييسه, ومن النظرة الأولى علي التقرير من خلال وسائل الاعلام نستطيع أن نقول إن الولايات المتحدة وفرنسا نجحتا في تسييس التقرير.

وأضاف ان هذا التقرير يحتاج الي أدلة, حيث اقتصر علي تهم دون أدلة.. مشيرا الي ان المطلوب واضح للغاية وهو عزل سوريا.. موضحا ان الولايات المتحدة لم تتخذ النهج نفسه الذي تبعته في حرب العراق.

وفي بيروت.. نفت الرئاسة اللبنانية ما ورد في تقرير ميليس عن اتصال هاتفى بين أحد المشتبه بهم محمود عبدالعال ورئيس الجمهورية اميل لحود قبل دقائق من عملية الاغتيال.

واعتبر بيان صادر عن المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية ان هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة, مشيرا الي انها تندرج في اطار الحملات المستمرة التي تستهدف رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس ودوره والمسئوليات الوطنية التي يتحملها وسيظل يتحملها في هذا الظرف الدقيق من تاريخ لبنان.

- وطالب عدة نواب علي رأسهم النائب جبران تويني الرئيس اميل لحود بالاستقالة فورا بدلا من ان يضطر للاستقالة تحت ضغط الرفض الشعبي المتزايد له, خاصة بعد اشارة التقرير الي عقد اجتماعات في القصر الجمهورى للاعداد لاغتيال الحريري واتهام ابرز معاونيه العميد مصطفى

حمدان بالضلوع في الجريمة, في الوقت نفسه كثف تليفزيون المستقبل - التابع لآل الحريري - من حملته ضد الرئيس لحود وبث أمس الجمعة عدة برامج عن الاحداث الدامية التي شهدتها لبنان خلال السنة الأولى من التمديد للرئيس لحود تحت شعار سنة سوداء علي لبنان.

في حين اعتبر النائب العماد ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر ان تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري سيزيد من عزلة النظام السوري, وقد يؤدي إلى زعزعة استقراره. وقال عون ستكون هناك مزيد من العزلة ثم التخوف والقلق في المجتمع السوري, وأضاف اعتقد ان الاسرة الدولية ستتخذ اجراءات ضد سوريا.

ودعا عون إلى مثول المشتبه فيهم في اغتيال الحريري امام محكمة دولية او علي الاقل مختلطة, وقال يجب احقاق العدل, لكن اعتقد ان هذا الامر منوط بالاسرة الدولية اذ ان هناك حتي الآن اكثر من بلد متورط في القضية.

وقد أكد رئيس الوزراء اللبناني السابق د. سليم الحص في تصريحات صحفية أمس انه يجب متابعة التحقيقات في الاتهامات الخطيرة التي تضمنها التقرير للتأكد من صحتها بما في ذلك مواصلة استجواب كل الاسماء التي وردت في التقرير.

ويعقد الزعيم الدرزي النائب وليد جنبلاط مؤتمرا صحفيا اليوم لاعلان موقفه في التقرير بعد التشاور مع النائب سعد الحريري رئيس كتلة المستقبل.

كما ناشدت كتلة المستقبل النيابية برئاسة سعد الدين الحريري الدول الشقيقة والصديقة حماية لبنان والوقوف إلى جانبه مع تأييد دعم طلب تمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية وفقا للقرار 1595, من اجل جلاء الحقيقة كاملة في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري, والمساعدة في وقف الهجمة الارهابية التي يتعرض لها لبنان, والاستجابة لتمسك اللبنانيين باجراء محاكمة دولية للمتورطين في جريمة الاغتيال.

وشددت علي ان كشف الحقيقة ومحاكمة المجرمين, ركن من اركان تثبيت قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ونبذ الارهاب والعنف علي كل مستوياته, وانها تشكل رسالة حاسمة من المجتمع الدولي برفض هذه الاساليب والممارسات الهمجية في المنطقة والعالم.

وتجمع عشرات الشباب أمس الجمعة امام ضريح رفيق الحريري تلبية لدعوة المنظمات الطلابية وفاء واحتفاء بيوم التقرير.

وقالت المنظمات الطلابية في بيان لها لاندري من يشيع القلق, اليوم الذي

انتظرناه طويلا أتي, يوم هتفت ملايين الحناجر بالحقيقة, كانت تدرك أنها ستناها, وكم كنا حكماء يوم أصررنا ان تكون الشرعية الدولية ملاذ الحقيقة.. ونأمل ان ينتصب قوس عدل المحكمة الدولية لينال المجرمون جزاءهم.. يوم الحقيقة, هو يوم الحصاد لا مكان للقلق, إن شهادة رفيق الحريري ودماء جميع شهداء انتفاضة الاستقلال سترسم حدا فاصلا بين لبنان المستباح من عصابات النظام الأمني ولبنان دولة الحق والقانون.

وعلي سعيد الشارع اللبناني سادت شوارع بيروت حالة من الهدوء نتيجة احجام معظم اللبنانيين عن الخروج من منازلهم تحسبا لتداعيات تقرير ميليس, او لمتابعة التطورات عبر محطات التلفزيون.

في هذه الاثناء عرفت بيروت والعديد من المناطق وصولا إلى طرابلس اوسع انتشار عسكري وأمني للجيش وقوي الامن وحتى للدفاع المدني في اطار الخطوات الامنية الاحترازية التي تنفذها هذه القوي مواكبة لصدور تقرير ميليس.

علي ان المخاوف الشعبية فاقت التوقعات وبرزت في اقبال غير اعتيادي علي المحال والمتاجر الكبيرة والسوبر ماركت للتزود بالمواد الغذائية, ثم في زحمة خانقة لطوابير السيارات علي محطات البنزين حيث اختلقت الشائعات حيال الوضع الأمني بالشائعات عن رفع اسعار البنزين, ونفذ البنزين من عدد كبير من المحطات, خاصة في ظل امتناع شركات البترول عن تزويد محطات البنزين بالمزيد.

وتواترت الشائعات والمعلومات في اتجاهات مختلفة عن بدء حملة اعتقالات واسعة شملت ضباطا في الحرس الجمهوري ومدنيين وسياسيين وافادت المعلومات ان ضابطين قد اوقفا كما ان موظفا كبيرا وضابطا متقاعدا قد اوقف لكن المصادر المعنية في القصر الجمهوري, وكذلك في وزارة العدل نفت ان تكون اي توقيفات قد حصلت, وافاد بعض المصادر المطلعة ان عملية توقيفات ليست مستبعدة في الساعات المقبلة, وتحدثت المعلومات ايضا عن احتمال ان تشمل سياسيين من بينهم نائب سابق ونائب حالي.

من جهته نفي الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - أحمد جبريل اتهامات التقرير للجبهة بالتورط في عملية الاغتيال.

وقال ان هذه الاتهامات غير صحيحة جملة وتفصيلا مشيرا إلى أنها تستند إلى كلام لشاهد غامض قد يكون عميلا للموساد.

وأعلن جبريل استعداد الجبهة للتعاون مع اي لجنة تحقيق لبنانية ووضح ان الجبهة اعتادت علي مثل هذا التجني حيث سبق اتهامها بتفجير لوكيربي.

كيف ستتصرف سورية..؟

عبد الرحمن الراشد

لا يوجد هناك أدنى شك على أن الحكومة السورية تعيش هذه اللحظة أخطر أزمة في حياتها منذ حرب 73، وربما أعظم. دمشق اليوم متهمه بشكل صريح من قبل المحقق الدولي والفريق الأمني معه بأنها متورطة في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري. اتهام لن تتحداه الدول الاعضاء في مجلس الأمن، فهي التي أقرت بمبدأ التحقيق ووافقت على تشكيلة اعضاء الفريق بجنسياتهم وأسمائهم. أيضا سورية لم تعترض حينها.

امام دمشق خيارات قليلة جدا ابرزها اثنان، الرفض او التعاون. الرفض سيعني انها ستواجه واحدة من حالتين لا ثالث لهما. الأولى الحالة العراقية يوم رفضت بغداد وعاندت، فحوصرت وتنازلت متأخرة جدا وأخيرا جرت الى حرب حتى انهارت. والحالة الليبية عندما رفضت طرابلس التعاون فحوصرت حتى انهكت وعندما اوشكت على الملاحقة العسكرية، قبلت ما كانت ترفضه في الماضي وانتهت ازمته. أما الخيار الثاني امام سورية فهو القبول والتعاون الذي سيعني ان يفصل النظام بينه وبين الجريمة، مهما كانت الحقيقة، والتضحية بالمتورطين الاساسيين، وبالتالي تجنب السنوات الكارثية المقبلة. هو الحل الأهم الذي سيوفر الكثير من الآلام والمتاعب، وسيجنب سورية كارثة محققة.

بامكان دمشق قلب الطاولة والاستفادة من الأزمة لتخرج بوضع جديد بأقل قدر من الخسائر، فتعايش مع الواقع الجديد الذي تعايشت معه دول أكبر من سورية وأعظم نفوذا. ولو غلبت التعاون على الرفض، مع التصريح بتحفظاتها، فإنها ستتقل الى فصل جديد أكثر أمنا، وستفشل أي محاولة لانهاك نظامها وخلخلة استقرارها. فجميع دول المنطقة ترغب في ان تبقى دمشق مستقرة وستفعل ما بوسعها لتحقيق ذلك، لكنها لن تقدر على مد يدها بدون ان تستأنف دمشق نفسها بالتعاون، مثلما فعلت في البداية بسحب قواتها والقبول بالتحقيق. سورية رقم مهم في المنطقة لأسباب كثيرة، وأول من يدرك ذلك هم اللبنانيون انفسهم. ولا يوجد من يجادل ضده الا من يريد ركوب الأزمة مستعينا بالادانة الدولية لكبار موظفي النظام، وتورطهم بأدلة دامغة في جريمة بالغة

الخطورة. بإمكانهم جر سورية الى متاهات كثيرة، وتعقيد المسار السياسي والأمني طالما ان هناك اجماعا دوليا متمثلا في اعضاء مجلس الأمن الذين أقروا التحقيق ونتائجه.

الذي نرجوه ان تدرس دمشق التجربتين العراقية والليبية، مع الانتباه الى ان الوضع السياسي والأمني في الوضع الراهن اسوأ مما كان عليه بالنسبة للنظامين الآخرين. اليوم توجد قوة جبارة على طول الحدود السورية العريضة، وهناك موقف لبناني غاضب مما حدث، وتوجد أدلة دامغة، بخلاف ادلة تفجير طائرة لوكيربي ضد ليبيا. ستكون سورية صيدا سهلا لمن يريد لها. في مثل هذه الأزمات تتجلى الحكمة السياسية التي تقدم البلد على الفرد، والمصلحة العامة على الخاصة، وتجرح الاتهامات من اجل تجاوز العقوبات.

alrashed@asharqalawsat.com

المصدر: السفير

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

جبريل ل <<السفير>>: ساقاضي ميليس

دمشق <<السفير>>

رفض الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة أحمد جبريل أمس، الاتهامات التي وجهت إلى حركته وله شخصياً في تقرير القاضي الألماني ديتليف ميليس، حول أن هناك عناصر من الجبهة قدمت دعماً للقادة الأمنيين الأربعة الموقوفين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، موضحاً أنه يتشاور مع مجموعة من المحامين اللبنانيين في شأن رفع دعوى على ميليس بتهمة تشويه السمعة.

وتساءل جبريل في اتصال مع <<السفير>>، كيف أنه <<خلال خمسة أشهر ل(ديتليف) ميليس في لبنان لم يطلبنا، ما دام هناك شبهة وشاهد>>، موضحاً <<هل طلبنا ورفضنا، خصوصاً أن عناويننا واضحة في لبنان وسوريا>>.

وقال جبريل أنه لم يفاجأ بما جاء في التقرير، معتبراً أنه <<ليس سهواً من ميليس>> الذي يريد <<أن نضع الجبهة في هذا الموقع، بحيث تظهر ذاتها متأخرة وشريكة في القتل، وأنها شريكة مع سوريا بتهريب الأسلحة>>. ورأى أن مهمة ميليس تتمثل في لبنان <<بتنفيذ القرار 1559>> لا القرار <<1595>>. وتساءل: هل يعقل أن تكون جريمة الاغتيال <<بمثابة مذبحة غداء>>.

وأكد جبريل أنه لا يعرف أيّاً من القادة الأمنيين الموقوفين، ساخراً من فكرة أن تقوم الجبهة <<بتقديم تسهيلات لهم>> وفق ما جاء في التقرير. واعتبر أن هناك رابطاً بين ميليس والاتهامات الموجهة له ولسوريا حول تهريب السلاح إلى الفلسطينيين في لبنان. وقال جبريل إن القيادة العامة مستعدة <<لحوار مفتوح مع الحكومة اللبنانية>> بهذا

الخصوص، مضيفاً انه <<ليس هناك تقرير رسمي لبناني لعملية التهريب>>، مشيراً إلى أن القواعد التي تستغلها القيادة العامة <<قواعد تاريخية منذ 35 سنة، وهي محفورة في الجبال، وفيها خنادق وأنفاق، ولدينا أسلحة ولا حاجة لنا بذلك>>. واعتبر جبريل أن ما يحصل هو بمثابة <<خطة كبيرة لإشعال فتنة داخل لبنان، لتبدأ بيننا وبين اللبنانيين، ثم بين اللبنانيين أنفسهم>>.

وقال جبريل لقناة <<العربية>>، <<نحن جاهزون اليوم وليس غداً للمثول أمام لجنة التحقيق أو القضاء اللبناني في أي وقت>>. واعتبر أن تقرير ميليس ذكر الجبهة <<لأنها عنوان من عناوين الممانعة في وجه المخططات لتصفية القضية الفلسطينية>>، مشيراً إلى أن <<ذلك ليس خافياً على أحد، فالجبهة متحالفة مع سوريا، لأن سوريا تقف مع قضية الشعب الفلسطيني وقفة صامدة>>.

المصدر: بي بي سي

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

الحريري يطالب بمحكمة دولية

وجه النائب اللبناني سعد الدين الحريري نجل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري كلمة إلى اللبنانيين عقب صدور تقرير اللجنة الدولية المكلفة التحقيق في قضية اغتيال والده.

وأكد الحريري قبوله التام بنتائج وتوصيات التقرير الذي وصفه بأنه "الخطوة الرئيسية الأولى في مسار التوصل إلى الحقيقة"، مؤكدا أن نتائج التحقيق لن تكون محل مساومة داخلية أو خارجية.

وكشف الحريري الذي كان يتحدث من جدة في المملكة العربية السعودية أن والده تعرض لعدة محاولات اغتيال سياسية في عامي 1998 و2000 ثم بعد مؤتمر باريس 2 وقبل التمديد لرئيس الجمهورية وبعد التمديد له "رغما عن إرادة اللبنانيين في خرق وبطريقة غير شرعية وغير مسبوقة".

وقد اعتبر الحريري أن من أهم نتائج التقرير هي سقوط المنظومة الأمنية في إدارة شؤون البلاد معتبرا أن والده اغتيل بعد أن أصبح "خطرا على مشروع نظام الوصاية والتسلط وعلى أدوات ابتزاز لبنان" أملا الانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة الديمقراطية.

وتوجه الحريري إلى الشعب السوري مؤكدا أنه "سيبقى بالنسبة لنا شعبا شقيقا وعزيزا نتطلع معه لارساء علاقات الأخوة القائمة على الصدق والاحترام المتبادل".

كما أكد الحريري على هوية لبنان العربية التي "لا تحتاج إلى شهادة حسن سلوك من أحد". جملة استثنائية في مجلس الأمن

جاء كلام الحريري بعد حوالي يومين على صدور تقرير اللجنة الدولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس وفيما دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش مجلس الأمن الدولي إلى عقد جلسة استثنائية لمناقشة التقرير الذي أشار إلى ضلوع مسؤولين في سورية ولبنان في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وقال بوش إن "التقرير الذي أصدره ميليس يشير بوضوح إلى الدافع السياسي لجريمة اغتيال الحريري، وانها لم تكن لتحدث دون تدخل سوري".

وأضاف بوش: "اليوم صدر تقرير في غاية الأهمية وعلى المجتمع الدولي قراءته بانتباه شديد واتخاذ الخطوات اللازمة التي تتوجب من بعده".

من جهته، قال وزير الخارجية البريطاني جاك سترو يوم الجمعة أن "مجلس الأمن سينظر في فرض عقوبات دولية على سورية"، بعد أن ألقى التحقيق بظلال من الشك على احتمال تورط دمشق في واقعة اغتيال الحريري.

وردا على سؤال لبي. بي. سي بشأن ما إذا كان مجلس الأمن سيفرض عقوبات على سورية خلال جلسة ستعقد قريبا قال سترو: "سندرس ذلك".

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قد دعت إلى "المحاسبة" بعد صدور تقرير ميليس. "كل الخيارات مطروحة"

وقالت رايس إن "المجتمع الدولي يجب أن يطلب محاسبة المسؤولين الذين تبين ضلوعهم في اغتيال الحريري"، واصفة ذلك بالأمر المهم جدا للأسرة الدولية.

لا نطلب الثأر، نطلب العدالة
سعد الدين الحريري

واعترفت وزيرة الخارجية ان التقرير "مقلق جدا"، مضيفة أن الولايات المتحدة ستجعل من مجلس الأمن نقطة الارتكاز لأي تحرك في إطار هذه القضية.

وكان السفير الأمريكي الى الامم المتحدة جون بولتون قد اعلن ان بلاده تدرس كل الخيارات المطروحة والتي يمكن اتخاذها في مجلس الأمن الدولي في الأيام المقبلة. الموقف الاوروبي

اما الاتحاد الاوروبي فقد عبّر عن قلقه حيال نتائج التقرير ودعت متحدثه باسم الاتحاد سورية الى الاستمرار في التعاون في التحقيق.

وقالت "ان سورية سوف تؤذي مصالحها اذا لم تتعاون بشكل كامل مع التحقيق"، وازافت ان من المبكر تحديد ما اذا كان الاتحاد الاوروبي سوف يتخذ اجراءات ضد سورية في ضوء نتائج التقرير. نفي سوري

من جانبه، قال وزير الاعلام السوري مهدي دخل الله ان التقرير "مسيس 100 في المئة، ويحتوي اتهامات زائفة".

واضاف "اعتقد ان التقرير بعيد عن المهنية ولن يقودنا الى الحقيقة".

وقد نفت سوريا اي تورط لها في جريمة اغتيال الحريري وشكلت لجننتين متخصصتين لتحضير رد رسمي يُقدم إلى كوفي عنان.

يُذكر أن سوريا كانت السلطة الأساسية في لبنان حتى انسحاب جيوشها منه في وقت سابق من هذا العام تحت الضغط الدولي والشعبي اللبناني عقب مقتل الحريري.

ويقول مراسل البي بي سي في دمشق إنه على الأرجح أن تكون السلطات السورية قد غضبت من تصاعد موقف الحريري المعارض لوجودها في لبنان.

ويضيف المراسل: "سوريا قد تجد نفسها معزولة وتواجه إمكانية فرض عقوبات عليها من قبل الأمم المتحدة فيما لم تعد تتمتع بدعم كبير من الدول العربية الأخرى".

ومنذ اغتيال الحريري و22 آخرين في 14 فبراير/ شباط، عرف لبنان موجة تفجيرات استهدفت صحافيين وسياسيين معادين لسوريا

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

تقرير ميليس يفتح أبواب جهنم علي مسنولين كبار في سوريا ولبنان
مكالمة بين مشتبه فيه والرئيس اللبناني قبل دقائق من عملية اغتيال
الحريري

مصطفى حمدان: سنرسله في رحلة.. باي باي حريري!؟
مسنول لبناني كبير زار سوريا عدة مرات للتخطيط للجريمة
فاروق الشرع الذي بأقوال كاذبة في التحقيقات

نيويورك - من علاء رياض - بيروت - من فتحي محمود



إجراءات أمنية مشددة في شوارع
بيروت بعد صدور التقرير

كما كان متوقعا إلي حد كبير بدد تقرير
ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق
الدولية التابعة للأمم المتحدة كثيرا من
سحابات الغموض التي صاحبت عملية
اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء
لبنان الأسبق, وكشف القناع عن تورط
مسنولين سوريين ولبنانيين كبار في
العملية, وفتح عليهم أبواب جهنم, وذكر
دوافعها وأسبابها, مستندا إلي قدر من
الأدلة و60 ألف وثيقة و400 شاهد
واتصالات تليفونية واردة في صفحاته
البالغة 54 صفحة.

وفجر التقرير مفاجأة من النوع الثقيل بأن نسب إلي الرئيس اللبناني إميل
لحود تلقي مكالمة علي تليفونه المحمول من رجل يدعي أحمد عبد العال, له
علاقة بالمؤامرة قبل دقائق من انفجار القنبلة التي أودت بحياة الحريري.

ولم يخفف نفي الرئاسة اللبنانية لهذه المكالمة من وقع المفاجأة, مع أن
البيان الصادر عنها وصف هذه المعلومات بأنها لا أساس لها من الصحة,
بل إن العماد إميل لحود طالب بانزال أشد العقوبة علي من يثبت تورطه في
جريمة الاغتيال.

وحدد التقرير دوافع الاغتيال بأسباب سياسية, وأضاف إليها أسبابا أخرى
جنائية, وقال إن الجريمة لم تكن عمل أفراد فقط, بل إن هناك مجموعة
معقدة قد تكون مرتبطة بالفساد أو التزييف أو غسل الأموال أسهمت في
العملية, وإنه من المستحيل أن تتم دون علم كبار مسنولين سوريين
ولبنانيين.

وقدم التقرير شاهداً من أصل سوري يقيم في لبنان، زعم أنه عمل مع المخابرات السورية، وأن مسولين سوريين ولبنانيين قرروا قتل الحريري بعد نحو أسبوعين من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1559، الداعي إلى

خروج القوات السورية من لبنان، وادعى الشاهد أن مسنولا أمنياً لبنانياً كبيراً زار سوريا عدة مرات من أجل التخطيط للجريمة، وأنه حضر اجتماعات عدة بفندق ميريديان دمشق، وقصر الرئاسة، ومكتب مسنول أمني سوري كبير وبيته، قبل عملية الاغتيال بمدة تتراوح ما بين سبعة وعشرة أيام.

ونسب التقرير إلى الشاهد أن ضباطاً كباراً أبلغوه بأن الحريري يمثل مشكلة كبيرة لسوريا، وأن زلزالاً كبيراً سيحدث عما قريب، ويمكن أن يعيد كتابة تاريخ لبنان.



رستم غالي - مصطفى حمدان - أصف شوكت - جميل السيد

ويستكمل الشاهد كلامه بأنه زار قواعد عسكرية سورية في لبنان، وأنه لاحظ وجود سيارة فان ميتسوبيشي بيضاء مغطاة بغطاء أبيض في أيام 11 و12 و13 فبراير 2005 في قاعدة حمّانة، ثم غادرت القاعدة يوم 14 فبراير، وقد أثبتت الأدلة دخول سيارة من نفس النوع إلى لبنان، وهي التي استخدمت كحاملة للقنبلة التي استخدمت في العملية.

ووجه التقرير اتهامات مباشرة إلى اللواء مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري اللبناني، والمعتقل حالياً، ونسب إليه أنه تهكم في حديث تليفوني علي شخص الحريري متهما إياه بأنه عميل لإسرائيل، وأنهى المكالمة مع الطرف الآخر، قائلاً: سنرسله في رحلة.. باي باي حريري!!.

وذكر التقرير أسماء أخرى إلى جانب الرئيس اللبناني واللواء مصطفى حمدان، وهي: أحمد عبد العال، عضو جماعة إسلامية متشددة، وأحمد أبو عدس، عضو جماعة إسلامية متشددة شوهد في شريط فيديو وزع بعد الاغتيال يعترف بقتل الحريري، بالرغم من عدم وجود أدلة في مسرح الجريمة تربطه بها، واللواء أصف شوكت زوج شقيقة الرئيس السوري ورئيس المخابرات العسكرية، واللواء جميل السيد رئيس قوات الأمن

اللبنانية (معتقل)، واللواء رستم غزالي رئيس المخابرات العسكرية السورية في لبنان، والرئيس السوري بشار الأسد، ونسب التقرير إلي فاروق الشرع وزير الخارجية السورية ونائبه وليد المعلم الإدلاء بأقوال كاذبة في التحقيقات.

وقد تسلم رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة نسخة من التقرير، وصرح بأنه لن يبدي رأيه فيه قبل استكمال قراراته، ومنتظر أن يعقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة خاصة لمناقشة ما جاء فيه.

واتخذت أجهزة الأمن اللبنانية تدابير مشددة منها الوجود المكثف لقوات الجيش والأمن في جميع الأنحاء وحول الأماكن الحيوية كالسفارات الأجنبية والمصرف المركزي ومؤسسات الدولة.

وقد وصف مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري التقرير بأنه مسيس مائة في المائة وبعيد عن الحقيقة والمهنية.

وبالرغم من إعلان كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة رفضه لفكرة تسييس التقرير فإن ثمة توقعات بأن تتبنى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قرارا دوليا في مجلس الأمن في جلسة يوم الثلاثاء المقبل يتماشى مع حجم ما تكشف من حقائق.

المصدر: الأهرام

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

أبرز نقاط التقرير:

تورط سوري لبناني في الجريمة.. ودافع الاغتيال سياسي قدرات تنظيمية
وموارد كبيرة وإعداد ممتاز استغرق عدة أشهر

نيويورك (الامم المتحدة)- (اف ب)

تضمن التقرير حول اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري الذي سلمه رئيس لجنة التحقيق الدولية القاضي الالماني ديتليف ميليس أمس الاول الخميس الي الامين العام للامم المتحدة كوفي انان عدة نقاط أساسية أهمها:

1- التورط السوري

'يمكننا التصور بشكل معقول ان قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان ممكنا اتخاذه من دون موافقة مسنولين رفيعي المستوي في اجهزة الامن السورية وما كان ممكنا تنظيمه من دون اشتراك نظرانهم في الاجهزة الامنية اللبنانية.'
- 'ثمة ادلة متطابقة تظهر تورطا لبنانيا وسوريا في هذا العمل الارهابي.'

- 'انه لأمر معروف ان الاستخبارات العسكرية السورية كان لها وجود كاسح في لبنان حتي انسحاب القوات السورية بموجب القرار 1559. وهي التي عينت كبار المسنولين الامنيين السابقين في لبنان.'
'نظرا الي اختراق اجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية التي عملت بشكل مشترك, للمؤسسات والمجتمع اللبناني, من الصعب تخيل تنفيذ سيناريو او مخطط لعملية اغتيال بهذا التعقيد من دون علمهما.'

2-التعاون السوري

'اذا كانت السلطات السورية, بعد تردد في البداية, قد تعاونت الي حد ما... فإن عددا من الاشخاص الذين تم استجوابهم حاولوا ان يضلوا التحقيق.'

'الرسالة التي وجهها الي اللجنة وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية فاروق الشرع تبين انها تتضمن معلومات مغلوبة.'

'بعد استجواب شهود ومشبوهين في سوريا, والتأكد من ان بعض الطرق تقود مباشرة الي مسنولين في الامن السوري في الاغتيال, يتعين علي سوريا ان توضح جزءا كبيرا من المسائل التي لم تحل.'

' نقص التعاون الجوهرى ... عرقل التحقيق وعقد متابعة بعض الخيوط.'
' لاستكمال التحقيق من الاساسى ان تتعاون الحكومة السورية بالكامل.'

3- دافع سياسى على الأرجح

'الدافع المحتمل للاغتيال هو سياسى.'

' لكن ... يبدو ان الغش والاحتيال والفساد وتبييض الاموال كانت ايضا دوافع
لافراد للمشاركة فى العملية.'

4- على لبنان متابعة التحقيق

'تخلص اللجنة الى ان التحقيق يجب ان يستكمل من قبل السلطات القضائية
والامنية, التي اظهرت خلال التحقيق ان من خلال المساعدة والدعم
الدوليين, أنها تستطيع المضي قدما واتخاذ المبادرة احيانا بفاعلية ومهنية.'
' على السلطات اللبنانية ان تدرس جميع تشعبات القضية, بما فيها
التحويلات المصرفية.'

5- دعم دولى ضرورى

'الجهد المتواصل من جانب المجموعة الدولية امر جوهرى لوضع برنامج
لمساعدة والتعاون مع السلطات اللبنانية فى مجال الامن والقضاء. ويفترض
ان يزيد ذلك بشكل كبير من ثقة الشعب اللبناني بأجهزته الامنية.'

6- كيفية تنفيذ عملية الاغتيال:

'تري اللجنة ان عملية الاغتيال فى 14 فبراير 2005 نفذتها مجموعة تمتلك
قدرات تنظيمية وموارد كبيرة وقد تم الاعداد له على مدى عدة اشهر.'

'عبر التنصت المتواصل على هواتف الحريري اطلعت اجهزة الاستخبارات
والاجهزة الامنية اللبنانية والسورية باستمرار على تحركات الحريري
واتصالاته.'

'الانفجار الذي قتل فيه الحريري(..) حصل فوق الارض. وقد استخدم ما لا
يقل عن الف كيلو غرام من المتفجرات العسكرية.'

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

لجنة التحقيق الدولية:

أبو عدس ليس انتحارياً وشوكت أجبره علي تسجيل شريط الاعتراف

نيويورك - أ.ف.ب

استبعدت لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق قيام أحمد أبو عدس بقيادة السيارة المفخخة التي قتلت الحريري ونقلت عن شاهد أن عاصف شوكت صهر الرئيس السوري بشار الأسد أجبر أبو عدس علي تسجيل يتبني فيه الاغتيال.

وأوردت اللجنة في تقريرها استنادا إلى عدد من المصادر السرية أو غيرها ان جميع المعلومات التي حصلت عليها لم تؤكد نظرية ان أبو عدس انتحاري يعمل لمصلحة مجموعة إسلامية اصولية.

واضافت اللجنة ان احد الشهود ادعي انه شاهد أبو عدس في قاعة الانتظار التابعة لمكتب العميد رستم غزالة في عنجر في ديسمبر 2004 وغزالة كان رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان بين 2002 وحتى انسحاب القوات السورية في أبريل الماضي.

وتابعت نقلا عن شاهد آخر ان أبو عدس لم يكن له أي دور في عملية الاغتيال وقد سجل الشريط تحت التهديد قبل 45 يوما, وقال الشاهد نفسه لاحقا ان اللواء عاصف شوكت صهر الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية أجبر أبو عدس علي تسجيل الشريط في دمشق قبل نحو 15 يوما من اغتيال الحريري. وجاء في تقرير اللجنة استنادا إلى شهادة محمد زهير الصديق ان الأخير شاهد أبو عدس في مخيم الزبداني في سوريا, وقال إنه خطط اصلا لتنفيذ عملية الاغتيال لكنه بدل رأيه في اللحظة الأخيرة, وقد قتله السوريون ووضعت جثته داخل السيارة المفخخة لازالة أي اثر لها. وقالت اللجنة أيضا بمعزل عن شريط الفيديو الذي ظهر فيه أبو عدس لادليل واحد علي وجود جماعة اصولية تسمى نفسها جماعة النصر والجهاد في بلاد الشام, فلا السلطات اللبنانية ولا اصدقاء أبو عدس ومعارفه سمعوا بهذه الجماعة قبل اغتيال الحريري.

واضافت اللجنة تظهر الادلة ان أبو عدس غادر منزله في 16 يناير 2005 قبل نحو شهر من حادث الاغتيال وتوجه طوعا أو قسرا إلى سوريا واختفى كل اثر له منذ ذلك الوقت.

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

ماهر الأسد وأصاف شوكت وفاروق الشرع
أبرز شخصيات ورد اسمها في التقرير

بيروت- وكالات الأنباء



ماهر الاسد - فاروق الشرع - علي الحاج - ريمون عازار

يتهم تقرير الامم المتحدة شخصيات سورية كبيرة وحلفاء لهم في لبنان بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

وفيما يلي بعض الشخصيات التي وردت في التقرير الذي اذيع مساء امس الاول او التي لها علاقة بالتقرير.

- 1- ديتليف ميليس- محقق من برلين يعمل لدي الامم المتحدة للتحقيق في الاغتيال بناء علي طلب من السلطات اللبنانية. واقره مجلس الامن الدولي.
- 2- اميل لحود- رئيس لبنان المدعوم من سوريا يزعم انه تلقي مكالمة علي تليفونه المحمول من رجل له علاقة بالمؤامرة قبل دقائق من انفجار القنبلة.
- 3- أحمد عبد العال- عضو جماعة اسلامية متشددة في لبنان يزعم انه اتصل بشخصيات مهمة متورطة في المؤامرة. اتصل شقيقه محمود بالرئيس لحود قبل الهجوم.
- 4- أحمد أبو عدس- عضو جماعة اسلامية متشددة شوهد في شريط فيديو وزع بعد الاغتيال يعترف بقتل الحريري. يقول محققون انه لا توجد ادلة في مكان الجريمة تربط بينه وبين الاغتيال لكن توجد ادلة علي ان شريط الفيديو اعد في وقت سابق تحت تهديد السلاح. ويزعم انه توجه الي سوريا يوم 16 يناير.
- 5- اللواء السوري عاصف شوكت- زوج شقيقة الرئيس السوري بشار الاسد ورئيس المخابرات العسكرية يزعم انه أجبر أبو عدس علي تسجيل اعتراف بالاغتيال قبل 15 يوما من حدوثه, بالاضافة الي ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري الذي شارك في لقاءات لاعداد الجريمة

6- اللواء جميل السيد- رئيس قوات الامن اللبنانية أبلغ قاضيا لبنانيا بأن شريط الفيديو الذي يتضمن أبو عدس حقيقي. ويتهمه شهود بأنه أحد المتآمرين في الاغتيال.

7- اللواء مصطفى حمدان- قائد الحرس الجمهوري اللبناني اعتقل في وقت سابق في بيروت فيما يتعلق بالاغتيال. وتحدث حمدان عن الحريري فذكره بسوء شديد واتهمه بأنه موال لاسرائيل. وقال الشاهد ان حمدان ختم المحادثة بقوله سوف نرسله في رحلة. وداعا وداعا يا حريري.

8- اللواء السوري رستم غزالة - رئيس المخابرات العسكرية السورية في لبنان يزعم انه متورط في مؤامرة الاغتيال وفقا لاقوال أحد الشهود.

9- وزير الخارجية السوري فاروق الشرع- قال محققون انه قدم اقوالا كاذبة بشأن اجتماعاته مع الحريري.

10- نائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم- قال شهود انه ابلغ الحريري بأنهم واجهزة الامن في سوريا وضعوه في ركن وطالبه بالا يأخذ الامور باستخفاف.

11- الرئيس السوري بشار الاسد- يزعم انه قال للحريري وفقا لمحادثات تتعلق بابنه سعد واخرين انه اما ان يفعل ما يطلب منه والا فانهم سينالون منه ومن أسرته أينما كانت. ولم يدل الرئيس بأقواله ونفي سوريون اخرون في الاجتماع هذه المحادثة.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥

رأي الأهرام

تقرير ميليس بداية لفصل جديد وخطير

هل بدأ فصل جديد في منطقة الشرق الأوسط؟ وهذه المرة تدور رحاه بين سوريا من جانب والولايات المتحدة وفرنسا من جانب آخر؟ وهل سنكتشف بعد فترة قصيرة أن لبنان سينضم إلى الولايات المتحدة وفرنسا؟ وإذا حدث هذا، فالغالب أن المجتمع الدولي سيقف مع لبنان. نقول هذه الاسئلة الخطيرة في هذه اللحظة بعد أن صدر تقرير القاضي ديتليف ميليس في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري. وهذا التقرير ليس تقريراً عادياً لقد صدر التقرير بناء على تفويض رسمي من مجلس الأمن للقاضي بالتحقيق في عملية الاغتيال. وتم تسليم هذا التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قام بدوره بتسليمه إلى كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن. إضافة إلى كل هذا، فإن المجلس سيعقد جلسة يوم الثلاثاء المقبل لبحث التقرير والمناقشة في الاجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي ان يشرع فيها.

نحن اذن أمام قضية بالغة الخطورة. وأمام تطورات أخطر. وفوق كل هذا، تدار كل الاجراءات من قبل الأمم المتحدة، التي تجسد إدارة المجتمع الدولي. ومعنى هذا انها تتحصن ضد الاتهامات بالتحيز لطرف ضد طرف. ثم ان مثل هذا الاتهام يصعب اقامة الدليل عليه. إضافة إلى أن الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي، لن تغني ولن تسمن من جوع.

القضية الآن، وباختصار شديد تحتاج إلى أسلوب جديد في إدارة هذه الأزمة. وهي أزمة عنيفة. ويقول البعض بل هي المصارعات.

وفي مثل هذه الظروف فإنه يجب التعامل معها بالجدية المناسبة. فالمهم ان تستخدم الدول العربية، المنطق والحجة المقنعة. أما اللجوء إلى القول بأن التقرير مسيس أو أنه جزء من مؤامرة ضد سوريا، أو أنه يعبر عن رغبة أمريكية فرنسية في الاجهاز على سوريا بسبب دورها القومي العربي في المنطقة.. فكل هذا الكلام لن يفيد كثيراً.

فالحقيقة ان التقرير يتحدث عن اغتيال رئيس وزراء له وزنه وثقله السياسي الكبير. ولذلك فلا بد ان يتعرض لبعض الأمور السياسية. ولأن التقرير ناقش القضايا الأمنية، والأطراف المختلفة التي قد تكون ذات صلة، فقد تخوض ايضاً لأمور تتصل بعمل أجهزة المخابرات، وأجهزة الأمن،

وحتى بعمل وزارات الخارجية كل هذا تعرض له التقرير.

والسبب الاساسي في هذا كله, ان شخصا في حجم ووزن الحريري لا يمكن ان يتم اغتياله بطريقة اغتيال شخص لاوزن له أو قيمة, أو أن الحادث كان

مصادفة. يكفي ان رد الفعل علي عملية الاغتيال البشعة, كان توحيد الشعب اللبناني بشكل غير مسبوق في تاريخ لبنان المعاصر, فلأول مرة لم يشغل اللبناني نفسه بهل هو مسلم أو مسيحي, ماروني أو أرثوذكسي, وسني أو شيعي, بل انشغل الجميع بأنهم لبنانيون تحت علم واحد وعلي ارض واحدة ومن مصلحتهم ان يتكاتفوا معا.

ووفقا للمتواتر, فان مجلس الأمن سيبدأ في عقد سلسلة اجتماعات لاتخاذ مجموعة من القرارات المتتالية ذات الصلة بالوضع في سوريا ولبنان, والغالب انه لو صدر أول هذه القرارات, فانه لن يكون مطلوبا أو منتظرا من سوريا إلا الانصياع التام والالتزام بالتنفيذ الحرفي للقرارات التي ستصدر تباعا. مرة ثانية هذه القضية لاعلاقة لها لا بالامبريالية الأمريكية ولا بالمؤامرات الجهنمية لاستعادة السيطرة علي العالم العربي, فحادث اغتيال الحريري هو بكل المقاييس لايمكن تبريره ولا بد من تنفيذ القانون العادل الذي يقضي بمعاقبة القاتل.

كان الله في عون سوريا خلال الأيام العصيبة المقبلة, وكل الأمل ينعقد في أن تتوصل إلي خطة عمل سياسية تجعلها قادرة علي التعامل مع الوضع الخطير الناشيء, وتخرج منه بأقل الاضرار الممكنة هذا اذا تعذر عليها خلاف ذلك.. وأول الطريق في هذا المجال هو اتباع اسلوب التعاون والتنسيق الكامل مع مجلس الأمن, ومع من يبعثهم المجلس في المرحلة المقبلة, وفي العمل علي توفير كل المعلومات والادلة اللازمة.